جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

The Security Challenges of American Foreign Policy in the Middle East in the Post-Cold War Era

إعداد
سعد شاكر شبلي

المشرف
أ. د أمين المشاقبة

قدمت هذه الدراسة استكمالا" لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

1429هـ / 2008م

التفويض

أنـي سـعد شـاكر شـبلي أفـوض جامعـة الـشرق الأوسـط للدراسـات العليـا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الـهيئات أو الأشـخاص عند طلبها .

سعد شاكر شبلي
2008 / 5 / 10

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .
وأجيزت بتاريخ

لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة ـ رئيساً ومشرفاً	
الدكتور سعد فيصل السعد ـ عضواً	
الدكتور محمد عوض الهزايمة ـ عضواً	
الدكتور محمد حسين المومني ـ عضواً	

شكر وتقدير

بعون من الله وتوفيقه تمت هذه الدراسة ، وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن جزيل الشكر والعرفان إلى معالي الأستاذ الدكتور **أمين عواد المشاقبة** ، المشرف على الدراسة على ما أبداه من جهود كريمة تضمنت النصح والتوجيه والإرشاد ، ولما أظهره من رعاية واهتمام من أجل إنجاز هذا النشاط العلمي المتواضع .

والشكر موصول إلى عناية الدكتور **سعد فيصل السعد** رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط ، الذي كان لدوره التوجيهي تأثيرا" كبيرا" في دفع الباحث لإتمام الدراسة .

كما لا يسعني في هذا المجال إلا أن أوجه الشكر والتقدير إلى الأستاذين الدكتور **عبد المجيد عرسان العزام** والدكتور **محمد عوض الهزايمة** الذين قدما النصح والإرشاد ، وما أمداني به من معلومات قيمة ساعدت في أخراج هذه الدراسة بصورتها الحالية.

وأغدو ممتنا" لو تقبل موظفي مكتبة جامعة الشرق الأوسط شكري وتقديري على ما قدموه لي من تسهيلات أثناء الإطلاع على المصادر والمراجع والدوريات .

وأخيرا" أقدم شكري الجزيل إلى زملائي طلبة قسم العلوم السياسية ،وإلى كل من قدم المساعدة أثناء أعداد هذه الدراسة . ومن الله العون والتوفيق.

سعد شاكر شبلي

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله **شاكرا**" دعمه لي وشد أزري وتقوية عزائمي
إلى والدتي **الماجـــدة** .. أطال الله عمـــرها وأحســن خاتمتـــها
إلى زوجتي **الشيمـــاء** .. غاليتـــي ورفيقـــة دربـــي
إلى فلذات كبـــدي **ضحى وأحمـــد** الصابـــران المضحيـــان
إلى **أخواني وأخواتـــي** .. عنـــوان الطيبـــة والسماحـــة
إلى أبناء وطني **العراق** الجريـــح .. تضحياتكـــم غاليـــة
إلى **الأردن ملكـــا**" **وشعبـــا**" عرفانـــا" بالجميـــل
إلى كل هؤلاء جميعا" أهـــدي هذا الجهـــد المتواضـــع
والله أسأل المغفرة والرحمة .. انـــه سميـــع مجيب الدعـــاء

العبد
الراجي عفو ربه
سعد شاكر

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

قائمة الجـــــداول

الملخص
التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

هدفت الدراسة بفصولها جميعا" التعرف على التحديات الأمنية التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، بما تحمل من استراتيجيات أتبعتها الإدارة الأمريكية لمواجهة تلك التحديات ، وفقا" للمعطيات الدولية والمتغيرات الحاصلة في تطورات الأحداث ، مع أجراء تغييرات مستمرة في أولويات سياساتها الأمنية في المنطقة ، على ضوء التحديات التي كانت تتطلب المزيد من الاهتمام كونها تساهم في التخطيط الطويل الأمد لسياسات الولايات المتحدة الخارجية .

وبناءً على ما تقدم فقد قسمت الدراسة إلى ستة فصول ، عالج الأول منها خطة الدراسة التي تحتوي : المقدمة ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وأسئلتها وحدودها وفرضياتها والمنهجية المتبعة فيها ، مع تناول آلية جمع البيانات بالإضافة إلى التعريف بالمصطلحات الواردة في الدراسة ، مع بيان الإطار النظري والدراسات السابقة التي عالجت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط .

فيما تناول الفصل الثاني التحدي العراقي للمظلة الأمريكية على الشرق الأوسط كأحد أبرز تلك التحديات ، الذي بدوره أفرز نتائج عديدة ، كان من أهمها الاحتلال الأمريكي للعراق وما أفرزه من تداعيات على الوضع في العراق جراء تدخل عدد من الأطراف الإقليمية في الشأن العراقي ، كالتدخلات الإيرانية والتركية الذين لم يخفيا توجهاتهم التوسعية فتحدث الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد عن نية بلاده بملء الفراغ الذي ينتج في حالة الانسحاب الأمريكي من العراق ، وهددت تركيا باقتحام شمالا العراق بحجة ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني .
وتناول الفصل الثالث بعض الظواهر السياسية الجديدة التي أعتبرها الأمريكان من التحديات التي دفعتهم للوقوف أمام اختبارات صعبة في طريقة التعامل معها والتي أطلق عليها ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، وكيفية التعامل الأمريكي مع هاتين الظاهرتين " الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل " اللتين أصبحتا تشكلان نقطة خلاف عميقة بين دول العالم ، دفعت الولايات المتحدة للإعلان عما يسمى " الحرب العالمية على الإرهاب " ، التي انقسمت الدول جرائها إلى معسكرين : احديهما يتحالف معها وتمثله بعض الدول الأوربية وإسرائيل ،ولآخر يقف بالضد منها وهذا المعسكر تناوله الفصل الرابع من الدراسة وتمثله الأطراف الإقليمية الصاعدة في الشرق الأوسط وتمثله إيران التي تحالفت مع بعض القوى المحلية الفاعلة في المنطقة والمتمثلة في سوريا وحزب الله اللبناني وحركة المقاومة الفلسطينية حماس ، وبعض التنظيمات السياسية في العراق .

وتناول الفصل الخامس التحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل ومشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة من خلاله لفرض الوجود الإسرائيلي في المنطقة مع الإبقاء على ما أطلق عليه " التفوق النوعي لإسرائيل " على باقي دول الشرق الأوسط .

أما الفصل السادس فتناول الخاتمة التي ورد فيها ما تم التوصل إليه من نتائج تتعلق بالتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، والتي تتعلق بالعراق وإيران والأطراف المحلية الأخرى كحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية ،فضلاً عن ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، وما يتعلق بالدعم الأمريكي لإسرائيل ومشروع الشرق الأوسط الجديد ، كما تناولت الخاتمة فقرات تتعلق بثبوت صحة فرضيات الدراسة ، مع الاستنتاجات التي كان من أبرزها : إن التحدي العراقي للمظلة الأمريكية على الشرق الأوسط قد دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق وتغيير نظام الحكم فيه الأمر الذي أفرز تداعيات عديدة كانت نتائجها مأساوية على الشعب العراقي ، كما إن مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لما تسميه ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل جاءت بعد تهديدها من قبل بعض القوى الإسلامية المعادية لها والتي وصلت إلى السلطة في عدد من دول المنطقة ، وما رافقها من حدوث صحوة أسلامية ، دفعت الولايات المتحدة لدراسة هذه الحالة بالاعتماد على المناهج والأساليب التي يبرز فيها أسلوب العصا والجزرة ، و قد أخذت طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القوى الصاعدة في الشرق الأوسط أشكالا" متعددة فهي تنظر للصراع في منطقة الشرق الأوسط على أنه يقوم بين المعتدلين والمتشددين .

كما تناول فصل الخاتمة التوصيات التي من أبرزها ضرورة مقاومة الغزو الكاسح الذي يتعرض له العراق الذي تمارسه أطراف عالمية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ، وأطراف إقليمية أخرى كإيران وتركيا ، وعلى المستويات الإعلامية والأيديولوجية والثقافية ، مع الاهتمام بالتفريق بين المقاومة المشروعة للقوى والفصائل المسلحة التي تستهدف قوات الاحتلال في العراق وفلسطين ولبنان عن العمليات الإرهابية التي تمارسها مجموعات مسلحة تستهدف الأبرياء من أبناء الشعب العربي في البلدان المستهدفة . كما جاء بالخاتمة التطرق إلى المراجع المعتمدة في جمع المعلومات والبيانات الواردة بالدراسة .

وقد واجهت الدراسة إشكاليات عديدة كان من أبرزها تعدد دول الشرق الأوسط المراد معرفة سياساتها الخارجية كونها تقع ضمن مدى التحديات الممتدة ضمن المدى الزمني للدراسة 1991 – 2008 ، كما أن أهمية الدراسة تساهم في تعميق الفهم لدى صناع القرار المعنيين بالسياسة الخارجية الأمريكية المتبعة في منطقة الشرق الأوسط ، وما يرافقها من تباين في التنفيذ الناتج عن اختلاف في حجم المصالح الأمريكية في المنطقة مما يدفعها لإتباع سياسة العصا والجزرة والتي جاء طرحها مبنيا" على القيم والأخلاق " الأمريكية " باعتبارها جزء من التكوين الديني المحافظ للإدارة الأمريكية ، مع التهديد باستخدام القوة العسكرية لمواجهة هذه التحديات الأمنية .

ABSTRACT

Security Challenges of American Foreign Policy in the Middle East In the Post-Cold War Era

All the study chapters aimed to identify security challenges that confronted American foreign policy in the Middle East during the post-Cold War era, including sustainability of the strategies followed the U.S. administration to meet those challenges, according to international data and variables in the development of events, with constant changes In the priorities of their security policies in the region, in the light of the challenges that they require more attention they contribute to the long-term planning for United States foreign policy.

Based on the above study was divided into six chapters, which dealt with the first plan of study, which contains: Introduction and study the problem and its importance, objectives and limits and questions and hypotheses and methodology, with addressing the data collection mechanism in addition to the definition of terms contained in the study, indicating the theoretical framework and previous studies Which dealt with U.S. foreign policy in the Middle East.

Chapter II dealing with the Iraqi challenge of the America domination at the Middle East as one of the most prominent of those challenges, which in turn triggered many results , one of the most important is the U.S. occupation of Iraq and its repercussions from the Sixties to the situation in Iraq by entering a number of regional parties in Iraqi affairs, such as those of Iranian and Turkish Who did not mask expansionist spoke, Iranian President Mahmoud Ahmadi nejad about his country's intention to fill the vacuum resulting in the case of American withdrawal from Iraq, Turkey threatened to break into the north of Iraq under the pretext of pursuing fighters of the PKK.

The third chapter dealt with some new political phenomena which were considered by the Americans of the challenges that led them to face one a difficult test in how to deal with it and which called the phenomenon of terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction. And how is the American deal with these phenomena terrorism and the proliferation of the massive weapons destruction" which had become a Deep controversy point among the nations of the world, prompted the United States to announce about the so-called "global war on terrorism", which was divided into two parties causing States: one alliance with them and posed some European countries and Israel and the other stands contrario this camp and addressed the fourth chapter of the study and represent the emerging regional parties in the Middle East, which represents and Iran some local forces allied with actors in the region like Syria and the Lebanese Hezbollah and Palestinian resistance movement Hamas, and some political organizations in Iraq.

Chapter V addressed the challenges of American support for Israel and draft a new Middle East which the United States is seeking through the imposition of Israeli presence in the region while maintaining the so-called "qualitative superiority for Israel" to the rest of the Middle East. Chapter VI handled conclusion, which stated what has been reached regarding the outcome of the challenges facing U.S. foreign policy in the Middle East in the post-Cold War era, which relate to Iraq, Iran and other local parties as Lebanese Hezbollah and Palestinian Hamas movement, as well as the phenomena of terrorism and the proliferation of the of the massive destruction Weapons , and U.S. support for Israel and draft a new Middle East, also addressed the conclusion clauses certified the validity of the study hypotheses, with the conclusions that were highlighted: The Iraqi challenge of the American domination at the Middle East have pushed the United States of America to occupy Iraq and change the system of governance which triggered many repercussions of the tragic consequences on the Iraqi

people, and confront the United States of America for naming the phenomena of terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction came after the threat by some Islamic forces hostile to them and came to power in several countries in the region, and its concomitant occurrence Islamic awakening, prompted the United States to study this situation by relying on curriculum and methods which highlights the way in which the stick and carrot, and had been treated the way the United States of America with the rising powers in the Middle East forms, "they consider multiple of the conflict in the Middle East region that is between moderates and hardliners .

It also made a separate conclusion of the recommendations highlighted the need to resist the overwhelming invasion against Iraq perpetrated by the big international parties such as the United States of America and other regional parties like Iran and Turkey, at the media and ideological and cultural rights, with attention to differentiating between legitimate resistance forces and armed factions against the occupation forces In Iraq, Palestine and Lebanon for terrorist operations carried out by armed groups targeting the innocent of Arab people in the targeted countries. It also came to the conclusion addressed adopted references in collecting information and data contained study.

Has faced many problems the study was the most prominent of multiple states in the Middle East intended to know their foreign policies they fall within the scope of the challenges within the time period for the study of 1991 - 2008, and the importance of study contributes to a deeper understanding among decision makers involved in U.S. foreign policy followed in the Middle East , And the accompanying variation in the execution resulting from differences in the size of U.S. interests in the region, which paid for a policy of stick and carrot, which was built by "the values and morals" of America "as part of the religious composition of the conservative U.S. administration, with the threat of using military force to confront these challenges Security.

الفصل الأول

خطة الدراسة

المقدمة

لم تهتم السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط في بداية تمثيلها الدبلوماسي خلال فترة الحكم العثماني في الأستانة ثم في مصر عام 1834 حيث إتسمت بعدم المبالاة للأحداث الجارية فيها والتردد في اتخاذ مواقف ذات شأن كبير على اعتبار أن المنطقة لا تعنيها كونها تخضع للسيطرة العثمانية ، واستمرت هذه السياسة حتى افتتاح قناة السويس عام 1869 وهو الحدث العالمي الذي أعطى المنطقة أهمية استراتيجية على مستوى الموازين السياسية والاقتصادية فضلا عن الغزو البريطاني لمصر عام 1882 ، إذ أن سياسة الولايات المتحدة آنذاك كانت متمسكة بـ " **مبدأ مونرو**" الذي صدر عام 1823 والذي حدد وجه السياسة الخارجية الأمريكية بعدم التورط في المشكلات التي تكون القارة الأوربية طرفا" فيها مع منع دول هذه القارة من التدخل في شؤون العالم الجديد .

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 وبإيحاء من جورج لويد رئيس وزراء بريطانيا وافق الرئيس الأمريكي ويلسون على مساندة المنظمة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1897 برعاية تيودور هرتزل ، ولم تكن هذه المساندة تمثل السياسة الرسمية الأمريكية بقدر ما كانت موقفا" شخصيا" من ويلسون ، لكن ومع توالي المساعي الصهيونية مع الإدارات الأمريكية نجحت بعض الشخصيات اليهودية في إقناع البيت الأبيض بالأهداف الصهيونية حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في عام 1922 تأييدها لوعد بلفور البريطاني الصادر عام 1917 .

إن الولايات المتحدة لم تعط الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط إلا بعد أن شاركت هي في الحرب العالمية الأولى ، ثم تبلور لديها موقف جديد خلال الحرب العالمية الثانية " **1939-1945**" على الرغم من عزلتها تنفيذا لمبدأ مونرو ، وقد انحصرت العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة وبالأخص منها العربية في إرسال البعثات التبشيرية والقيام ببعض المساهمات الإنسانية . غير أن الحدث الأكبر الذي ترك آثارا" عميقة على الأوضاع السياسية والإستراتيجية في الشرق الأوسط وعلى العلاقات العربية مع الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد هو الاعتراف الأمريكي بقيام دولة إسرائيل في فلسطين مايو 1948 في عهد الرئيس ترومان .

ثم حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء مرحلة الحرب الباردة إذ تبلورت فيها مجموعة مصالح كانت تتركز على:-

- احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة.
- استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة وتفضيلية .
- دعم المواقف السياسية الإسرائيلية وحفظ أمنها وسيادتها.
- الحفاظ على الأسواق التجارية في المنطقة .

وبعد انتهاء الحرب الباردة وما ساد العلاقات الدولية من ظروف ومداخلات دولية وانهيار الاتحاد السوفيتي ظهر مصطلح النظام العالمي الجديد فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم حيث لم يعد أمامها منافس دولي أو تحالفات معادية ذات شأن لذا إستمرت في نفس جهودها الداعية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط عبر وسائل وأدوات كان أبرزها التدخل العسكري المباشر وفرض الحلول السلمية غير المتوازنة على الدول العربية المعنية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي ، فضلا" عن تأثيرها غير المباشر في صياغة القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية والإسلامية ، وذلك بغية إيجاد قناعات لصالح توجهاتها الإستراتيجية في مجتمعات دول المنطقة ونشر قيمها الليبرالية التي تستند على الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية والبرلمانية ونشر الحرية ، واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق .

غير أنها كانت تواجه تحديات أمنية لسياستها في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعلى جبهات متعددة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها حيث برزت تحديات جديدة تتمثل في حصول توازنات جديدة أدت لظهور إيران كقوة الإقليمية صاعدة في المنطقة ، وبعض القوى المحلية الفاعلة الأخرى كحزب الله اللبناني ، وحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين حماس ودور هذه القوى في مشكلة الإرهاب وسعي إيران لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، والتمرد السياسي العراقي المضاد للهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق وحدوث عدد من التداعيات جراء ذلك الاحتلال كان من أبرزها المشكلة الكردية التي أفرزت حصول تهديدات تركية لاقتحام شمال العراق بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني وغيرها ، فضلا" عن كونها كانت تقاتل أعداء مجهولين وغامضين مع تعدد ميادين المواجهة في ظل الحقيقة القائلة بأن تحقيق النصر في العديد من هذه المعارك لن يجلب لها الأمن ولا يخفف من حجم التهديد الذي تواجهه بسبب إمكانية توفر الفرص لأعدائها في الحصول على الأسلحة النووية .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع التحديات الأمنية التي تواجه سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وفقا" لمصالحها القومية باعتبارها موضوعات مهمة تؤثر على مجرى العلاقات الدولية كونها محور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول المنطقة .

أهمية الدراسة :

تساهم الدراسة على المستوى العملي في تعميق الفهم لدى صناع القرار المعنيين بالسياسة الخارجية الأمريكية المتبعة في منطقة الشرق الأوسط ، وما يرافقها من تباين في التنفيذ الناتج عن اختلاف في حجم المصالح الأمريكية في المنطقة مما يدفعها لاتباع سياسة " **العصا والجزرة** " تبرر سلوكا" مبنيا" على القيم والأخلاق" **الأمريكية** " التي هي جزء من التكوين الديني المحافظ للإدارة الأمريكية التي تهدد في الوقت نفسه باستخدام القوة العسكرية لمواجهة التحديات الأمنية في الشرق الأوسط .

إن الدراسة على المستوى النظري توفر فرصة للمهتمين والمتابعين في المنطقة للإطلاع على تحليل لعدد من وجهات النظر الجديدة والتي تتعلق بالقضايا ذات الأهمية الوطنية والقومية .

أهداف الدراسة :

إن هذه الدراسة معنية بالتعرف على التحديات الأمنية التي تواجه السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها على الاستقرار السياسي لدول المنطقة في ضوء النظام العالمي الجديد ، مع الوقوف على طريقة وآلية تعامل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتجاذب الأمني مع إيران وظاهرتي "**الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل** "، وبيان السياسة الأمريكية المتبعة في دعم إسرائيل مباشرةً أو بناء نظام الشرق الأوسط الجديد لمواجهة التحديات الأمنية بشكل مباشر أو من خلال التحالفات " بالوكالة ".

أسئلة الدراسة :

هذه الدراسة **معنية** بالإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالتحديات الأمنية وفقا" للمنظور الأمريكي والتي تشمل الأتي :-

1. ما هي التحديات الأمنية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة؟
2. ما هي السياسة الخارجية المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية والتي تتعلق بالتمرد العراقي على الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ؟
3. كيف تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ما تسميه ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ؟

4. كيف تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الصعود الإيراني كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وبعض القوى المحلية الفاعلة الأخرى في المنطقة : **كحزب الله و حركة حماس** " ؟

5. ما هي الآثار المترتبة على انتهاء الحرب الباردة التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية لدعم إسرائيل ؟ وما هو سبب سعيها لبناء نظام الشرق الأوسط الجديد ؟

محددات الدراسة :

عمدت هذه الدراسة إلى تتبع التحديات الأمنية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ضمن المحددات التالية :-

الحدود البشرية : شعوب منطقة الشرق الأوسط .

الحدود المكانية : منطقة الشرق الأوسط .

الحدود الزمانية : مرحلة ما بعد الحرب الباردة الممتدة من عام 1991 وحتى عام 2008 .

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على عدد من الفرضيات والتي تفيد :-

1 . إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت تحديات أمنية عديدة أدت إلى حدوث إخفاقات واضحة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 .

2. وجود أطراف دولية تدفع باتجاه إحداث الفوضى الخلاقة في العراق كالولايات المتحدة ، وأخرى إقليمية فاعلة تسعى لاستمرار تدهور الأوضاع فيه كإيران وإسرائيل .

3 . إن المشروع النووي الإيراني قد نجح في أن يكون تحدياً أمنياً بارزاً للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

منهجية الدراسة :

ستعتمد الدراسة المنهجين " **التاريخي والوصفي** " ، حيث يساعد المنهج التاريخي على نقل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث التي جرت خلال حقبة التسعينات وما بعدها، من أجل التأكيد على أهمية التواتر الحاصل في التفاعلات وتفسير تطورها بأسلوب تحليلي، بما يتيح حل المشكلات المعاصرة في ضوء الخبرات الماضية ، مع إلقاء الضوء على الاتجاهات والتفاعلات الجارية والمستقبلية من خلال تجزئة التحديات الأمنية التي تواجهها السياسة الخارجية الأمريكية إلى عناصرها الأولية بغية إخضاعها للفحص والتمحيص ، بالتكامل مع المنهج الوصفي الذي تكمن أهميته في تحديد الظواهر السياسية التي تشكل

موضوعات هذه الدراسة والمتعلقة بالتحديات الأمنية باعتبارها وحدات أساسية يراد جمع المعلومات الدقيقة عنها للوصول إلى فهم صحيح لها واكتشاف وسائل قياسها من أجل صياغة عدد من النتائج والتعميمات والتوصيات التي تنشدها الدراسة .

مصادر جمع البيانات :

لغرض إتمام عملية البحث فقد جرى جمع البيانات والمعلومات وذلك من خلال:-

1 . المصادر الأساسية للدراسة من الوثائق والكتب والأبحاث العلمية المنشورة.
2 . التقارير الرسمية الصادرة عن اللجان الخاصة .
3 . خطابات الرئيس الأمريكي وأحاديث أبرز المسئولين في الإدارة الأمريكية .
4 . الاسترشاد بالأدبيات السابقة كمصادر ثانوية والتي تكفل الاستفادة منها عبر أسلوب القراءة الدقيقة المتفحصة لمحتوى المعلومات .
5 . الإحصائيات المنشورة في الشبكة العنكبوتية العالمية من خلال إعادة ترتيب البيانات الواردة فيها بغية توظيفها في العديد من المطالب التي تناولتها الدراسة.

التعريف بالمصطلحات:

تقوم هذه الدراسة على المفاهيم والمصطلحات التالية :

1. **مفهوم التحديات** : أشتق مصطلح التحديات من كلمة تحدى " **ت ح د ا** " وتحدى الشيء: حداه ، وفلانا" تحدى : طلب مباراته في أمر . وحد: فلان حدا": قتر عليه في الخير والرزق. وحداه : حداءا أي صرفه (المعجم الوسيط ، 1972 ، 183) .

إن التحديات ليست سوى مجموعة معقدة من الظروف والإشكاليات التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية ، نحن نخلق التحديات ونفرزها من جلدتنا، ونهيئ الظروف المناسبة لإنتاجها(غلوم ، د ت ، الموقع الالكتروني : -

(http://www.balagh.com/thaqafa/thaqafa.htmyg,l)

وتناول الكاتب والمفكر الإسلامي المعروف يوسف القرضاوي **معرفاً** هذه المفردة وقائلا" " ما معنى التحديات :

> **هي التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات والمشكلات التي تحتاج إلى حلول والاعتراضات التي تحتاج إلى ردود ، هذه التحديات أصبحت كلمة تستعمل كثيرا" وعندما نتحدث عن التحديات كأننا نتحدث عن ردود أفعال على ما يثيره الآخرون عنا أو حولنا فنحن لا نفعل وإنما ننفعل وأنا أريد أن نبدأ لا أن نبحث عن**

التحديات ونبحث استجاباتنا لها .. على كل حال الاستجابات للتحديات هي نوع من فكر ورؤية الواقع ومعالجته ولا بأس بذلك (Alsahafa.Info/index Php? ype=3&id21477508464).

وفيما يتعلق بموضع الدراسة فإن مصطلح التحديات يعني تلك الصعوبات أو المشكلات التي تعترض السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وهي تلك التعقيدات التي تحتاج إلى استجابات لا بد أن تكون ضمن إستراتيجية محددة أو تكتيك معين ، كما أنها تشمل المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي والتي تؤثر على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة والعالم .

2 . مفهوم السياسة الخارجية

لم يتفق الباحثون والمهتمون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف لمصطلح السياسة الخارجية، فيرى حامد ربيع بأنها " ***جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه أسم السياسة الخارجية*** " (سليم ، 1998، 7) .

ويقول مازن الرمضاني عنها " ***السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار*** " (سليم ، 1998 ، 8).

وعرفها أمين المشاقبة بأنها " **تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول** " أو بأنها " **السلوك السياسي الخارجي** " ، أو بمعنى" **رد الفعل المتخذ من قبل دولة ما مقابل العالم الخارجي والهادف نحو تحقيق غرض ما في وقت ما** " (المشاقبة ، 2006، 359) .

وقد تناول عبد المجيد العزام في كتابه "**عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**"(العزام ، 1998 ، 9) تعريف روي مكر يدس Roy Macridis السياسة الخارجية لأي دولة بأنها "**ميدان أفعالها تجاه دول أخرى، وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلمية أو بأي طريقة أخرى دون اللجوء للحرب** " .(Macridis, 1958, 12)

وتناول شارلز هيرمان Charles Herman المصطلح فقال بأنها "***تلك السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية*** " . (Charles , 1972, 13)

وتطرق محمد السيد سليم في كتابه " تحليل السياسة الخارجية " (سليم ، 1998، 7) ما تناوله فيرنس وسنايدر حيث أنهما يربطان السياسة الخارجية بقواعد العمل فيقولان عنها: -

" ***منهج للعمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا" أو تحدث حاليا"، أو يتوقع حدوثها في المستقبل*** "

من خلال التعريفات الواردة آنفا" عن مصطلح السياسة الخارجية فإنه يمكن للباحث أن يخلص إلى تعريف يتمثل في أنها : -

" ***هي النشاط أو مجموعة الأنشطة والبرامج والسلوكيات التي تصاغ من قبل صناع القرار السياسي في الوحدات المسئولة داخل الدولة بهدف تحقيق أهداف عامة للدولة في المحيط الخارجي*** ".

3 . مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

تعرف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بأنها" **النشاط الذي يمارسه صانع القرار في الإدارة الأمريكية على المستوى الخارجي تجاه منطقة الشرق الأوسط والمتمثل بالدعوة لنشر قيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان ، يوازيه توجه فكري يركز على دور الثقافة في خلق الرفاه الاقتصادي وتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم**"(فوكوياما ، 1993 ، 16) .

وقد بدأت الإستراتيجية الأمريكية تهتم بالشرق الأوسط مع تزايد أهمية النفط إذ اتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال السياسات المتبعة من قبل الرؤساء خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض حيث برزت عدة محطات في هذه السياسات يمكن الوقوف على أبرزها : مثلا مصطلح " **حافة الهاوية** " الذي يعني التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد أية دولة تستهدف الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية إذ خول مبدأ الرئيس الأمريكي ايزنهاور استخدام القوات المسلحة في رد أي عدوان صادر من منظومة الدول الشيوعية ضد أي دولة في الشرق الأوسط. كما تبلورت خلال هذه الفترة الزمنية والتي سميت بمرحلة الحرب الباردة عدد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي تركزت على : (الخطيب ، 2005، 127-128) احتواء النفوذ السوفيتي ،ودعم سيادة إسرائيل وأمنها ،والحصول على النفط بأسعار معقولة وتفضيلية والسيطرة على منابعه في الشرق الأوسط ،والمحافظة على استقرار وسلامة الدول الصديقة والحليفة في المنطقة ومساندة حكومات كل من مصر والسعودية والأردن بالإضافة إلى ضمان حرية الملاحة التجارية وتأمين الوصول إلى المنطقة بسلام .

4 . مفهوم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط هو منطقة إقليمية أوسع من الشرق الأدنى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب أسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة . وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية، وهي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى (الجمل ، 1996، 14) .

لقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902 حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي الفريد تأيد ماهان " **ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي** " (Lenzowski, 1982,.18).

ثم شاع استخدام المفهوم خصوصا لدى بريطانيا ومستعمراتها وحلفائها ، فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنويا في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل " ***تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان"*** .
ويطابق المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن جغرافيا" بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ، حيث يجعله يمتد من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان وبذلك فانه يقرن شعوبها بالدين الإسلامي (الكعكي ، 1986، 141) .
أما المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فهو يحدد الشرق الأوسط بكل من " **تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص**" (الكيالي ، 1974، 334) .
وعلى ضوء ما تقدم يمكننا التوصل إلى أن منطقة " **الشرق الأوسط** " تشمل "**مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية** " كقلب النظام ، أما أطرافه فهي الدول المحيطة به جغرافيا" العربية منها وغير العربية .

5 . مفهوم ما بعد الحرب الباردة

لغرض الوصول الى مفهوم ما بعد الحرب الباردة ، لا بد من التعرف على مفهوم الحرب الباردة Cold War حيث تعرف بأنها " **تلك الفترة الزمنية التي شهدت حالة العداء الناشئة في العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي اتسمت باستخدام كل طرف لأدوات الحرب العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية ضد الطرف الأخر ، دون أن يؤدي هذا الاستخدام لتصاعد الحرب إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غرار ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية** " (سليم ، 2004 ، 584).

ويترادف مصطلح الحرب الباردة أيضا" مع نظام توازن القوى ثنائي القطبية الذي يقصد به توزيع إمكانات القوة في العالم على محورين أو كتلتين رئيستين تتمحور حولهما بعض الدول وقد ساد هذا النظام العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إذ انقسم العالم إلى معسكرين ، معسكر الرأسمالية وتقوده الولايات المتحدة ومعسكر الاشتراكية ويقوده الاتحاد السوفيتي السابق (توفيق ،2002، 16), حيث مر العالم في فترة نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين في مرحلة تمثلت بغياب سلطة منظمة الأمم المتحدة إلا أن هذه الفترة عرفت حالة التوازن وسمحت بدون أدنى شك لعدم الوقوع بحرب جديدة شاملة .

إن حالة التوازن التي اتصف بها النسق الدولي آنذاك كانت تتسم بمواجهة بين تحالفين يتمحور كل منهما حول قطب مهيمن حيث تشكلت خريطة القوى على هذا النحو في أعقاب الحرب العالمية الثانية بحيث أصبحت النظم الاقتصادية والسياسية والرؤى الفلسفية والإيديولوجية منفصلة بين الشرق والغرب ثم أدى الهلع إلى دفع الدول والقوى المتوسطة المكانة إلى طلب الحماية من جانب هذه القوى المهيمنة أو تلك .

هنا شهدت العلاقات الدولية سيادة نظام توازن القوى ثنائي القطبية ، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها تتزعم معسكرا" غربيا" في مواجهة معسكر شرقي يهيمن عليه الاتحاد السوفيتي إذ انتهى مطاف العلاقات بين هذين المعسكرين إلى نوع من التوازن بدأ يثبت منتصف الخمسينات بفضل التكافؤ الذي تحقق في مجال الأسلحة النووية.

أما **مفهوم ما بعد الحرب الباردة** فهو المصطلح المستخدم للإشارة على " **الفترة الزمنية التي انتهى فيها صراع الشرق والغرب "الحرب الباردة "عقب تناثر المعسكر الاشتراكي والقوة السوفيتية العظمى وانهيارها دون ضجيج تقريبا" دون أن يطلق الغرب طلقة واحدة ،حيث كان الانهيار مدويا" بدأ من يوليو ولغاية ديسمبر 1989 عندما سقطت أنظمة الحكم الاشتراكية في بولونيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وبدأت الجيوش السوفيتية انسحابها من دول أوربا الشرقية وأعلن عن قيام حكومات برجوازية تقوم على أنظمة " مدنية " تأخذ بنظام السوق والديمقراطية الغربية** " .

وهو أيضا" " **حالة التبدل المفاجئة لجميع أنساق النظام الدولي الذي كان قائما" نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء أحد القطبين الأساسيين في النظام ثنائي القطبية ليستقر عند نظام القطب الواحد**" (رياض، 2001 ، الموقع الالكتروني : www.annabaa.org/nba54/awlama.htm).

الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط :

مع تزايد أهمية النفط بدأت الإستراتيجية الأمريكية تهتم بالشرق الأوسط إذ إتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال السياسات المتبعة من قبل الرؤساء خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض ، فقد تم اعتماد إستراتيجية الاحتواء للنفوذ السوفيتي المستند على مبدأ ترومان الصادر في 12 مارس 1947، بالإضافة إلى سياسة حافة الهاوية المتبعة من قبل حلف شمال الأطلسي الذي أنشىء عام 1949 ، وسياسة الانتقام الشامل في عهد الرئيس أيزنهاور والذي قامت حكومته بإنشاء حلف بغداد عام 1954 الذي كان بصيغة ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران من أجل دعم سياسة الاحتواء للمد السوفيتي تجاه الشرق الأوسط ، ثم جاء مصطلح "**حافة الهاوية** " الذي يعني التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد أية دولة تستهدف الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ خول مبدأ الرئيس الأمريكي أيزنهاور استخدام القوات المسلحة في رد أي عدوان صادر من منظومة الدول الشيوعية ضد أي دولة في الشرق الأوسط (سليم ، 2004 ، 585) ، كما تبلورت خلال هذه الفترة الزمنية والتي سميت بمرحلة الحرب الباردة عدد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي تركزت على : احتواء النفوذ السوفيتي ، ودعم سيادة إسرائيل وأمنها ، والحصول على النفط بأسعار معقولة والسيطرة على منابعه في الشرق الأوسط ، والمحافظة على استقرار وسلامة الدول الصديقة والحليفة في المنطقة ومساندة حكومات كل من مصر والسعودية والأردن ، بالإضافة إلى ضمان حرية الملاحة التجارية وتأمين الوصول إلى المنطقة بسلام (الخطيب ، 2005، 127-128) .

غير أن توالي الإحداث في منطقة الشرق الأوسط مثل فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، ووقوع الاضطرابات في لبنان وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958 ، وتهديد الأردن ، دفع الولايات المتحدة لإرسال قوات المار ينز إلى الشواطئ اللبنانية ، كما قامت بريطانيا بإرسال قواتها إلى الأردن بدعوى حماية النظام المحافظ القائم من خطر الثورة العراقية (مجدوب 1 ، 2001 ، 342) .

في عقد الستينيات استبدلت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها التي كانت تتسم بالتشدد والتي كان جون فوستر دالاس من أبرز الداعين لها بأسلوب وسياسة جديدة تقوم على المرونة والتفهم لوجهات النظر العربية حيث اعتمدت على محورين هما : -

الأول : خلق رأي عام عربي مؤيد للسياسة الأمريكية من خلال أتباع مبدأ الثواب والعقاب لدول المنطقة بالاعتماد على المعونات الخارجية للدول المؤيدة لسياساتها وحرمان الدول التي تناهض هذه السياسات .

الثاني : ترجيح كفة العلاقات الأمريكية العربية على علاقات العرب مع الاتحاد السوفييتي من خلال تشكيل نشاط سياسي عربي جديد داعم للأهداف والمصالح الأمريكية .

ثم سنحت الفرصة عام 1967 لإدارة الرئيس جونسون تسديد ضربة قوية للنظام المصري بعد أن زودت إسرائيل بكل ما تحتاجه من معلومات عن أوضاع الجيوش العربية لدول المواجهة " **مصر وسوريا والأردن** " كما جندت آلاف المتطوعين من جنوب أفريقيا وروسيا ليحاربوا في صفوف الجيش الإسرائيلي وبهذا تخلت الإدارة الأمريكية عن مبادئها وسياساتها السابقة بضمان استقلال دول منطقة الشرق الأوسط كافة ، من خلال تشجيعها العدوان الإسرائيلي ودعمها العسكري والسياسي (شاش ، 2001 ، 299) .

وفي مطلع عام 1969 تولى ريتشارد نيكسون مهام الرئاسة الأمريكية وجاءت قضية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة له في المرتبة الرابعة من اهتمامات أدارته بعد القضايا الثلاث الجوهرية وهي الحرب في فيتنام والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي والحوار مع الصين الشعبية . لقد كانت الإستراتيجية الأمريكية تسعى لتجميد الصراع العربي الإسرائيلي والإبقاء على الأرض العربية محتلة مع الاستمرار في دعم وتقوية إسرائيل ليجعل من غير الممكن هزيمتها من قبل العرب مجتمعين. إلا أن هذه الإستراتيجية تأثرت بعاملين أساسيين هما : انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وفضيحة ووترغيت وهذه الأخيرة أثرت بشكل كبير على وضع الرئيس نيكسون وعطلت قدرته على ممارسة مسؤولياته(سليم2 ، 2004 ، 594) .

وبعد اندلاع حرب أكتوبر 1973 اتبعت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الخطوة خطوة دون تعديل الهدف النهائي من تجزئة الأزمة والتحرك بشكل منفرد لغرض أدارتها بغية التوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي مع الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة وتقليص الدور السوفيتي مع تركيز الجهود نحو عدد من الأهداف قصيرة وبعيدة المدى والتي كان من أبرزها :

1. تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال التوصل إلى سلام شامل عن طريق المفاوضات بين الطرفين وإعادة العلاقات مع الدول العربية التي قطعتها منذ عدوان 1967.
2. استمرار تدفق النفط وبأسعار مناسبة مع حماية منابعه في الخليج والاستقرار السياسي للدول هناك .
3. تعزيز القوات العسكرية الإسرائيلية والحفاظ على تفوقها ضد دول المنطقة .
4. العمل على منع الدول المنتجة للنفط من تكرار سياسة استخدام النفط كسلاح في الحرب كما حصل عام 1973(المخادمي ، 2005 ، 46) .

وأخذت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عند أوائل الثمانينيات أشكالا" جديدة على ضوء التفاعلات التي كانت جارية في المنطقة ومنها قيام الثورة الإيرانية وسيطرتها على السلطة في إيران ، فاعتمدت السياسة الأمريكية على بعض القوى المحلية في المنطقة كالسعودية من أجل المحافظة على أمن الخليج بعد التغير الخطير في موازين القوة هناك . كما استندت السياسة الأمريكية على عدة ركائز كانت الركيزة الأولى فيها القوة العسكرية من أجل الوفاء بالتزاماتها نحو المصالح الأمريكية ، فبدأت بأعداد وتطوير القدرة العسكرية الأمريكية ، كما قامت تلوح بها كعامل تهديد وردع فعال لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية وحماية الأمن القومي ، أما الركيزة الثانية فكانت تتمثل بإتباع الرئيس جيمي كارتر لخطوات تسعى لإقامة سلام شامل في الشرق الأوسط يرتكز على : وضع ترتيب لإعادة أغلب الأراضي العربية المحتلة مقابل تنازلات سياسية عربية ، وإشراك الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، هذا التحول في السياسة الأمريكية أطلق عليه أسم " **مبدأ كارتر** " والذي أعلن عنه في يناير من عام 1980 (الأسمر ، 2005 ، 19-20) .

وعندما وقعت الحرب العراقية الإيرانية كان الهم الأمريكي ينصب على منع انتشار الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة ، فكان الدعم المستمر المقدم من طرف الإدارة الأمريكية لنظام الرئيس صدام حسين ، والذي يعزى في كثير من الأحيان إلى الهاجس الأمريكي حيال إيران، فراهنت على عراق صدام حسين(تشومسكي1 ، 2004 ، 134)، وعلى الرغم من تناقض هذا الموقف مع الرأي الذي كان يتم تداوله على نطاق واسع في بداية الحرب بكون واشنطن لم تكن راغبة في انتصار بغداد لسبب يعتبره أصحاب ذلك الرأي بكون النظام العراقي قد أنخرط في مناسبات عديدة في مواقف وتصريحات لاذعة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل ، كما إتضح ذلك من جديد عندما حاول قادته تزعم المعارضة العربية ضد الرئيس المصري محمد أنور السادات بعد خروجه عن الإجماع العربي بزيارته التاريخية إلى إسرائيل عام 1977 (الأشقر ، 2004 ، 41) .

إن السياسة الأمريكية إزاء الحرب العراقية – الإيرانية كانت تتسم مع المبدأ الميكافيلي ، بجعلها تدوم أطول فترة ممكنة مع السهر على أن لا يحقق أي من الطرفين تفوقا" حاسما" على الآخر , عن طريق مساعدة الطرف الأضعف ، عند الحاجة ، لإعادة التوازن في الوضع العسكري ، كما إن هذه السياسة تكيفت مع حالة الارتياح في السوق النفطية جراء تعاظم دور السعودية في زيادة ضخ النفط إلى الأسواق العالمية نتيجة تناقص صادرات العراق وإيران (الأشقر،2004، 41) ، كما تدخلت الولايات المتحدة في حماية ناقلات النفط العملاقة التي كانت تنقل النفط ، لصالح الكويت بعد إتساع دائرة حرب الناقلات بين العراق وإيران عام 1985 ، وهي الحرب التي قام فيها الطرفان بمهاجمة الناقلات البحرية التي تحمل نفط الدولة الأخرى حتى تحرمها من الموارد الناشئة عن تصدير النفط ، مما

عرض أحدى السفن التي كانت تحمل العلم الأمريكي وهي السفينة سي آيل سـيتي في أكتوبر 1987 لهجوم أيراني ردت عليه الولايات المتحدة بتـدمير رصـيفين للنفط في إيران (سليم ، 2004 ، 632) ، إلا أن تصرف الولايات المتحدة مـع العراق كان مختلفا" فقد أعطته ميزة لم تكن لدى أيـة دولـة أخـرى ، باسـتثناء إسرائيل ، حيث تعرضت القطعة البحرية USS Stark التـي كانـت تحـرس الممرات البحرية في الخليج في مايو 1987 للهجوم بصاروخين أطلقا من مقاتلـة ميراج عراقية ، قتل على إثرها جميع أعضاء الطاقم المكون من 37 فردا" ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة بأن الهجوم كان نتيجة حادث ، ولم يـدفع العـراق أي تعويض عن الهجوم (تشو مسكي ، 2007 ، 206) . غيـر أن تحـسن الأداء العسكري العراقي مطلع عام 1988 مكنه من استعادة جزيرة الفاو التي احتلتهـا إيران في وقت سابق من عام 1986 ، ومع هـذا التحـسن و تكثيـف اسـتخدام الأسلحة الكيماوية وافقت إيران على قبول قرار مجلس الأمن الـدولي رقـم 598 الذي يقضي بوقف إطلاق النار بين الجانبين ، وهو ما تم في 8 أغـسطس سـنة 1988 في أواخر فترة ولاية الرئيس ريغان (سليم ، 2004 ، 632) .

أما السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ريغان فإنها تعتمد على تقديم المـساعدات العسكرية إلى إسرائيل بغية تمكينها من مواجهة النفوذ السوفيتي فـي المنطقـة ، ومنح المساعدات إلى بعض الدول الصديقة والحليفة بناء" على طلب تلك الـدول كالسعودية وباكستان . كما أيدت الولايات المتحدة الغزو الإسرائيلي للبنـان عـام 1982 والذي كان يستهدف المقاومة الفلسطينية والنظام السوري المؤيد من الاتحاد السوفيتي آنذاك ، ثم جاءت مبادرة الرئيس ريغان للسلام في محاولة لإيجاد حالـة التوازن في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط .

ومنذ أواخر الثمانينيات بدأت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتجه نحو استخدام القوة في الصراعات الإقليمية على اعتبار أن الحرب هي اسـتمرار للسياسة بطريقة أخرىً حسب ما كان ينادي به كارل كلاوزفيتز في كتابـه" **فـن الحرب War ــ On"**، فإتبعت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل متعددة لنقـل الصراع إلى المستويات الإقليمية؛ كان من أهمها استقطاب الدول الإقليميـة فـي المنطقة، والسماح باستخدام قواتها المسلحة في الصراعات الإقليمية فتوجهت بشكل مباشر إلى منطقة الخليج العربي لمواجهة اجتياح القـوات العراقيـة للأراضـي الكويتية في أغسطس 1990، كما نقلت الولايات المتحدة السلاح والتكنولوجيا إلى بعض الدول الخليجية كالبحرين وقطر في سباق محموم للتسلح، إضافة إلى أنهـا عملت على إدارة الأزمات لا حلها، وخصوصاً فـي قـضية الـصراع العربـي الإسرائيلي حيث سعت لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في أعقـاب حرب الخليج الثانية عام 1991، فجاءت مبـادرة الـرئيس بـوش الأب " **الأرض مقابل السلام** " من أجل تحقيق السلام وصولاً إلى مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 (هويدي، الموقع الالكتروني: WWW.balagh.com/islam/cp03dr5e.htm).

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي الرئيسين بيل كلينتون وجورج بوش الابن ، فقد جاء التغيير الأبرز فيهـا، حيث تحولت سياستها لمحاربة الأصولية الإسلامية كبديل للشيوعية فأصبحت المعادلة الجديدة تفرض عليها السعي لتأمين النفط وحماية إسرائيل ومحاربة الأصولية الإسلامية بحجة مكافحة الإرهاب، إضافة إلى العمل على توسيع نطاق التغلغل الاقتصادي وفتح أسواق جديدة (مجدوب 1، 2001، 387).

كما جاء التعامل الأمريكي مع بعض دول المنطقة من منطلق القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة والتي وفرت لها غطاءا" مناسبا" جعل بعض الدول في هذه المنطقة عرضة للتدخل الأمريكي، فأوصل حال تلك الدول إلى التشتت والانهيار بعد التعرض لأنظمة الحكم فيها فاعتبرت من " **الدول المنهارة** "، على أثر دخول القوات العسكرية الأمريكية إلى أراضيها، ومن هذه الدول؛ تأتي الصومال على رأس القائمة، فقد جاء التدخل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1992 فيها ليثير الاهتمام غير المسبوق في حالة الصراع القائمة في هذا البلد الفقير، حيث ساعد التدخل في تنامي التداعيات الداخلية والخارجية التي جعلت من الساحة الصومالية مسرحا" للتأثيرات الدولية والإقليمية، إذ جاء الدور الإثيوبي ليؤدي مهامه كأحد اللاعبين المؤثرين في الحالة الصومالية، بعد انهيار نظام محمد سياد بري وانفصال الشمال عن الجنوب بعد التدخل الأمريكي، وهنا لعبت إثيوبيا دورا" كبيرا" بدعم القبائل الصومالية وإشعال نار الفتنة بينها ، كما سعت لإبقاء الصومال ضعيفا" من أجل عدم مطالبته مجددا" بإقليم أوجادين (خميس، 2007، 180)، وباتت الصومال تمر بظروف سيئة جدا" استمرت لسنوات ليست قليلة" دفع فيها الشعب الصومالي الكثير من حياة أبنائه نتيجة حالة الاقتتال والمجاعة والأمراض التي اجتاحته في ظل عدم وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إدارة شؤون الدولة بشكل سليم، يرافقه حالة التدخل المستمرة لبعض الأطراف الإقليمية في المنطقة، والتي كان من أبرزها التدخل الإثيوبي الذي لم يتمكن من دعم وتحقيق سيطرة تامة لطرف معين ضد بقية الأطراف الناشطة هناك طيلة فترة التسعينيات والنصف الأول من القرن الواحد والعشرين.

أما عن الدولة الأخرى في قائمة الدول المنهارة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فهي أفغانستان، هذا البلد الذي عصفت به أتون الحرب بعد انهيار نظام حكم الرئيس نجيب الله عام 1992، على أثر رحيل القوات السوفيتية عنه في عام 1989، إذ أرجعت الولايات المتحدة " **أمراء الحرب** " إليه ليكونوا مصدرا" لجميع أنواع الكوارث التي ألمت بأفغانستان عقب الاحتلال السوفيتي، غير أن حالة الالتفاف الجماهيري حول حركة طالبان ساعدتها على السيطرة بسهولة شديدة على البلاد عام 1996، وذلك بعد تنامي مشاعر الكراهية لدى غالبية الشعب الأفغاني ضد أمراء الحرب في التحالف الشمالي، حيث وفرت حركة طالبان للشعب حالة من الاستقرار التي كانوا يفتقدون إليها

جراء ما أصاب البلاد لفترة زمنية ليست بالقصيرة امتدت من التدخل السوفيتي في حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم حتى منتصف التسعينيات (تشومسكي 2، 2007، 130).

وما أن جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 حتى دخل التاريخ الأمريكي خلال دقائق قليلة منعطفا" جديدا"، على أثر تعرض رموز الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية لهجوم خاطف انتحاري بطائرات مدنية، اختطفت بركابها من داخل الولايات المتحدة لتستهدف وتصطدم بأهدافها وتدمرها، فإتجه الاتهام إلى أسامة بن لادن السعودي الجنسية زعيم تنظيم القاعدة والمقيم في أفغانستان منذ فترة طويلة. عندها أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن شن الحرب على ما يسمى بالإرهاب في كل مكان من دول العالم، ودعا إلى تكوين تحالف دولي للقيام بتلك المهمة تحت قيادة الولايات المتحدة التي طالبت حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان بتسليم أسامة بن لادن لمحاكمته في أمريكا أو التعرض لحملة عسكرية للقبض عليه وتدمير تنظيمه والقضاء على الحركة وإقامة حكومة ديمقراطية في أفغانستان.

إلا إن رفض حركة طالبان لتلك المطالب الأمريكية جعل من أفغانستان تدخل ضمن قائمة الدول المنهارة على يد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت العمليات العسكرية ضدها في السابع من أكتوبر 2001 وذلك بضرب معسكرات التدريب التابعة للقاعدة بالصواريخ، مع قصف كاسح لمواقع عسكرية حول كابل العاصمة، واستمرت الحملة بضرب أهداف أخرى حتى يوم 19 أكتوبر حيث بدأ الهجوم البري بعملية محدودة ضد هدف معين بالقرب من مدينة قندهار معقل حركة طالبان. ثم توالت المعارك الحربية من خلال قيام القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية التي اشتركت في القتال بعمليات مفاجئة على الأرض لإنجاز مهمة البحث عن ابن لادن والملا عمر وباقي قيادات حركة طالبان وتنظيم القاعدة بعد تكثيف الضربات الكاسحة بصواريخ كروز وطائرات ب 52 و ب 2، وتوالى سقوط المدن الأفغانية حيث بدأ بمدينة مزار الشريف، ثم الاندفاع نحو العاصمة كابل آذ سقطت هي الأخرى بيد الأمريكان، ثم انتقل القتال إلى منطقة " تورا بورا " التي يختبىء فيها ما تبقى من مقاتلي طالبان والقاعدة ، ولم يتوقف صوت الرصاص حتى مطلع عام 2002 بعد فشل القوات الأفغانية والقوات الخاصة الأمريكية في الوصول إلى أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة والملا عمر زعيم حركة طالبان (سعيد، 2001، 36).

أما الدولة الثالثة من قائمة الدول المنهارة فهي العراق الذي تعرض هو الآخر إلى التدخل المباشر من قبل القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها وذلك في مارس 2003، تمكنت الولايات المتحدة على أثرها من إسقاط نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين.

وقد أثرت على السياسة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية عدة عوامل خاصة بعد تولي جورج بوش الابن منصب الرئاسة فيها ، ولعل أبرز هذه العوامل يتمثل في :-

1 . **هيمنة تيار المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية :**

في يناير 2001 تولى جورج بوش الابن مقاليد الأمـــور علـــى رأس الإدارة الأمريكية وكان يحيط به مجموعة من تيار المحافظين الجدد الذي هو تيـــار فكري نخبوي برز بشكل ملحوظ في أربعينيات القرن العشرين وجاء تبلـــوره الحقيقي في عقد الستينيات حيث شهد أوج حركة الحقوق المدنيـــة والحركـــة المناهضة للحرب ضد فيتنام (الشوربجي ، 2003 ، 268).

استطاع التيار بواسطة رموزه العاملين في مجال التدريس في الجامعـــات أو من خلال الكتابة في الصحف والدوريات الكبرى عبر نسج شـــبكة واســـعة لتعميم ونشر أفكارهم في مراكز التفكير ومؤســـسات بحثيـــة مثـــل : معهـــد أمريكان أنتربرايز (American Enterprise) ومشروع القرن الأمريكـــي الجديد ومعهد هيدستون (Headstone) ومجلات فكرية واسعة الانتـــشار مثـــل : (National Review) ناشـــيونال ريفيـــو و (Commentary) كومنتري وصحف شعبية رائجـــة مثـــل: (Wall Street Journal) وول ستريت جور نال ، ومن أهم الرموز الفكرية لهذا التيار : المفكـــر الألمـــاني الأصل ليو شتراوس (1899-1973) الذي هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1938 ، وبول فيريش وريتشارد فيجري وهـــوارد فيليـــب وجـــون دولان ، وهؤلاء يشكلون ما يسمى الجيل الأول من مفكري التيار وأيفرينغ كريـــستول وأبنه وليام ، ونورمان بودرورتيز ، ولورانس كابلينغ ينتمـــون إلـــى الجيـــل المعاصر من مفكري التيار (ولد أباه ، 2004 ، 42) ، وقد ظـــل التيـــار بدون قاعدة شعبية إلا أنه كان يعتمد على القاعدة الشعبية لتيار اليمين الـــديني رغم الاختلافات الفكرية بين رموز التيارين ، إلا أن نقطة اللقاء كانـــت فـــي قضايا السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

إن الدستور الأمريكي ينص على فصل الدولة عن الكنيسة و لا ينص علـــى دين للدولة ، إلا أنه لم يكن بالإمكان ،

> " **أن يصبح أي ملحد رئيسا" للجمهورية فلم تتحقـــق تلـــك الإمكانية على مدار أكثر من قرنين همـــا عمـــر الولايـــات المتحدة جاء فيها ثلاثة وأربعون رئيسا"** " (المعلم، 2002، 244).

إن تيار اليمين الديني أصبح ومنذ بداية عقد التسعينيات قوة مهمـــة تـــستطيع حسم المعارك الانتخابية على منصب رئاسة الجمهورية بسبب القوة التنظيمية العالية لهذا التيار ، أما تيار المحافظين الجدد فكان يستند على الفكر الليبرالي

المناهض للحرب والداعي لاحتواء الشيوعية كما لا يوجد لديه خير مطلق وشر مطلق لذا فقد عجزت الليبرالية عن أدراك الشر الكامن في الشيوعية التي كانت تمثل تهديدا" حقيقيا" لأمريكا.

هنا جاءت إدارة الرئيس بوش لتستجيب للتيارين معا" حيث كانت:

" **تتحرك في مربع فكري وسياسي تتدافع فيه المنظومة الفكرية والمطالب السياسية لهذين التيارين، دون باقي فصائل اليمين، ومن ثم نتج سياسات تكون معبرة عن أحدهما في بعض الأحيان أو عنهما معا" في أحيان أخرى** " (الشوربجي ، 2003 ، 269) .

إن أفكار المحافظين الجدد كانت هي المسيطرة على إدارة بوش التي قامت بترتيب أولويات سياستها في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة لتأييد هذا التيار للمواقف التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة غير أن تأييدها المطلق كان لمواقف الليكود الإسرائيلي أكثر من بقية القوى السياسية .

" **الفكرة الأساسية التي تقوم عليها مدرسة المحافظين الجدد هي أولوية النظام السياسي على المؤسسات والتشريعات الدولية، فالخطر الأكبر الذي يتهدد المصالح الحيوية الأمريكية يأتي من الأنظمة التي لا تقاسم الولايات المتحدة قيمها السياسية والمدنية. ولهذا فأن أفضل وسيلة لتوطيد أمن أميركا هي تغيير الأنظمة الاستبدادية وفرض المسلك الديمقراطي** "(ولد أباه، 2004، 84).

2 . تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على سياسة الإدارة الأمريكية :

لقد تضافرت مجموعة من العوامل والظروف ساعدت الحركة الصهيونية للإعلان عن نفسها إذ كان للنشاطات التي قامت بها الأثر الفاعل في العديد من التغييرات والأحداث التي شهدتها العلاقات الدولية في العصر الحديث حيث كان اليهود وراء تلك الإحداث والتغيرات عبر نشاطاتها العلنية المعروفة أو غير المعروفة الخفية في العالمين الغربي والعربي وفي كل أنحاء العالم وقد كان للحركة الماسونية التي أسسها اليهود دور مؤثر في تدبير مؤامراتهم حيث كانت الأداة لتنفيذ تلك المؤامرات ومنها :

"**ظهور الرأسمالية بكل بشاعتها والبلشفية بكل إرهابها والإباحية بكل تدميرها ، وهم يسيطرون على رأس المال العالمي والحركة الشيوعية ويتحكمون في الصحافة ووسائل الإعلام ، وهم الذين ضغطوا على الإمبراطورية الإنجليزية وجعلوها تصدر وعد بلفور ، وهم الذين يحركون اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ويوجهون الإعلام**

الأمريكي ويجندون الصوت اليهودي وذلك حتى يسخروا الولايات المتحدة ويرغموها بما لديهم من نفوذ وسطوة وهيمنة على تحقيق مآربهم وتنفيذ مصالحهم " (الاصبحي ، 2000، 1536) .

إن نشاط الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية استطاع كسب المزيد من الأعضاء خاصة بعد إصدار بلفور لوعده عام 1917 إذ انضم إلى الحركة العديد من الشخصيات البارزة في الولايات المتحدة لعل أبرزهم كان لويس براندايس الذي تمكن من تغيير موقف الإدارة المتحدة من الدعوة الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، كما كان لأداء الرئيس الأمريكي ترومان من خلال ممارسته ضغوطا" كبيرة على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تمرير قرار تقسيم فلسطين المرقم 181 بتاريخ 29/ 1947/11 ومن ثم الاستجابة للضغوط الصهيونية بإعلان اعترافه بدولة إسرائيل بعد دقائق من إعلان أنشائها عام 1948 (شاش،2001، 287) .

وبعد إنشاء دولة إسرائيل سعى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة نحو توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من أجل دعم إسرائيل ومساندة مواقفها وبالفعل تحقق ذلك وأصبح اللوبي من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة بالإضافة لنجاحه في جعل العلاقات بين البلدين تكون علاقات خاصة وفريدة .

الدراسات السابقة:

1 . جاء في الأجزاء الثلاثة من كتاب "***الإمبراطورية الأمريكية***" (كلارك وآخرون، 2001) ، فصول بحثية بأقلام عشرين مفكراً وكاتباً عربياً وغربياً ركزت على مستقبل الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط ، ومنها على وجه الخصوص ما تناوله الكاتب طه مجدوب في الأجزاء الثلاثة من الكتاب وهي كما يلي :-

أ .البحث الموسوم" ***السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين***" (مجدوب 1، 2001 ، 329) استعرض فيه العلاقات الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية حيث قسم موضوعه حسب الفترات الزمنية ووفقا" للتغيرات الجوهرية التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة ، وأن الذي يهم هو المبحث السادس الذي يتعلق بالسياسة الأمريكية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فأبرز الكاتب الأمور التالية :

أولا: حرب الخليج وأزمة الشرق الأوسط : وبين مدى أهمية منطقة الخليج العربي للولايات المتحدة مع التأكيد على أمن هذه المنطقة حيث حشدت الولايات المتحدة إمكانياتها بالتعاون مع الدول الأوربية

وبمشاركة الدول الخليجية ومصر وسوريا لغرض تحرير الأراضي الكويتية والقضاء على مطامع العراق في السيطرة على هذه المنطقة ، وقد توصل الكاتب إلى أن أهم ما أفرزته الحرب من وجهة نظره تتمثل بحتمية تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال حل الصراع العربي الإسرائيلي حث تبلورت عدة مبادرات كانت تستند على مبدأ " **الأرض مقابل السلام** " ، فجرى عقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991 .

ثانيا: السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة : قال الكاتب بأن المصلحة الذاتية كانت تسيطر على مسار السياسة الأمريكية حيث أصبح الانحياز الأمريكي إلى جانب إسرائيل أكثر وضوحا" في هذه المرحلة وأضحت المعادلة تتضمن : تأمين تدفق النفط وحماية إسرائيل ومحاربة الأصولية الإسلامية باعتبارها البديل الإيديولوجي عن محاربة الشيوعية ، يضاف لها قضية الإرهاب والعمل على توسيع نطاق التغلغل الاقتصادي وفتح أسواق جديدة للسلع الأمريكية .

ب.البحث الموسوم " ***الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط*** " (مجدوب 2 ، 2001 ،79) حيث قسمه إلى عدة مباحث من أبرزها : -

أولا: التطور التاريخي والمقومات لمسيرة الهيمنة الأمريكية : وقد توصل الباحث بأنه قد توالت هذه الهيمنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أن بلغت مرحلة الانطلاق الحقيقية بعد انتهاء الحرب الباردة في عام 1989 ثم زوال الاتحاد السوفييتي في عام 1990 ، حيث استمر النمو المضطرد للسيطرة الأمريكية ، كما ربط بين العنصر الاقتصادي كهدف استراتيجي يجعل من الولايات المتحدة تواجه تحديات وانحسار نسبي في تأثيرها العالمي من جراء تداعيات الهزيمة في فيتنام والآثار المترتبة عن فضيحة " **ووترغيت**" بالإضافة لقيام الثورة الإيرانية عام 1979 التي أطاحت بشاه إيران الحليف الكبير للولايات المتحدة في المنطقة . لكن ومع سقوط الاتحاد السوفيتي فإن القوة السياسية الأمريكية تزايدت إلى أن بلغت ذروتها بأن تحولت إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم مما سمح لها بإطلاق إستراتيجية الهيمنة وبدأ النظام العالمي يخضع لقطبية أحادية بلا منازع.

ثانيا: تعزيز الوجود الأمريكي في الخليج: توصل المؤلف الى جملة فقرات جديرة بالاهتمام والملاحظة وهي: _

(أ) لا توجد منطقة في العالم تميزت بشدة تفاعلاتها سلبا" وإيجابا" مع الأحداث العالمية وتأثيراتها .. مثل منطقة الشرق الأوسط عامة والوطن العربي بشكل خاص .

(ب) إن الوطن العربي لم يعرف السلام الكامل والأمن الشامل خلال القرن العشرين فقد تعددت الصراعات وتفاوتت شدتها وتأثرها بسياسات الدول الكبرى .

(ج) أن الصراع العربي الإسرائيلي كان هو الساحة الرئيسة ، ونتيجة لذلك دخلت الدول العربية في سباق للتسلح لم يتوقف حتى الآن .

ثالثا: ركائز الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط : تطرق المؤلف إلى أبعاد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وقال بأنها تمثلت من خلال الأنشطة الواسعة للمسئولين الأمريكيين تجاه المنطقة سواء بالزيارات أو الأحاديث أو التصريحات أهمها تلك التي كانت من قبل المشاركين في صناعة القرار الأمريكي وهي :

- أحاديث صموئيل بيرجر مستشار الأمن القومي للرئيس بيل كلينتون .
- حديث مارتن أنديك مساعد وزيرة الخارجية أولبرايت أمام مؤتمر معهد الشرق الأوسط في واشنطن .
- تصريحات وليم كوهن وزير الدفاع الأمريكي الأسبق خلال زياراته لدول الشرق الأوسط.

وقد توصل الباحث من أقوال هؤلاء المسئولين على أن السياسة الأمريكية السابقة واللاحقة تركز على أهداف محددة لا تتغير مهما تغيرت الظروف في المنطقة لكن التغيير هو في الأسلوب لتحقيق هذه الأهداف ، حيث تقوم هذه السياسة على قضيتين أساسيتين هما :

(أ) ضمان حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وتوفير الأمن الكامل لها بغية استمرار تدفق النفط.

(ب) ضمان أمن وتفوق إسرائيل عسكريا" وتكنولوجيا" على الدول العربية.

ج.البحث الموسوم " ***الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية : الصين – الشرق الأوسط – إيران*** " (مجدوب 3 ، 2001 ، 145) وقد تناول المؤلف في المبحث المتعلق بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط ودور الحليف الإسرائيلي ما يلي :

أولا . إن منطقة الشرق الأوسط شهدت نهاية عقد الثمانينات تطورات حيوية أصبحت تشكل محورا" للنقاش الاستراتيجي في واشنطن

وذلك بفعل الخطر الأهم وهو انتشار أسلحة الدمار الشامل في عدد من دول المنطقة والتي ترفض المعايير العادية وتسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية وقد اعتبر هنري كيسنجر إن إيران والعراق وكوريا الشمالية على رأس هذه الدول .

ثانيا . إن الإستراتيجية النووية الأمريكية أصبحت تأخذ في حساباتها النظرية والعملية أهمية تحسين القدرات القتالية الخاصة بإسرائيل كي تحافظ على بقائها في ذروة الابتكار التكنولوجي ، وتوصل الباحث إلى أن التصدي للهيمنة الإسرائيلية الإقليمية في مجال أسلحة الدمار الشامل تمثل تحديا" للقدرات الأمريكية ذاتها،لذا بدأت تصنف إيران والعراق على أنهما" **خصم استراتيجي** " وليسا خصما" إقليميا" كما كان في السابق .

2 . حملت عدة كتابات وجهة النظر التي تركز على النظام العالمي الجديد باعتباره أحد وسائل السياسة الأمريكية التي تسعى من خلالها للسيطرة على العالم ومنها: -

أ .الدراسة الموسومة "***فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي***"(السعدون ، 2001) تناول فيها المؤلف ماهية النظام العالمي الجديد الذي تشكل بعد حرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفيتي ، وما هي النظرة الأمريكية لهذا النظام في ظل الهيكل الجديد لعلاقات القوى في العالم . كما تطرق المؤلف في كتابه إلى الرؤية الفكرية والسياسية العربية للنظام العالمي الجديد ، وعلى الدور الأمريكي وانفراده بالمسرح الدولي وتصنيفه الدول إلى عدوه أو غير صديقة مع الوقوف عند سياسة الكيل بمكيالين التي جاءت كمفردة من مفردات النظام العالمي الجديد ، ثم يبدي الكاتب وجهة النظر المتعلقة بدور مجلس الأمن الدولي في ظل السيطرة الأمريكية على قرارات المجلس التي لا بد أن تكون مجسدة للمصالح الأمريكية أو لا تتعارض مع نظرة الولايات المتحدة وحليفاتها للأمن والسلام العالميين .

وقد توصل المؤلف إلى أن هذا النظام يعد من الوسائل التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية في استراتيجيتها الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وأن للنظام العالمي الجديد أثر على النظام الإقليمي العربي مستعرضا" التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يتعرض لها الوطن العربي في ظل الهيمنة الأمريكية .

ب.دراسة "***النظام العالمي الجديد وحرب الخليج***" (علي ، 2004) جرى التطرق فيها لتأثيرات السياسة الأمريكية التي اتبعتها في المنطقة من خلال

ما أطلق عليه بالنظام العالمي الجديد والذي جرى التبشير له أبان حرب الخليج الثانية عام 1991 حيث ترك آثارا" سلبية على عدد من دول المنطقة وبالأخص منها العربية من جراء غياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية وبقاء هذه الساحة مفتوحة للولايات المتحدة كقوة وحيدة في العالم تدعم بشكل متواصل الدولة العبرية مع محاولة فرض السلام الإسرائيلي على العرب عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد .

3 . تناول المفكر نعوم تشو مسكي في كتابه الموسوم ***"الهيمنة أم البقاء"*** *(تشومسكي**1** ، 2004)* المساعي الأمريكية للسيطرة على العالم ونشاطاتها الدؤوبة إلى الهيمنة من خلال تبني استراتيجيات تعلن فيها عن نيتها اللجوء إلى القوة للقضاء على التحديات المنظورة التي تعترض مساعي هيمنتها على العالم وذلك عند تعرض مصالحها الحيوية للخطر ، والتي كان منها تحدي الرئيس العراقي لسياستها في المنطقة بعد تهديده لأمن الخليج وأمن إسرائيل .

كما جاء بالكتاب أن تطبيع العلاقات الأمريكية العراقية خلال السنوات الأخيرة من حرب الخليج الأولى جاء بسبب الهواجس الأمريكية من إيران التي كانت تعمل على تصدير الثورة لدول المنطقة ، وإن هذا التطبيع يخدم مصالح أمريكا بعيدة المدى لأنه سيعزز الاستقرار في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط . وقد ربط المؤلف بين شخصية صدام حسين وعدد من الدكتاتورات البارزة في العالم أمثال " **فرديناند ماركوس ، دوفاليه ، ونيكولاي تشاوتشيسكو** " والذين كانوا يحظون بدعم أمريكي متواصل فضلا" عن الرئيس الاندونيسي سوهارتو و موبوتو سيسي سيكو رئيس جمهورية زائير – الكونغو الديمقراطية-.

وقد توصل تشومسكي ما وصفه حالة الدفء في العلاقات الأمريكية العراقية التي كانت قائمة بين البلدين موضحا" بأن أمريكا قدمت لصدام حسين إمدادات غذائية وتقنيات متقدمة وبعض العوامل البيولوجية القابلة للتحول إلى أسلحة دمار شامل ،مستنداً على أن العلاقات كانت تمر بمرحلة متميزة و زيارة وفد مجلس الشيوخ الأمريكي إلى بغداد برئاسة زعيم الأغلبية والمرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة بوب دول ولقاءه صدام حسين في أبريل 1990 ، ألا دليل على حالة الود في العلاقات .

4 .دراسة" The Future Security Environment in the Middle East" **بيئة الأمن المستقبلية في الشرق الأوسط** ، الصادرة باللغة الإنكليزية عن مؤسسة راند لمشاريع القوة الجوية بأشراف سلاح الطيران في الولايات المتحدة بمصادقة إدارة التخطيط الاستراتيجي بمجلس إدارة الخطط ، تناولت الدراسة جملة مفاهيم سياسية تتضمن النزاع ، والاستقرار، والمتغيرات السياسية .

ركزت الدراسة على التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 ، مما أدى إلى عدم استقرار المنطقة وخلق فوضى سياسية وأزمات اقتصادية وإنسانية الأمر الذي زاد من التهديدات المضادة للولايات المتحدة ، ثم أوصل الحال إلى تعرضها للهجوم الإرهابي في شهر سبتمبر عام 2001 . كما تناولت الدراسة ما شهدته المنطقة من تغييرات في قيادات بعض دولها فبات الزعماء الجدد أضعف وأقل احتمالية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها كل من إيران والجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا ، كون زعماء هذه البلدان بحاجة للتركيز على الدعم الشعبي أكثر من حاجاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب أو التوجه نحو السلام مع إسرائيل في المستقبل القريب .

وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمات التي برزت في الشرق الأوسط تدفع الولايات المتحدة للأخذ بعين الاعتبار الحذر من مختلف السياسات المحتملة وذلك بغية الوصول للأفضل نحو القضية الحاسمة التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها التي تتعلق بتعزيز الاستقرار السياسي بعد الأخذ بالديمقراطية كونها أحد أبرز أساليب النزاع مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط .

5. دراسة"Realism for an Unloved Super Power"(Kiesling , 2006) المنشورة في كتاب دروس دبلوماسية Diplomacy Lessons ، حيث تناولت الدروس المتعلقة بقضية العراق وكيفية جعل هذه القضية تصبح في أولويات جدول أعمال إدارة الرئيس جورج بوش الابن ، ويعزي الباحث ذلك إلى قلة المعرفة بحقيقة هذا البلد والاحتقار الموجه للعرب من قبل هذه الإدارة ، حيث أنها قد اعتمدت على عدد من المستشارين الذين كانت توجهاتهم نابعة من أهداف اقتصادية ، ويتمثل ذلك فيما أقدمت عليه شركة Halliburton من أدوار حاسمة ومهمة ساعدت على اتخاذ قرار غزو العراق واحتلاله ، على الرغم من وجود بعض الأصوات من المدافعين الأجانب عن صدام حسين ، إلا أن غالبية دول العالم كانت تسعى لرؤية صدام حسين وهو مطرود مما يجعل العراق بلداً متحضراً . غير أن السبب الذي تشدق به الأمريكيين لتبرير احتلال العراق كان هشاً كونه يتعلق بالشرعية الدولية ، إذ جاء اعتماد إدارة الرئيس بوش على تقارير دبلوماسية أجنبية وحتى صحفية كالتي أوردتها صحيفة الفاينانشيال تايمز قد كلف الكثير ، خاصة أن تلك التقارير كانت تتحدث عن وجود علاقة للنظام العراقي بالإرهابيين الذين قد يستعملوا الأسلحة الكيميائية ضد المصالح الأمريكية إذا سنحت لهم الفرصة .

وفي درس ثان من الدروس التي تناولتها الدراسة كان يتعلق بالتضليل الذي مارسته الإدارة الأمريكية ضد شعبها و قواتها المسلحة في العراق ، حيث وفرت الأدلة الكاذبة عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل مع تهيأة بدلات

واقية من العوامل الكيميائية لارتدائها في حال التعرض للهجمات العراقية أو الدخول إلى مخازن قذائف المدفعية المحملة بغاز الأعصاب ، في حين أن المخابىء العراقية كانت فارغة لأكثر من عقد من الزمان من تلك المخزونات بعد الأدوار التي أداها مفتشو الأمم المتحدة .

وقد توصل الباحث إلى نتائج في دراسته كانت تتعلق بنجاح الإدارة الأمريكية بتوفير قناعات حققت الإجماع السياسي في الولايات المتحدة للقيام باحتلال العراق تتلخص في :-

أ. استمرار امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بالرغم من جهود الأمم المتحدة ولجان التفتيش التابعة لها .

ب. أن الرئيس العراقي صدام حسين مدفوع بكراهية شديدة للولايات المتحدة تكفي للمخاطرة باستعمال أسلحة الدمار الشامل ضد المصالح الأمريكية .

ج. وجود بدائل شرعية للنظام العراقي في الخارج .

6. تناولت الدوريات العربية نشر عدد من الدراسات المتعلقة بموضوع الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، أو موضوعات أخرى قريبة منها حيث يمكن الإشارة إلى بعضها وكما يلي : -

أ . نشرت مجلة شؤون عربية الصادرة في القاهرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدراسة الموسومة " ***الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط : حسابات النجاح والفشل*** " (عاروري ، 2007 ، 20) ، تناول فيها الباحث هذا الموضوع منطلقا" من لمحة تاريخية ربط فيها دور المحافظين الجدد وحلفائهم من الصهاينة في الهجوم على العراق عام 2003 ومحاولاتهم لاتخاذ قرار بشأن حرب مقبلة في الشرق الأوسط عبر التحرش بإيران وتوجيه التهم لسوريا ، وأشار إلى أن حقيقة الهدف من وراء كل ذلك هو لإعادة رسم خارطة المنطقة بما يؤدي إلى توزيع الثروات الطبيعية فيها ، وتطرق أيضا" إلى الحروب التي شهدتها المنطقة "**1967 – 1973 – 1982**" حيث الاجتياح الإسرائيلي للبنان بمؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية . ثم قررت فيما بعد سحق الطاقات البشرية والاقتصادية والتكنولوجية العسكرية للعراق عام 1991 ثم في عام 2003 ، فيما بدأ الطاقم الجديد في واشنطن بتوسيع " **الحرب ضد الإرهاب** " لتشمل أفغانستان والعراق وفلسطين تحت غطاء هجمات 11 سبتمبر ، وهو يحاول تمديدها إلى إيران وسوريا ولبنان ، أي أن هذا الطاقم يحاول فرض البلقنة على العالم العربي حيث وضعوا العراق في رأس قائمة الدول المهددة لهم لآن أمنيات المحافظين الجدد المنسجمة مع تل أبيب كانت تكرس جهودها للقضاء على قدرات الردع العربية بعد تعطيلها في مصر وسوريا التي أصبحت تتمركز في العراق.

توصل الباحث في الدراسة الى عدد من المتغيرات الفاعلة في الإستراتيجية الأمريكية وكما يلي:-

أولا . هيئة الأمم : أحدى أدوات السياسة الأمريكية

وذكر بأن الضعف الذي انتاب الهيئة الأممية بعد أن أصبحت أداةً تتلاعب فيها الولايات المتحدة مركزا" على الأزمة الإنسانية التي تعرض لها لبنان صيف عام 2006 بعد مجزرة قانا الثانية في 2006/7/30 التي ذهب ضحيتها 60 قتيلا" مدنيا" وكيف أسقطت الولايات المتحدة مشاريع القرارات الأممية بموجب حق" **الفيتو**" الذي تتمتع به لحماية خروقات إسرائيل .

ثانيا . مبدأ بوش والصراع العربي – الإسرائيلي

استعرض الكاتب نجاحات إسرائيل في توجيه إدارة الرئيس بوش الابن نحو تطلعاتها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر مع عودة لأبرز الإحداث الهامة في النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي ، حيث قام شارون بدور بارز للإبقاء على عملية السلام محفوظة رغم قرار بوش حيث أعلن عنها ، مع الإصرار على عقد مفاوضات ثنائية وليس بشكل تعددي كما كان القادة العرب يرغبون فيه عندما أعلنوا مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز في مؤتمر بيروت .

ثالثا . الإستراتيجية الأمريكية : نحو وعد بلفور جديد

ذكر الباحث ثلاث وثائق رسمية شكلت ما أصبح بعض الفلسطينيين يشبهونه بوعد بلفور الجديد ، تمثلت في : البيانات المتبادلة بين الإسرائيليين والأمريكيين ، والمؤتمر الصحفي الثنائي لشارون وبوش في واشنطن في 2004/4/14 ، ورسالة التطمينات من بوش لشارون ، التي جرى بموجبها تخلي إسرائيل عن غزة لتسهيل مهمة إسرائيل الأمنية الباهظة التكاليف مقابل تحصين موقفها في الضفة الغربية ، مع الوقوف عند تصريحات بوش بإدانة المجني عليه في عملية اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي بعد أربعة أيام من المؤتمر الصحفي المشار إليه .

رابعا .حكومة حماس

أشار الباحث أن إفشال عملية السلام جاء بشكل مركز بعد تشكيل حكومة حماس حيث اتبعت إسرائيل إستراتيجية أصبحت تدعمها أمريكا في هذا الغرض حيث فرضت شروطا" على اللجنة الرباعية عدا روسيا والتي كانت تتركز في: –

- الاعتراف بإسرائيل في بداية العملية السلمية وليس في نهايتها .
- الاعتراف بجميع الاتفاقيات السابقة من قبل حكومة حماس .
- الجزم عن استخدام " **الإرهاب** " رغم تقييد حماس بوقف أطلاق النار لأكثر من سنة كاملة.

ب .الدراسة الموسومة " ***الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف*** " المنشورة في مجلة السياسة الدولية (سعيد ، 2007 ، 68) ، تضمنت تحديد الإشكالية الرئيسة للسياسة العربية والإقليمية التي تبدو أنها تعاني من عجز القوى الإقليمية الرئيسة عن أنتاج حلول أصيلة وطويلة المدى للصراعات الإقليمية بسبب افتقارها للرؤية القادرة على صياغة نظام إقليمي قابل للاستمرار .

ويشير كاتب الدراسة إلى حدوث تنافس في صياغة الإستراتيجية العربية حيال قضايا الأمن الإقليمي وذلك من خلال بروز صياغتين هما: –

- وجود فرصة لبناء تحالف إقليمي راسخ بين الدول العربية الرئيسة وإيران يستطيع فيها هذا التحالف الوقوف في وجه التحديات التي تواجه السياسة الإقليمية بحيث يكون قادر على تكوين " **كتلة حضارية إسلامية** " تواجه التطرف الديني الذي يستعيد توازن القوى الاستراتيجي مع إسرائيل ، وقد ينأى بالمنطقة عن النتائج المدمرة للهيمنة الأمريكية والمنافسات الدولية .
- استمرار بنية النظام العربي والشرق أوسطي التقليدي الذي هيمن عليه الاستعمار ، ثم النظام الدولي الزاخر بالصراعات المتغيرة والذي يخضع تقليديا" لنفوذ الدولة العظمى الوحيدة في العالم ، حيث يعتقد كثيرون أن مصالحهم تتطلب استمرار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد توصل الباحث إلى أن المشروعات الإستراتيجية العربية البديلة تتمثل في : –

أولا: المشروع الإسلامي المتشدد: يطالب بإشعال الصراع مع الولايات المتحدة وتدمير نفوذها في المنطقة واستمرار الصراع معها ومع حليفتها إسرائيل وبما يتفق مع الإسلام.

ثانيا: المشروع القومي العربي: يدعو للاستقلال والوحدة العربية مقابل إيران والقوى الإقليمية الأخرى في مواجهة الاستعمار الأمريكي بما يمليه المنطق الدفاعي وليس المنطق الهجومي الذي تأخذ به التنظيمات الإسلامية المتشددة.

وينتهي الكاتب عند الأوضاع العربية التي تكاد تشرف على الفوضى، بعيدة عن أي من هذه المشروعات نظرا" لافتقار العالم العربي للتماسك حول مشروع ثقافي سياسي جديد بالاحترام ولقيادة أو أنموذج قيادي سياسي مقتدر على تطبيق أي مشروع منسجم.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الواردة فيها بالآتي :

1. ما يتعلق بالبحوث الثلاثة الواردة في كتاب "**الإمبراطورية الأمريكية** " فان الاختلاف يتعلق بما جاء في البحوث لعدد من النقاط الجوهرية والشكلية والتي تدخل ضمن نطاقها حيث يمكن الإشارة إلى بعض هذه النقاط الشكلية وهي : -

أ. افتقدت طريقة عرض الإحداث التحليل اللازم حيث جرى ذلك بشكل مباشر.

ب. اعتمد المؤلف على طريقة السرد الإخباري نقلا" عن المسئولين الأمريكيين دون الوقوف عند القضايا المهمة والمصيرية خاصة تلك التي تتعلق بتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

ج. وجود صور نمطية في ذهن المؤلف سيطرت عليه جعلت منه ينقل حالة الإدراك الأمريكي عن العرب والمسلمين في منطقة الشرق الأوسط دون حساب لتأثيرات اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

د. أن البحوث المشار إليها لم تتطرق لتطورات السياسة الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث يلاحظ وجود نقص واضح في تناول التغيرات التي مرت بالساحة الدولية من جراء تلك الإحداث والتي تم بموجبها اعتماد أولويات جديدة في ألإستراتيجية الأمريكية المعتمدة تجاه المنطقة .

2. أن ما يمكن الإشارة له فيما يتعلق بالدراسة الموسومة " **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج** " يأتي من خلال تركيز الباحث بشكل كبير على الآثار المترتبة من جراء حرب الخليج الثانية والتي أوقعت الأمة العربية في هزيمة عسكرية ونفسية كبيرة ، مما جعل من دراسته تأخذ منحى لا يتعدى العراق ولا تتناول الآثار المترتبة على دول منطقة الشرق الأوسط .

3. ما يتعلق بدراسة المفكر نعوم تشومسكي فأن الاختلاف مع المؤلف يتحدد في عدد من المواقف الواردة في الدراسة لعل أبرزها :-

أ . أن تطبيع العلاقات الأمريكية العراقية أواخر سنوات الحرب العراقية الإيرانية لم يكن ليعزز الاستقرار في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط إذ أن أمداد العراق بالسلاح المتطور قد ساعد في أطالة أمد الحرب في ظل التعنت الإيراني على استمرارها مما أضعف من قدرات العراق وزاد من أعباء الديون المتراكمة عليه .

ب. أن العراق في موقعه الاستراتيجي وإمكاناته النفطية الهائلة يجعل من المقارنة بين رئيس نظامه وعدد من الشخصيات الأخرى في العالم أمرا" غير وارد قياسا" بوضع وإمكانيات (الفلبين ، تشيلي ، رومانيا ، وزائير) .

ج. ليس خافيا" على أحد بأن العلاقات بين العراق وأمريكا لم تمر بحالة من الدفء في تلك الفترة الزمنية إذ يمكن ملاحظة ذلك خلال: -

(1) قضية الصحفي البريطاني الجنسية الإيراني الأصل باز وفت .

(2) قضية المدفع العملاق الذي أتهم العراق بأنه يسعى لتصنيعه .

(3) فرض الحصار العلمي والتكنولوجي على واردات العراق من أمريكا وأوربا وذاكرة المهتمين بالشأن العراقي لا تنسى قضية المتسعات التي أعلن عنها صدام حسين في مؤتمر علني .

(4) تكليف الجنرال (نورمان شوارسكوف) نهاية عام 1989 للإشراف على المناورات العسكرية الكويتية قرب الحدود مع العراق .

(5) إعلان الرئيس العراقي في نيسان / ابريل 1990 عن امتلاك العراق للسلاح الكيماوي المزدوج وبأنه قادر على حرق نصف إسرائيل في حالة تعرض العراق لهجوم محتمل.

أما عن الأسباب التي تدفع الباحث لتناول الموضوع فيمكن إرجاعها إلى رغبة يختلط فيها الجانب الموضوعي بالذاتي من أجل الوقوف على التحديات الأمنية التي تواجه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن أغلب الدراسات السابقة كانت تنظر للموضوع من وجهة نظر بعيدة عن توجهات السياسة الأمريكية التي تواجه تحديات حقيقية لسياساتها مما يعرض مصالحها للخطر الدائم.

الفصل الثاني

التحدي العراقي للسياسة الأمريكية
في
الشرق الأوسط ونتائجه

المبحث الأول: حرب الخليج الثانية

المطلب الأول: أسباب شن الحرب على العراق
المطلب الثاني: الموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب
المطلب الثالث: نتائج حرب الخليج الثانية

المبحث الثاني: احتلال العراق 2003

المطلب الأول: سياسة احتواء العراق
المطلب الثاني: مرحلة المواجهة العسكرية

المطلب الثالث: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق
" المشكلة الكردية أنموذجاً "

المطلب الأول: تطورات القضية الكردية على الساحة التركية
المطلب الثاني: تطورات القضية الكردية على الساحة العراقية
المطلب الثالث: التهديد التركي باقتحام شمال العراق

الفصل الثاني
التحدي العراقي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ونتائجه

يعد التحدي العراقي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كأحد التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة ، حيث شهد العالم في عقد التسعينات متغيرات دولية عديدة كان من أبرزها اندلاع أزمة الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي، فقد أدى اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من أغسطس 1990 قيام مجلس الأمن الدولي ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة بالتطبيق الحرفي للميثاق بموجب القرار 678 الصادر في 29 نوفمبر 1990 الذي سلم المفاتيح للولايات المتحدة الأمريكية بدلا" من الأمم المتحدة لإدارة الأزمة (سيرل، 1992، 13). مما ساعد على تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي فأصبحت القطب الأوحد الذي يملك قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية بمستوى عال مقارنة بالبلدان الأخرى.

إن طبيعة التصرف الأمريكي كانت تتطلب أظهار المقدرة في تحقيق أهدافها في المنطقة العربية والتي تتلخص في:- (السعدون، 2004، 17).

1. حماية مصادر الطاقة واستمرار تدفقها.
2. حفظ أمن إسرائيل وسلامتها.

3. تأمين الوجود العسكري في منطقة الخليج بما يضمن التدخل الفوري في حال تعرض المصالح الأمريكية للخطر، أو عند تعرض الأنظمة "الصديقة" لما يهدد وجودها.
4. ضمان استمرار القدرة الاستهلاكية الكبيرة للأسواق في المنطقة.

لقد كان تطلع الولايات المتحدة لأداء الدور المنوط بها على الساحة الدولية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص ، بعد تفردها بالهيمنة على النظام الدولي يدفعها لدراسة العديد من البدائل والخيارات التي كانت مطروحة أمامها، فجاءت المؤلفات التي أصدرها عدد من الباحثين والمفكرين الغربيين والتي تتحدد في الصراع الحضاري والفكري الذي سيطغي على العالم خلال القرن الواحد والعشرين، فكان ما أدلى به صموئيل هنتنغتون – أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد – في مؤلفه " **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** " يشكل صورة لما سيشهده هذا الصراع في القرن الواحد والعشرين، حيث يقوم الافتراض الأساسي في هذا الكتاب على " **أن الثقافة أو الهوية الثقافية الحضارية هي التي تشكل نموذج التماسك، والتفكك، والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة** "، ويضيف الكاتب بأن عالم ما بعد الحرب الباردة يتكون من ثمان حضارات تعد الديانة خاصيتها الأساسية من أجل التعريف بها، وهذه الحضارات هي:-

- الحضارة الغربية وتضم النموذجين الأوربي والأمريكي وبعض الدول التي أستوطنها الأوربيون مثل أستراليا ونيوزلندا.
- الحضارة الكونفوشيوسية أو الصينية.
- الحضارة اليابانية.
- الحضارة الهندوسية أو الهندوكية.
- الحضارة الأرثوذكسية.
- حضارة أمريكا اللاتينية.
- الحضارة الإفريقية.
- الحضارة الإسلامية.

ويشير هنتنغتون إلى أن الحضارتين الإسلامية و الكونفوشيوسية هما الحضارتان اللتان لا يمكنهما الاندماج في الحضارة الغربية وتسعيان للتحديث بدون " تغريب " وأن الصراع بينهما وبين الحضارة الغربية حتمي (هنتنغتون، 1999، 15).
وراج في الفترة ذاتها كتاب " **نهاية التاريخ** " تأليف فرنسيس فوكوياما، المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية، الذي اعتقد فيه نهاية الإيديولوجية وأن التاريخ انتهى عند النموذج الحضاري الغربي وخصوصا" الأمريكي، وأنه سيعم ويخترق كل الحدود.
وصدر كتاب ثالث بعنوان " **الاندماج المالي العالمي: نهاية الجغرافيا** " تأليف ريتشارد أوبراين الذي يعمل رئيسا" للقسم الاقتصادي لمصرف أمريكان أكسبرس، ذهب إلى القول فيه أن تزايد درجة الاندماج والتداخل المالي بين معظم

بلدان العالم سوف يترتب عليه ذوبان " الحدود الجغرافية " القائمة بين البلدان، وتآكل مفهوم السيادة القومية للدول.
إن هذه المؤلفات ومثلها كثير تعكس عمق التصور بالانتصار والتفوق الأمريكي الذي كان يبشر بعصر جديد وفق النموذج الأمريكي ، فقد تحدث برنارد لويس منذ عام 1990 عن الصراع الحتمي بين الغرب والإسلام الراديكالي ، مثلما ذهب إليه بنجامين باربر عن صدام الجهاد وعالم الماك (ولد أباه ، 2004 ، 148) .
إن الطبيعة الإيديولوجية " **الليبرالية الجديدة** " التي يمكن أن تصف بها الهيمنة الأمريكية قد أعطت لنفسها المشروعية في التصرف باستغلال القانون والأمم المتحدة لتحقيق ما تريد وأن نظامها ذا القطب الأوحد يرى في منطقة الشرق الأوسط مركزا" مهما" لمصالحه وتطلعاته مع ارتباط كل ذلك بحتمية فرض النموذج الأمريكي على العالم، القائم على قاعدة أن النظام الرأسمالي الأمريكي هو نهاية التاريخ (فوكوياما، 1992، 86).
وخرجت في ذات الوقت رؤى ما بعد الحرب الباردة كانت تعبر عن ضغوط معاصرة تطالب باعتماد دبلوماسية استعراض القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول العالم، وبرزت في ذات الفترة عدة تطورات تمثلت في (براون، 2004، 18-20) : -

1. أن العلاقات الدولية التي تستند على نمط القدر المتوازن نسبيا" من هيمنة القطبين العظيمين التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أخلت المكان لعالم مضطرب متعدد الأقطاب تتعرض فيه سلطة الولايات المتحدة القائمة على الهيمنة للتحدي من عدد غير قليل من الأطراف الفاعلة وهي: القطب الروسي، قطب الاتحاد الأوربي، القطب الصناعي الياباني، القطب الاقتصادي الصيني. في حين ترغب الولايات المتحدة بأن تمارس هيمنة عالمية في نظام"أحادي القطب " عبر ما تتمتع به من قدرات اقتصادية وسيطرة دبلوماسية على المحافل الدولية وهي الطرف الوحيد الأقوى عسكريا" في العالم.
2. وجود الرغبة لدى المسئولين في الإدارة الأمريكية إلى التهديد باستخدام القوة للإبقاء على سيطرتها ونفوذها، مع توفر قدر واسع من الدعم في أوساط كل من الإدارة والكونغرس والمواطنين لاعتماد سياسة خارجية تتسم بممارسة القوة العسكرية دفاعا" عن مصالح البلاد العالية.
3. تنامي الابتكارات التكنولوجية الأمريكية التي دفعتها للاعتقاد بقدرتها على تجنب قتل المدنيين ممن لا علاقة لهم بالقتال، مع أبقاء الإصابات التي تتكبدها قواتها والقوات الصديقة متدنية.

هذه التطورات كانت تنذر بازدياد احتمالات استخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات مواجهة الصراعات التي تدخل فيها الولايات المتحدة طرفا" مباشرا" أو عند تعرضها للتحدي أو الخطر ، هي أو أي من الإطراف الصديقة والحليفة لها.

فأصبحت المخاطر التي تهدد العالم قريبة من منطقة الشرق الأوسط بالـذات ، بفعل ما ترتب عليها من آثار جراء الإعلان عن انبثـاق " **النظـام العـالمي الجديد**" الذي لا يمت للواقع والحق والعدل بصلة مثلما تؤكده المواثيق الدولية، وإنما هو تعبير عن سيادة مصالح القطب المهيمن على المجتمع الدولي، فكانت تأثيراته تمتد لتصل إلى الحياة الداخلية للعديد من البلدان في المنطقة والتي بات أمنها القومي في خطر دائم مع تركيز واضح علـى نقطـة مركزيـة تتعلـق بتهميش وإضعاف الثوابت القومية للدول، الأمر الذي أتاح للولايـات المتحـدة وبالتعاون مع إسرائيل لرسم صورة جديدة لمستقبل المنطقة في ظل ترتيبـات إقليمية تسعى لفرضها على المنطقة (السعدون، 2004، 126)، فكـان مـن أبرزها " **مشروع الشرق الأوسط الكبير** " الذي طرحته عـام 2004 وتعـود جذوره لفترات سابقة.

كما تبلورت الرغبة المتزايدة لدى رموز الإدارة الأمريكية في استخدام القـوة من أجل الإبقاء على الجوانب الأخطر من النظـام الأحـادي القطبيـة تحـت السيطرة، فجاءت حرب الخليج الثانية عام 1991 إرضـاء" لأولئـك الـذين يعولون على القوة كأداة للدبلوماسية استنادا" لعبارة كلاوزفيتز المأثورة " **ليست الحرب إلا استمرارا" للمساومة السياسية بطرق أخرى** "، حيث كانت أفكـار وآراء هؤلاء معبرة عن جيل كامل من الضباط العسكريين في سبعينيات القرن العشرين الذين عايشوا إخفاق الولايات المتحدة في حرب فيتنام، التـي كانـت تستند على إستراتيجية كندي – جونسون القائمة على الرد المـرن والتـصعيد المتدرج، فيما تقوم العقيدة الجديدة كما عبر عنها كاسبر واينبرغر وزير الدفاع الأسبق " **عدم دخول الولايات المتحدة الحـرب إلا فـي حالـة الـدفاع عـن المصالح حيوية " مع توفير ما يكفي من التأييد الشعبي والالتزام البرلمـاني بتأمين الموارد اللازمة لتحقيق الهزيمة الحاسمة للعدو**" ، ثم جاء كولن باول رئيس هيئة الأركان في عهد الرئيس بوش الأب ليتبنى تلك العقيدة أثناء حرب الخليج الثانية (براون، 2004، 27).

فكان إظهار الولايات المتحدة الأمريكية للمقدرة العالية فـي سـرعة الحـشد العسكري خلال حرب الخليج الثانية بسبب:

> " **أن حسابات السياسة الخارجية الأمريكية كانت تنطلق من تحديـد مصالحها وأهدافها القومية التـي تفـرض أتبـاع اسـتراتيجيات وسلوكيات من شأنها تأمين تلك المصالح، وبلوغ الأهـداف التـي تمت صياغتها بحسب مفهوم تلك المصلحة** " (الخطيـب، 2005، 123).

ثم جاء وقت تحديد الإستراتيجية التي لا بد أن تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية كي ترسي من خلالها أسس النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسـط، فـأعلن الرئيس جورج بوش في خطاب له أمام مجلسي الكونغرس " **الشيوخ والنـواب** "

في يوم 6 مارس 1991 النقاط الأربعة المتعلقة بالسياسة الأمريكيـة فـي هـذه المنطقة الحيوية وهي:- (شاش، 2001، 301).

1. ترتيبات أمن جماعي في منطقة الخليج.
2. برنامج التنمية الاقتصادية.
3. اتفاقات رقابة على التسلح وإيقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل.
4. بدء المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية.

إن تطورات الأحداث في المنطقة شهدت في ظل نظام القطب الواحد أعطاء أهمية لتحقيق مفهوم الأمن الدولي الجماعي، فتوجه المجتمع الـدولي نحـو الولايـات المتحدة الأمريكية لمعالجة الآثار الأمنية والسياسية والاقتصادية لحـرب الخلـيج الثانية، فقامت بهندسة جملة من الاتفاقات الدفاعية عقدتها مع جميـع دول منطقـة الخليج العربي تمتد بما لا يقل عن عشر سنوات قابلة للتجديد، راعت فيها حاجـة دول المنطقة للأمن وحاجتها الإستراتيجية للنفط والنفوذ.

وقد أجازت هذه الاتفاقيات التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة برا" وبحـرا" وجوا" مما أعاد عصرا" جديدا" من عصور " **الاستعمار**" بداعي الترتيبـات الأمنية والسياسيـة بوجـه " **عدو** " يشكل وجوده خطرا" علـى الأمـن والـسلام فـي المنطقة:

" وقد كان للقواعد الجوية والبحرية الموجودة في المنطقـة والتـي حصلت عليها الولايات المتحدة وبريطانيا تستعمل لضرب ذلك"العدو" واختراق سيادته والتهديد بتقطيعه" (السعدون، 2004، 142).

وهذا ما جرى لاحقا" حيث شكل العراق أحد التحديات الكبيرة للسياسة الأمريكيـة في المنطقة، فدخلت قواتها والدول المتحالفة معها أراضيه في شهر أبريـل 2003 على صيغة احتلال.

إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت تفرض على الولايات المتحـدة الأمريكيـة إتباع سياسة خارجية جديدة في هذه المنطقة بالغة الحيوية تدخل كمرتكزات أساسية تعالج فيها العديد من القضايا المهمة والتي يأتي فـي مقـدمتها، قـضية التحـدي العراقي للسياسة الأمريكية المهيمنة على الشرق الأوسط .

ثم جاءت مبادرة العراق باحتلال الكويت لتشكل التحدي الأبـرز العلنـي الوحيـد والصريح للقطبية الأحادية التي كانت قد ولدت آنذاك، فـشكلت قـضية التـدخل الأمريكي الحاسم الذي قرره جورج بـوش الأب عمـلا" دفاعيـا" مـن الناحيـة الإستراتيجية كونه يدافع عن نظام الهيمنة الذي تعرض للتحدي، وهذا ما يفـسره الواقع في الرد العنيف والمدى الواسع للعمليات العسكرية الأمريكية ضد العـراق عام 1991 ثم الإمعان في الشروط والتشدد الصريح غير المسبوق فـي القـرار 687 الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي أسس لنظام العقوبات الصارم حيـث طبق أسوء تطبيق في تاريخ العلاقات الدولية ضد العراق (سعيد، 2007، 70).

إن صورة العراق لدى الولايات المتحدة مستمدة من بابل التاريخية والدينية الواردة في الكتاب المقدس والأسفار اليهودية، كما أنها كانت حاضرة لدى الإعلام الغربي

كدولة مارقة تسعى لتطوير قدراتها العسكرية النووية وبأنها مصدر قلق لجيرانها في المنطقة وربما تكون أكثر أنظمة الحكم تسلطا" وشمولا" في العالم. لذا فإن الدلالة الدينية كانت واضحة في سلوكيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه العراق قبل شن الحروب ضده.

إن العراق لم يكن بعيدا" عن أفكار مستشاري الرئيس بوش الأب وتصوراتهم لشكل المستقبل في القرن الحادي والعشرين، فقد كان العراق حاضرا" في مناقشات مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال الاجتماعات التي عقدها المجلس قي أواخر 1989 وأوائل سنة 1990، كما كان حاضرا" في مناقشات لجان كثيرة كانت تدرس احتمالات سقوط الاتحاد السوفيتي وتضع الحسابات الدقيقة لعواقب هذا السقوط. كما إن أهمية العراق جاءت من خلال اعتبارات عديدة والتي كانت من أبرزها:- (هيكل، 2006، 125-126)

1. أن العراق يملك 113 بليون برميل من النفط المؤكد أي 11% من الاحتياطي العالمي، ولديه 70 حقلا" نفطيا" لم يستثمر منها غير 15 حقلا"، مما يزيد من التقديرات غير المحسوبة لاحتياطيات النفط في العالم,
2. أن العراق كان طرفا" في ظاهرة الغضب الإقليمي بعد خروجه من حرب طالت ثماني سنوات مع إيران كان يتلقى فيها الدعم والمناصرة من الغرب حيث توقف بعد انتهاء تلك الحرب، مما أرهق طاقات هذا البلد بعد انصراف المصالح الغربية عنه.
3. دخول العراق طرفا" في قضية أمن إسرائيل وذلك لعدم التزامه باتفاقية هدنة كما أنه لم يدخل مفاوضات سلام أو محاولات لتسوية الصراع مع إسرائيل.
4. كان العراق كطرفٍ في قضية تكدس السلاح في منطقة الشرق الأوسط بعد تسهيل الولايات المتحدة الأمريكية تسليح العراق من أجل تمكينه من صد المد الإسلامي الإيراني ومعاقبة الجموح الجارف لثورة الإمام الخميني التي أطاحت بنظام الشاه الصديق المقرب إلى أمريكا وإسرائيل.

لذا كانت الإستراتيجية الأمريكية تسعى لضرب العراق بشتى الوسائل من اجل استنفاذ قوة هذا البلد .

المبحث الأول: حرب الخليج الثانية يناير 1991

إن دخول القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية في أغسطس 1990 كان هو الفرصة التاريخية المناسبة التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة العراق، حيث اعتبرت ذلك العمل يستحق العقاب لأنه يعد عملا" من أعمال العدوان لخرقه المبادئ الأساسية للقانون الدولي، فحشدت قواتها لهذا الغرض في تحالف دولي مع 30 دولة ضمت كل من: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر وسوريا والسعودية والأرجنتين وأستراليا والبحرين وبنغلاديش وبلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا والدنيمارك واليونان والمجر وايطاليا والكويت والمغرب

وهولندا ونيوزلندا والنيجر والنرويج وعمان وباكستان وبولندا وقطر والسنغال وكوريا الجنوبية وأسبانيا والإمارات العربية المتحدة .

المطلب الأول: أسباب شن الحرب على العراق

إن أسباب شن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق في عام 1991 يعود إلى: -

أ.الأسباب المباشرة

أولا. المحافظة على المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة والتي تعرضت للتهديد جراء العمل العسكري الذي قام به العراق ضد الكويت دون أن يحسب النتائج التي قد تتمخض عن هذا العمل.

ثانيا. التهديد الذي أطلقه الرئيس العراقي مطلع عام 1990 بأنه سوف يدمر نصف إسرائيل إذا حاولت أن تفعل شيئا" ضد العراق، ويقصد بذلك إمكانية استخدام العراق للسلاح الكيماوي المزدوج.

ثالثا. إن ضرب العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سوف يعطي درسا" حقيقيا" لأي قوة إقليمية تتحدى أمريكا خاصة بعد أن أصبحت القطب الأوحد المهيمن في العالم (علي ، 2004 ، 204) .

ب. **الأسباب غير المباشرة**

أولا.القضاء على الرغبة العراقية في الهيمنة على منطقة الخليج العربي:
لقد أدرك مخططو وواضعو السياسة الأمريكية وجود رغبة لدى العراق بأن يصبح قوة إقليمية لفرض سيطرته على المنطقة والظهور بمظهر القوة المتحدية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية (مصطفى ، 2003 ، 64) ، فبدأ العراق في أعادة تنظيم جهوده لبناء قاعدة تكنولوجية لم يشهد العالم الثالث لها مثيل والتي كان من أبرزها:

1. الحصول على التقنية اللازمة لإطلاق منظومة العابد القادرة على حمل الأقمار الصناعية.
2. إمكانية استخدامه للسلاح الكيماوي المزدوج الذي أستطاع إنتاجه.
3. تصنيعه لطائرة الأواكس " **عدنان 2** ".
4. تطوير مدى الصواريخ البالستية " **الحسين والعباس** ".

ثانيا. العمل على تحجيم دور العراق ونفوذه السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج أو في مستوى علاقاته وامتداداته النفطية في منظمة الأوبك (بكري ، 1991 ، 85) .

ثالثا. الرغبة في معاقبة القيادة السياسية للعراق: إن الرغبة الأمريكية في معاقبة العراق وقيادته لم تكن وليدة الموقف الذي عجل به صدام حسين بعد إصداره الأوامر لقطعات الجيش العراقي باحتلال الكويت، بل أن توجهات العراق

كانت محط المتابعة والإهتمام من قبل المعنيين في الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي كانت تعلم بأن العراق قد حصل على معظم ما يحتاجه من الدول الغربية لتنفيذ توجهاته:

" كان مساعد وزير الدفاع الأمريكي " ريتشارد بيل " المعروف بتعاطفه مع إسرائيل يسرب المعلومات عن الصفقات العراقية ويعرقل ما أعده أخطرها وهي صفقة الكومبيوترات العملاقة التي تستخدم في التقنيات الأكثر تعقيدا"، ومن الأفضل أن نلقي نظرة سريعة على جزء من توصيات لجنة استماع خاصة داخل لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي عام 1981 وحضرها "أدولف تير" ممثل وزارة الخارجية، وممثل البيت الأبيض وقد جاء في أحد التقارير السرية التي أعدت في هذا الشأن ما يلي: أنه من الضروري جدا" عرقلة القيادة السياسية العراقية عن تنفيذ أي من الأهداف العراقية وضرورة تحجيم نفوذها " (علي، 2004، 202).

وقد توصلت اللجنة المشار إليها لعدد من التوصيات والتي حظيت بموافقة ممثل البيت الأبيض وممثل وزارة الخارجية والتي تضمنت : أن خروج العراق منتصرا" سيمثل زيادة في أسهمه السياسية والاقتصادية في المنطقة ، مما سيشكل عامل خطر وتهديد على جميع الدول الخليجية والتي سيفرض عليها سياسات معينة لغرض أن تتبعه ، وإن هذه الدول قد تنفذ هذه السياسات للحفاظ على أمنها واستقرارها، لذا لا بد أن تتحرك الولايات المتحدة سريعا" فمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية ستكون معرضة للخطر، كما لابد من أتباع خطة لتصدع العلاقات الخليجية العراقية من أجل زيادة اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة، فيبقى التدخل الأمريكي ضد العراق هو الحل الوحيد لأنه سيقضي على كل المخاطر والتهديدات الأمنية والاقتصادية العراقية لمصالح وأمن أمريكا وحلفائها(علي، 2004، 203).

المطلب الثاني: الموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب

اتسم الموقف العربي بالانقسام الحاد على أثر صدور قرار إدانة العراق من قبل مؤتمر القمة العربي الطارىء المنعقد في القاهرة يوم 9 أغسطس 1990 لمناقشة الأزمة الناجمة نتيجة هجوم القوات العراقية على الكويت واحتلاله في 2 أغسطس 1990، حيث نصت المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية على:

إذا وقع اعتداء من دولة " عربية كانت أو غير عربية " على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس " مجلس الجامعة " للانعقاد فورا" (ميثاق الجامعة العربية).

حيث طالبت السعودية وبقية دول الخليج العربي تساندها مصر وسوريا بحسم الموقف لإدانة العراق، بعد أن وجدوا أن الأوضاع العربية تنذر بحصول تغيير مفاجىء وانقلاب في المعادلات الإقليمية والدولية وتدفع باتجاه انفراط النظام الإقليمي العربي جراء الصدمة التي تعرض لها (الرشيدي، 2003، 187).

يقابل موقف السعودية والأطراف المحيطة بها الموقف الذي وقفه المغفور له الملك الحسين بن طلال ملك الأردن، يسانده اليمن والسودان وليبيا، حيث كان يسعى لمعالجة الأزمة بالطرق السلمية وفي أطار عربي دون تصعيدها مع معالجة الصدع الذي حدث في الجدار العربي. إلا أن تسارع الأحداث جاء بعد تلقي مراكز صنع القرار الأمريكي لهذا الخطأ الجسيم الذي أرتكبه نظام الحكم في بغداد ليدفع الأمور باتجاه التصعيد وعدم تضييع الفرصة التي كان ينتظرها، وفي ظرف ساعات معدودة كان وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ديك تشيني قد وصل المنطقة يرافقه قائد المنطقة المركزية للقوات الأمريكية نورمان شوارسكوف مبتدئين من الرياض حيث جرت الأمور بما لا يشتهي النظام العراقي (هيكل، 2006، 317-318)، فكانت النتائج كارثية على العراق والأمة العربية، على أثر اندلاع حرب الخليج الثانية في يناير 1991.

كما إن الرغبة الأمريكية كانت جامحة للانفراد والسيطرة المباشرة على تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وذلك بالنظر للظروف والمداخلات الدولية التي سادت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، خاصة في مواقف الدول الكبرى والتي كانت تمر بظروف موضوعية ذاتية تفسح المجال للولايات المتحدة للعب الدور القيادي البارز في هذه المنطقة الحساسة من العالم، حيث يمكن لنا التوقف عند أبرز تلك الظروف التي أثرت على مواقف الدول الكبرى وهي: -

أ. كانت العلاقات الأمريكية الروسية تمر بأفضل أيامها بعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحويل خصومها القدامى إلى شركاء جدد يدعمون سياساتها في أكثر مناطق العالم حساسية، ولم يكن موضوع العراق يمثل أي نقطة خلاف بين الطرفين خاصة في سنوات الولاية الثانية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، سوى ما يتعلق بتفسير وتحديد مدى تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بموضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية (شحاتة، 2002، 73).

ب. كانت الصين تمر بظروف غير اعتيادية تتمثل بحاجتها الماسة إلى التسهيلات الائتمانية الغربية من أجل التغلب على المصاعب الاقتصادية التي تمر بها، إضافة إلى أنها كانت لا ترغب في الوقوع بالعزلة الدولية بعد أن فقدت قدرا" كبيرا" من اعتباراتها في أعين العالم الخارجي بسبب أحداث القمع التي جرت في الميدان السماوي عام 1989، ولم يكن سبيلها للحفاظ على كرامتها أمام الدائنين سوى الامتناع عن التصويت في القرار الاممي المتعلق بقضية العراق (سيرل، 1992، 76).

ج. كانت السياسة الخارجية الفرنسية تنتقل من مرحلة التردد إلى مرحلة الحسم في اتخاذ موقف للانحياز إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وان هذا التردد جاء لكونها حليفة للعراق وترتبط معه بصفقات تجارية عديدة تتجاوز حدود السلاح، وأن موقفها في أوروبا كان يغلب عليه الطابع السلبي في عملية استقلال دول أوروبا الشرقية مع قلقها الواضح من إعادة توحيد ألمانيا، لذا كانت تعيش في عزلة نسبية عن أوروبا، كما أن سياسة التعاون الموجهة نحو أفريقيا كانت تشهد العديد من العثرات جراء عدم قدرتها في القضاء على أسباب التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي (سيرل، 1992، 69).

د. لم يتحرك البريطانيون بدوافع عاطفية أو أخلاقية إزاء أزمة الخليج وذلك لأنهم قد انحازوا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية دون تردد، كما لم يسعوا لاتخاذ مبادرات خاصة بشأن الأزمة على اعتبار أن العراق كان يحكم في فترات سابقة من قبل الانتداب البريطاني وأن الكويت كانت تحت الحماية البريطانية، لذا أكتفت بريطانيا بالتصويت على قرارات مجلس الأمن الداعية لاستخدام القوة ضد العراق بالإضافة إلى أنها " **قامت بإرسال قوة مقاتلة إلى المنطقة أصبحت هي الأكثر عددا" وعدة بعد القوات الأمريكية مباشرة** " (سيرل، 1992، 121).

هـ. موقف مجلس الأمن الدولي

نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ولهذا الغرض فقد أصبح من واجب هذه المنظمة وهيئاتها المتخصصة وعبر وسائلها التنفيذية اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتنفيذ هذا الهدف من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع وإزالة ما يهدد السلم العالمي مع السعي الجاد لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ووفقا" لمبادئ العدل والإنصاف.

ويعد مجلس الأمن الدولي أهم الوسائل التنفيذية لدى الأمم المتحدة التي تعمل على تطبيق الميثاق وبموجب ما ورد فيه من فصول تنظم إجراءات وطريقة التنفيذ حيث يوفر الفصل السابع سلطة استخدام وسائل الردع والقوة لحل النزاعات التي تهدد السلام العالمي إذ تنص المادة (42) على اتخاذ الإجراءات العسكرية لتنفيذ ذلك، إلا أن مصالح الدول العظمى كانت تعترض تطبيق العديد من المهام التي يفترض أداؤها من قبل مجلس الأمن من خلال استخدام حق النقض الذي تتمتع به تجاه قرارات مجلس الأمن الدولي وبموجب الميثاق.

وعندما نشبت الأزمة العراقية الكويتية لم تواجه الولايات المتحدة الأمريكية أية صعوبات في الحصول على التأييد اللازم بضرورة مقاومة التصرف العراقي فوقفت الأسرة الدولية إلى جانبها عند عرض القرارات

المتعلقة بالأزمة وطلب الموافقة عليها من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي.
أن الولايات المتحدة قد هيأت السبل كافة لإصدار القرارات بشأن قضية الاحتلال العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 حيث استطاعت تمرير (14) قرارا" قبل شن الحرب وبعدها (علي، 2004، 360).

المطلب الثالث: نتائج حرب الخليج الثانية

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها من استعادة الأراضي الكويتية ومنع العراق من فرض نوع من الهيمنة على منطقة الخليج العربي البالغة الحيوية للمصالح الأمريكية وحلفائها الغربيين، وذلك في معركة سميت " **عاصفة الصحراء** " أو " **حرب الخليج الثانية** " استمرت من 16 يناير إلى 28 فبراير 1991، كانت القوة العسكرية الأمريكية تتكون من (500000) جندي و (1800) طائرة و (100) سفينة حربية(سعيد، 2002، 22)، جاءت بها أدارة الرئيس جورج بوش الاب من أجل تحقيق غايات وأهداف محددة بعضها يعود لاعتبارات تخص الولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط، والبعض الآخر يتعلق بالعراق وتطلعاته الإقليمية التي تولدت لديه على أثر انتهاء حربه مع الجارة إيران في أغسطس 1988، والتي عدتها الإدارة الأمريكية تحديا" أمنيا" خطيرا" لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط. وقد أثرت هذه الحالة على الأوضاع العربية مما أدى إلى انهيار النظام العربي برمته، حيث انقسم العرب إلى قسمين: قسم مؤيد لاستعادة الكويت باستخدام القوة والقسم الآخر نادى بالحل العربي وعدم تدويل الأزمة، وانعكس هذا سلبا" على العلاقات العربية – العربية لما يقارب عقدا" من الزمن.
لقد تبلور نقاشً شديدً في الأوساط العربية والغربية قبل انتهاء العمليات العسكرية في نهاية فبراير 1991 حول حقيقة الأهداف المعلنة لعمليات عاصفة الصحراء والتي تعدت تلك الأهداف إلى تدمير القدرة العسكرية العراقية غير التقليدية فهي أساس القضية في الأزمة العراقية حيث استمر هذا النقاش حتى صدور القرار "**687**" في 3 مارس حيث أقر الوقف النهائي والدائم لإطلاق النار فتطلب من أعضاء مجلس الأمن أجراء مشاوراتهم ثلاثة أيام من أجل وضع الصيغة النهائية للقرار والتي تجاوزت شروط وقف إطلاق النار إلى وضع الجهود الدولية من أجل الحد من التسلح في المنطقة (مصطفى، 2003، 61).
إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة جيوش الدول المتحالفة لتحقيق النصر وضع في اعتبارها أن الحروب الحديثة تخضع لقواعد العلم العسكري التي تتعدى فيه تقنية السلاح ، وأبرز ميزاته دور المقاتلين الشجعان . وإن عوامل النجاح في هذه الحرب لم تكن في صالح العراق لا على مستوى القوات البرية والجوية و لا على مستوى الأساس النظري لإستراتيجية المعركة، مع اختلال

موازين القوى لصالح قوات التحالف على مستوى الوضع النفسي والمعنوي للمقاتلين.
إن التحدي العراقي للولايات المتحدة الأمريكية قد جرى التعامل معه في هذه الحرب من خلال جملة من الوسائل والأساليب المتعددة لتحقيق انتصار حاسم للولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها وهزيمة عسكرية فادحة للعراق، تعدت آثارها لتشمل جميع جوانب الحياة العربية الاقتصادية والسياسية والأمنية وأحدثت جروحا" عميقة في جسد الأمة العربية كما أفضت لتحقيق عدد من النتائج كان من أبرزها: -

- **النتائج المباشرة**

أ. نتائج من خلال العمل العسكري:-
قامت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عملياتها العسكرية في العراق بشن هجمات جوية مركزة تجاه عدد من الأهداف الإستراتيجية المرسومة داخل العراق ولمدة زادت عن الشهر الكامل قبل المباشرة بهجومها البري، وقد تمكنت من تدمير الأتي:- (علي، 2004، 304).

- 33 طائرة عراقية مقاتلة مع أربعة حوامات .
- 147 طائرة فرت إلى إيران .
- 70 طائرة عراقية كانت جاثمة في ملاجئها.
- 3000 دبابة.
- 925 عربة مدرعة.
- 1485 مدفع ميدان.

ولم تفقد قوات التحالف في هذه الحرب سوى 37 طائرة سقطت 18 منها بالدفاعات الجوية العراقية، أما الأخرى فكانت بسبب أعطال فنية.

" **وانتهت الحرب في منتصف ليلة 28 شباط / فبراير 1991 لانسحاب الجيش العراقي من الكويت، وبلغ عدد القتلى في الجانب الأمريكي في العمليات العسكرية 148 وفي غير العمليات العسكرية 121 وبلغ عدد الجرحى 407**" (سعيد، 2002، 25).

ب.نتائج من خلال النشاط السياسي " **الدبلوماسي** ":-

لقد تمكنت الولايات المتحدة جراء قبولها التحدي العراقي من تأكيد حقيقة أنها قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم نتيجة استخدامها مفهوم القوة ودمج قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في مركب جديد في نوعه لتحالفات

مكنتها الحصول على تكليف رسمي من الأمم المتحدة لأداء مهامها في الشرق الأوسط والذي تمثل باستعادة الكويت بعد احتلاله من قبل العراق.

ولأجل تحقيق ذلك اعتمدت الولايات المتحدة على مجموعة من النشاطات مكنتها من الوصول إلى النتائج التي كانت تسعى لتحقيقها جراء دخولها هذه الحرب والتي تتمثل في:-

أولا. عقد عدد من الاتفاقيات العسكرية مع دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصا" دول الخليج العربي التي منحتها التفويض اللازم لبقاء قواتها في المنطقة (علي ، 2004 ، 320).

ثانيا . عقد حلف عسكري جديد ضم (31) دولة شاركت فعليا" معها في الحرب ضد العراق (سعيد ، 2002 ، 22) .

ثالثا. تطبيق نظام صارم من العقوبات والمقاطعة العسكرية والاقتصادية ضد نظام الحكم في العراق والعمل مع الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لنزع أسلحته غير التقليدية(تشومسكي1 ، 2004 ، 151-152). ويبين الجدول رقم 1 النتائج الرئيسة لعمليات اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق.

جدول رقم 1

النتائج الرئيسة لعمليات لجنة اليونسكوم في العراق

في مجال الصواريخ الباليستية	في المجال الكيميائي
- تدمير 45 صاروخا" بعيد المدى - تدمير 14 رأسا" تقليدي - تدمير 6 منصات أطلاق متحركة - تدمير 28 منصة إطلاق ثابتة - تدمير 32 منصة إطلاق أرضية ثابتة - تدمير 30 رأسا" كيميائي - تدمير العديد من معدات الدعم	- تدمير 537ر38 ذخيرة كيميائية - تدمير 600 طن من العوامل الكيميائية - تدمير أكثر من 3 ألاف طن من المواد الأولية - تدمير 426 من المعدات الكيميائية - تدمير 91 قطعة معدات أضافية

في المجال النووي	في المجال البيولوجي
انتهت وكالة الطاقة الذرية من تدمير مكونات البرنامج النووي العراقي في عام 1992، كما قامت حتى عام 1994 بنقل جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام إلى الخارج لاسيما وقود مفاعلات الأبحاث.	- تدمير المنشاة البيولوجية الرئيسة " منشأة الحكم " - تدمير طائفة متنوعة من معدات ومواد إنتاج

المصدر: (محمود1، 2002، 170)

- **النتائج غير المباشرة**

حققت الولايات المتحدة جملة من النتائج غير المباشرة من خلال شنها الحرب ضد العراق وذلك من خلال النشاطات السرية والعلنية التي مارستها الأجهزة المختلفة فيها بعد أن فرضت حربا" نفسية ضد الشعب العراقي وقيادته ومقاتليه في جبهة القتال والتي كان من أبرزها (العبيدي,2001,الموقع الالكتروني : www.annabaa.org/nba55/awlama.htm):-

أ . **النشاط الإعلامي**

استطاعت الآلة الإعلامية الأمريكية من توظيف الوسائل المتاحة لديها كافة المرئية والمسموعة والمقروءة، لتحقيق أغراضها في التحوير الفكري والخرق القيمي وتغيير الميول والاتجاهات.

ب . **النشاط ألاستخباري**

استخدمت هذا النشاط في عمليات التسميم السياسي وتعزيز المعلومات وإثارة المخاوف والفتن والاضطرابات في داخل العراق .

ج . **النشاط التخريبي**

مارست أدورا" كبيرة في عمليات استعراض القوة وشراء الذمم والتخريب النفسي والقيمي والتلاعب بالآمال والطموحات واستغلال المشاعر الإنسانية وغيرها

إن الحسم العسكري الذي تحقق للولايات المتحدة في ساحة ملتهبة جاء من خلال إجبار عدد كبير من دول العالم للالتحاق بها ووضع قواتهم تحت تصرفها ، ومن لم يرسل قوات عسكرية كان عليه المساهمة في تسديد فاتورة المشاركة بصيغة الدعم المالي كما في حالتي ألمانيا واليابان ، فأضحت تسيطر على منطقة الشرق الأوسط .

إن النتائج المتحققة في حرب الخليج الثانية المباشرة وغير المباشرة لم ترضي الإدارة الأمريكية ، على الرغم من أن العالم أصبح يعتقد أن العراق دفع الكثير بسبب الخطأ الجسيم في حسابات قيادته ، ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) كان يرى أن المهمة لم تنجز في العراق لاعتبارات تتعلق بالأسباب التي استهدف من أجلها العراق والتي تتجاوز الكويت ، وهي أولى من المنطقة العربية وأهم من بقية العالم . لذا فإنه ترك مكانه مرغما" في البيت الأبيض لفشله في الفوز بفترة رئاسية ثانية لبيل كلينتون الذي لم يكن في فكره تغيير السياسة

الأمريكية وإنما كان يسعى لتغيير الأسلوب ، فاستمرت إدارته ولثماني سنوات تضع العراق تحت نظرها وتضيق عليه خطواته عبر الحصار الاقتصادي والسياسي والإعلامي ، مع توجيه الضربات الصاروخية بين الحين والأخر بحجة أن عملاء عراقيين حاولوا اغتيال الرئيس السابق " **بوش الأب** " أثناء زيارته للكويت ، أو لإعادة تحطيم ما أصلحه العراقيون لبعض مرافق الحياة الضرورية التي سبق أن دمرتها عاصفة الصحراء(هيكل ، 2006 ، 132) .
وخلاصة القول فإنه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية في شنها حرب الخليج الثانية عام 1991 لم تكن تستهدف تغيير النظام القائم في العراق بقدر ما كانت تعمل على إجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، على الرغم من مطالبة التيار المحافظ الجديد الناشط منذ منتصف التسعينيات في الولايات المتحدة ، لأن الرهان الاستراتيجي الأمريكي على عصر " **السلام الأمريكي** " المزعوم إنطلق مع المبررات التي ساقتها عن المناخ السلمي الذي قد تجذر في أوروبا ووصل حده الأقصى في اليابان ، وغدت الهند فيه دولة ديمقراطية مزدهرة وقوية لا تشكل مشاكلها المزمنة مع باكستان تحديا" أمنيا" عاجلا" ، وتبقى الصين حيث تعتبرها الولايات المتحدة بؤرة الخطر المقبل جراء صعودها الاقتصادي وأنفاقها الهائل على التسلح وطموحاتها المتزايدة للعب دور إقليمي ودولي متميز لكن هذا الخطر ليس وشيكا" ولا حتميا" . كما أن الوضع الدولي الجديد الذي ترغب الولايات المتحدة بسيادته ، لابد أن يتسم بالتقاء السلم والحرية في الرهان الاستراتيجي العالمي المبني على مسلكها في ممارسة دور الهيمنة ، الذي لا تجد صعوبة نوعية في الاستمرار بتأديته ، مع توافر نزوع أممي يعكس البنية الأخلاقية التي يرى فيها الأمريكيون هذا العالم الجديد ، فكانت المصلحة الإستراتيجية الأمريكية تسعى في مرحلة لاحقة للإطاحة بنظام صدام حسين ، و "دعم الديمقراطية " في الشرق الأوسط ، وهو في ذات الوقت التزام أخلاقي مطلق بالحرية المزعومة ، فجاء التركيز الأمريكي على شرق أسيا بصفتها فضاء الثروة والتقدم الاقتصادي ، والشرق الأوسط بصفته مصدر الطاقة الضرورية للاقتصاد الصناعي ، وكان تدخلها في الساحة الدولية مباشرا" بحجة تحرير الشعوب التي تخضع للاستبداد والاستعباد منذ سنوات الحرب الباردة ، فاعتبرت ذلك ربيعا" ديمقراطيا" سلميا" لا بد أن ينعم به العالم ، فأضحت بموجبه أفغانستان والعراق من " **الأمم المحررة** " بالمنطق الأمريكي ، وعاش شعب العراق ليرى حلقة جديدة من الإستراتيجية الأمريكية التي ما لبثت الانتهاء من معاقبة قيادة طالبان في أفغانستان عام 2002 لتوجه قواتها لاحتلال العراق وإسقاط نظام الحكم فيه ، في أبريل من عام 2003 .

المبحث الثاني: احتلال العراق عام 2003 وتداعياته

إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط جاء بعد انتهاء عمليات حرب الخليج الثانية بحجة المحافظة على

أمن واستقرار المنطقة ، في ظل تراجع دور الأمم المتحدة وبقية دول العالم الكبرى ، مما عزز من دورها المنفرد في التلاعب بمقدرات شعوب المنطقة ،

> **وطوال فترة رئاسة بيل كلينتون للولايات المتحدة كانت جماعة الضغط الجمهوري " اللوبي " –المطالبة بالإمبراطورية ، والسيطرة على البترول ، والتحالف مع إسرائيل ، وتطويع الشعوب العربية والتلويح بشبح "الخطر من العراق – تزداد نشاطا" ، وتضم إليها مناصرين جددا" ، يساعدون على توسيع دائرة نفوذها باستمرار تحت نفس شعار : " ضرورات قرن أمريكي جديد " !** (هيكل ، 2006 ، 135) .

ثم أصبح المناخ مهيئا" لها ؛ لاختراق الدول العربية وغيرها بالاعتماد على برنامجها المحكم الذي طبقته والذي كان يستند على مراحل عدة مكنها من احتلال العراق في أبريل 2003 والتي تتمثل في: –

المطلب الأول: سياسة احتواء العراق

وهي السياسة الأمريكية المتبعة تجاه العراق خلال الفترة من يناير1993 لغاية دخول القوات الأمريكية إلى العراق نهاية مارس 2003 حيث سعت الولايات المتحدة لإتباع إستراتيجية جديدة من اجل فرض هيمنتها المطلقة على الشرق الأوسط بعد أجراء تغييرات جوهرية على سياستها الخارجية في منطقة الخليج ، فكانت سياسة " **الاحتواء المزدوج عام 1993** " التي أبتكرها مارتن أنديك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لاحتواء كلاً من العراق وإيران اللذان كانا يشكلان نقطة المواجهة الحقيقية للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وقد هدفت هذه السياسة عزل العدوين الأساسيين لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وذلك من خلال إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري ، ومحاولة تعبئة المعارضة الدولية ضد إيران بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي (المجدوب 1، 2001 ، 387).
إلا إن هذه السياسة سرعان ما فقدت فاعليتها وأثبتت فشلها في احتواء الدولتين، فسارعت لإجراء التغييرات الضرورية في إستراتيجيتها خاصة بالنسبة للعراق فسارعت لاعتماد الآلية التالية: –

1 . **مشروع قانون تحرير العراق**

بعد بروز عناصر جديدة لها انعكاساتها على مسار الإحداث في المنطقة والتي تمثلت بالكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيماوية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة ، والتي جاءت من خلال الحصول على اعترافات أدلى بها حسين كامل المشرف على البرنامج العراقي للتصنيع العسكري بعد هروبه إلى خارج العراق عام 1995 عن نشاطات العراق في هذا المجال ، واعترافات عدد من العاملين في البرنامج ذاته من العلماء العراقيين .الأمر الذي دعا مجموعة المحافظين الجدد لكتابة خطابا" مباشرا" إلى الرئيس بيل كلينتون بتاريخ 26 يناير 1998 يطالبونه فيه لانتهاز الفرصة والإعلان عن الإستراتيجية الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في العالم ، وتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوات أوسع تضمن إزاحة صدام حسين عن حكم العراق وأن يجري ذلك من خلال الأمم المتحدة أو من قبل الأمريكان منفردين أذا أقتضى الأمر . وكان من بين الموقعين على هذا الخطاب " **ديك تشيني و دونالد رامسفيلد و ريتشارد بيرل وبول وولفويتز** " (هيكل ، 2006 ، 137) . وبضوء ذلك الخطاب توصل كلينتون مع هذه المجموعة إلى طرح " **مشروع قانون تحرير العراق** " الذي أقره الكونجرس ليصبح نافذ المفعول ، ملزما" للرئيس الأمريكي .

2 . **نشاطات لجان التفتيش الدولية**

جاءت الخطوات الأمريكية المدروسة في هذه الآلية التي لعبت فيها لجان التفتيش الدولية دورا" مهما" في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل" **النووية والبيولوجية والكيماوية** " والصواريخ البالستية التي يزيد مداها عن 150 كم بالتنسيق مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر زرع عدد من ضباط مخابراتها للمشاركة في تدمير جميع تلك الأسلحة العراقية وما يتصل بها من منظومات ومكونات بحثية حيث شمل البرنامج الاممي ثلاثة مكونات رئيسية لغرض أتمام عملية الإزالة والتدمير لهذه الأسلحة ، وقد كانت هذه المكونات تركز على : -

أ . مرحلة التفتيش والمسح: وقد ركزت على جمع المعلومات اللازمة لتقييم القدرات العراقية في المجالات المعنية بالتفتيش تمهيدا" لبدء عملية التدمير.

ب . مرحلة الإزالة: وشملت إزالة الأسلحة والمنشات الخاصة بها والتي تتعلق بالصواريخ التي يزيد مداها عن 150 كم وتدمير منصات الإطلاق الخاصة بها ومنشات الإنتاج والصيانة.

ج . مرحلة الرصد طويل الأمد: بدأت هذه المرحلة في أغسطس 1994 وتضمنت التأكد من امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه بموجب

الفقرة (10) من القرار 687 بشأن عدم السماح للعراق مستقبلا" بـامتلاك أسلحة محظورة وطبقا" لخطة اللجنة الخاصة التي اقرهـا مجلـس الأمـن بموجب القرار 715 لعام 1991(محمود 4 ، 2003 ، 71) .

3 . **قرارات مجلس الأمن الدولي**

جرت عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية عبر عدد من القـرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي والتي كان يجري أعـدادها مـن قبـل المختصين في البعثة الأمريكية حيث نظمت آلية العمـل بـشكل متسلـسل وأنيطت مهمة ذلك إلى اللجنة الخاصة المشكلة من قبل مجلس الأمن لهـذا الغرض وهي لجنة اليونسكوم ، حيث أصدر المجلس عدد مـن القـرارات لإغراض عمل اللجنة والتي تمثلت في :- (مصطفى ، 2003 ، 72) .

- القرار 699: صدر في 17 يونيو 1991، أكد على أن تتمتـع اللجنـة الخاصة بسلطات مستمرة لتنفيذ الأنشطة التي تتطلبها عمليـة الإزالـة للأسلحة العراقية المحظورة بالإضافة لتحميل العراق تكاليف عمليـات التدمير والإزالة.
- القرار 700: صدر في 17 يونيو 1991 ونص على تحـريم بيـع إي أسلحة للعراق.
- القرار 715: صدر في 11 أكتوبر 1991، تم فيه أقرار خطة الرقابـة الدائمة على العراق لمنعه من أعادة تطـوير وإنتـاج أسـلحة الـدمار الشامل.
- القرار 1051: صدر في 27 مارس 1996، تضمن موافقـة مجلـس الأمن على آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية.

وقد شهدت الفترة ما بين 1991 – 1998 عدد من المشكلات بين العـراق واللجنة الخاصة – اليونسكوم – التي تعاقب على رئاستها كل من السفيرين " السويدي رولف ايكيوس والاسترالي جورج باتلر حيث خلصت تقاريرها إلى أن العراق يحاول استغلال عملية التدمير الأحادي الجانب من قبله فـي التغطية على عناصر معينة في برامجه المحظورة ، خاصة التـي تتعلـق بالصواريخ ، وقد انهارت عملية التفتيش في شهر ديسمبر 1998 ، الأمـر الذي دفع الولايات المتحدة لشن عدد من الهجمات الجويـة المكثفـة ضـد العراق بدعوى معاقبته على عدم الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمـن ، فجاءت عمليات ثعلب الصحراء التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتنفيذ هجمات صاروخية وجوية ضد العراق في الفترة ما بـين 16- 20 ديسمبر 1998 .

- القرار 1284 : صدر في ديسمبر 1999 شـكلت بموجبـه لجنـة الانموفيك التي كانت تحصل على نسبة 0.8% من عائـدات الـنفط

العراقي الذي كان يصدر وفق برنامج النفط مقابل الغـذاء – وقـع عليه عام 1996 – كموارد مالية إلى اللجنة من أجل تعيين موظفيها بعقود تابعة للأمم المتحدة .

- القرار 1441 : صدر في نوفمبر 2002 وقد أعتبر بمثابة الفرصـة الأخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وقـد كان هذا القرار بديلا" عن مشروع قرار قدمته الولايـات المتحـدة يتضمن فقرات تسمح لها بتنفيذ هجوم تلقائي ضد العراق في حالـة عدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية.

4 . تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001

واجهت الإستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مصاعب عديدة كانت تكمن في عدم القدرة على تحديد المخاطر التي تهـدد النظـام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة وتهيمن عليه ، فتارة كانت تتحدث عن صراع هادئ بين أقطاب اقتصادية متناوءة ، وتارة أخرى تـتلمس صـدام بين نماذج حضارية متباينة ، إلا أنها في نهاية عهد الرئيس كلينتون بـدأت تركز على مخاطر التقاء ما تسميه الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل عدا ما أطلقت عليه الإدارة الديمقراطية بالدول المارقة .

وفي عهد الرئيس جورج بوش الابن ، انطلق التيار المحافظ الجديـد فـي قراءته لأولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسـط مـن خلال تجربة التعامل مع العراق التي بنيت على أفكار ومواقف ذات نزوع راديكالي لتعميم النموذج الديمقراطي الأمريكي ، فالتقت أفكارهم مع عقيدة بوش الابن الإستراتيجية حيث أصبحوا يدافعون عن تلك الأفكار التي تحدد مهمة أمريكا المستقبلية ومسؤولياتها التاريخية في العـالم بثلاثـة مبـادئ أساسية تتركز في (ولد أباه ، 2004 ، 85) : –

أ . الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن مـا يسمى بظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل " **الحروب الاستباقية** " .

ب. الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة الاستبدادية التي تشكل خطر على المصالح القومية الأمريكية .

ج. الانتقال من الغموض إلى القيادة ، أي وعي أمريكا لدورها الريادي في العالم وممارسة مسؤولياتها بصفتها المحافظة علـى اسـتقراره وأمنه .

وما أن جاءت هجمات 11 سبتمبر **2001** – التي منحت أدارة بـوش مـا كانت تفتقر إليه سابقا" ذريعة لغزو العراق تكون قابلة للتصديق من الشعب الأمريكي – حتى بادر الرئيس بوش بإطلاق شـعاره المتعلـق بـالحرب العالمية ضد الإرهاب معتبرا" إياها أقسى من أي حرب دخلتهـا الولايـات المتحدة فقال في خطابه أمام الكونغرس بتاريخ 20 سبتمبر 2001 ،

" إن حربنا ضد الإرهاب يبدأ بالقاعـدة ولكنهـا لا تنتهـي عندها. ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض علـى كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها.. ومنذ اليوم الأول، فأن كل أمة تستمر في احتضان أو دعـم الإرهـاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاما" معاديا" لها "

وأصبحت إستراتيجية محاربة الإرهاب هي العنوان الرئيـسي لمرتكـزات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتي استندت على : –

أولا : ملاحقة التنظيمات " **الإرهابية** " بالوسائل العسكرية والاستخبارية والقانونية .

ثانيا: ملاحقة الأنظمة التي تنتج أسلحة الدمار الشامل والسعـي لإسقاطها بعد أن تغيرت تسميتها إلى دول محور الشر .

ثالثا: نشر " قيم الديمقراطية " في المناطق المحرومة منها باعتبارها قـيم داعمة للأمن القومي الأمريكي وأن غيابها يعتبر مصدرا" رئيـسيا" للإرهاب والتطرف (ولد أباه ، 2004 ، 80) .

المطلب الثاني: مرحلة المواجهة العسكرية

ظلت إدارة الرئيس جورج بوش الابن تؤكد على أن العراق لن يمتثل لمـضمون القرار 1441 الصادر عام 2002 وبأنه سيواصل عمليات الخداع والإخفاء.
لذا جاءت مطالبة التيار المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية لإسقاط نظام الحكـم في العراق ،

" واعتبرت من هذا المنظور الحلقة الأولـى مـن مـسار تطبيق إستراتيجية تقويض الشر ونشر القيم الأمريكية في منطقة تشكل في آن واحـد فـضاء" حيويـا" للمـصالح الأمريكية ومركز العداء الراديكالي للنموذج الأمريكي "
(ولد أباه، 2004، 47).

فقامت الإدارة الأمريكية بتوظيف إستراتيجية متعددة الإبعاد من أجل التشكيك فـي التزام العراق مع لجنة الانموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حيث عمـدت لإتباع عدة سبل منها (محمود 4، 2003 ، 84) :–

أ . تقديم أدلة استخبارية تؤكد استمرار العراق في أخفاء بعض مكونات البرامج المحظورة ولعل لتقرير وزير الخارجية السابق كولن بـاول أمام مجلس الأمن في 2003/2/5 الأثر الكبير في دفـع أعـضاء مجلس الأمن لإصدار قرار يدين العراق .

ب . ممارسة ضغوط على رئيس لجنة الانموفيـك " **هـانس بلـيكس** " ومدير والوكالة الدولية للطاقة الذرية " **محمد البرادعي** " من أجـل أثارة موضوع عدم تعاون العراق معهما .
ج . تسريب تقارير صحفية بشأن انتهاكات العراق المزعومة لقـرارات مجلس الأمن الدولي.

وبعد كل ذلك لم تعد الإدارة الأمريكية تتعامل بشيء من الواقعية مع تقارير لجنـة الانموفيك وإنما أصبحت تسعى لإصدار قرار ثان من مجلس الأمن يدين العـراق ويمهد الطريق أمام استخدام القوة العسكرية ضده ، متجاهلين بذلك تقريري هانس بليكس ومحمد البرادعي عن التقدم الحاصل في عمل اللجنة مـن جـراء تعـاون العراق معها ، ألا أن ذلك لم يكن يشكل عائقا" أمام الولايات المتحدة للمباشرة في شن الحرب وتوجيه ضربات موجعة بقدر ما كان محكوما" بمتغير استكمال حـشد القوات الأمريكية في المنطقة وقوات الدول المتحالفة معها لغزو العراق وإسـقاط نظام الحكم فيه .

ثم كان للنجاح الذي حققنه الولايات المتحـدة الأمريكيـة علـى حركـة طالبـان وهزيمتها الأثر المباشر في دفع الإدارة فيها نحو التصعيد الخطير في موقفها مـن نظام الحكم في العراق بالإضافة إلى تكليفها أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي المعارض لصدام حسين والذي يقيم في أمريكا لأعـداد خطـة مناسـبة لإدخال عدد من أعضاء تنظيمه إلى العراق بعد تلقيهم لفترة من التدريب العسكري بغية الاستيلاء عن أحد المناطق في العراق ومن ثـم تـأتي القـوات الأمريكيـة لإغراض المساندة والدعم ، إذ تبنى هذا الأمر عدد مـن الـصقور* فـي الإدارة الأمريكية الذين طالبوا أيضا" بتوسيع الحرب الأفغانية لتشمل العراق فـي رؤيـة مبكرة من الخطر المحتمل لما يعنيه قيام صدام حسين بتوزيـع أسـلحة الـدمار الشامل " لإرهابيين " مجهولين (هيرش ، 2005 ، 165).

وفي هذه الإثناء جاءت النصائح إلى الرئيس بوش من رفاقه منظري منظمـة " **مشروع من أجل قرن أمريكي جديد** " التي جمعت قوميين متصلبين مثـل ديـك تشيني و دونالد رامسفيلد ، والمحافظين الجدد الذين دخلـوا البنتـاغون كمـدنيين يسيطرون على وزارة الدفاع وهم كل من نائب وزير الـدفاع بـول وولفـووتز ووكيل الوزارة دوغلاس فيت والذين أصبح لهم النفوذ الواسع خاصة بعد أحـداث سبتمبر إذ كانوا يدفعون باتجاه تأييد استخدام القوة وتبني العمل العـسكري ضـد صدام حسين الذي يتهمونه بدعمه للإرهاب وهي ذات الفكرة التي كانت سائدة لدى عدد من مستشاري الرئيس لشؤون السياسة الخارجية . كما أن الفكرة تتناغم مـع التوجهات العامة للإستراتيجية الأمريكية بأن العمل العسكري سوف يؤدي لفرض السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط والعودة إلى مرحلة الـسيطرة الاسـتعمارية التي سبق أن سادت العالم بداية القرن العشرين ، بالإضافة إلى أنه يحقق الاستيلاء

---

* **الصقور : هو مصطلح سياسي عسكري يقصد به الإشارة إلى الذين يؤيدون استخدام القوة العسكرية على الحلول الدبلوماسية وذلك لغرض فرض سياستهم الخارجية .**

على ثروة المنطقة النفطية واستغلال ذلك في الضغط على الإطراف التي كانت تهيأ نفسها لأداء دور تنافسي مع الاقتصاد الأمريكي وبالأخص منها اليابان والصين والاتحاد الأوربي .

إن المقاربات التي استندت إليها السياسة الأمريكية في شنها الحرب على العراق كانت مبنية من موقف الحزب الجمهوري في رؤيته التي سبق أن طرحها خلال الحملة الانتخابية للرئيس جورج دبليو بوش التي تضمنت إشارات توحي للعودة إلى المنهج الروزفلتي في السياسة الخارجية بغطاء التوجه الويلسوني حيث الارتباط بين المصلحة القومية والقوة ونظام الحكم،

" .. **في حين يتجه التاريخ نحو الأسواق والديمقراطية ، تركت بعض الدول على جانب الطريق ، والعراق النموذج الأمثل لتلك الدول . فكان صدام حسين منعزل، وقوته العسكرية ضعفت إلى حد بعيد، ويعيش شعبه في حالة من الفقر والرعب، ولا يملك موقعا" مفيدا" في السياسة الدولية. لذا فهو مصمم على تطوير أسلحة الدمار الشامل، ولن يتغير أي شيء حتى يذهب صدام. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تحشد كل الموارد التي يمكنها حشدها،بما فيها دعم معارضيه،في سبيل إطاحته**(مرقس ، 2003 ، 34) .

ويبين الجدول رقم 2 خسائر قوات التحالف في العراق للفترة من 20مارس 2003 ولغاية 17 أغسطس 2006 ، وكما يلي : -

جدول رقم 2

خسائر قوات التحالف في العراق للفترة من 20 مارس 2003 حتى17 أغسطس 2006

السنة	القوات الأمريكية		القوات البريطانية	القوات من جنسيات أخرى	المقاولون المتعاقدون
	القتلى	الجرحى	القتلى	القتلى	القتلى
2003	486	2409	53	40	18
2004	848	7992	22	35	180
2005	846	5947	23	28	102
2006	424	2975	17	12	40
المجموع	2604	19323	115	115	344

المصدر: شبكة الصارم العراقي – البصرة، 18 أغسطس 2006 الموقع الالكتروني:
http://www. Albasrah.net

لقد كانت الرغبة الجارفة المسيطرة على عقلية الإدارة الأمريكية وقيادة قواتها العسكرية أثناء حرب احتلال العراق تدفع باتجاه ضرورة تحقيق الحسم العسكري السريع ، مما جعلها تستغل رخصة الكثافة النارية بأكثر مما كان مقدرا" في الخطة الأصلية فاستسلمت إلى أهوائها بالإمعان في ضربة الصدمة والرعب على بغداد التي زادت في بعض الليالي عما يمكن أطلاق عليه الضرب الجوي المروع فوق بغداد وحولها ، وطبقا" لتقرير هيئة عمليات القيادة المشتركة ، فقد قامت الطائرات الأمريكية فوق ميادين الضرب بـ 41404 طلعة جوية ، وأطلقت 19948 قذيفة موجهة إلى جانب 9251 قذيفة غير موجهة ، وما أن انتهت الصفحة العسكرية يوم 9 أبريل 2003 بدخول القوات الأمريكية إلى القصر الرئاسي في بغداد ، حتى ظهر لدى الإدارة الأمريكية القصور في التخطيط السياسي لما بعد الحرب ، ذلك أن المسئولين الميادين لم يستطيعوا التفريق بين مهام القتال ومسؤوليات الاحتلال ، كما أن الحقائق على الأرض في العراق قد كشفت للأمريكان وبعد أيام معدودة على الاحتلال بأن جميع الذرائع " **القانونية والأخلاقية** " التي دفعت بهم لدخول العراق غير صحيحة وأن القائلين بها كانوا أول من يعرف أنها غير صحيحة وذلك بعد أن ثبت لهم الآتي : –

- **عدم وجود أسلحة دمار شامل نووية أو كيمياوية أو بيولوجية لدى العراق .**
- **ليس للنظام الذي سقط في العراق أمكانية تهديد الولايات المتحدة أو أوربا أو جيرانه في ظرف 45 دقيقة.**
- **ليس للنظام العراقي صلة بتنظيم القاعدة وبما جرى في أحداث 11 سبتمبر 2001 .**

- **أن الشعب العراقي لا يبدو سعيدا" بالقوات الأمريكية التي جاءت لكي " تحرره " .**

ثم كان التخبط من قبل صانع القرار في واشنطن بشأن خياراته المتعلقة بتنصيب عسكري سابق مثل الجنرال " **جي غارنر** " أو تعيين موظف دبلوماسي مثل " **بول بريمر**" (هيكل ، 2006 ، 435) ، الأمر الذي ساعد في بروز الخلافات بين أقطاب الإدارة الأمريكية في تحديد مسؤولية الإشراف على الحكم في العراق فكان التنافس جليا" بين وزير الخارجية آنذاك كولن باول الداعي لحكم البلاد من قبل حاكم مدني وبين وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بضرورة تبني العسكريين للإشراف على مقاليد الأمور في حكم العراق .. وفي ظل هذه الأجواء التي لم يكن بها الشعب العراقي راضيا" عما يجري في بلاده ، فقد اتخذت قرارات عصيبة متسرعة تمثلت بحل الجيش العراقي ووزارة الداخلية والخارجية والإعلام وقوى الأمن الداخلي والقومي في ظن بأن ذلك هو الأفضل في عملية الخلق من جديد ، مع وقوع أخطاء جسيمة في عدم مراعاة الظروف التاريخية والدينية والاجتماعية والنفسية للشعب العراقي.

فتفتق الفكر السياسي الأمريكي عن ميلاد فكرة الفوضى المنضبطة أو الخلاقة كإحدى السياسات التي أتبعتها الخارجية الأمريكية في السعي للسيطرة الكاملة على العراق ، بعد تطويع قواه الحية .

لقد أعتبر مايكل ليدين وهو من كبار رجالات المحافظين أن فكرة الفوضى والتغيير من خلالها هي ذات جذور في الفكر الغربي الليبرالي وإنها معلم أساسي في ذلك الفكر وداخل مجتمعه وخارجها ، حيث العمل على تدمير النظام القديم والعمل على التقدم نحو المهمات التاريخية ، كما شرح جيل دورونسورو إستراتيجية الفوضى الخلاقة بقوله أنها تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير ، ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي ، واختيار رمز يمكنهم من التوحد حوله ، وزيادة الضغط تجاه القوى التي يعارضونها (قبيسي ، 2008 ، 58) .

أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفوضى الخلاقة جاء بسبب افتقادها للقدرة على التأثير في البنية العراقية التي لا يوجد داخلها عوامل مساعدة ترتبط بشكل عضوي مع الولايات المتحدة التي تعاني من أزمة ثقة وعداء تأريخي بين أفراد الشعب العراقي ، وحيث أن الحاجة الأمريكية كانت ماسة لتوفير المناخ المناسب من اجل تنفيذ مشروعها في العراق ، فأنها قد افتقدت للفريق الذي يمكن أن تتدخل لصالحه دون الآخر ، وذلك لان الاتهام بالعمالة لها كان جاهزا" ، لذلك فأن دور الفوضى الخلاقة يأتي لإحداث التغيير الداخلي دون التدخل لصالح هذا الفريق أو ذاك .

لكن هذه الفكرة لم تستطع أحداث أي تغيير في المجتمع العراقي الذي رفض الاحتلال بسبب ممارسته الاعتداء على حرية الإنسان وحقوقه، كما أن إلية الاحتلال قد أفرزت الآتي: –

- إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد قام على القمع والاستبداد.
- أدى الاحتلال لانبثاق ديناميكية مقاومة مسلحة وتأسيس حركات تحرر وطنية جعلت هدفها الأول تنمية الحس الوطني ضد العدو الخارجي (أبو رمان ، 2007 ، 161) .
- إن الاحتلال قد ساعد على قيام توازنات هشة ولدت مع وجوده وأسست لانبثاق تقاليد في هيكل الدولة الجديدة جرى اللجوء إليها ضمن الخصوصيات القومية والطائفية الضيقة التي ترشحت في التعبير عن نفسها في أشكال استبدادية مغلقة أوصلت الواقع الجديد إلى هيمنة بعض منها ودفعت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية (النصراوي ، 2007 ، 157) .
- أدى الاحتلال إلى تفكيك بنية الدولة الاجتماعية وانهيار نظامها المؤسساتي والقضاء على البنية التحتية والارتكازية للاقتصاد العراقي (راشد1 ، 2006 ، 137) .
- إن استمرار الاحتلال أدى لتصاعد وتيرة العمليات القتالية بين القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها سواء كانت عراقية أو من دول تشارك في التحالف من جهة ، وفصائل المقاومة العراقية على اختلاف تنظيماتها وتوجهاتها الفكرية من جهة أخرى ، مما أدى لارتفاع ثمن الحرب في المستويين المادي والبشري التي توجب على الولايات المتحدة دفعها.
- أن ثمن حرب العراق بعد خمسة أعوام أصبحت كلفتها أعلى حرب خاضتها أمريكا في تأريخها باستثناء الحرب العالمية الثانية ، حيث يقدر حجم الإنفاق الشهري الأمريكي بحوالي 12 مليار دولار ، فيما قالت اللجنة الاقتصادية للكونغرس أن فاتورة الحرب كلفت كل عائلة أمريكية 16900 دولار ومن المتوقع أن ترتفع إلى 37 ألف دولار بحلول عام 2017 . ويقدر مكتب الموازنة التابع للكونغرس حجم الإنفاق الأمريكي على الحرب مع نهاية السنة المالية 2007 بنحو 413 مليار دولار ستصل في عام 2017 إلى 570 مليار دولار ، ويرى المحللون أن حجم الفوائد على القروض المالية التي استلفتها الحكومة الأمريكية لتمويل حربي العراق وأفغانستان ستصل عام 2017 إلى 290 مليار دولار مع إضافة نفقات أخرى تغطي السنوات العشر القادمة تتراوح ما بين 131 – 218 مليار دولار مما يعني أن ثمن الحرب على المستوى المالي ستكلف أمريكا بحلول عام 2017 ما بين 1300 – 2000 مليار دولار ، أما على مستوى الخسائر البشرية فهناك أكثر من أربعة آلاف جندي

قتلوا في العراق وهناك 60 ألف جندي جرحوا جراحات معظمها خطيرة ، ويقدر الباحثون أن 791 ألف جندي قاتلوا في العراق وأفغانستان سيحصلون على إعانات إعاقة ، يضاف لهم ما نسبته 39% من عدد الجنود الأمريكان الذين قاتلوا في حرب الخليج الثانية 1991 يحصلون على معونات إعاقة ، لذا تقدر كلفة الحرب بأنها ستصل إلى ما بين 371- 630 مليار دولار ، فضلا" عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية مثل خسارة أو ضعف الإنتاج المقدم للذين أصيبوا بإعاقات مزمنة ، كما أثرت الحرب على الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث كان سعر البرميل مع بدايتها 39 دولار ووصل في شهر أبريل 2008 إلى 110 دولار . أما عن عدد القتلى من العراقيين فالأرقام تتراوح ما بين 50 ألف إلى مليون عراقي ، والتناقض الواضح بين هذه الأرقام يعود لصعوبة جمع المعلومات في ظل تنامي دور المقاومة والميليشيات ، كما أن أعداد الضحايا العراقيين عرضة للتسييس من قبل أفراد الحكومة الحالية الذين يخفون حقيقة تلك الأعداد نتيجة القصف الأمريكي والأسلحة الفتاكة وضحايا الأسلحة الأخرى وسيارات المقاومين وضحايا عنف فرق الموت وعصابات الإجرام ، أما الذين يعانون من مشاكل صحية ناتجة عن الحرب ذاتها نتيجة سوء التغذية وارتفاع معدلات ضغط الدم والأمراض الناجمة عن تلوث المياه . وهناك منظمة عراقية بريطانية تدعى منظمة حساب الجثث العراقية تقول بأن عدد المدنيين الذين قتلوا حتى منتصف شهر مارس 2008 يتراوح ما بين 82109 – 89605 ، وهذا الرقم يتوافق مع أرقام الحكومة العراقية التي تستند إلى تقديرات حساب الجثث للقتلى من المقاتلين أو عناصر المقاومة أو أعضاء الميليشيات التي تستقبلها دوائر الطب العدلي العراقية " **المشرحة** " ، وهي تعترف بأن تقديراتها ربما تكون أقل من معدل القتل الذي ينتشر في العراق(وكالة الإنباء العراقية،2008،الموقع الالكتروني:www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=26198).

- أفرز الاحتلال نتائج عديدة ومفاهيم جديدة لم تكن مألوفة في الحياة السياسية العراقية ،زادت من مكامن الخطر المحدق بالمجتمع العراقي ، وسيناقش المطلب القادم أبرز تلك النتائج.

المطلب الثالث : نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

لم يسبق للولايات المتحدة الأمريكية أن بلغت هذا الحد من التغلغل داخل منطقة الشرق الأوسط ، فقد أصبحت تحتل دولة مركزية من النظام العربي " **العراق** " . كما أنه لم يسبق لهذه الدولة العظمى والقطب الدولي الوحيد أن واجه مثل هذه التعقيدات ومظاهر الفشل في التعامل مع قضايا المنطقة ، ومنها على سبيل المثال

لا الحصر، الفشل في بسط رؤيتها المعدلة التي تتعلق بنشر الديمقراطية وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان وإجراء الإصلاح السياسي في دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصا" العربية ، والتي جاءت من أجلها حسب أدعاء المسئولين الأمريكيين ، حيث مثل العراق فيها رأس الرمح الذي به ستخوض الولايات المتحدة غمار معركتها الحاسمة لتحقيق أهدافها المعلنة في المنطقة ، إن الأهداف المعلنة لغزو العراق جاءت واضحة وصريحة على لسان القادة الأمريكان (يقول خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية عن هذه الأهداف في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية يوم 2006/12/20) بأنها تشمل:-

1. منع العراق من حيازة وإنتاج أسلحة الدمار الشامل .
2 . وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة .
3. القضاء على الإرهاب .
4 . إقامة تجربة فريدة لدولة ديمقراطية تكون مثلا" يحتذي بها في الشرق الأوسط.

أما الأهداف غير المعلنة فيحددها بالسيطرة على نفط العراق والقضاء على القدرات العسكرية العراقية من أجل تأمين سلامة إسرائيل فضلا" عن الاستفادة من موقع العراق الاستراتيجي .

وبالنظر إلى تحليلات أمريكية عديدة كالتي ساقها تقرير لجنة بيكر – هاملتون ، فإن مظاهر الفشل هذه لا يمكن أن تدفع الولايات المتحدة إلا لتعديل أهدافها وتغيير إستراتيجيتها في المنطقة والعراق ، إلا أن الإدارة الأمريكية لا زالت تأخذ بنظريات المحافظين الجدد في أسلوب تعاملها مع قضية العراق والمشكلات التي جاءت بها إليه مع بروز تداعيات عديدة أخرى تمخضت عنها النتائج المباشرة لاحتلال هذا البلد الحيوي في مستوى اقتصاديات العديد من دول العالم كونه فرس الرهان الأول في السباق العالمي للحصول على الطاقة ، جراء ما يمتلكه من احتياطيات نفطية هائلة ومؤكدة غير التي لم تكتشف بعد ، وما تمثله تلك الاحتياطيات من أهمية للغرب أو لأي طرف دولي آخر .

إذن فإن المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق جاء بأفكار ورؤى من اجل إدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية – **على الطريقة الأمريكية** – ونقله إلى مصاف دول العالم الحر وإنهاء الديكتاتورية فيه ، في حين كانت الممارسة الأمريكية على الواقع وفي الميدان تسعى للارتكاز في المنطقة والسيطرة على الثروات الموجودة في العراق والقضاء على القاعدة الصناعية والعلمية التي بنيت فيه والمستندة على طاقات بشرية كبيرة من العلماء والفنيين وخدمة لمصالح إسرائيل في المنطقة وغيرها من مؤشرات وعناصر القوة الشاملة التي كانت تجعل من العراق دولة ذات ثقل إقليمي ودولي مرموق . وقد أفرزت هذه الممارسة الأمريكية جراء احتلالها للعراق عن الدلالات التالية :-

1 . إلغاء الدولة العراقية:

شهد العراق عقب الغزو الأمريكي لأراضيه حالات من التدمير العشوائي والمنظم لمرتكزات الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية فلم يعد لسلطة القانون وجود جراء سماح الاميركان لتنامي حالات النهب والسلب لمقتنيات وموجودات مؤسسات الدولة ، بحيث جرى تدمير شامل للدولة وأركانها التي لم يعد يمتلكها جراء سقوط السلطة المركزية التي كانت تحكم الشعب ، وأصبحت الأرض تحت سيادة وسيطرة سلطة غير وطنية تابعة لدولة أخرى ، أما الشعب فقد خرج من نطاق معادلة التأثير في الوضع العراقي (راشد1، 2006 ، 136) ، فبرزت تنظيمات وحركات وتجمعات وتيارات وأحزاب سياسية جديدة لم يكن لها وجود في الشارع السياسي ، فإدعت بعضها أنها قد نشأت في كردستان العراق أو خارجه وإدعت الأخرى بأنها كانت تعمل بشكل سري خلال سنوات حكم النظام العراقي السابق (الجاسور ، 2005 ، 138) .

2 . تدمير الاقتصاد العراقي :

إن حالة التدمير الشامل والعشوائي التي شهدها العراق لبنى الدولة في الجوانب السياسية والقانونية تزامن معه القضاء على الاقتصاد العراقي عبر تدمير هياكله الصناعية ومؤسساته الإدارية والتشغيلية ، مع استهداف واضح لقطاعات : الخدمات والنقل والاتصالات والطرق ومفردات الحركة الاقتصادية بكل أشكالها الصناعية والتجارية والخدمية ، باستثناء قطاع النفط الذي لم يتم استهدافه من قبل قوات الاحتلال ، بل جرت محاولات تخريبية جزئية وقعت في فترات لاحقة لعملية الغزو العسكري لأهداف واضحة سواء من قبل عناصر المسلحين العراقيين الذين برز دورهم بصفة مقاومة مسلحة تستهدف الاحتلال ، أو عناصر مسلحة تستهدف السرقة (راشد1 ، 2006 ، 137) .

3 . بناء الحياة السياسية وفق توجهات فكرة الاحتلال :

منذ وقوع الغزو الأمريكي للعراق وفرض السيطرة العسكرية الشاملة على مقدراته ، جاء التدخل مباشرا" من قبل الحاكم الأمريكي المدني بول برايمر المعين لحكم العراق لفرض صيغة جديدة في الحياة السياسية تمثلت بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي ، بعد أن جرى التنسيق مع بعض التنظيمات والأحزاب السياسية التي تصدت للعمل السياسي والتي كانت في المرحلة السابقة للاحتلال تعارض نظام الحكم السابق ، فأشركتها الإدارة المدنية في إعادة ترتيب وبناء التركيبة السياسية من خلال تعيين عدد من قادة تلك التنظيمات والأحزاب واستنادا" لمعيار تلبية المصالح والأهداف الأمريكية لتشكيل ذلك المجلس ، فبرز دور كل من : الحزبان الكرديان الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني على الصعيد الكردي ، بينما برز المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بزعامة محمد باقر الحكيم الذي مثله شقيقه عبد العزيز الحكيم لعضوية مجلس الحكم كأبرز ممثل للشيعة ، مع تقريب ثلاثة تنظيمات هامشية غير مؤثرة في الساحة السياسية هي : حركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي ، والمؤتمر الوطني بزعامة أحمد الجلبي ، والحركة

الدستورية الملكية بزعامة الشريف علي بـن الحـسين (النـصراوي ، 2007 ، 154).

لقد كان التخبط والفشل شعارين دائمين لقرارات الحاكم المدني الأمريكي بريمـر المكلف بإدارة العملية السياسية في العراق ، مع تناغم تلك القرارات مع أهـداف وتوجهات السياسيين العراقيين العائدين إلى العراق ، فأضحت العملية تسير نحـو الانقسامات الطائفية والاستقطاب المذهبي ، فعمل الحاكم المدني مع كافة الأطياف والتشكيلات السياسية سواء تلك التي ساهمت فـي مجلـس الحكـم أو التيـارات والحركات الليبرالية واليسارية والقومية العربية التي لم تسنح لها الفرصة لإشغال مقاعد في المجلس ، فكان انطلاق مشروع التغيير والبناء الجديـد الـذي رعتـه الولايات المتحدة وشهد بروز وتيرة التنافس بين القوى السياسية الجديدة الفاعلة في الساحة السياسية والطوائف المذهبية والقوميات في محاولة للحصول علـى أكبـر حصة من العملية السياسية ، مما دفع الحاكم المدني لإعداد جدولة صدرت باسـم مجلس الحكم الانتقالي عن مراحل العملية السياسية وفق فترات زمنيـة محـددة ، جرى إبلاغ الأمم المتحدة بمضمونها وكانت حسب التسلـسل التـالي: -(جـواد ،2007، 157)

- تشكيل مجلس الحكم
- تشكيل مجلس وطني بالاختيار والتعيين وبعدد (100) عضو ممثل .
- تشكيل حكومة مؤقتة تنبثق عن المجلس الوطني " المؤقت" .
- إجراء انتخابات الجمعية الوطنية يوم 30يناير 2005 تحت إشراف الحكومة المؤقتة .
- استقالة الحكومة المؤقتة وتشكيل حكومة تمثيلية تقرها الجمعية الوطنية .
- تشكل الجمعية الوطنية لجنة لكتابة الدستور .
- تقر الجمعية الوطنية الدستور وتعرضه للاستفتاء العام يوم 2005/10/15.
- إجراء الانتخابات الثانية يوم 15 ديسمبر 2005 بهـدف تـشكيل مجلـس النواب مدته أربع سنوات .
- تشكيل حكومة تمثيلية منتخبة من مجلس النواب .

إن التسريع بوتيرة الخطوات في العملية السياسية مـن أجـل تحقيـق الأهـداف الأمريكية جاء من أجل إعطاء الانطباع بأن الولايات المتحدة قد نجحت فـي " **تحرير العراق وبنائه ديمقراطيا**" ، إلا أن التمترس الطائفي وغيـاب المـشروع الوطني جعل العملية تسير في ظل نظام تحديد الحصص للطوائـف والقوميـات الموجودة في العراق ، ومع توالي الأيام لانجاز الخطوات اللاحقة فـي العمليـة السياسية بدأ نظام المحاصصة يترسخ ويفرض نفسه على الـسياسيين والمجتمـع والدولة ، مما أفرز عن بروز قوى وتحالفات سياسية عكست حقائق عديدة أبعدت الأفكار المتعلقة بالمواطنة والهوية الوطنيـة والمـشاركة الـسياسية والـشرعية والعقلانية والبناء لتحل محلها الهويات الصغيرة وما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والتهميش والتغييب لـبعض فئـات الـشعب والتطـرف

والنزعات التدميرية ، مع تنامي حالة الصراع على السلطة والثروة خاصة بعد صدور قرار سلطة الاحتلال بإجراء الانتخابات التشريعية وتسليم السلطة للعراقيين ، استجابة للإلحاح الصادر عن الطرف الشيعي ممثلا" بالمرجع الديني الأعلى أية الله السيد علي السيستاني والطرف الكردي ممثلا" بجلال الطالباني ومسعود البارزاني (النصراوي ، 2007 ، 155) ، مما ساعد على تبلور الأسس العامة للعراق الجديد والتي تمثلت بالمفاهيم والرؤى التالية : -

أ . الطائفية:

أدى سقوط السلطة المركزية في العراق إلى اتجاه الأفراد في المجتمع العراقي نحو الانتماءات الضيقة واستعادة الهوية الأصلية واستناد كل مجموعة من العراقيين إلى مرجعيات يستمدون منها الإحساس بالانتماء والتوافق الجمعي حولها ، بحيث أصبحت تلك المرجعيات سواء الدينية أو المذهبية أو العرقية وحتى السياسية " **العلمانية أوالشيوعية** " هي الرابط الاجتماعي بين تلك المجموعات .

ب . الفيدرالية:

إن انهيار الدولة وانكسار السلطة فيها أتاح لبعض السياسيين الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية يعتمد مبدأ الفيدرالية كأساس للنظام الجديد ، حيث نصت المادة (1) من المبادئ الأساسية في الباب الأول من الدستور العراقي الجديد الذي أصبح نافذ المفعول بعد حصول موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 15 أكتوبر 2005 ، على أن " **جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي " برلماني " ديمقراطي اتحادي** " (وثيقة الدستور العراقي أكتوبر 2005) .

إذ لم يكن هذا المسمى " **الفيدرالية** " جديدا" في الحياة السياسية في العراق بفعل وجود الأكراد في شمال العراق وتمتعهم ببعض المزايا القريبة من هذا المبدأ ، إلا أنه أصبح مدخلا" لتنمية بذور الانقسام والتقسيم ذات الخلفية الاجتماعية في دولة كانت تتمتع بكونها كيان واحد مستقل ، فجاءت هذه التسمية لتعبر عن الوجه السياسي للطائفية في العراق جراء مطالبة بعض السياسيين لتشكيل أقاليم في الوسط والجنوب ومن ثم يجري اعتماد مبدأ الفيدرالية في الحكم .

ج . إعادة الإعمار :

يعد مصطلح إعادة الإعمار من أهم المداخل الجديدة للعديد من القوى الإقليمية والدولية إلى العراق ليس على النطاق الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى الجوانب السياسية والأمنية ذات الطابع الاستنزافي للقدرات والموارد العراقية على المستويات كافة.

فمن خلاله دخلت العديد من الشركات الأمنية بحجة حماية المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بالإعمار والبناء، كما يتم تبادل المزايا والمنافع السياسية والمالية بين سلطة الاحتلال ورموز السياسة العراقية الموالين لهم.

أما عن تبشير الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بأنها ستقيم أنموذجا" للحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط ينطلق من العراق ليعم بلدان المنطقة ، فإن الذي حدث وبعد مرور خمس سنوات على وقوع الاحتلال فأن العراق بات أنموذجا" للفوضى وانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها ، والشيء الخطير في كل ذلك هو تفكك العراق كدولة ومؤسسات ورابطة وطنية أصبحت ضلاله تمس عددا" من الدول المجاورة سواء على المستوى المؤسسي أو على مستوى الرابطة السياسية داخل المجتمعات العربية .

لم يكن العراق قبل سقوط نظام الحكم فيه أنموذجا" للتماسك والترابط العرقي ، إلا أنه أيضا" لم يكن دولة ضعيفة أو فاشلة أو مجزأة يمكنها السقوط لمجرد حدوث ضغط خارجي مثلما جرى عليه ، كما أن التجارب الانتخابية التي جرت في العراق منذ الاحتلال الأمريكي في أبريل 2003 لم تسفر عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية ، وأن الحديث عن النقلة النوعية التي سيشهدها باتجاه قيم المواطنة وقبول الآخر لم يسفر سوى عن الاقتراب من الوقوع في حرب أهلية وقتال طائفي عنيف لم تنجح في إيقافه أي حلول سياسية ، فلا زالت الروابط العشائرية والطائفية والمذهبية تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الأطراف وتدفع أبناء المجتمع للابتعاد عن فكرة الوفاق الوطني والأهلي وتسير به نحو ثقافة الانتقام والقتل ، وما تشريد الملايين من أبناء الشعب داخل العراق وخارجه ومصطلحات لم يألفها الشعب سابقا" تتعلق بكونهم نازحين داخل البلاد ولاجئين خارجه إلا دليل على حالة الاحتراب والعنف والتصفيات الجسدية والاختلافات المذهبية (العناني ، 2007 ، 110) .

إن التشابكات والتقاطعات في البيئة الإقليمية للعراق بحكم انتمائه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون معرضا" للتأثيرات الإقليمية على مستوى الساحة الداخلية للبلاد ، لا سيما وأن تداعيات الغزو الأمريكي واحتلال العراق قد زاد من الخطورة في تدهور الأوضاع ، كما أدى لحدوث الفوضى في العراق وجعل من منطقة الشرق الأوسط أمام العديد من المخاطر بفعل دوافع التدخل في الشأن العراقي من قبل الإطراف الدولية وبعض الأطراف الإقليمية والتي تراوحت بين : - (جواد ، 2007 ، 160)

أولا: جعل العراق ساحة تصفية الحسابات بين تلك الإطراف الإقليمية والولايات المتحدة.

ثانيا: إعادة توازن القوى الإقليمي في المنطقة بجعل العراق القوة الرادعة والنموذج الباقي في المنطقة.
ثالثا: حماية الطوائف والقوميات العراقية لأغراض سياسية بعيدة المدى.
رابعا: خلط الأوراق على الإستراتيجية الأمريكية وزيادة انشغالها بالشأن العراقي لإبعاد توجهاتها عن دول أخرى .
خامسا: التغلغل لأغراض ومصالح اقتصادية .

ومن أهم الدول الإقليمية التي كان لها أدوار وتدخلات سافرة في الشأن العراقي " **سوريا من الجوار العربي**" و " **إيران وتركيا من الجوار غير العربي**" و "**إسرائيل لإغراض إستراتيجية** ".
هذه الدول هي نماذج بارزة يضاف لها العديد من الدول التي استغلت التنوع العرقي والطائفي لتتدخل بدعوى حماية الطوائف التي كان لها تأثير سلبي لصالح مخططاتها الذاتية في الشأن العراقي وأبرزها تركيا كما أفردت الدراسة مبحث عن تداعيات الاحتلال الأمريكي ودورها في قضية الأكراد .
فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية وفق مقولات المحافظين الجدد أن سقوط النظام السياسي في العراق مقدمة لسقوط نظام الحكم في سوريا ، لذلك أظهرت سوريا مرونة في مسألة إيواء الجماعات المسلحة التي ترسل مقاومين إلى العراق ، كما رفضت تسليم المسئولين العراقيين السابقين خاصة أن بعضهم له ارتباطات مع جماعات مسلحة داخل العراق ، كل هذا ساهم في خلط الأمور السياسية ودفع باتجاه منع الاستقرار في العراق .

أما ما يتعلق بإيران فإن الخطر الذي تواجهه يكون مباشرا" في حال انتهى الاميركيون من قضية العراق إذ أن المسئولين في الإدارة الأمريكية لا يخفون الحديث عن اتخاذ إجراءات صارمة بحق إيران أذا نجحوا في العراق ، لذا فأنها تواجه نظاما" له توجهات موالية لأمريكا عند الحدود الشرقية " **أفغانستان** " ونظاما" وقواتا" أمريكية على الحدود الغربية " **العراق** " ، إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بفوائد جمة لإيران ومكاسب كبيرة كونها استطاعت تمديد نفوذها الإقليمي لتصبح ورقة صعبة ورقما" مؤثرا" في المعادلة العراقية تتفاوض من خلالها مع الولايات المتحدة وتقوم بتحريك مناصريها من شيعة العراق عند الحاجة لهم في أي مواجهة محتملة مع حكومة عراقية قريبة في توجهاتها المذهبية من إيران .
وفيما يتعلق بإسرائيل التي ليس لها أي امتداد جغرافي مع العراق إلا إن تدخلها يبرز في السعي لإنهاء البنى التحتية والارتكازية العراقية وحل الجيش وتحفيز الفتنة الطائفية وذلك لجعل العراق خارج نطاق الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره قوة إقليمية فاعلة وقوية في منطقة الشرق الأوسط (جواد ، 2007 ، 161) .

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق " المشكلة الكردية أنموذجاً "

أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 عن تداعيات عديدة ، أثرت على مجرى تطورات الأحداث في العراق حيث مثلت المشكلة الكردية كأحد أبرز هذه التدعيات بفعل كونها قضية محلية ذات أبعاد إقليمية ، جراء تأثيرها على الأوضاع السياسية في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في " **العراق وتركيا وإيران وسوريا** " مع وجود امتداد بشري **للأكراد** في عدد من البلدان الأخرى كلبنان وإسرائيل فضلاً عن وجودهم خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط في بعض دول أسيا الوسطى.

إن كردستان هي منطقة جبلية وعرة يبلغ ارتفاع القمم الجبلي فيها من ثلاثة ألاف قدم إلى أثني عشر إلف قدم ، وأعلى جبالها هو جبل أرارات يقع في أقصى الشمال ، كما تكثر فيها الهضاب المرتفعة مثل الهضبة الواقعة في كردستان تركيا التي تستقر فوقها بحيرة وان ، ولا يختلف الشكل العام للمنطقة في كونها ذات طبيعة جبلية سواء" في شمال العراق أو في إيران أو في تركيا . ويتحدث الأكراد اللغة الكردية بالإضافة إلى اللغة العربية في العراق وسوريا والفارسية في إيران والتركية في تركيا ، وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثل فرعا" من أسرة اللغات الهندوأوروبية وهي تضم اللغات الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكية (عيسى ، 1992 ، 3) .

وتتضارب الإحصاءات في تقدير عدد سكان كردستان وتتنوع حسب خضوعها للتيارات السائدة في الدول التي تضم في تركيبتها الاجتماعية القومية الكردية ، حيث تنكر بعض الدول حقوق الأكراد أو حتى تنكر عليهم وجودهم القومي وخصوصا" في تركيا التي لا تسميهم أكرادا" وإنما تطلق عليهم تسمية " **الأتراك الجبليين** " ، كما لا تشير إيران إلى الإحصاءات الرسمية المتعلقة بأعدادهم الحقيقية ، وتمتنع عدد من العشائر وكذلك بعض الفلاحين عن التسجيل في الإحصاءات الرسمية خوفا" من التجنيد والضرائب ، أما عن أعداد الأكراد في منطقة كردستان فقد أشارت بعض الإحصاءات ومنها ما ذكره خالد سليمان الفهداوي (الفهداوي ، 2006 ، 11) إلى أن عددهم الكلي في العالم يبلغ أربعون مليون نسمة يتوزعون على تركيا وفيها يقطن عشرون مليون ، فيما يبلغ عددهم في إيران ثمانية ملايين وفي العراق سبعة ملايين والآخرون يسكنون في بقاع مختلفة من العالم : مثل سوريا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا .وبموجب التقديرات التي أوردتها قناة الجزيرة القطرية ، فإن عددهم داخل العراق ما يقارب أربعة ملايين نسمة من مجموع الأكراد بشكل عام والذين يبلغ عددهم حوالي 27 مليون كردي موزعين في الدول المجاورة كما في الجدول رقم 3 .

جدول رقم 3
أعداد الأكراد موزعون على دول المنطقة

الدولة	العدد
تركيا	12-15 مليون
إيران	6 مليون
العراق	4 مليون
سوريا	1 مليون
دول أسيا الوسطى	500 ألف
لبنان وإسرائيل	250 ألف
المجموع	750ر23 – 26 مليون

المصدر: برنامج ما وراء الخبر قناة الجزيرة الفضائية يوم 2007/11/4 .

تعود جذور المشكلة الكردية إلى مراحل تاريخية ضاربة في القدم حيث سقوط الإمبراطورية الميدية " **الكردية** " على يد الفرس الاخمينيين قبل ميلاد السيد المسيح بسنوات طويلة . إلا أن صورة المشكلة الحقيقية جاءت في العصر الحديث نتيجة تقسيم منطقة كردستان عمليا" بين الدولتين الصفوية والعثمانية في أعقاب معركة جالديران عام 1514 عندما إنتصر السلطان العثماني سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوي حاكم إيران ، فاحتلت الجيوش العثمانية على إثرها مدائن الأناضول وماردين وأورفة وغالبية أجزاء الأناضول.
أن هذه المعركة أفرزت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعالج هذه القضية ، فجاءت أول معاهدة بين الطرفين عام 1555 عرفت باسم " **أماسيا** " أعقبتها معاهدة " **زهاو** " عام 1639 ، ثم معاهدتا **أرضروم الأولى** 1823 والثانية 1847 ، واتفاقيتا **طهران** 1911 و**الأستانة** 1913 وبروتوكولها في نفس العام (اللباد 2، 2007، 190).
إن هذه المعاهدات والاتفاقيات كرست لتقسيم كردستان وشعبها بين الدول الإقليمية البارزة آنذاك في المنطقة وهي ، الصفوية " **الإيرانية** " والعثمانية " **التركية** " إلى أن جاءت تعقيدات المشكلة بشكل أكبر عند احتكاك الدول الأوربية بكردستان عن طريق الرحالة والإرساليات التبشيرية ، وكذلك عن طريق القنصليات الأجنبية لكل من روسيا وبريطانيا وفرنسا وأمريكـــا ، وعلى أثر اندلاع الحرب العالمية الأولى وجد الأكراد أنفسهم وسط الإحداث يقاتلون في الحرب على الجبهتين القوقازية والعراقية بعد انضمامهم إلى جانب تركيا المسلمة والتي وجهتهم لقتال المسيحيين من الاثوريين والأرمن الذين ناصروا الحلفاء (عيسى ، 1992، 27).
وبعد انهيار الدولة العثمانية شهدت كردستان تقسيمها الثاني ،على أثر اتفاقية سايكس بيكو السرية الموقعة عام 1916 بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لغرض اقتسام غنائم الحرب العالمية الأولى حيث نصت الاتفاقية على ألحاق ولاية

الموصل بصفتها كردستان الجنوبية – أي كردستان العراق – وغرب كردستان – أي كردستان سوريا – بفرنسا ، أما كردستان الشمالية وجنوب شرق الأناضول فألحقت بروسيا غير أن الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 تنازلت عن الامتيازات الممنوحة لها من جراء تلك الاتفاقية فقررت بريطانيا الاحتفاظ لنفسها بها ضمن ولاية الموصل مقابل 10% من عوائد نفطها تقدم إلى فرنسا .
وبموجب معاهدة فرساي التي وقعت في 28 يونيو 1919 فقد دخلت بلاد مابين النهرين في منطقة الانتداب البريطاني الذي لم يكن قد فرض بعد لكنه كان معروفا" أنها ستكون الدولة المنتدبة على العراق ، فقد نصت المادة الثانية والعشرين من المعاهدة المذكورة على أن توضع المستعمرات والأقاليم التي كانت تابعة للدول الاستعمارية التي انهارت في الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة دولة متقدمة تقدم لها المساعدات والإرشادات حتى تستطيع أن تعتمد على نفسها ، وتطبيقا" لذلك قرر مجلس الحلفاء الأعلى في 25 أبريل 1920 فرض نظام الانتداب على العراق الذي منح بموجب المادة السادسة عشرة منه " **لاشيء مما ورد في أحكام الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة أداريا" في المقاطعات الكردية وكما يلوح له** " الأمر الذي سمح للمندوب السامي البريطاني برسي كوكس عند تشكيله الحكومة العراقية المؤقتة إلى إيجاد وضع خاص للأكراد يتيح لهم التطلع إلى حكم ذاتي (عيسى 1992 ، 48) .

المطلب الأول: تطورات القضية الكردية على الساحة التركية

لقد كان تقسيم كردستان الأول عام 1514 ثنائيا" حيث تم إلحاقها إلى دولتين هما تركيا " **الدولة العثمانية** " وإيران " **الدولة الصفوية** " ، إلا أن التقسيم الثاني كان رباعيا" أي قسمت كردستان إلى أربعة أقسام موزعة على أربعة دول هي : تركيـــــا وإيران بصورة مباشرة ، وبريطانيا وفرنسا بصورة غير مباشرة عبر سوريا والعراق . ومع انعقاد مؤتمر الصلح في باريس الذي تمخضت عنه معاهدة سيفر في 10 أغسطس 1920 انتعشت آمال وطموحات الأكراد الساكنين في هذه المناطق لإنشاء كيان مستقل أسوة بالدول الجديدة التي أنشئت في المنطقة ، حيث نصت مواد معاهدة سيفر " **62-63-64** " (وثيقة معاهدة سيفر عام 1920) على حق الأكراد في أنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي أولا" ثم الاستقلال ثانيا" ، إلا إن تركيا رفضت هذه المعاهدة فتلاقت معها الرغبة البريطانية بوضع كامل التراب العراقي تحت الانتداب البريطاني ، لكن الأكراد فقدوا حقوقهم بمقتضى اتفاقية لوزان التي نجح مصطفى أتاتورك في إبرامها مع الدول الأوربية عام 1923 ، والتي وضعت شرطا" تتعهد فيه أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة ومنح الحريات دون تمييز – من

غير إن ترد أي إشارة للأكراد – فاعتبر الأكراد هذه المعاهدة ضربة قاسية لمستقبلهم ومحطمة لآمالهم .
لقد شهدت القضية الكردية عدة تطورات على المستويين السياسي والعسكري وتداخلت فيها المصالح الإقليمية للدول التي يتواجد ضمن تركيبتها الاجتماعية الأكراد حيث برزت عدة تطورات على الساحة التركية كان فيها الدور البارز يعود لنجاح مصطفى كمال أتاتورك باني تركيا الحديثة في تخليصه للأراضي التركية من الوجود العسكري الأوربي بموجب معاهدة لوزان 1923 حيث جرى الإعلان عن الجمهورية التركية العلمانية التي خلعت رداء التراث العثماني لترتدي الزى الغربي ، فنصب أتاتورك وصيا" على النظام السياسي التركي الذي تولى سحق الأخطار التي تهدد مكانة وأحلام وتطلعات القومية التركية ، وفي مطلع الأربعينيات من القرن العشرين توجه نحو قضية الأكراد فقام بتهجيرهم من المدن الواقعة في هضبة الأناضول حيث نشأتهم إلى مدن الغرب التركي بهدف استخدامهم كعمالة رخيصة تمد الصناعة التركية الناشئة ، والقضاء على تطلعاتهم في إنشاء دولة قومية خاصة بهم ، إن التصرف التركي هذا ساعد على ظهور طبقة عاملة كردية نشطت فيها بعض العناصر التي ما لبثت أن أصبحت كوادر لحزب العمال الكردستاني القديم الذي قاد حربا" شرسة ضد الدولة التركية استمرت عشرات السنين ترتب عليها أتباع سياسة اقتصادية من قبل الدولة تسمح بتركيز الاستثمارات في المدن الغربية الصناعية مثل اسطنبول وبورصة وأزمير مقابل عجز واضح في الجزء الشرقي والجنوبي لتركيا حيث يعيش الأكراد ، مما ساهم بظهور أنماط إنتاجية في القسم الغربي تهيمن عليها طبقة التجار ذات المصالح المتشابكة مع المؤسسة العسكرية ، أما القسم الشرقي فهو متخلف نسبيا" تسود فيه الأنماط الإقطاعية وتتحكم في مقدراته طبقة الأغوات الكردية المحافظة ، مما شجع ذلك على تنامي وبروز حزب العمال الكردستاني في مناطق الجنوب الشرقي لتركيا. حيث خاض هذا الحزب حربا" ضارية ضد القوات التركية التي استفادت من إتفاق عقدته حكومتها مع الجانب العراقي عام 1982 حيث كان يقضي بالاتي :-

1 . يسمح لجيشي البلدين بعبور الحدود لمطاردة المعارضة .
2. تبادل المعلومات الأمنية بين الطرفين .
3 . يتحمل العراق تمويل الاتفاق والتحضيرات اللوجستية اللازمة لتنفيذه.
4 . تسليم المقبوض عليه من الطرفين (اللباد2، 2007، 190-191).

وبموجب هذا الاتفاق أمكن لتركيا ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل العراق بشكل منتظم حيث دخلت القوات التركية إلى شمال العراق أكثر من ثلاثين مرة خلال الفترة الممتدة من عام 1983 ولغاية 2003 .
أما عن حزب العمال الكردستاني الحديث " **فهو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية وماركسية – لبنينية ، هدفه أنشاء ما يطلق عليه الحزب دولة كردستان المستقلـــة** " .

ويعتبر هذا الحزب في لوائح الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي وتركيا وإيران وسوريا واستراليا ضمن المنظمات الإرهابية.
نشأ الحزب في السبعينيات تحديدا" في نوفمبر 1978 وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة عبد الله أوجلان ، وقد تحولت منطقة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بين هذا الحزب والقوات الحكومية التركية ، مما دفع كوادر الحزب لمغادرة تركيا والتوجه صوب لبنان وسوريا حيث تلقت فيهما تدريبات عسكرية تحت أشراف المقاومين الفلسطينيين ، ومن ثم عادت هذه الكوادر المسلحة إلـــى جبال المناطق الكردية لإعلان الحرب ضد الدولة التركية .
أرتبط هذا الحزب بعلاقات طيبة ووثيقة مع سوريا التي سعت لاستقطاب أعضاء الحزب من أجل استخدامهم كورقة ضغط ضد تركيا على أثر توتر العلاقات بين دمشق وأنقرة جراء مشكلة المياه القائمة بينهما ، وقيام تركيا بتوقيع أتفاق التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل في 23 فبراير 1996 ، مما زاد من أسس الخلافات التركية السورية ووصول العلاقات بينهما إلى حافة الحرب نهاية صيف 1998 ، ولحين طي مشكلة حزب العمال الكردستاني بموجب اتفاقية 20 أكتوبر من نفس العام (نور الدين ، 2007 ، 182) ، مما دفع بعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني لمغادرة الأراضي السورية ، ومن ثم جرى اختطافه والقبض عليه من قبل السلطات التركية في 1999/2/15 ، وهذا الأمر اضطر مقاتلو الحزب لإعلان وقف إطلاق النار في سبتمبر 1999 والهروب من جنوب تركيا إلى المنطقة الجبلية الوعرة الواقعة على الحدود بين العراق وتركيا ، حيث يشكل الأكراد غالبية السكان في شمال العراق.

المطلب الثاني: تطورات القضية الكردية على الساحة العراقية

يقطن أكراد كردستان العراق في الجزء الشمالي للعراق ، ومعظمهم يتواجد في السليمانية واربيل وكركوك و أقضية الموصل ودهوك وعقره وخانقين ومندلي ومدن أخرى كالكوت وبغداد .
وقد تحدث وزير التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي علي بابان في أحد البرامج الحوارية التي بثبتها قناة البغدادية الفضائية في 2008/1/22 إلى أن نسبة عدد الأكراد في العراق تشكل 14.4% من مجموع سكان العراق حاليا" والذي يقدر بنحو 27.5 مليون نسمة .

وقد شهدت القضية الكردية في العراق تباينا" في مجرياتها الـــسياسية والعـــسكرية بفعل تعاطي المشكلة من قبل الإدارة البريطانية أثناء فترة الانتداب البريطاني على العراق أو من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة ،حيث شهد شـــمال العـــراق فـــي العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم عدة مواجهات مسلحة بين الأكراد من جهة والقوات البريطانية من جهة أخرى – ، استمرت بشكل متقطع طيلة ســـنوات

العقدين المذكورين ، مما ساعد على قيام حركات عـــشائرية ودينيـــة وقوميـــة ، تحولت إلى أحزاب سياسية فيما بعد ، بدءا" من حزب هيوا " **الامل** " الذي تأســـس عام 1939 على أثر تأسيس حزب هيوا في تركيا عام 1910 ، وحزب رزكاري عام 1945 والحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1946 (جواد ، 2000 ، 15).
إن تأسيس هذه الأحزاب السياسية في شمال العراق ساعد على ظهور شخصيات كردية عديدة استطاعت قيادة الحركة الوطنية الكردية في العراق كان من أبرزها شخصية القائد الكردي الملا مصطفى البارزاني الذي قاد العمليات العسكرية ضد القوات الحكومية في ديسمبر 1944 بعد فشل المحادثات السياسية مع وفد الحكومة برئاسة الشخصية الكردية توفيق وهبي وزير الاقتصاد في حكومة رئيس الوزراء العراقي حمدي الباجة جي ، حيث اصطدمت هذه المباحثات بإصرار الكرد على مواقفهم الداعية بضرورة تنفيذ وعود رئيس الوزراء السابق نوري سعيد لهم والقاضية بمنح كردستان لونا" من الحكم الذاتي اللامركزي (عيسى ، 1992 ، 177) .
وبعد الإعلان عن إقامة الجمهورية في العراق في يوليو 1958 فتحت للأكراد آفاق جديدة من الحرية والتسامح ، وحصلوا على إجازة العمل السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة الملا مصطفى البارزاني ، كما سمح لهم بإصدار الصحف والمجلات والمطبوعات وإقامة المهرجانات الثقافية والسياسية ، كما نص الدستور المؤقت ولأول مرة في تاريخ العراق على شراكة الأكراد في الوطن ، وذلك بموجب المادة 3 من الباب الأول:الجمهورية العراقية التي نصت علـــــى:

> **يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة بإحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)** (وثيقة الدستور العراقي المؤقت عام 1958) .

غير أن الاختلافات برزت ضد قانون الإصلاح الزراعي الذي سنته الدولة حيث كان يستهدف القضاء على طبقة الإقطاع التي كانت مهيمنة على الزراعة في العراق ، ولكون المجتمع الكردي مجتمع زراعي يتمتع فيه رؤساء العشائر بغالبية الملكيات للأراضي الزراعية الأمر الذي دفعهم لإثارة الفلاحين الأكراد ضد القانون فقامت ثورة عام 1961 الكردية على شكل تمرد عشائري ضد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، فكان رد فعل الحكومة ضدها عنيفا" تمثل بإصدار قرار حل الحزب الديمقراطي الكردستاني وملاحقة قادته واستخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية .
ثم جاءت مرحلة أخرى شهدت فيها البلاد عدم الاستقرار السياسي جراء الانقلابات العسكرية التي أصرت فيها القيادات السياسية على التمسك بالحل العسكري للمشكلة الكردية خاصة بعد تدخل عدد من الإطراف الإقليمية في دعم الحركة الكردية ضد الحكومات في بغداد ، كما ساهمت إسرائيل بوسائل مختلفة

في دعم المسلحين الأكراد في محاولة لإضعاف دور الجيش العراقي ومنعه من المساهمة في أي مواجهة عسكرية محتملة بين إسرائيل والعرب .
وخلال فترة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) قام الأكراد بتأييد الجانب الإيراني ضد القوات العراقية ، كما ساهموا بشن العديد من العمليات العسكرية في مناطق الأكراد شمال العراق مما أجبر الحكومة العراقية على أبرام اتفاقات أمنية وعسكرية مع تركيا عام 1982 سمحت لجيشي البلدين بعبور الحدود الدولية بينهما لمطاردة الأكراد وتبادل المعلومات الأمنية مع تسليم العناصر الكردية التي يتم القبض عليها من الطرفين (اللباد 2، 2007، 191) .
وبعد احتلال العراق للكويت ، وعلى أثر الضربات العسكرية المدمرة التي وجهت له فقدت الحكومة المركزية في بغداد سيطرتها على أجزاء مهمة من البلاد في الوسط والجنوب ولفترات وجيزة دفعت الحكومة لسحب قواتها المتمركزة في الشمال من أجل السيطرة على تلك المناطق مع الإحساس بوجود محاولات لجر القوة العسكرية الباقية لدى العراق إلى معركة جديدة تؤدي لتدميرها ، فأصبح للأكراد منطقة آمنة في شمال العراق مكنت الحزبين الكرديين من السيطرة على مناطق كردستان العراق فكان نفوذ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني على منطقة السليمانية وجزء من منطقة أربيل المحاذي لها . في حين أن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يتمتع بنفوذ كبير على منطقة أربيل ودهوك .
وخلال تلك الفترة أجرت القيادات الكردية لقاءات متعددة وحوارات مستمرة مع السلطة المركزية في مسعى للوصول إلى اتفاق شامل إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب مشكلة مدينة كركوك التي تضم ثلاثة أعراق مختلفة هي التركمان والأكراد والعرب ، فقد كان الأكراد يطالبون بحكم ذاتي موسع تطور في مرحلة لاحقة إلى إقامة دولة فيدرالية تضم اقليما" كرديا " .
ثم شهدت القضية الكردية تطورا" كبيرا" عام 1992 حيث تم أجراء انتخابات تشريعية في منطقة كردستان العراق تم بموجبها اقتسام المناصب مناصفة بين الحزبين الكرديين " **الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني** " في ظل عداء تاريخي بينهما تصاعدت فيه حدة الاقتتال الدامي في فترات متعددة حتى عام 1996 حيث طلب مسعود البارزاني مساندة السلطة المركزية له ، مما دفع جلال الطالباني للجوء إلى إيران عاد بعدها في عام 1997 إلى حزبه بعد استعادة السليمانية والاستقرار فيها ، حتى جاءت تطورات الإحداث بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل 2003 ، ثم جرى انتخاب مسعود البارزاني كرئيس للسلطة المحلية في إقليم كردستان على ضوء إقرار دستور العراق الذي أعطى الأكراد حق إقامة إقليم فدرالي في شمال العراق حيث أشارت المادة 170 من الدستور العراقي الجديد إلى استمرار العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كردستان منذ عام 1992- هي السنة التي انسحبت الإدارة الحكومية العراقية من منطقة

كردستان العراق –كما اعتبر الدستور القرارات المتخذة من قبل حكومة إقليم كردستان نافذة المفعول (وثيقة الدستور العراقي 2005) .

المطلب الثالث : التهديد التركي باقتحام شمال العراق

تقوم السياسة التركية تجاه الأكراد على عدد من الثوابت تدخل ضمن إستراتيجيتها التي تسعى لتنفيذها وذلك قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، تتلخص في وضع خطوط حمراء لا تسمح أنقرة بتجاوزها وهي :

أولا . منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الأكـــــراد " **كردستان التاريخية** " والتي تشمل ، شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرقي تركيا .

ثانيا . الحيلولة دون إنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي .

ثالثا . العمل على منع الأكراد من دخول مدينة كركوك ، حيث تدعي تركيا أن التركمان يشكلون غالبية السكان فيها حسب تقديراتهم الرسمية التي تبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون ، في حين أن تقديرات وزارة التخطيط العراقية عام 1998 تقول بأن عددهم لا يزيد عن نصف مليـــــون نسمة (سعد الله ، 2006 ، 111) .

وعلى أثر حدوث المتغيرات الإستراتيجية التي شهدها العالم والتي كان لها تأثير كبير على الشرق الأوسط والعالم العربي والمتمثلة في أحداث 11 سبتمبر 2001 ، واحتلال العراق عام 2003 ، وأتباع الإستراتيجية التركية الجديدة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أنقرة خريف 2002 الذي انفرد بالسلطة للمرة الأولى ضمن المشهد التركي منذ بداية التسعينيات ، حيث حمل ذلك مشروعا" أتاح لتركيا أن تكون موضع احترام وتقدير كبيرين في العالم ، مكنها من النجاح في عقد مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وإتباع سياسة خارجية رصينة تجاه العالمين العربي والإسلامي نجحت فيها بإقامة علاقات وطيدة مع سوريا وإيران والسعودية ودول الخليج (نور الدين1 ، 2007 ، 183) ، كما رفضت فيها وبطريقة ديمقراطية – عبر البرلمان المنتخب– في مارس 2003 السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في شن العدوان على العراق (غانم ، 2007 ، 188) . فأن تركيا تعتبر قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق جاء في غير صالحها خاصة فيما يتعلق بقضية الأكراد لان واشنطن تتحالف مع الأكراد – كونهم كانوا يشكلون ورقة ضغط على الأنظمة السياسية الحاكمة في العراق– مما أكسبهم غطاء" دوليا" كما أن الولايات المتحدة تتشارك مع الأتراك في العراق وهذا يجعل من واشنطن في وضع تسعى فيه للحفاظ على التوازنات القائمة . وفي ظل الوضع الذي عليه مدينة كركوك الآن حيث أنها تعيش في ظل سيطرة عسكرية كردية كاملة يحكمها محافظ كردي

، مع وجود مطالبة كردية قوية لان تصبح كركوك عاصمة للجزء الكردي في الدولة العراقية وذلك بموجب تثبيت المادة 140 من الدستور العراقي الجديد التي سيتحدد بموجبها مصير المدينة وفقا" لاستفتاء عام بين السكان تراهن عليه القيادة الكردية بسبب التغييرات الديمغرافية التي طالت المدينة لمصلحة الأكراد بعد تهجير العوائل العربية إلى خارجها واستجلاب الأكراد إليها من مناطق كردية أخرى ، مع سيطرة مطلقة على ملفات السجل المدني ، مما أدخل الأتراك في مأزق حقيقي حيال أكراد العراق .

ومع إقرار الدستور العراقي أواخر عام 2005 ، كانت تركيا تجد نفسها تقترب من دائرة الأخطار التي بدأت ترتسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة ، فخرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة من أبرزها : -

- تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق دون أن تكون لدى تركيا القدرة على مهاجمته عسكريا" .
- إقرار صيغة النظام الفيدرالي في الدستور العراقي الذي سمح بإقامة إقليم كردستان في شمال العراق .
- تراجع موقع التركمان وتغيير البنية السكانية لكركوك .
- تزايد النفوذ الإقليمي الإيراني في العراق والمنطقة (نور الدين 2 ، 2007 ، 100-101) .

وعلى أثر اعتقال عبد الله أوجلان في العاصمة الكينية نيروبي يوم 15 فبراير 1999 من قبل السلطات التركية بعملية وصفت بأنها جاءت بعد تنسيق مخابراتي أتهمت الولايات المتحدة وإسرائيل بالتواطؤ فيها (جواد ، 2000 ، 31) ، جاء اختيار أكراد تركيا – حزب العمال الكردستاني – لطريق النضال العسكري لنيل حقوقهم والاعتراف بهويتهم الثقافية والعرقية ، بعد أن أنهي هذا الحزب هدنة استمرت خمس سنوات ،فشن الحزب هجومات عديدة في إقليم سيرناك وضعت حكومة أردوغان أمام اختبار صعب خاصة أنها تقف بين الضغوط الداخلية للمؤسسة العسكرية الساعية لاستعادة نفوذها ، والرأي العام التركي الذي يطالب بوقف هجمات حزب العمال الكردستاني وإزالة تهديده ، وبين الضغوط الأجنبية خاصة الأوربية التي ترى في الخيار العسكري بأنه يضعف من فرص أنقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي ، مما دفع أردوغان لاتخاذ توجهٍ جديدٍ يرتكز على استيعاب الأكراد ضمن العملية السياسية والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية في مناطقهم والسماح لهم بالبث التلفزيوني والإذاعي باللغة الكردية وفتح معاهد خاصة لتعليم اللغة الكردية ، مع عدم المجازفة بعمل عسكري كبير يستهدفهم في شمال العراق ، والاقتصار على عمليات القصف الجوي لمواقع حزب العمال وأجراء توغلات محدودة في إقليم كردستان العراق لمطاردة بعض العناصر في كهوف الجبال الوعرة التضاريس ، وتوجيه تهديدات مستمرة بشن هجوم كاسح على شمال العراق من أجل الضغط على حكومة إقليم كردستان العراق لإيقاف

الدعم عن عناصر هذا الحزب (أحمد، 2007 ، الموقع الالكتروني : (http://www.alkhaleej.ae/articles/show).

خلاصة القول فإن الأزمة القائمة على الحدود العراقية التركية تعكس إشكالية متعددة المستويات تبرز فيها الطموحات الكردية لإنشاء دولة مستقلة ، والمخاوف التركية من تلك الطموحات ، حيث تنطلق الطموحات الكردية في السعي للانفراد بحكم إقليم كردستان في مرحلة أولى ومن ثم التفكير الجدي بالانفصال وإعلان الاستقلال وتحقيق الحلم الكردي التاريخي الذي تمنته القيادات الكردية عبر مراحل تطورات القضية الكردية الممتدة عبر قرون طويلة ، إن هذا التفكير جاء بعد حدوث التغيير الجذري في الوضع بعد احتلال العراق والذي أصبحت الولايات المتحدة بموجبه تدير شؤون العراق وتسيطر على ثرواته ، وهي ليست بحاجة لخدمات أي من الإطراف الإقليمية وخصوصا" تركيا التي كانت تمنح واشنطن تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات الأمريكية على مشارف الحدود مع العراق في قاعدة أنجرليك التابعة لحلف الأطلسي ، كما إن التحالف الضمني بين الولايات المتحدة والأكراد قد منح التطلعات الكردية غطاء" دوليا" منذ سنوات حكم الرئيس صدام حسين حيث وفرت الولايات المتحدة الحماية للأكراد عبر إنشاء منطقة الحظر الجوي على الطائرات العراقية ، فضلا" عن فقدان تركيا لامتياز أداء أي دور إقليمي عسكري بدلا" عن القوات الأمريكية التي أصبحت موجودة في العراق وتمارس هذا الدور بنفسها .إلا أن التصعيد الذي شهدته منطقة كردستان جراء تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني التركي في جنوب تركيا ، دفع الجانب التركي لاتخاذ قرار ملاحقة عناصر هذا الحزب إلى داخل الحدود العراقية بحجة مقاومة الإرهاب الذي يمارسه مقاتلو حزب العمال ، الأمر الذي تؤيده الولايات المتحدة كونه يتناغم مع التوجهات التي تسوقها للتدخل في شئون دول المنطقة وبذات الحجة . فما كان من الرؤية الأمريكية إلا أن فضلت تحالفها مع الأتراك على وعودها للأكراد ، وهذا جاء بفعل عوامل موجودة في الجانب التركي تتعلق بالقدرات العسكرية والاقتصادية والثقل الديمغرافي ونموذج النظام السياسي الحاكم في أنقرة والذي يدفع باتجاه استمرار الشراكة الأكثر منفعة لواشنطن في المنطقة .

الفصل الثالث
ظاهرتا الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب
المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الإرهاب
المطلب الثالث: الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب

المبحث الثاني: ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الأول: الولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل
المطلب الثاني: التحدي النووي الإيراني
المطلب الثالث: الإستراتيجية النووية الأمريكية

الفصل الثالث
ظاهرتا الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل

جاء استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية المفرطة في أفغانستان والعراق بعد تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 حيث كشفت أدارة الرئيس بوش الابن عن حقيقة كونها لن تكون أقل نزوعا" من سابقاتها في ممارسة دورها القيادي في مجابهة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها " **السلم والأمن** " الدوليان ، ولم يلحظ العالم أي دليل يوحي بميل هذه الإدارة إلى التنكر في استخدام القوة العسكرية إلا في حدود الضرورة ، حيث دفعت الغطرسة والأحقاد الدفينة هذه الإدارة لشن الهجمات ضد التهديدات " الإرهابية " المزعومة بعد أن أعلنت أن لها مصلحة في كل بقعة من بقاع العالم ، فعمدت لتأمين مصالحها تحت راية النظام الدولي وبإسم القانون الذي تؤمن به (بـراون ، 2004 ، 62)، فحلت الضربات الاستباقية الانفرادية محل الردع ضد الخصوم الفعليين والمحتملين لتبين لأصدقائها قبل أعدائها بأنها القوة العسكرية الوحيدة دون منازع في العالم ، لذا فأن هجمات سبتمبر أعادت تأطير الشئون العالمية ضمن نطاق الأمن القومي والحرب على الإرهاب (ثابت ،2008 ، 11) ، معيدة للذاكرة فكرة اللجوء الوقائي الأول إلى استخدام القوة حسب النموذج الإسرائيلي عندما دمرت مفاعل تموز النووي العراقي عام 1981 ، حيث بدأت هذه الفكرة تطفو على السطح في الأوساط السياسية الأمريكية ردا" على جهود الدول " المارقة " لتطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ القادرة على الوصول إلى بلدان حليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو حتى إلى الولايات المتحدة نفسها ، ومن أجل الوصول إلى حلول مناسبة لهذه المعضلة الجديدة التي دخلتها الولايات المتحدة – الضربات الاستباقية – كثرت لديها الحقائب الدبلوماسية التي حملها المفاوضون الأمريكيون حاملين فيها العصي والجزرات للتفاوض مع الدول الساعية لحيازة السلاح النووي ، فاتجهت الجهود نحو كوريا الشمالية منذ عام 1994 حيث كلف الرئيس الأسبق جيمي كارتر بالتباحث معها بإسم الرئيس كلينتون لدفعها من اجل التخلي عن تلك البرامج المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ، ثم جاء التحرك بجزرات كبيرة لتعرض على ليبيا التي ما لبثت أن تخلت عن برامجها ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل . أما فيما يخص العراق فقد كان الدولة الوحيدة التي غدت هدفا" لهجوم عسكري " **وقائي** " حسب رأي المسئولين الأمريكيين الذين ظلوا يؤكدون أن الأساس القانوني لإعمالهم العدوانية كان بسبب إخفاق بغداد في السماح لهيئة المفتشين الدوليين

للتحقق من صدق الالتزام بتعهدات نزع السلاح الذي سبق أن تم الاتفاق عليها قبل وقف إطلاق النار عام 1991 ، وقـرارات الأمـم المتحـدة ذات العلاقـة بهـذا الموضـــوع (براون ، 2004 ، 161) ، فأصبح العراق يمثل حجـر الزاويـة لارتباط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عقب احتلاله عام 2003 ، حيث جاء قرار الاحتلال بعد حصول إجماع سياسـي أمريكـي بـضرورة شـن الحـرب لاعتبارات ثلاث تتلخص في :-

1 . استمرار امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بالرغم من نـشاط مفتـشي الأمم المتحدة وعدم قدرتهم للعثور عليها .
2 . إن الرئيس العراقي صدام حسين كان يكـره وبـشكل جنـوني لاعقلانـي الولايات المتحدة الأمريكية مما يدفعه كرهه إلى إستعمال أسـلحة الـدمار الشامل ضدها.
3 . وجود قيادة " شرعية " كبديل للرئيس صدام حسين موجودة في المنفى لهـا امتدادات داخل العراق (Kissing , 2006 , 257) .

كما بات العراق بعد احتلاله مقياسا" للالتزام الأمريكي في الحل المرتبط بطبيعـة تلك المهمة بعد أن سقط على أراضيه الجنود الأمريكيون بأعداد غزيرة ولا زالت، فأضحى ذلك يشكل مشكلة أمنية حادة ومستعجلة أمام الإدارة الأمريكية.

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب

إرتبط الإرهاب بالمجتمع الدولي منذ أقدم العصور والحضارات إذ أبرمت أولـى الاتفاقيات المتعلقة بهذه الظاهرة بين الملك الفرعوني تحتمس الثالـث وحاتوسـيل أمير الحيثيين في عام 1281 قبل الميلاد ، حيث نصت الاتفاقيـة علـى مبـادرة الطرفين لتسليم المجرمين ومواجهة الجرائم (الاشعل ، 2002 ، 166) .

إذن فإن الإرهاب ظاهرة قديمة جاءت بها البشرية منذ قرون بعيدة ، وأن الأمـر المثير لتلك الظاهرة هو الأبعاد الخطيرة التي اتخذتها خلال القرن العشرين حيـث شملت الموجة الإرهابية مناطق عديدة في العالم ، ففي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت تركز عادة على تصفية رجال الدولة ، فقـد أطلقـت النار على عمدة بطرسبرغ ، كما اغتيل القيصر الروسي الكسندر الثـاني ، وفـي عام 1914 اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى بعد إطـلاق رصاصـات فـي سراييفو اغتالت الجرندوق النمساوي فرانتس فرديناند ، وفي عام 1934 اغتيل في مرسيليا الملك اليوغسلافي الكسندر ووزير الخارجية الفرنسي لويس بارتو ، ثـم تواصلت عمليات اغتيالات رجال الدولة في النصف الثاني من القرن العشرين في إقليم إلباسك وفي ايرلندا ، وأغتال تنظيم الجهاد الإسلامي المصري الرئيس محمد أنور السادات عام 1982 ، كما أغتال الانفصاليون السيخ أنديرا غانـدي رئيـسة وزراء الهند عام 1984 ، ثم بدأت الحركات الدينية و السياسية المتطرفة أفعالهـا الجماعية ضد السكان المدنيين على الصعيد الدولي في النصف الثاني من القـرن

العشرين واحتدم الوضع بعد أن اندمج الإرهاب بشكله الدولي مع بعض الدول ودوائرها المختصة فجاء شعار تصدير الثورة الإسلامية في إيران بعد سقوط نظام الشاه عام 1979 ، ونفذت عدة عمليات في هذا المجال (بريماكوف ، 2004 ، 11-12) . وفي القدس نفذت عصابة مناحيم بيغين عملية تفجير فندق الملك داود عام 1946 أدت لمقتل 95 شخصا" بريطانيا" وعربيا" ، كما نفذت العصابة نفسها مذبحة دير ياسين عام 1948 قتل فيها أكثر من 250 شخصا" منهم 100 امرأة وطفل ، كما اغتالت العصابات الصهيونية وسيط الأمم المتحدة للسلام الكونت برنادوت في ذات العام ، ثم جاءت مذبحة كفر قاسم في أكتوبر 1956 على يد أرئييل شارون حيث قتل فيها 47 عربيا" وفي 1969/8/21 تم إحراق المسجد الأقصى من جانب سائح يهودي ، وفي سبتمبر 1982 تعاونت القوات الإسرائيلية بقيادة شارون مع قوات الكتائب المارونية في لبنان على ذبح سكان مخيمي صبرا وشاتيلا ليلا" حيث قتل أكثر من 200 رجل وامرأة وطفل (أبو عرقوب ، 2004 ، 727) .

لذا جاءت جهود المجتمع الدولي للحد من هذه الظاهرة ، فقد اعتبرت المادة 2/1 من الاتفاقية الموقعة في 16 نوفمبر 1937 من قبل عصبة الأمم المتحدة أن الإرهاب يشمل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما ، وفي عام 1954 أشارت لجنة القانون الدولي في الأمم المتحدة أن أعمال الإرهاب تقع ضمن الجرائم الموجهة من قبل دولة في دولة أخرى(الاشعل ،2002، 166) .

أما الأمم المتحدة فقد أدت أدورا" كبيرة في العمل على مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1994 الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي ، وجرى تأكيده في الإعلان الصادر بمناسبة مرور خمسين عاما" على إنشاء الأمم المتحدة في أكتوبر 1995 ، ثم جاء قرار الجمعية العامة المرقم 53/50 لعام 1998 ليؤكد على التزام الجمعية العامة بالقضاء على الإرهاب (غالي ، 1997 ، 168).

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

إن التداخل الحاصل لدى العديد من المهتمين بظاهرة الإرهاب سواء كانوا دولا" أو منظمات أو مفكرين وحتى أفراد ، دفع الكثير منهم لتطويع مصطلح الإرهاب بما يناسب أغراضهم وتوجهاتهم السياسية ، وإن هذا حاصل حتى لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت شعار مكافحة الإرهاب منذ عقود طويلة ، لذا جاءت تعاريف عديدة للإرهاب يمكن الوقوف عند أبرزها :-

1. التعريف الموسوعي للإرهاب :

أ. موسوعة لاروس : تشير كلمة إرهاب Terrorism إلى مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات الثورية ، والإرهابي Terrorist هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وقد ارتبط وصف إرهابي بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة الذين أقاموا حكما" مبنيا" على الرعب والإرهاب في فرنسا عام 1793 ،
(Grand Larousse Encyclopedique, 1964 , 261) .

ب. قاموس السياسة : تعني كلمة إرهابي Terrorist هو الشخص الذي يلجأ إلى العنف والرعب ليحقق أهدافه السياسية والتي كثيرا" ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم (Elliott , 1961, 329) .

ج. قاموس العلوم الاجتماعية : تشير كلمة الإرهاب إلى " **نوع خاص من الاستبداد غير المقيد بقانون أو قاعدة ولا يعير اهتماما" لمسألة أمن ضحاياه وهو يوجه ضرباته – التي لا تأخذ نمطا" محددا" – إلى أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف وشل فاعلية ومقاومة الضحايا** " (Gould, 1964, 719) .

د. قاموس أكسفورد : تعني كلمة إرهاب Terrorism " **هي سياسة أو أسلوب يعد لإرهاب وإفزاع المناوئين أو المعارضين لحكومة ما**" أما كلمة إرهابي فتستخدم للإشارة إلى الأسلوب الذي مارسه اليعاقبة وعملاؤهم خلال الثورة الفرنسية ، كما تشير الكلمة إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد والترويع (William , 1967, 2155-2156) .

2. تعريف الفقه الدولي للإرهاب :

أ. تعريف الجيش الأمريكي للإرهاب في قانون الولايات المتحدة ، النسق الرسمي للقوانين مفاده :-

هو الاستخدام المدروس للعنف، أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية في طبيعتها... من خلال الترهيب والإكراه أو بث الخوف . (U.S. Army Operational Concept for Terrorism Counteraction. TRADOC Pamphlet No. 525.37.1984).
إلا أن هذا التعريف قد أبطل العمل به منذ عهد الرئيس ريغان لأنه تناول معانيا" واضحة تشير إلى أن الولايات المتحدة دولة إرهابية رائدة وإن إدارة الرئيس ريغان منخرطة في إرهاب دولي واسع (تشومسكي 2 ، 2007 ، 18) ، وأستعيض عنه بتعريف وزارة الخارجية الأمريكية الذي اعتبر الإرهاب : -

هو العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير مقاتلة ويهدف عادة للتأثير على الجمهور (المشاقبة 2 ، 2006 ، 9) .

ب. تعريف الحكومة البريطانية :

"**الإرهاب هو اللجوء إلى عمل، أو التهديد باللجوء إلى عمل عنيف، ضار أو معطل يقصد منه التأثير على الحكومة، أو التهويل على الجمهور، ويكون بغرض الترويج لقضية سياسية، دينية أو أيديولوجية** " (تشومسكي1 ، 2004 ، 222).

ج. تعريف الاتحاد الأوربي:

" **هو العمل الذي يؤدي لترويع المواطنين أو يسعى لزعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات الدولية ، مثل الهجمات ضد حياة الإفراد أو الهجمات ضد السلامة الجسدية للإفراد أو اختطاف واحتجاز الرهائن ، أم أحداث أضرار كبيرة بالمؤسسات الحكومية ، أو اختطاف الطائرات والسفن ووسائل النقل الأخرى أو تصنيع أو حيازة المواد أو الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، أو إدارة جماعة إرهابية أو المشاركة في أنشطة جماعة إرهابية تقوم بمثل هذه الإعمال** " (المشاقبة 2، 2006، 9).

د. تعريف المجمع الفقهي الإسلامي عام 2002 :

" **العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا" على الإنسان : دينه ودمه وعقله وماله وعرضه وأنه يشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر**" (المشاقبة2 ،2006، 10) .

أن تعدد التعاريف التي تناولت ظاهرة الارهاب قد أثار العديد من الإشكاليات المتعلقة بأسبابه التي تؤثر على حقوق الشعوب والمبادئ العامة للقانون الدولي ، فضلا" عن كيفية مواجهته التي تعددت صورها وأشكالها مما جعل الدول الكبرى تتعامل بمكيالين تجاه هذه الظاهرة الدولية .

فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط في شهر أكتوبر من عام 1985 عدة أحداث جسيمة ومترابطة بصورة أو بأخرى تتعلق بظاهرة الإرهاب ، حيث قامت الطائرات الإسرائيلية بشن غارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في ناحية حمام الشط 35 كم جنوب العاصمة التونسية معللة عملها بأنه جاء انتقاما" لمقتل ثلاثة إسرائيليين على متن يخت في قبرص بأيدي المخابرات الفلسطينية قبل الغارة ، ثم أعقب هذه العملية قيام مسلحين فلسطينيين باختطاف السفينة الإيطالية "**أشيل لورو**" التي قتل على ظهرها الراكب الأمريكي ليون جنجر على أيدي المسلحين

قبل تسليم أنفسهم للسلطات المصرية جراء عقد صفقة تسمح لهم بالمغادرة على متن طائرة مصرية مقابل إطلاق سراح ركاب السفينة ، إلا أن الطائرات الحربية الأمريكية اعترضت الطائرة المصرية وأجبرتها على الهبوط في قاعدة سينجو بلا التابعة لحلف شمال الأطلسي في جزيرة صقلية حيث جرى اعتقال الفلسطينيين .
من هذه الإحداث المترابطة كان تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل واضحا" وكذلك بعض الدول الغربية مما وفر لها الغطاء القانوني لعملية حمام الشط ، والنظرة الموضوعية تتطلب الوقوف عند الأحداث ، فهل يعتبر ما تصر عليه إسرائيل في وصف منظمة التحرير بالإرهاب وصفا" سليما" في صلب القانون الدولي ؟ وما هو الوضع بالنسبة لإعلان البيت الأبيض من إقراره للغارة الإسرائيلية باعتبارها إجراء" انتقاميا" مشروعا" ضد أعمال الإرهاب ودفاعا" مشروعا" عن النفس ؟ (رمضان، 1986، 170).
وفي مثال ثان نجحت الأمم المتحدة من تمرير قرار طويل ومفصل في 7 أكتوبر 1987 يستنكر في جزئه "**14**" جريمة الإرهاب بأقوى المصطلحات التي تدعو الدول للعمل على مكافحة هذه الظاهرة ، وقد وافق على القرار 153 دولة مقابل اثنتين وامتناع واحدة عن التصويت هي هندوراس ، أما الدولتان المعارضتان فهما الولايات المتحدة وإسرائيل حيث علل سفيراهما التصويت ضد القرار لوجود عبارة مسيئة تقول " **ليس في هذا القرار ما يمكن أن يسيء بأي طريقة الحق في تقرير المصير ، والحرية والاستقلال ، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ، للشعوب التي حرمت بالقوة من هذا الحق .. خصوصا" الشعوب التي ترزح تحت نظم استعمارية وعنصرية واحتلال أجنبي ، أو تحت أي أشكال أخرى من السيطرة الاستعمارية ، ولا على حق تلك الشعوب في الكفاح من أجل هذه الغاية والسعي إلى الدعم وتلقيه** " ، وإن الذي لم تستطع الولايات المتحدة ولا إسرائيل قبوله هو عبارة " **نظم استعمارية وعنصرية** " والتي كانت تعني نظام جنوب أفريقيا التي كانت حليفة للولايات المتحدة ونظامها مدعوم منها ، كما إن عبارة "**احتلال أجنبي** " فقد كان هذا المصطلح يشير إلى قطاع غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان ، لذلك لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بمقاومة هذا الاحتلال (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 159/42 الصادر في 7 أكتوبر 1987) .
ومن أجل هذا فإن حكومات المجتمعات المتقدمة تعمل على توفير الأمن لأفرادها عبر نشاطاتها الدؤوبة لحل المعضلات والمشاكل التي تمنع تحقيق هذا الهدف المهم بالاعتماد على الطرق الشرعية والوسائل القانونية التي يتم وضعها تحت تصرف الأفراد لتنفيذ مبدأ سيادة القانون وتجاوز أعمال الفوضى والاستبداد من أجل تحقيق الاستقرار والأمان ، كما تسعى الدول الراقية للقضاء على الشعور بالإحباط لدى الأفراد من خلال سن التشريعات وتوفير الحقوق المدنية للمواطنين بما يمنع حدوث أعمال العنف وإحلال الحوار كبديل عنه لتجاوز الأعمال الإرهابية التي قد تحدث نتيجة الإحباط .

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الإرهاب

يعزى الإرهاب في أي مكان في العالم لأسباب عدة، قد تتعلق بالتعصب الديني أو الإيديولوجي أو بسبب الحكم الديكتاتوري والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن الإرهاب الذي واجهته الولايات المتحدة في 11 سبتمبر كان يرتبط أيضا" بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، هذه السياسة التي كانت متحيزة طوال نصف قرن لإسرائيل ليس فقط على حساب المبادئ التي يفترض أن الأمة الأمريكية تؤمن بها وهي مبادئ الحرية وتقرير المصير ، فقد أسهمت تلك السياسة في تغذية مشاعر من الكراهية والمرارة واليأس سادت العالم الإسلامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص ، تجاه الولايات المتحدة ، وإذا كانت النخب السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات الإسلامية والعربية قادرة على كبح مشاعرها والسعي للفهم المتعقل الرشيد لتعقيدات السياسة الأمريكية وديناميكيتها الداخلية ، فأن الرأي العام في الشارعين العربي والإسلامي ليس مقيدا" بكل هذا ، فإنه يرى التحيز الأمريكي الواضح لإسرائيل وهذا يغطي على أي حقيقة أخرى ، حتى لو كانت مساعدات مالية أو اقتصادية أو عسكرية أو مجاملات كلامية للعرب والمسلمين من نظرائهم الأمريكيين (حرب ، 2002 ، 173) . كما أن الدول قد اختلفت تجاه مسألة استخدام القوة المسلحة في عمليات التحرر الوطني للتخلص من القوى الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي لها، لذا تعددت أسباب ظاهرة الإرهاب التي عزاها البعض لأن تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ومن هذه الأسباب:-

1. احتلال أراضي الدول وإخضاع السكان للسيطرة الاستعمارية .
2. طرد سكان إقليم معين منه .
3. تطبيق سياسة التمييز والفصل العنصري.
4. التدخل في الشئون الداخلية للدول .
5. الاستغلال غير المشروع أو غير العادل لموارد بلد معين .
6. مساندة بعض الدول لنظام غير شرعي .
7. عدم اهتمام المجتمع الدولي بالظلم الواقع على أفراد معينين أو على مجتمعات أو دول .
8. انتهاك حقوق الأفراد والشعوب، أو الاعتداء على أموال ومصالح الدولة أو رعاياها في الخارج.
9. الفقر والمرض والبؤس.
10. اتباع سياسات غير عادلة من قبل بعض الدول أو المنظمات الدولية (اللغة المزدوجة، التعتيم على انتهاكات حقوق الإنسان لحماية نظام معين). (أبو ألوفا ، 2005 ، 161)،(المشاقبة 2 ، 2006 ، 11) .

في حين يرى البعض الآخر أسباب ظاهرة الإرهاب إلى ازدياد الظلم الـذي يقـع على طبقات اجتماعية معينة من قبل الأنظمة السلطوية خاصـة فـي دول العـالم الثالث ، مع اتباع أساليب قمعية من قبل تلك الأنظمة في مواجهة شعوبها الأمـر الذي يولد الكراهية والشعور بالإحباط في نفوس الشعوب ممـا يـدفعها لاعتمـاد العنف كبديلٍ عن الحوار ، وهناك أسباب تتعلق بالإيديولوجيات المتطرفـة التـي تبدي قدرا" كبيرا" من الكراهية وعم التسامح (المشاقبة 2 ، 2006 ، 11) .
وقد شهد العالم ومنذ ستينيات القرن العشرين موجة إرهابية عنيفة تركـزت فـي أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، حيث عرفت أوروبا الغربيـة أشكالا" متعددة من الإرهاب كانت تندرج تحت مسميات إرهاب اليمـين وإرهـاب اليسار ، كما كان هناك الإرهاب الانفصالي الذي يسعى لتحقيق انفصال إقلـيم أو جزء من دولة أو الحصول على الحكم الذاتي ، بالإضافة إلـى نـوع آخـر مـن الإرهاب هو الإرهاب الأجنبي الذي تقوم به عناصر أجنبية في دول أخرى(الغنام ، 1992 ، 171).
وفي أعقاب الحرب الباردة تخلت بعض الدول الداعمة للإرهاب صلتها بـأنموذج إرهاب الدولة بعد أن كانت مظاهرهذا الانموذج واضحة للعيان من خلال دعمهـا بعض الجماعات الإرهابية ، فمثلا" في أواسط التسعينات وما تلاها قطعـت ليبيـا علاقاتها مع رجال " **الألوية الحمراء** " الإيطالية و " **الجيش الجمهوري الايرلندي**" كما أبعدت من أراضيها منظمة أبو نضال – أحد أجنحة فتح المنشقة – بالإضـافة لإبعاد عدد آخر من الأشخاص المشتبه بتورطهم بالعمل ضد أنظمة الحكـم فـي مصر واليمن والأردن (بريماكوف ، 2004 ، 14) .

أما عن تعاظم الظاهرة الإرهابية في العالم فقد ازدادت التهديدات الإرهابية فـي الشرق الأوسط منذ اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 حيث أدى ذلك التهديـد لإحداث التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة مما أنتج عن حرب مفتوحة وفوضـى سياسية وغياب لعامل الأمن الاقتصادي وخلق أزمات عديـدة إكتـسبت أبعـادا" خطيرة بعد أن عدت بعض الدول إرهابها بأنه مكافحة للإرهـاب نتيجـة غيـاب التعريف الرسمي والقانوني للظاهرة (Bensahel , 2004 , 3) ، مـع عـدم وجود حدود واضحة بين الإرهاب والعدوان أو بين الإرهـاب والمقاومـة. وقـد أنصرف الاهتمام الدولي إلى خطورة هذه الحالة مـن خـلال اللجـوء لمكافحـة الإرهاب، إلا أنه يجدر الوقوف عند بعض المؤشرات التي تجعـل مـن اتـصال المسميات بعضها بالبعض الأخر يخلق مثل هذا الخلط في المفاهيم، ومـن هـذه المؤشرات: _

أ . حق تقرير المصير والحرية والاستقلال:
ما دام هناك حق للشعوب المستعمرة فـي تـصفية الاسـتعمار ومقاومـة الاحتلال والحصول على الحرية والاستقلال فإن ذلك يعطيها المـشروعية

باستخدام جميع الوسائل التي تمكنها من تحقيق ذلك ونيل الحرية وكما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إلا أن النصوص القانونية تكون عاجزة عن لفت الأنظار إلى العديد من الوسائل المشار إليها المستخدمة من قبل حركات التحرر الوطني التي كانت تؤثر على العديد من المرافق الدولية كالمطارات عند تحويل مسار الطائرات بالقوة وخطفها أو تعريض حياة العديد من الأبرياء للخطر عند أخذ الرهائن أو عند الاعتداء على الدبلوماسيين وكذلك أعمال القرصنة البحرية (الاشعل ، 2002 ، 166).

ب . نسبية النظر إلى الجرائم الإرهابية :

إن عدم وضوح مفهوم الإرهاب وعدم وجود مرجعية قانونية رسمية تقوم بتناول قضية الإرهاب ، جعل النظر إلى الجريمة الإرهابية يتفاوت تجاه الأغراض التي تسعى الدول من ورائها لتحقيق أهدافها وسياساتها لذا فإن مصطلح الإرهاب هو مصطلح نسبي لا يقف عند تحديد معين فالجرائم من وجهة نظر الولايات المتحدة ليست هي كذلك من وجهة نظر عدد آخر من الدول ،

> " **يكفي هنا أن نشير إلى أن أعمال بعض الجماعات التي ألتزمت بأعمال العنف ، مثل بادر ماينهوف في ألمانيا ، والجيش الأحمر الياباني ، والألوية الحمراء في ايطاليا ، والجيش الجمهوري الايرلندي في ايرلندا ، لم تكن كلها محل أتفاق بين الدول** " (الاشعل ، 2002 ، 167) .

ج . قضية المرتزقة :

برزت هذه القضية في العصر الحديث على يد حكومة جنوب أفريقيا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي حيث جندت هذه الحكومة جيوش المرتزقة للإغارة على دول افريقية مجاورة تختلف في مواقفها مع الدول الغربية والنظرة العنصرية ، وكان الهدف من نشاط هؤلاء المرتزقة هو لخدمة أهداف الشركات المتعددة الجنسية المتمثلة بنهب ثروات الدول الإفريقية . وقد اعتبرت اتفاقية جنيف لعام 1949 طائفة المرتزقة بأنهم مجرمين دوليين كما نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 باعتبارهم مجرمين يهددون السلام الإقليمي للدول الإفريقية ، أما في حقبة التسعينيات فأن الأمر قد تغير وأصبح وضعهم مشروعا" ، إذ تم الاستعانة بهم في حروب وصراعات عديدة مثل حرب البوسنة ، والكونغو , وأنغولا.

كما استخدم تعبير الإرهاب لوصف أنواع العنف السياسي إضافة إلى أنه أداة لبعض الصراعات السياسية التي تمليها إمكانات وظروف القوى السياسية عندما تلجأ إليه بأسلوب منظم ومخطط له لأهداف محددة ، وقد يكون جزءا" من

إستراتيجية تم الإعداد لها مسبقا" ويجري تنفيذها عندما تسنح الظروف لذلك،وهـذا ما حدث في فترات متعددة في مصـــــر(حرب ، 1993 ، 12) .
إضافة لما تقدم ساهمت الولايات المتحدة في ازدياد وتنامي ظاهرة الإرهاب جراء القيام بمحاولات التصدي للظاهرة حيث سمحت لنفـسها تـدعيم وتوطيـد صـفة الأحادية في أطار الحرب على الإرهاب خلال مرحلة غياب التنافس الدولي معهـا بعد الانتقال من القطبية الثنائية إلى نظيرتها الأحادية ، وأيدت حرب الخليج الثانية 1991 وما تلاها من ممارسات أحادية ذلك من خلال تنفيذ ضـربة جويـة ضـد إحدى منشآت الخدمة السرية العراقية في بغداد عام 1993 خـلال فتـرة حكـم الرئيس السابق بيل كلينتون ، وأعطت نفسها حق القيام لبعض الضربات الاستباقية بعد تفجير السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا أوائل عام 1998 من قبل تنظيم القاعدة ، فأشار كلينتون في مذكراته قائلا:

كان لدى أل " سي .أي .إيه " معلومات إستخبارية بأن أبن لادن ورؤساء طاقمه كانوا يخططون للاجتمـاع فـي أحـد مخيماته في أفغانستان فـي 20 أغـسطس لتقيـيم تـأثير هجماتهم والتخطيط لعملياتهم المقبلة ، وسيشكل الاجتمـاع فرصة للثأر ، وربما القبض على عدد كبيـر مـن قيـادات القاعدة . طلبت من " ساندي بيرغر " تولي عمليـة الـرد العسكري (مذكرات بيل كلينتون – ص 797-999) .

ثم قامت حكومة كلينتون في السادس والعشرين من ديـسمبر عـام 1998 تنفيـذ ضربات عسكرية وقائية ضد العراق بحجة إتباعه برامج عسكرية خفيـة تتعلـق بإنتاج أسلحة الدمار الشامل .
أما عن الهجمات التي حدثت صباح يوم 11 سبتمبر 2001 فإنها قد غيرت الشيء الكثير بعد أن دخل العالم عصرا" جديدا" مرعبا" هو عصر الإرهاب ، حيث جرى اختطاف أربع طائرات مدنية إثناء رحلاتها الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية لتقتحم اثنتان منها برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك فـي حـين سـقطت الثالثة فوق مقر وزارة الدفاع " **البنتاغون** " أما الرابعة فقد فشلت في الوصول إلى هدفها وسقطت في ولاية بنسلفانيا ، مما دفع المسئولون الأميركيون التفكير بجديـة لدراسة الرد الحاسم على ما جرى فظهرت أفكارا" متعددة لهذا الغـرض ، كـان أبرزها حشد تحالف دولي يتولى مهمة الرد القوي والفوري والحاسـم ، لاسـيما وأنها قد جربت تشكيل هذه التحالفات الدولية عندما واجهت القوات العراقيـة فـي الكويت عام 1991 .

المطلب الثالث: الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب

يظل جوهر الإرهاب واحدا" من حيث انه استخدام العنف أو التهديـد باسـتخدامه لأجل أثارة الخوف والهلع فـي المجتمـع واسـتهداف الأفـراد والجماعـات أو

المؤسسات أو نظام الحكم في ذلك المجتمع لتحقيق هدف معين غالبا" ما يكون ذلك الهدف سياسيا" ، إلا أن أشكال الإرهاب وأدواته وتكتيكاته تتطور وتختلف مع مرور الزمن ، حيث يلعب النظام الدولي القائم وخصائصه دورا" في التأثير على الإرهاب كظاهرة من حيث الأهداف والآليات ، لذا فإن الإرهاب قد مر بمراحل ثلاث في العصر الحديث تبلورت عبر تطور الظاهرة الإرهابية على شكل أجيال هي (محمود 2 ، 2002 ، 175) :-

- الجيل الأول: كان عبارة عن موجات ذات الطابع القومي المتطرف التي اجتاحت أوروبا أواخر القرن التاسع عشر وحتى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث كان القائمون بالإرهاب ــ على الأغلب ــ من الوطنيين المتطرفين حاملي الأسلحة الخفيفة.
- الجيل الثاني : هو عبارة عن موجات ذات الطابع الإيديولوجي أثناء الحرب الباردة ، التي كانت في جوهرها أداة من أدوات الصراع بين الشرق والغرب ، حيث نشأت الحركات الإرهابية اليسارية في أوروبا الغربية واليابان ومنها : بادر ماينهوف الألمانية ، والعمل المباشر الفرنسية ، والألوية الحمراء الايطالية ، والجيش الأحمر الياباني ، ومارست أشكالا" من العنف الإيديولوجي ضد مجتمعاتها ، واعتمدت أيضا" على الأسلحة الخفيفة والمتفجرات .
- الجيل الثالث: وهو الإرهاب الذي أتسم بخصائص متميزة عن الجيلين السابقين من حيث: -

1. التنظيم:- تتسم الجماعات الإرهابية الجديدة بأنها ذات نمط عابر للقارات، وأفرادها ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولا تجمعهم قضايا قومية ولكن تجمعهم أيديولوجية دينية أو سياسية محددة، وتنتقل هذه الجماعات من مكان لآخر بحيث يصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها.
2. الأهداف:- يركز الإرهاب الجديد على إيقاع أكبر قدر من الخسائر ماديا" وبشريا".
3. التسليح :- أصبح الإرهاب الجديد قادرا" على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطورا" وتعقيدا" بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل .

وما أن جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى أنصب الاهتمام على ظاهرة الإرهاب من قبل الأمريكيين بعد أن دفعوا الخسائر الفادحة وأعلنت الأحداث عن الجرأة المطلقة للمنفذين وأظهرت الضعف الكبير الموجود لدى الأجهزة الأمنية المختصة في الولايات المتحدة ودول العالم التي تتعاون معها ، مما دفع الإدارة الأمريكية لإعلان استمرار حربها على الإرهاب وبناء الدفاع الوطني بحيث أصبح في سلم أولويات الأمن القومي الاعتماد على الطاقات الوطنية .
كما لم يعد مفاجئا" لأحد أن الأمريكيين سواء كان عملهم وحدهم أو بالتعاون مع الشركاء الدوليين بأن تحقيق الربح في معارك عديدة في الحرب على الإرهاب

جاء من خلال قتل وإلقاء القبض على الكثير من المشاركين في الإرهاب ، وتدمير خلاياهم وتجفيف شبكات الدعم المالي لهم . فقد حاربت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب بطرق عديدة وبشكل فعال بعد أحداث 11 سبتمبر أكثر مما كانت عليه قبل الأحداث.

إن الإرهابيين الذين تحاربهم الولايات المتحدة اليوم هم أنفسهم " **أصدقاء الأمس** " حيث حصلوا على الأسلحة وميادين التدريب مقابل إلحاق الهزيمة بالروس عندما كان " **الأفغان العرب** " يقاتلون قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر لأكثر من عشر سنوات من اجل تحرير أفغانستان من " **الاحتلال السوفييتي الكافر** " ، هؤلاء المقاتلون الذين اكتسبوا خبرة في أساليب القتال وأعمال حرب العصابات جراء اتساع رؤيتهم التي شملت دولا" عديدة جاءوا منها في مسعى للتخلص من إجراءات القمع التي تمارس ضدهم ، مع تجربة جديدة في معرفة حقيقة الأمور في العالم جراء التعامل المنتظم مع أجهزة الاستخبارات في كل من باكستان وإيران ، وعلاقة حميمة مع الأمريكيين والحركات الإسلامية الأفغانية وخاصة حركة طالبان ، الأمر الذي مكنهم من دفع وإجبار القوات الروسية على الرحيل من أفغانستان عام 1989 تاركين وراءهم حوالي أربعين ألف قتيل (دايار،120،2008) .

كما أن دولا" عديدة في العالم استجابت لنداء محاربة الإرهاب وعملت على تركيز نشاطها لدعم الأمن الداخلي فيها وكانت جهودها مكملة لجهود الأمريكيين بحيث تعمل على أساس أنها قوة متعددة الأطراف في المعركة ضد المتطرفين .

لذا فإن ظاهرة الأفغان العرب تشكل تحديا" مضافا" أمام الولايات المتحدة ، لاسيما وأن تحالفهم مع حركة طالبان جاء استجابة لمعطيات عديدة يأتي في مقدمتها ؛ الاتفاق على الأسلوب الجهادي في مواجهة الاحتلال الأمريكي لأفغانستان بالاعتماد على أساليب العنف وإرهاب العدو تطبيقا" لقوله تعالى " **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم** " (القرآن كريم، سورة الأنفال ، الآية 60) ، كما وإن توثيق العلاقة بين الطرفين أثمر عن تبلور الحركة الإسلامية المسلحة التي تركت التقوقع القطري في اتجاه الأممية ، والاستعاضة عن فكرة الدولة الإسلامية بفكرة الخلافة ، وعن مقاتلة الأنظمة القطرية بحرب أمريكا ، فظهرت أفغانستان قطبا" جهاديا" استطاع أن يستقطب عددا" كبيرا" من الشباب المسلم من شتى الدول العربية ، فأسس " **أسامة بن لادن** " في بداية قدومه إلى أفغانستان عام 1979 " **بيت الأنصار** " و "**بيت القاعدة** " لاستقبال الشباب العربي المسلم حيث يقضي الشاب الجديد ثلاثة أشهر في " **بيت الأنصار**" المخصص للقادمين الجدد إذ يمارسون الرياضة والتدريبات العسكرية ، ويتلقون المحاضرات التثقيفية ، ينتقل بعدها " **المجاهدون الجدد** " إلى " بيت القاعدة " حيث يتم التركيز فيها على الجانب العسكري (جربوعة ، 2001 ، 15-16) ، يزجون بعدها في مواجهة مباشرة مع القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان وخارجها كلا حسب التدريبات التي تلقاها ، حيث تمكن التنظيم من إحراز نجاحات متعددة كان من أبرزها تفجير سفارتي الولايات المتحدة

في كل من تنزانيا وكينيا في عام 1998 ، وهجمات الحادي عشر مـن سـبتمبر 2001 فضلا" عن العمليات " **الجهادية** " في أفغانستان والعراق ، مما عرض كثير من مقاتلي القاعدة إلى الاعتقال على يد القوات الأمريكية وبـاتوا يرسـلون إلـى معتقلات الجيش الأمريكي التي أضحت مكتظة بهم ، حيث يقدر عدد المعتقلين في مركز الاعتقال التابع للقاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانـامو فـي كوبـا حوالي 600 شخص ، مودعون في أقفاص فولاذية لا تقيهم حر الصيف أو بـرد الشتاء ، إذ لا تعاملهم إدارة الرئيس بوش كأسرى حرب وإنما " **مقاتلين أعداء** " ، وتكون إقامتهم في المعتقل غير محددة ، ولا يتمتعون بالحقوق التي تنص عليهـا اتفاقيات جنيف أو القانون الفيدرالي الأمريكي ، ويجري التحقيق معهم مـن قبـل ضباط وكالة الاستخبارات المركزيـة "**C.I.A**" ومكتـب المباحـث الفيدراليـة "**FBI**" والمحققين التابعين للجيش الأمريكي ، وقد أشـار الـصحفي الأمريكـي سيمور هيرش إلى أن أحد المحللين التابعين لوكالة الاستخبارات المركزيـة كـان يجيد تحدث اللغة العربية بطلاقة . قد أرسل إلى معتقـل غوانتانـامو وقابـل 30 معتقلا" على الأقل في محاولة لمعرفة هويتهم وكيف انتهى بهم الأمر إلى المعتقـل ، وجاء بعض ما توصل إليه الذي عهد به لاحقا" إلى زميل له في الوكالة إلـى " **إننا نرتكب جرائم حرب في معتقل عوانتانـامو** " (هيـرش ، 2005 ، 11-12).
وهذا ما لا تعترف به الولايات المتحدة إذ تقوم السلطات الأمريكية أحيانا" بتنظـيم زيارات لعدد من الصحفيين ووفود من الكونغرس إلى معتقل عوانتانـامو فيـذكر العديد منهم أن لا شيء خاطئ هناك ، لأنهم يشاهدون ما أراد الجيش أن يروه وما سمحوا لهم برؤيته ، ناهيك عن قيام الولايات المتحدة الأمريكيـة بإعـادة بعـض المعتقلين إلى أوطانهم من الذين لم تثبت عليهم الاتهامات ، أو بعد قضائهم فتـرة الاعتقال ، مع تدهور الحالة الصحية النفسية لعدد كبير مـن المعتقلـين بـسبب الغموض الذي يحيط بمصيرهم .
إلا أنه ومع مرور الوقت فإن ذكرى " **غزوة مانهـاتن** " لم تحـافظ علـى نفـس أهميتها لدى الكثير من الدول كما هي بالنسبة للأمريكيين مما دفع واشنطن لإدارة هذه الفجوة في الفهم عن الاختلافات الـسياسية تجـاه الأولويـات ذات الأهميـة المتزايدة لتلك الدول . وعلى المستوى العملي فأن طبيعة التهديد الذي تمثـل فـي أحداث 11 سبتمبر 2001، قد تطور على مدار السنوات التالية للأحـداث ممـا تطلب أشكالا" جديدة في الرد من قبل الإدارة الأمريكية، وأن التغييرات الرئيـسة لذلك قد شملـت: -

أ . التعاون المتبادل

إن الحاجة قد أظهرت تعزيز التعاون بين مقاتلي القاعدة فيما بينهم وبطرق مختلفة من أجل ديمومة نشاطاتهم ، كما أن النجاح في جهود مقاومة ومكافحة الإرهـاب بعد 11 سبتمبر 2001 ، قد أرغمت بعض المجموعات المتطرفـة " **الإرهابيـة** " والمتباينة والتي تحمل وجهات نظر سياسية مختلفـة للعمـل معـا" والمـشاركة بالمصادر والموارد ، كما أن تدمير البنية التحتية لتنظيم القاعدة فـي أفغانـستان

ومطاردة قيادات التنظيم قد أجبر العديد من هذه المجموعات على أن يتولى قيادتها وصناعة القرار فيها مقاتلون من المراتب الأدنى في سلم القيادة ، فكانت النتيجة بأن تنتقل هذه المجموعات مع زيادة في التعاون والاندماج فيما بينها مع ظهور أشكال مختلفة من القيادات " **كأبي مصعب الزرقاوي** " ، كما أن الصلات أصبحت لديها أقل اعتمادا" على الهيكليات التنظيمية منها على العلاقات الشخصية التي تطورت في معسكرات التدريب في أفغانستان وغيرها من الدول ، أو من خلال الروابط الحزبية ضمن تنظيم الإخوان المسلمين أو الجمعيات الإسلامية الأخرى والتي سهلت من عمليات انتساب الجماعات لها (تقرير المجموعة الدراسية عام 2005) .

ب . المرونة والتكيف

لقد استجابت القاعدة وتعاملت مع الاهتمام الدولي المتزايد لحجم التهديد الذي تشكله من خلال تطوير أنماط جديدة من التنظيم والعمليات والسلوك. ، وبعد المشاركة بالمصادر والموارد والاعتماد على العلاقات الشخصية ، فإنهم باحتراف ونشاط مستمر يبحثون عن الطرق الملائمة لكي يتجنبوا إجراءات مكافحة الإرهاب ، وغالبا" ما تكون بسرعة تماثل سرعة فرض تلك الإجراءات من الدول المعنية . وهذا التطور واضحً في التمويل وفي مجال السفر والاتصالات عبر شبكة الانترنت وغيرها.

ج . الدعم الرسمي

وإن الدعم الرسمي مهم جدا" للمجموعات المتطرفة التي تحتاج لعقد الصفقات المالية بسرعة عالية والتدريب والتمويل والدعم اللوجستي ، أما بدونه فإن الملجأ والمرور الآمن لا يتحقق وسيؤثر على أمكانية عمل تلك المجموعات ، ومن وجهة النظر الأمريكية فأن هذه المجموعات كانت تتلقى الدعم من إيران وسوريا اللتين تعتبران من الدول الأكثر تقديما" للدعم الرسمي للمجموعات " **الإرهابية** " في منطقة الشرق الأوسط (تقرير المجموعة الدراسية عام 2005) ، وقد بنت الولايات المتحدة سياستها في مكافحة الإرهاب على أساس اتهام سبق أن وجهته للاتحاد السوفيتي السابق، حينما نعتته "**بامبراطورية الشر** " ثم استخدمت الاتهام نفسه تجاه ما سمتهم الدول المارقة، أي الدول التي ترعى الإرهاب : **وهو المصطلح الذي ظهر في عهد الرئيس كلينتون ، ثم تطور ليصبح أكثر أتساعا" في عام 2002 ، حينما أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مصطلحا" جديدا" سماه " محور الشر " والذي يعد امتدادا" للمفهوم السابق وأعني به الدول المارقة** " (فهمي ، 2006 ، 76) .

د . الساحة العراقية

أصبح العراق يمثل المسرح المركزي للحرب على الإرهاب ، إذ تنشط فيه العديد من الجماعات المسلحة والتي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية مجموعات إرهابية ، إذ نجد هناك خليط من " **المجاهدين** " والبعثيين السابقين فضلا" عن بعض العناصر الإجرامية التي تغذيها أجهزة مخابرات دول

عديدة سواء في المنطقة أو خارجها مستغلين بذلك الفراغ الذي نجم عن زوال نظام صدام حسين وعدم قدرة قوات التحالف بفرض النظام ، بحيث أصبح البعض يتمتع بشخصية مشهورة أمثال أبي مصعب ألزرقاوي وأبي حمزة المهاجر وأبي عمر البغدادي وغيرهم ، حيث يشير تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية وتحدث عنه الكاتب خير الدين حسيب (حسيب ، مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية في 2006/12/20) ، بأن عدد الهجمات التي تعرضت لها القوات الأمريكية والمدنيون خلال الفصل الأخير من عام 2006 زادت بنسبة 22% ، شكلت 68% منها هجمات ضد القوات الأمريكية .

وتبنى الرئيس بوش في مجال تحديد الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي في خطاب له في 20 سبتمبر 2002 اتجاهين جديدين بشأن القضية حيث ركز على:-

أولا . احتفاظ الولايات المتحدة بحق الدفاع الشرعي والوقائي :- وقد حدد بوش بأن أولويات الولايات المتحدة ستتمثل بتعطيل وتدمير المنظمات الإرهابية ذات الامتدادات العالمية ومهاجمة قياداتها ومراكز التحكم والقيادة والمعلومات لديها ودعمها المادي وقنوات تمويلها بما يؤدي لشل قدرة "**الإرهابيين**" على تخطيط العمليات وتنفيذها .

ثانيا. دعم الولايات المتحدة للمجتمع الدولي في حال التعرض لأي نوع من التهديد :- وهنا أشار الرئيس بوش إلى تعطيل المنظمات الإرهابية وتدميرها الذي لا يتم إلا عن طريق :

أ. العمل المباشر والمستمر مع استخدام جميع عناصر القوة القومية والدولية .

ب. الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وعن المصالح القومية في الداخل والخارج عن طريق تحري مصدر التهديد وتدميره، مع السعي لكسب تأييد ودعم الأسرة الدولية.

ج. حرمان الإرهابيين من الرعاية والدعم والتأييد والمأوى عبر إقناع الدول بضرورة تحمل مسؤولياتها السيادية ، أو إرغامها على الاضطلاع بهذه المسئولية (براون ، 2004 ، 237).

وقد عبر الرئيس بوش بأنه يمكن استخلاص أن كل دولة في العالم يجب أن تتبنى موقفا" معينا": إما تكون مع الولايات المتحدة أو مع الإرهابيين، كما اعتبر أن كل دولة تستمر في إيواء ودعم الإرهاب فهي نظام معادي لهم.

وعليه فقد جرى تقسيم العالم وفقا" للرؤية الأمريكية بما يتناسب وتحقيق مصالحها ، فقد جرى استخدام مصطلحات مثل الخير والشر أو دول محور الشر كورقة ضغط لإقناع العالم بسياساتها (فهمي ، 2006 ، 73) ، وهنا أصرت أمريكا على غزو العراق بعد أن أعلنت جملة من الأهداف تبرر فيها هذا الغزو وكان أهمها :-

- حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل .
- وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة .

- القضاء على الإرهاب .
ثم أضافت هدفا" آخرا" لتلك الأهداف بعد أن تم احتلال العراق فأعلنت عن نيتها في أقامة تجربة فريدة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط .
أن الولايات المتحدة لم تتمكن من السيطرة على الظاهرة الإرهابية كما أنها لم تستطع القضاء على تنظيم القاعدة بشكل كامل ، وأثبتت التجربة أن تدخلها العسكري في العراق لم يؤد سوى تزايد الإرهاب واستفزاز الشعوب ، أما النشاطات التي قامت بها والتي اعتبرتها ضمن أطار العملية التراكمية في التقدم وتحقيق الانجازات في الحرب على الإرهاب فأنها تتعلق بالخطوات التالية :-

1 . تحقيق توافق في التوجهات المتطرفة التي يتبناها تيار اليمين المحافظ المسيطر على الإدارة الأمريكية مع تلك التوجهات اليمينية المتطرفة للحكومات الإسرائيلية باعتبار أن هذه التوجهات تلتقي في قضية الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط (فؤاد ، 2003 ، 89) .
2 . الحصول على التأييد الدولي في عدم شرعية الإرهاب : -
تزدهر نشاطات الحركات التي توصف بالإرهاب في البيئة التي يتم فيها تبرير أفعالها أو قبولها أو توضيحها وبالمقارنة عندما لا يكون بإمكانهم الدعوة سياسيا" أو اجتماعيا" أو قبول دفاعاتهم الإيديولوجية . وقد سعت الولايات المتحدة ومنذ أحداث 11 سبتمبر إلى حرمان تلك الحركات والجماعات من وجود الأرض التي ينطلقون منها إلى تنفيذ أعمالهم وحرمانهم أيضا" من وجود الملجأ الآمن ، لذلك فإن الولايات المتحدة قد ضاعفت من جهودها مع الدول والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لحرمان " **الإرهابيين** " من أي شكل من أشكال المساعدة الشرعية سواء كان على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الإيديولوجي (الحارثي ، 2004 ، 176 -177) .
3 . اكتشاف طرق جديدة لتعزيز التعاون الدولي في مقاومة الإرهاب :-
شمل هذا استعداد الولايات المتحدة للتعلم والاستفادة من تجارب الآخرين بالإضافة لإشراك هؤلاء الآخرين بالتجربة الأمريكية ، فتشكل المركز القومي لمكافحة الإرهاب الذي ركز أولا" في نشاطه على معرفة مراكز تمويل الإرهاب والذي يعد الوصول إليها عجلة دافعة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ، كما سعت الولايات المتحدة للإبقاء على وتيرة التعاون مع حكومات الدول الغربية والحلفاء الرئيسيين من الدول العربية والإسلامية والمشاركة في تبادل المعلومات عن نشاطات العناصر المتطرفة العاملة في الدول العربية والإسلامية مع التركيز بشكل خاص على نشاطات الحركات والجماعات والأفراد الداعية للإرهاب (تقرير المجموعة الدراسية 2005) .
4 . أصبح العراق البؤرة المركزية في الحرب على الإرهاب والخوف يأتي من أن يصبح ملجأ" كبيرا" للإرهابيين وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة لكي

تقوم بكافة الجهود الممكنة في المساعدة على تطوير قدرات الحكومة العراقية وأن تتمتع تلك الحكومة بالشرعية الكافية وتقويتها لمواجهة المتمردين لاسيما وأن العراق بات مركزا" لجذب وتعبئة " **الجهاديين المتطرفين** " ، وقادت الولايات المتحدة حملة أيديولوجية متعددة الوجود لمكافحة التطرف الإسلامي ، ومن جانب أخر ضاعفت جهودها من أجل فرض السيطرة اللازمة على الحدود العراقية خاصة مع سوريا مما دفع سوريا لإنهاء الدعم المباشر وغير المباشر للعناصر المناهضة للنظام في العراق سواء كانوا من العراقيين أو المقاتلين الأجانب (تشومسكي 2 ، 2008 ، 203) .

5 . العمل على تطويق المجموعات الإسلامية المتحدة :-

إن جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب قد سلطت الضوء على حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية باعتبار أن نشاطهما لا ينحصر فقط في الميدان العربي – الإسرائيلي وأن فكرة عدم وجود نشاط لهما في مناطق أخرى من العالم فكرة خاطئة من وجهة النظر الأمريكية فكلتا المنظمتين تقومان بالتعبئة وجمع الأموال وتأمين الدعم السياسي وتتشاركان مع تنظيم القاعدة في نفس الإيديولوجية التي تصور الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الشيطان الأكبر ، لذا سعت واشنطن للعمل بشكل مباشر مع حلفائها في أوربا وإسرائيل والعالم الإسلامي لمحاربة وعرقلة عمل هاتين المنظمتين ، مع وجود مؤشرات عن نشاط مجموعة مؤيدة للقاعدة في كل من لبنان : " **أنصار السنة و فتح الإسلام** " وفلسطين "**جيش الإسلام** " (أبو رمان ، 2007، 87) .

6 . تركيز الاهتمام الدولي على رعاية بعض الدول للإرهاب :-

لقد كان التحدي الذي يشكله رعاية بعض الدول للإرهاب يسبب للولايات المتحدة إرهاقا" كبيرا" كما يثيرها جدا" ليس لمعرفتهم وتحديد هويتهم ولكن بسبب أن أولويات سياساتها المتعلقة بالمصالح القومية لها مع الدول الأخرى تصبح على درجة كبيرة من التعقيد .

لذا سعت الولايات المتحدة لإتباع تكتيك ربط تعاون إيران مع بعض الحركات والأحزاب التي تتهمها الولايات المتحدة بالإرهاب في المنطقة من أجل جلب السمعة السيئة لإيران مع إحداث تغييرات أساسية في سياسات إيران تجاه موضوع الإرهاب ، خاصة وأن إيران قد عمدت خلال السنوات القليلة الماضية إلى تحسين علاقاتها مع مجموعات مسلحة في المنطقة مثل حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين ، وميليشيات فيلق بدر وجيش المهدي في العراق ، فضلا" عن العلاقات الحميمة لمجموعات شيعية داخل دول الخليج العربي مع إيران (قهوجي ، 2007 ، 122) .

وخلاصة لما تقدم فإن الوقائع قد أثبتت فشل المجتمع الدولي في القضاء على ظاهرة الإرهاب ، على الرغم من الجهود المتزايدة التي تؤيدها الدول المساهمة في مكافحة الإرهاب وأن الجانب الكبير من ذلك يعود إلى أن أسباب هذه الظاهرة يعود لعدة عوامل من أبرزها : -

أولا : العامل السياسي : يكمن هذا العامل في عدم توافر الإرادة السياسية لدى كثير من الدول في النظر إلى الإرهاب نظرة شمولية ، مع عدم اتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بالقضاء على الأسباب الدافعة إليه كالظلم وانتهاك حقوق الإنسان والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والاستغلال السيء للموارد الطبيعية في الدول الفقيرة وغيرها .

ثانيا: عامل تكتيكي : يتعلق في قيام بعض الدول بتشويه سمعة دولٍ أخرى بسبب خلافات ثنائية بينهما، وذلك بوصفها تمارس أعمال " **إرهاب الدولة** " عند لجوئها لأفعال معينة ، مع عدم التركيز على أفعال دولٍ أخرى عند ممارستها لنفس الإعمال .

ثالثا: عامل فني : يعود إلى التطور الكبير في مجال الأساليب المستخدمة لأداء الأفعال الإرهابية ، والى الأسلحة المستخدمة في ذلك ، يقابله تواطؤ بعض الأجهزة المختصة في إعداد وتدريب الأشخاص لأداء مهمات إرهابية ضد الآخرين .

رابعا: عامل تغليب المصالح الذاتية لبعض الدول ومصالح حلفائها في وصف بعض أعمال المقاومة بأنها أعمالا" إرهابية .

المبحث الثاني: ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل

شكلت قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل اهتماما" واسعا" لدى الكثير من الأوساط الدولية إذ اعتبرتها تحديا" خطيرا" للأمن الدولي في ظل توفر وسائل استخدامها وقدرة تأثيرها ودوام أثرها على الإنسان والحيوان والنبات لسنوات طويلة ، مما جعلها تعد خطرا" حقيقيا" على مستقبل الحضارة الإنسانية في ظل مجتمع دولي تعددت فيه الأنساق الدولية التي كانت بنيتها التنظيمية تقوم على رفع شعار احترام الحقوق المشروعة للشعوب والأمم كافة بما فيها الشعوب المقهورة التي عانت من ظروف العبودية وعدم المساواة .

لذا بدأت الأمم المتحدة ومنذ عام 1959 بالمباشرة في جهودها الرامية من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل واعتبرت جهودها هدفا" نهائيا" لها ، وتمكنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من عام 1961 من إعلان المبادئ المشتركة لتحقيق نزع هذا السلاح نزعا" تاما" ، كما وافقت عليه حكومتا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وجرى بموجبه إنشاء جهاز عرف باسم " **لجنة الدول الثمانية عشرة لنزع السلاح** " ثم عدل اسم اللجنة عام 1969 ليصبح " **مؤتمر نزع السلاح** " ضم في عضويته 31 دولة ، واتخذ من جنيف مقرا" لاجتماعاته ، وأصبح لاحقا" عدد الدول التي انضمت للمشاركة في هذا المؤتمر 40 عضوا" .

ونجح المؤتمر في عقد عدة اتفاقيات تساهم في نزع السلاح ومنها : معاهدة 1963 لحظر التجارب النووية في الجو وتحت الماء ، ومعاهدة 1966 لحظر استخدام الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل ومنها الكيميائية ، ومعاهدة 1967 التي تمنع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، ومعاهدة 1968 لمنع انتشار الأسلحة النووية التي تلزم الدول النووية بعدم نقل هذه الأسلحة إلى الدول الأخرى ، ومعاهدة 1970 التي تحظر إيداع الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل في قاع البحر ، ومعاهدة 1972 لمنع إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الجرثومية والسامة ، ومعاهدة 1977 القاضية بمنع استخدام الأساليب الفنية لتغيير البيئة ، ومعاهدة " SALT 1 " و " SALT 2 " بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية للحد من الأسلحة النووية (علي ، 2004 ، 36) .

ويعد غياب الردع أحد أهم الأسباب المباشرة في انتشار أسلحة الدمار الشامل إلا أنه بالرغم من أهمية وضرورة تلك المعاهدات التي تم التوقيع عليها فأنها لم تتمكن من منع الحروب بين الدول لأنها كانت تفتقر للرادع الحقيقي ضد من يستخدم تلك الأسلحة ، والدليل الواضح على عدم التزام بعض الدول بتلك المعاهدات وما نجم عن ويلات هذا السلاح يمكن ملاحظتها من خلال الخسائر البشرية التقديرية التالية :-

أ . الخسائر البشرية من جراء استخدام السلاح الكيميائي فقط خلال الحرب العالمية الأولى كما هو موضح في الجدول رقم 4 لإن السلاح النووي لم يكن معروفا".

جدول رقم 4

الخسائر البشرية جراء استخدام السلاح الكيميائي خلال الحرب العالمية الأولى

عدد الضحايا	نوع الإصابة
90.000	قتيل
100.000	معاق دائم
1.300.000	مصاب بالعمى وبالتهابات رئوية وجلدية
1.490.000	المجموع

ب . في الحرب العالمية الثانية تم استخدام القنابل النووية لأول مرة في التاريخ حيث كانت الخسائر البشرية تقدر بنحو:-

أولا . ألقت الولايات المتحدة القنبلة النووية الأولى على مدينة هيروشيما اليابانية في 6 أغسطس 1945 وبلغ عدد القتلى "**78.150** " ألفا" .

ثانيا . ألقت الولايات المتحدة القنبلة النووية الثانية على مدينة ناغازاكي اليابانية في 9 أغسطس 1945 وبلغ عدد القتلى " **73.884**" ألفا" (علي ، 2004 ، 38).

كما إن الازدواجية في المعايير التي تعتمدها الولايات المتحدة تجاه قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل جعل من هذه القضية تصبح عملية غير مفيدة لان هذا العمل لا بد أن يكون شاملا" للدول كافة دون استثناء فمن غير المعقول أن يجري إزالة السلاح من منطقة معينة من العالم والسماح به في منطقة أو دولٍ أخرى ، بالإضافة لاعتقاد الولايات المتحدة ومنذ نشأتها بالفكرة القديمة القائلة " **أن أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا** " فوضعت تصوراتها لتحقيق ذلك عبر سياسة أمركة " **عولمة العالم** " مع سعيها لنشر ما تؤمن به من قيم ، وعند وجود ما يعترض تحقيق أهدافها ومصالحها في العالم فإنها تعود لإشباع نهمها الفظيع للقوة الأعظم عبر التدخل العسكري كلما أمكن لها ذلك للتخلص من الأنظمة " الشريرة " وفق مقاربات الخير والشر التي اصطنعتها تجاه الدول التي ليست على وفاق معها أو تعرقل مصالحها وبرامجها أو تعمل على تعطيل تلك المصالح .

المطلب الأول: الولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

يعد انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد أن أعطت لنفسها الحق في الإشراف على عمليات نزع تلك الأسلحة فاعتمدت على الآلية العسكرية لتحقيق ذلك من خلال ما تملكه من السيطرة المباشرة وغير المباشرة على حلف شمال الأطلسي " **الناتو** " لدعم مشاريعها العسكرية وحروبها الدولية التي تخوضها مع السماح لإسرائيل في الاحتفاظ بأسلحته النووية وصواريخه البالستية وحرمان الدول العربية من أي فرصة للتقدم وتحقيق نوع من التوازن في مجالات الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ، وكانت تعتبر ،

> **الدول التي تسعى للتصدي للهيمنة الإسرائيلية الإقليمية في مجال أسلحة الدمار الشامل تمثل تحديا" للقدرات الأمريكية ذاتها .. باعتبار أن قدرات إسرائيل أصبحت جزء" مهما" من القدرات الأمريكية** (مجدوب 1 ، 2001 ، 163).

وتتهم الولايات المتحدة عددا" من دول منطقة الشرق الأوسط لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتي من بينها إيران والعراق وليبيا وسوريا والسودان ومصر حيث أفاد تقرير مركز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل المقدم إلى الكونغرس الأمريكي في 30 يونيو 1999 بالاتي :-

1 . تعد إيران من أنشط الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل وبأنها تتلقى المساعدات من روسيا والصين مما زاد من قدراتها في تطوير برنامجها النووي.
2 . تم إسناد مهمة نزع أسلحة العراق ذات التدمير الشامل إلى الأمم المتحدة.
3 . ما يتعلق بليبيا فيفيد التقرير بأنها تواصل المساعي للحصول على معدات للصواريخ البالستية والتجهيزات التقنية اللازمة وتحاول إنتاج الأسلحة الكيماوية .

4 . يذكر التقرير بأن سوريا تقوم بتخزين كميات من غاز الأعصاب وأنها حصلت على مساعدات من روسيا والصين وكوريا الشمالية في برنامجها الخاص بالصواريخ.

5 . أما السودان فإنه يعمل على تطوير قدراته لإنتاج الأسلحة الكيماوية .

6 . ويشير التقرير إلى أن مصر تواصل إنتاج وتطوير الصواريخ البالستية بمساعدة كوريا الشمالية (شاش ، 2001 ، 308 – 309).

وتعتبر الولايات المتحدة أن التهديد الخطير لأمنها القومي يتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وخاصة إذا ما امتلكتها دول معادية لمصالح الولايات المتحدة ، وأن هذا التهديد يكون جديا" فيما إذا وقعت هذه الأسلحة بأيدي مجموعات متطرفة لا تسعى لامتلاك القدرة النووية بسبب إيمانها بمفهوم الردع عندئذ سيكون التهديد خطيرا" وحادا" . وفي هذا السياق فإن الشرق الأوسط يشكل مركزا" قويا" للتهديدات بانتشار أسلحة الدمار الشامل .

ولغرض تحقيق مهمة تقوية النظام الدولي من أجل الالتزام الصريح بمعاهدة انتشار الأسلحة النووية كان لا بد من تخفيض وإزالة تلك الأسلحة ، إذ لازال هناك من الدول النووية من يحتفظ برؤوس نووية على الرغم من مرور أكثر من 17 سنة على انتهاء الحرب الباردة ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل مع شركائها وحلفائها في تطوير جديد لقوانين الحياد التي عملت على تعميمها لجميع الدول من أجل العمل بموجبها وهذا ما قامت به جراء مخاوفها من الدول التي تعتبرها صعبة مثل إيران ، كما تعاملت بشيء من الجدية مع القوانين الدولية من أجل تطبيقها على الجميع فهي ليست مصممة لهذه الدولة أو تلك كما أنها تتضمن :-

أ . أن قرار مجلس الأمن ذا الرقم 1540 الصادر في 2004/4/4 يطلب من جميع الدول بأن تضع وتفرض تشريعات من أجل ضمان أمن المواد النووية وتشديد السيطرة على تصديرها وتحريم التجارة النووية .

ب. أن واشنطن تحث شركاءها في المفاوضات مع كوريا الشمالية بالضغط على بيونج يانج لضمان عدم تصديرها للتكنولوجيا النووية وأن القيام بذلك يكلفها غاليا" بما في ذلك فرض العقوبات عليها .

ج. أن الإدارة الأمريكية تأخذ بالاقتراحات المفيدة التي قدمتها فرنسا والإجراءات التي يجب على مجلس الأمن القيام بها لتعزيز وتقوية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية .

د. أن المجتمع الدولي يجب أن يمارس سيطرة على عمليات تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم تبعا" لتوجيهات ومقترحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

هـ.أن الإدارة الأمريكية تضمن التمويل الكامل لبرامج التعاون والتقليل من نسبة التهديد وتعزيز الأمن في المواقع التي تحتوي على المواد النووية " **المختبرات ،ومفاعلات البحث ، والوسائل الضرورية لدورة الوقود** " في

الاتحاد السوفيتي السابق والمناطق الأخرى ، إذ قد يتم تحويل هذه المواد من قبل الإرهابيين لإنتاج أسلحة نووية .

و .الطلب من حكومات دول الشرق الأوسط لدعم الهدف من تأسيس المناطق الحرة على مستوى المنطقة كي تكون جميع الدول في حالة سلام مع بعضها البعض وهذا يعني الاعتراف الرسمي بإسرائيل وضمان حقها في الوجود وضمن حدود آمنة (تقرير المجموعة الدراسية ، 2005)

هذه الفقرات كانت تتطلب قيام الإدارة الأمريكية بخطوات حثيثة لمتابعة تنفيذها من أجل تقليص خطر انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل التي جاء بها قرار مجلس الأمن الرقم 1540 والتي تتعلق : إقناع كوريا الشمالية للتخلي عن برنامجها النووي ، والوقوف عند تطورات الملف النووي الإيراني ، والتعاون الأمريكي الروسي بشأن الأمن النووي القاضي بمنع إجراء تفجيرات نووية ، والحد من التطور في تصنيع المواد الانشطارية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، والحد من التسلح ومراقبة نظم الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وعمليات النقل الدولية المرتبطة بالأمن (الكتاب السنوي الخاص بالتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لعام 2007) ، كما تتطلب أيضا" توضيح النظرة الأمريكية المتكاملة فيما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة النووية وضمن البرنامج العام لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في بلدان معينة " **العراق وإيران وليبيا** " ، وقد كان المبدأ المؤثر يقوم على أن الاستجابة الأمريكية تكون لأولئك الذين يتخلون عن برنامج أسلحة التدمير الشامل لغرض التقليل من عزلتهم الدولية ودعمهم ووضع حد للعقوبات الاقتصادية ورفعها عنهم وكذلك التفاعل الدبلوماسي معهم ، لذا فإن النجاح الذي تحقق لأمريكا في إقناع ليبيا للتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل دفع إدارة بوش للعمل على إيجاد الطرق للترحيب بخطوة ليبيا الايجابية بالنسبة لها وذلك لتشجيع الدول الأخرى على القيام بالمثل ، وفي ذات الوقت إزالة الشكوك الإقليمية حال احتضان أمريكا لنظام الحكم في ليبيا وإغلاق عينيها عن ممارسات النظام تجاه الشعب الليبي . وقد كان المفتاح في هذا الموقف بالنسبة للولايات المتحدة هو موقفها الواضح من الشكوك المتوفرة عن ما قامت به ليبيا تجاه:-

أولا . التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى وعلى سبيل المثال محاولة اغتيال العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز عندما كان وليا" للعهد السعودي.

ثانيا . معارضة ليبيا لقرار التفاوض مع إسرائيل (تقرير المجموعة الدراسية 2005) .

كما إن الإدارة الأمريكية قد أبقت على محاولاتها في تشجيع الأطراف الأخرى للتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل مع عدم ترك الخيار أمامهم للاستمرار في هذه البرامج أو تخليهم عنها سوف لن يكون بمثابة تحويل الانتباه عن سلوكهم غير المقبول في القضايا الأخرى . وهنا سعت لاعتماد إستراتيجيتها النووية الجديدة المبنية على وثيقة " **قواعد العمليات النووية المشتركة** " المعدة من قبل وزارة

الدفاع في عام 2005 والتي جاءت امتدادا" عمليا" لوثيقة "**مراجعة الوضع النووي**" المقدمة عام 2002 ، حيث تتطلب الوثيقتان تنفيذ عدة عناصر لغرض تطبيق الإستراتيجية النووية الجديدة ومن هذه العناصر : -

1. فتح آفاق جديدة لعلاقات ثنائية مع روسيا تنهي مبدأ الدمار الشامل بين الطرفين .Mutual Assured Destruction
2. إبدال بعض الرؤوس النووية بأخرى تقليدية وتطوير دقة فاعليتها بحيث تصبح لها قدرة تدميرية قريبة من نظيراتها النووية .
3. تخفيض مخزون عدد الرؤوس النووية الأمريكية من حوالي 6000 رأس إلى ما بين 1700 و 2200 رأس يمكن استخدامها فعليا" ، وذلك بحلول عام 2012 .
4. عدم استخدام السلاح النووي إلا كقوة وقائية وفي المواقف التالية:-
   أ . الرد على هجوم بالأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية .
   ب. شن هجوم على أهداف لديها القدرة على صد هجمات غير نووية.
   ج. استخدام السلاح النووي في حالة حدوث هجوم عسكري بأسلحة الدمار الشامل على الولايات المتحدة .
   د . أظهار قدرة الولايات المتحدة على ردع أي عدو ينوي استخدام أسلحة الدمار الشامل.
5. الاعتماد على منظومة الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية ، سواء عابرة للقارات أو قصيرة ومتوسطة المدى .
6. الحصول على المعلومات لمواجهة جميع الاحتمالات بعد تطوير كفاءة أجهزة القيادة والسيطرة والاستخبارات (مصطفى، 2006، 209).

المطلب الثاني: التحدي النووي الإيراني

أن السبب الرئيس الذي يقف وراء تصعيد الاهتمام والتركيز على الملف الإيراني هو الفشل في أيجاد الحلول للتحدي الإيراني والكامن في بروز دورها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ومساعيها في الحصول على السلاح النووي والذي من شأنه أن يضعف وبشكل جدي جهود الولايات المتحدة الأمريكية في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل (Scott , 2006,45) .

إن القلق الأمريكي الناجم من جهود إيران في دعم الجماعات المتطرفة "الإرهابيين" بما فيها المسئولة عن موت الأمريكيين ومخاوفها من أمكانية حصول تلك الجماعات على السلاح النووي ، إضافة لإعلانها وفي مناسبات عديدة بأنها تعارض وجود إسرائيل ومن الطبيعي معارضتها الحل السلمي للصراع العربي – الإسرائيلي ، واستمرار خلافاتها الحدودية مع دول الخليج " **احتلال الجزر العربية الثلاثة طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى** " ونشاطاتها المشبوهة في العراق بما فيها العلاقة مع بعض العناصر المتطرفة في هذا البلد . كما إن

اقترابها من تحقيق طموحها النووي يزيد الأمور تعقيدا" وسوءا" إذ أن حصول إيران على السلاح النووي سيجعلها أبعد ما تكون عن الاعتدال بما يؤثر سلبا" على المنطقة ويدفع دولها للبحث في كيفية تحقيق التوازن الإقليمي ، مما دفع الرئيس بوش إلى قول : -

"علينا أن نعدل مفهوم التهديد الوشيك والداهم وفقا" لحال قابليات وأهداف خصوم اليوم . فالدول المارقة والجماعات الإرهابية لا تسعى إلى مهاجمتنا عبر استخدام الأسلحة التقليدية. أنها تعلم أن مثل هذه الهجمات ستبوء بالفشل . أنها تعول، بدلا" من ذلك، على أعمال الإرهاب، وربما على استخدام أسلحة الدمار الشامل، وهي أسلحة يسهل إخفاؤها، ويمكن تهريبها سرا" واستخدامها دون إنذار". (مقتطفات من إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في خطاب بوش في 20سبتمبر 2002 وردت في براون ، 2004 ، 237).

لذا جاء رد الفعل الأمريكي على هذا التحدي القوي من خلال رفع مستوى التنسيق وتبادل المعلومات الاستخبارية بما يتعلق بالنشاط الإيراني في المجال النووي مع الحلفاء الرئيسيين في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط فضلا" عن الخبرة المكتسبة من احتلال العراق ، فجاءت الجهود الدولية لمنع إيران من تحقيق طموحاتها ورغباتها بهذا الجانب الذي زادت تداعياته مما زاد من أهمية تبادل المعلومات والتحليلات الاستخبارية من اجل تحديد فرص الخلاف الذي قد يطرأ بين واشنطن وحلفائها في أساليب العمل لمواجهة إيران(Tkeyh , 2007, 17) .
إن الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تسير باتجاه إيجاد الحل للمشكلة من قبل الأطراف المعنية ويشمل ذلك الاستعانة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأوربية بعد الفشل الأمريكي في منع إيران من الاستمرار في مساعيها الرامية لامتلاك الأسلحة النووية مما يدفع الأمور في الشرق الأوسط إلى نقطة حرجة ويصبح من الصعب الحد من انتشار هذه الأسلحة إلى دولا أخرى في المنطقة مثل السعودية التي تخشى التهديد من النظام الإيراني ،ومصر التي تسعى إلى تعزيز مساعيها لفكرة دخول النادي النووي ، وقد تنتقل الحمى النووية إلى كل من سوريا والجزائر . كما أن تلك الجهود الدولية جاءت من المعرفة الدقيقة لطبيعة النظام الموجود في إيران الذي لا يمكن ردعه نظرا" لان امتلاكه للسلاح النووي لا يبدو ذو طابع دفاعي فقط وانه يشكل لإيران رمزا" للكرامة الوطنية و الزعامة وبشكل خاص في سياق فرض إرادتها على الدول الإقليمية الأخرى في المنطقة ، إضافة للنتائج الكارثية التي قد تصيب المنطقة .لهذا الغرض انطلقت الدبلوماسية الأمريكية عملها بالتنسيق مع حلفائها في إفهام الجانب الإيراني أنه في حالة حاجته لردع التهديدات من الدول الأخرى وخاصة إسرائيل فإن الولايات المتحدة وحلفاءها وأصدقاءها يمكن أن تعمل من أجل إزالة هذا القلق المشروع ،

ألا أن فشل تلك المساعي والجهود سيكلف إيران غاليا" ، عبر فرض العقوبات عليها أو من خلال استخدام القوة العسكرية ضدها ،

" **هناك احتمال أن تقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربة جوية إلى إيران خلال الفترة المتبقية من رئاسة الرئيس بوش ، وهناك معلومات وتقارير مختلفة تتحدث عن تحديد ما بين 1200 – 2000 هدف في إيران لضربها بهدف أعاقة عملية تطوير أسلحة نووية من قبل إيران** " (حسيب ، 2007 ، 6) .

إن هذه المهمة لن تكون سهلة ولتحقيقها كانت واشنطن بحاجة لأن تعمق وتوسع من قاعدة الإجماع الدولي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني ، وأن العمل تطلب التنسيق مع الأوربيين مباشرة وخاصة مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وذلك لأنها كانت بحاجة إلى موقف جماعي مع الحلفاء الأوربيين بشأن عدم السماح لأن تكون إيران على أبواب الحصول على السلاح النووي ، إذ كان الموقف في برلين وباريس ولندن يقضي بضرورة تخلي إيران عن دورة الوقود المغلقة الكاملة ، فكان على واشنطن أن تقدم الحوافز لإيران في حال تحقيق تقدم ملموس في تخليها عن توجهاتها النووية مع وجود الرغبة لدى الأوربيين في الانضمام لأمريكا في حال فرضها لعقوبات اقتصادية ودبلوماسية وحتى عسكرية ضد إيران في حال وصلت الأمور إلى طريق مغلق معها . وقد أخذ شكل التعامل مع إيران سياسة العصا والجزرة فكان على الولايات المتحدة وأوروبا مسئوليات مضاعفة فالعرض يشمل الحوافز ويترافق معها العقوبات التي سيتم اتخاذها . وان المبدأ الذي يحكم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتفاق الأوربي مع إيران يكمن في حجم الجزرة التي ستقدمها الولايات المتحدة والتي يجب أن تتناسب مع حجم وعمق التسوية التي يحتمل تحقيقها مع إيران،

" **إن إيران موجودة بكامل جيشها ، ناهيك عما يقال حول مقدرتها النووية فأنها تشكل خطرا" على المصالح الأمريكية في الخليج ، بالإضافة إلى إمكانية حصولها على الأسلحة النووية ، حيث السباق جار بين التسوية السلمية وبين الضربة الجوية لإيران ، مع العلم أن هناك اختلافا" واضحا" بين ما كان عليه وضع العراق سابقا" قبل الاحتلال ، حيث كان لديه جيش كبير قد تم حله وغير موجود ألان ولا سلاحه ، وبين وضع إيران حاليا" . إضافة إلى ذلك فأنه في حالة غزو العراق، لم تكن فرنسا وألمانيا موافقتين على احتلال العراق وكذلك روسيا والصين. أما في حالة إيران فأن هذه القوى كلها لا تريد أن تمتلك إيران أسلحة نووية** " (حسيب 2007، 11).

وتدخل روسيا كأحد اللاعبين المهمين في قضية المساعي الإيرانية للحصول على التكنولوجيا النووية ، إذ يمكن لها أن تؤكد لإيران التكاليف باهظة الثمن التي قد تدفعها لاستمرارها في السياسة النووية الحالية ، كما أن هذا الملف يأخذ بعين الاعتبار العلاقات الأمريكية الروسية ، لاسيما أن روسيا تقوم ببناء مفاعل بوشهر للطاقة والذي له أهمية كبيرة بالنسبة لإيران في حال تبني الروس لموقفٍ ينطوي على عدم أكمال بناء المفاعل إلا إذا تم تحقيق نتائج مرضية على صعيد الاتفاق النووي الأوربي – الإيراني وقد يكون هذا عاملا" مهما" وقويا" لتحقيق الاتفاق مع أوروبا ، فضلا" عن وجود مصالح روسية إستراتيجية وأمنية في عدم حصول إيران على الأسلحة النووية ،

> " **بالنسبة لإيران ، فربما كانت المشكلة أخطر ، إذ أن الإستراتيجية الأمريكية لا تزال ترى في إيران مستوردا" أو قناصا" للتكنولوجيا النووية والعسكرية الروسية لتطوير قدراتها الصاروخية البالستية .. مما قد يؤدي في المنظور الأمريكي إلى خلق أوضاع خطيرة في الشرق الأوسط ، وترى السياسة الأمريكية في ذلك تحقيقا" لأطماع إيران في السيطرة على أمن الخليج وتهديد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية.**
> **ركزت السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة تركيزا" مكثفا" على العامل الإيراني في علاقاتها مع القادة الروس** " (شحاتة ، 2002 ، 48) .

إن جهود الولايات المتحدة لتحقيق الإجماع الدولي بخصوص الملف النووي الإيراني ضمن القوى الكبرى لا يشمل روسيا فقط بل يشمل أيضا" الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فالصين مثلا تعمل على تعميق علاقاتها الإستراتيجية مع إيران مع أن مصلحتها تكمن في عدم امتلاك إيران للأسلحة النووية لان ذلك من شأنه أن يطلق شرارة سباق التسلح في الشرق الأوسط بسبب الطموحات النووية الإيرانية . وعندما ترى إيران بأن موقف القوى الرئيسة من ملفها النووي موحد فأنها قد تذعن للأمر الواقع وتتخلى عن برنامجها النووي.

ويتضمن الدور المناط بالأوربيين إجراء مناقشات مع الجانب الإيراني لملف الإرهاب مع الإصرار على ضرورة توقف إيران عن منح الملجأ الآمن لعناصر تنظيم القاعدة والتوقف عن دعم العناصر المتطرفة المناهضة للسلام في الشرق الأوسط ، وإنهاء تحدياتها لجهود السلطة الفلسطينية الحالية في وقف أعمال العنف ضد إسرائيل . كما إن الدول الأوربية الثلاثة " **بريطانيا وفرنسا والمانيا** " ترغب في توضيح موقفها لإيران بأنه لن يكون هناك أي فوائد سياسية واقتصادية إذا استمرت محاولاتها لتخريب جهود أحلال السلام وحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي بالطرق السلمية بسبب تكررها. إن المحادثات تأتي لتذكر إيران بالإستراتيجية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي وهي " **إستراتيجية مناهضة لانتشار**

أسلحة الدمار الشامل " التي تبنتها الجمعية الأوربية في 12 ديسمبر 2003 والتي تعلن من خلالها اتخاذ إجراءات إجبارية ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . وأن هذه الإجراءات قد يكون لها تأثير كبير على القيادة الإيرانية بما في ذلك المتشددين منهم والذين يرغبون في تجنيب إيران العزلة الدولية ، مع عدم وجود ضمانات بإجراءات دبلوماسية واقتصادية قد تمنع إيران من إمكانية الحصول على القنبلة النووية إذا ما استعدت إيران لأن تدفع غاليا" ثمن هذه القنبلة (تقرير المجموعة الدراسية، 2005) .

وفيما يتعلق بنشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت تسعى دائما" لتغليب الحل الدبلوماسي بشأن الأزمة مع إيران حول ملفها النووي ، فقد بدأت تلك النشاطات مع صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرابع والعشرين من سبتمبر عام 2005 ، الذي أدان إيران بسبب انتهاكها للالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968 ، القرار المبني على الموقف المرن من قبل الوكالة جاء كحل وسط بين موقفين كانا محور نقاش في أروقة الوكالة يتلخص في : -

- الموقف الأمريكي – الأوربي: يطالب بنقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي لدراسة وجهات النظر المتعلقة بانتهاكات معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968.
- الموقف الروسي – الصيني : يطالب بتخلي إيران طواعية عن إتمام دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم ، مقابل الاعتراف بحقها في الحصول على الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية ، كونها من الموقعين على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ، وقد دعمت الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل وماليزيا هذا الموقف .

إلا أن الأزمة أشتد أوارها بعد رفض طهران المقترحات الأوربية التي طرحتها الترويكا الأوربية " **فرنسا وألمانيا وبريطانيا** " ، حيث قامت باستئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان النووية ، الأمر الذي دفع مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي من أجل التوصل إلى تسوية الأزمة بعد فشل اجتماعاتها التي استمرت من 6- 8 مارس 2006 في التوصل إلى حل وسط يرضي جميع أطراف الأزمة (تركي ، 2006 ، 152).

وفي مجلس الأمن تدارست الدول الأعضاء التقارير المقدمة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس محافظي الوكالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني حيث أصدرت القرار (2006) 1696 المؤرخ في 31 يوليو 2006 الذي أعاد التأكيد على الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطالب إيران تعليق جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة ، ومن ثم صدر القرار (2006) 1737 في 23 ديسمبر 2006 الذي جاء بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حيث حدد عدد من الخطوات الواجب

اتخاذها من جانب إيران وناشد جميع الدول بالتزام الحذر حيال دخول أراضـيها من قبل الأشخاص الذين يشتركون في أنشطة إيران الحساسة ، وأن تجمد الـدول الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي توجد على أراضـيها المتعلقة بالمرفق مع القرار التي يملكها أو يتحكم فيهـا الأشـخاص أو الكيانـات الإيرانية المحددة بالأنشطة الإيرانية ذات الصلة (قرار مجلـس الأمـن 1737 ، ديسمبر 2006) .

ثم صدر القرار رقم 1747 في 24 مارس 2007 الذي طالب إيران أن تتخذ دون مزيد من التأخير الخطوات التي طلبها مجلس محافظي الوكالة الدوليـة للطاقـة الذرية في قراره 2006/14 بما يؤدي لحل المسألة النووية المتعلقة بإيران الـذي من شأنه المساهمة في الجهود العالمية لعدم الانتشار النـووي وتحقيـق الهـدف المتمثل في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، كما فـرض عقوبات بحق الأشخاص المحددين في مرفق القرار (قرار مجلس الأمن 1747، مارس 2007) .

ثم برزت بعض الخلافات في إدارة السياسة الخارجية الإيرانية المتعلقة ببرنامجها النووي بين الرئيس أحمدي نجاد ، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام علـي أكبر هاشمي رفسنجاني ، أسفر عن استقالة مسئول مفاوضات الملـف الإيرانـي علي لاريجاني ، سعت بعده إيران لاستغلال الانقسام فـي الإرادة الدوليـة بـين الولايات المتحدة وحلفائها ومنافسيها الذين كانوا يردون ببـرود علـى المطالـب الأمريكية بالانضمام إلى فرض المزيد من العقوبات ضد إيران . فجاء الإعـلان الإيراني في الرابع من فبراير 2008 عن إطلاق أول صاروخ فضاء ، مـستغلين بذلك الوضع غير المستقر في التوازنات العالمية لتحقيق مكاسب طويلة الأمد ليس في منطقة الشرق الأوسط حسب ، بل في مناطق بحر قـزوين وآسـيا الوسـطى وجنوب آسيا رغبة في تحقيق طموحاتها في أن تصبح قوة إقليمية عظمى ، وهـذا لا يكتمل دون أن تصبح قوة نووية ، والمساهمة في إنشاء نظـام جديـد للأمـن الإقليمي في الشرق الأوسط يقوم على مبدأ التوازن النووي مع إسرائيل (نـوار ، 2008 ، 26) ، هذا الأمر دفع الولايات المتحدة لتكثيف جهودها المناوئة لإيران حيث تمكنت من إقناع أعضاء مجلس الأمن الدولي في إصدار القرار رقم 1803 في 3 مارس 2008 وبموافقة أغلبية 14 صوتا" وامتناع اندونيسيا عن التصويت ، والذي تقدمت به فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، حيث شدد القرار العقوبات التجاريـة والاقتصادية المفروضة على إيران في قرارين سابقين همـا (1737 – 1747) .

أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن فكرة المشاركة في مفاوضات ثنائية مـع إيـران بشأن برنامجها النووي هي فكرة ضعيفة وفرصتها في النجاح ضئيلة إذ أن ذلـك يعد مخاطرة تمنح إيران انفتاحا" دبلوماسيا" على العالم في الوقت الذي تستطيع فيه أن تتابع وبسرعة برنامجها النووي ، وهذا مـا جـرى لاحقـا" ، إذ أن الإدارات الأمريكية والأوربية المتعاقبة لم تترك جهدا" إلا وسعت إليه في البحث عن سياسة

خارجية مناسبة تجاه إيران من أجل تغيير السلوك الإيراني والذي توج عام 2007 بالمحادثات الأمريكية – الإيرانية حول العراق ،

بانطلاق محادثات 29 مايو التاريخية بين الولايات المتحدة وإيران في بغداد، يبدو أن حوارا" أمريكيا" – إيرانيا " يأخذ مجراه. وهذا توجه مستحب وينبغي تشجيعه. وبما أن إيران مرتبطة بعدة قضايا بالغة الأهمية بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية والأوربية – وهي تحديدا" العراق وحظر الانتشار والطاقة والإرهاب والسلام العربي – الإسرائيلي – فإن خيار إيران ليس خيارا" ومواجهتها عسكريا" تزيد ما يبغي الغرب تحسينه " (ساد جاد بور ، 2007 ، 32) .

كما تناول الرئيس جورج بوش في خطاب له عن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة بشأن استباق التهديدات المترتبة على حيازة " **دول مارقة** " لأسلحة الدمار الشامل في 20 سبتمبر 2002 قائلا" ،

بعد افتضاح أهداف الدول المارقة والإرهابيين، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الاكتفاء بالتعويل على أي موقف انفعالي فقط كما كنا نفعل في الماضي. فالعجز عن ردع أي مهاجم، وكون تهديدات اليوم فورية، وهول الأذى المحتمل الذي يستطيع السلاح الذي يقع اختيار خصومنا عليه أن يلحقه بنا، لا تسمح بمثل ذلك الخيار، خيار التزام الموقف الانفعالي. لا نستطيع أن نمكن أعداءنا من أن يضربوا أولا (براون،3004، 239) .

إن عامل الوقت الآن يسير في مصلحة إيران أكثر منه في مصلحة الغرب ، وتحديدا" الاستمرار الإيراني وتقدمه في العمل على صعيد برنامجه النووي ، وفي الوقت نفسه تسعى إيران إلى وقف الضغط الدولي والتهرب منه . وأنها قد تستطيع في أي وقت أن تحقق ما تسعى إليه وتصل إلى مرحلة" **الغموض النووي**" عندها سيكون على العديد من الدول أن تعيد رسم سياستها بناء" على افتراضية تفيد بامتلاك طهران للسلاح النووي وحتى بدون إعلان إيران عن ذلك الأمر أو أن تكون قد أجرت أي تجربة نووية ، والحقيقة تؤكد أن لدى إيران قدرات نووية كبيرة بدلا" من القنبلة النووية وأنها تستطيع أن تصل إلى القنبلة النووية في أي وقت تريد إذا استمر العالم بزيادة الضغط عليها . وهذا ما أحست به الولايات المتحدة الأمريكية فعمدت لاستخدام أسلوب العصا والجزرة مع إيران ، فقد تمكنت خلال الثلاث سنوات الماضية من استصدار عدد من القرارات التي فرضت عقوبات على إيران من مجلس الأمن الدولي ، ووضعت الحكومة الأمريكية الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإرهاب ، وفرضت عقوبات على المصارف الإيرانية وعدد من الشركات المتعاملة مع هذا الحرس داخل إيران وخارجه ، لكنها أيضا": بادرت لإعلان تقرير الاستخبارات الأمريكية حول الملف النووي الإيراني في أواخر عام 2007 حيث جاء التقرير كعملية تقويم شاركت فيه 16 وكالة أمريكية مختصة بأعمال جمع المعلومات والنشاطات الاستخبارية ، وقد

خلص إلى مجموعة من النتائج من أبرزها : أن إيــران كانــت بالفعــل تمتلــك برنامجا" لإنتاج السلاح النووي ، وأنها أوقفت هذا البرنامج العسكري في خريــف 2003 ، الذي كان من المؤمل إنتاج سلاح نووي في الفترة من 2010 إلى 2015 ، أي أن هناك مخاطر حقيقية كانت موجودة وربما تكون موجودة في المستقبل .
وهذا يعني أن أعمالا" عسكرية أمريكية ضد إيران في هذا الوقت – الربــع الأول من عام 2008 – أصبحت احتمالا" بعيدا" وهو ما يتفق مــع الرؤيــة الأوربيــة المطالبة باحتواء إيران والتفاوض معها بدلا" من ضربها وهذا الموقف يلتقي مــع مواقف جهات هامة داخل الولايات المتحدة على أساس أن ضرب إيــران ســوف يثير تعاطف العالم معها ويعيدها إلى مرحلة الثورة والنضال وهــو أمــر فقــدت كثيرا" من المصداقية فيه بعد دورها المشبوه في كل من العراق وأفغانستان .

المطلب الثالث: الإستراتيجية النووية الأمريكية

تعتبر الدول أن احتمالات نشوب حرب نووية يعد أخطر التهديدات التي تواجه بقاء البشرية،لذلك كانت الأزمات التي تأتي خلالها احتمالات استخدام تلك الأسلحة هو أكبر الأزمات خطورة ، وكان منع نشوب حرب نووية أكثر المهام إلحاحــاً فــي عمليات نزع الأسلحة ، كما اتخذت الدولتين العظميين في العــالم خــلال مرحلــة القطبية الثنائية تدابير عملية للحيلولة دون الاستخدام العارض لتلك الأسلحة نتيجــة حسابات خاطئة أو حوادث عرضية أو إساءة فهم بعض الأوامر، لذلك تم إنــشاء خطوط اتصال ساخنة ومراكز لخفض مخاطر الحرب أو تصميم الرؤوس النووية بصورة تمنع تفجرها عرضا بفعل الحرارة أو التلف الميكــانيكي أو الإشــعاعات (عبد السلام ،2006 ، 202) .
كما ظلت العلاقات بين دول الشرق الأوسط – باســتثناء إســرائيل – ومــوردي الأسلحة إليها خارج إطار الحسابات الإستراتيجية غير التقليدية ، ولكن ومنذ بداية العقد الأخير فقد تغيرت الحالة في الشرق الأوسط حيث أصــبحت دولــه تــسعى لامتلاك أنظمة من الأسلحة غير التقليدية وتكنولوجيا أسلحة الدمار الــشامل التــي تعطي لهذه الدول قدرة إستراتيجية رادعة لأعدائها وحماية نفسها من أي عــدوان ضدها ، وبذلك تشكل عنصر تهديد قوي موجه لكل دول المنطقة ، دفع هذا التغيير دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لإعادة النظر بصورة شاملة في المفاهيم الإستراتيجية التي ظلــت تحكــم مبــادئ السياسات العسكرية والأمنية فيها ، حيث لم تعــد دول الــشرق الأوســط تكتفــي بمناقشة بعضها البعض في سباق التفوق الاستراتيجي فحسب بل أصبحت تــشكل جزء" من الحسابات الإستراتيجية في عدد من العواصم مثل موســكو ونيــودلهي وبكين وإسلام أباد وبيونج يانج وبغداد وطهران في فتــرات لاحقــة ، فأضــحت المنطقة محورا" جوهريا" للنقاش الاستراتيجي الدائر في واشــنطن (مجــدوب3، 2001 ، 161) .
لذا قامت الولايات المتحــدة عــام 2002 بإصــدار وثيقــة " **مراجعــة الوضــع**

النـــــــووي " السالفة الذكر التي تتضمن مجمل السياسة النووية الأمريكيـــة فـــي المستقبل ، أعقبتها وثيقة أعدتها وزارة الـــدفاع الأمريكيـــة – البنتـــاغون – فـــي منتصف شهر مارس 2005 تتناول تفاصيل مبادئ السياسة النووية الجديـــدة فـــي المرحلة القادمة وكيفية تطبيقها ضـــد أعـــداء الولايـــات المتحـــدة ، والأســـاليب والتوجهات العسكرية التي تستخدمها القوات الأمريكية في مسارح العمليات لتطبيق تلك السياسة .

إن الملامح الأساسية للسياسة النووية الأمريكية في تلك الوثائق كانت ترتكز علـــى إمكانية استخدام السلاح النووي ضد عدد من الدول والجماعات الإرهابيـــة التـــي تقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل وتنوي استخدامها ضـــد الولايـــات المتحـــدة ، وتشمل الوثيقتان على الدعوة لتطوير أسلحة نووية صغيرة ذات الضرر النـــووي المحدود والقدرة العالية على اختراق المخابئ والتحصينات تحت الأرض ومهاجمة أماكن ومخازن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتـــدميرها ، كمـــا تـــضمنتا عـــدة سيناريوهات قد تستدعي استخدام السلاح النووي في مناسبات محددة مثل تـــصاعد حدة الصراع العربي – الإسرائيلي إلى مستوى الحرب الشاملة أو اندلاع حـــرب بين الصين وتايوان ، أو حدوث اعتداء من قبل كوريا الـــشمالية علـــى نظيرتهـــا الجنوبية (مصطفى ، 2006 ، 208) .

بيد أن فكرة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي كانت تقوم علـــى فكرة الردع المبني على وضع التوازن النووي الذي ميز علاقات القوتين العظميين خلال مرحلة الحرب الباردة التي كانت تتيح لكل دولة توجيه ضربة ثانية حتى لو تعرضت للضربة الأولى ، لكن السنوات الأخيرة شـــهدت تطـــورات ذات أهميـــة خاصة تقوم على فكرة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية التي لم تعد فكرة مستبعدة بعد تقلص القيود التي كانت دوما" تحيط بها ، كما يتضح ذلك مما يلي : –

1 . **إمكانية الاستخدام الهجومي لأسلحة الدمار الشامل في استراتيجيات الدول الكبـــرى** :إن إمكانية استخدام الأسلحة النووية من جانب الولايات المتحـــدة وروسيا الاتحادية، ثم من جانب الصين وفرنسا جاء من خـــلال المواقـــف التالية:–

أ . أكدت استراتيجية الأمن القومي الروسي علـــى إمكانيـــة اســـتخدام الأسلحة النووية في حال عدم القدرة على التعامل مـــع أي هجـــوم تقليدي ، وذلك بعد اقتراب حلف الناتو مـــن الحـــدود الروســـية ، بانضمام دول وسط وشرق أوروبا للحلف .

ب. دفع توتر العلاقات الصينية مع تـــايوان بأحـــد القـــادة العـــسكريين الصينيين للإدلاء بتصريحات عام2002 أشار فيها إلـــى إن بـــلاده على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية فـــي حـــال وقـــوع هجـــوم أمريكي ضدها في إطار نزاع حول تايوان .

ج . التهديدات التي أطلقها الرئيس الفرنسي جاك شـــيراك عـــام 2005 والتي أشار فيها إلى أن بلاده قد تستخدم الأسلحة النووية ضد " **دول**

تستخدم وسائل إرهابية ضد فرنسا " (عبد السلام،203،2006) .

2 . **إمكانية الاستخدام الفعلي لأسلحة الدمار الشامل في الصراعات الإقليمية:** إن تفجر الخلافات على المستوى الإقليمي خاصة تلك التي تبرز بين الدول النووية فأنها تدفع باحتمالات استخدام الأسلحة النووية إلى الواجهة ، وهذا ما جرى بالفعل من قبل الهند وباكستان عام 2003 عندما انفجرت التوترات المسلحة بينهما مما جعل من مخاطر استخدام الأسلحة النووية التي يمتلكها الطرفان تبدو أوسع نطاقا" مما شهده المستوى الدولي عندما ارتبط بسلوك القوى النووية الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة ، كما أن خطورة الصراعات الإقليمية يصعب الوصول لحلول وسط بشأن قضاياها ، مع توفر تيارات متطرفة تمثلها قيادات تتصور إمكانية إنهاء وجود الطرف الآخر عندما تتاح له الفرصة لذلك .

3 . **إمكانية الاستخدام النووي من جانب التنظيمات المتطرفة:** لم تكن قضية الإرهاب النووي مطروحة باعتبارها مشكلة رئيسة على غرار المشكلات الكبرى التي سيطرت على التفاعلات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين لأسباب عدة يأتي في مقدمتها أنه لم يكن هناك اقتناع بأن التنظيمات الإرهابية تمتلك للقدرات والأسلحة النووية ، كما لم يكن متصورا" بإمكانية توظيف التنظيمات الإرهابية لأي أسلحة نووية مفترضة ضمن هذا الإطار حيث يتعلق الأمر بقنبلة ذرية واحدة أو اثنتين على الأكثر بحيث تصلحان لمهام محدودة كالابتزاز النووي والذي لم يصدق أحد أيضا" أمكان حدوثه ، كما لم تكن هناك مؤشرات ذات أهمية حول سعي تنظيمات تتخذ من العنف كوسيلة في تعاملها من أجل تحقيق أهدافها لامتلاك تلك الأسلحة ، فقد كان المتعاملون في السوق السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية يقتصرون على أجهزة استخبارات الدول ، لذا كانت مسألة الإرهاب النووي مستبعدة (عبد السلام،2006، 203-204) .

لكن وقوع أحداث 11 سبتمبر في عام 2001 والفترة التي تلتها أدت لحدوث انقلاب حقيقي في التصورات الخاصة في الإرهاب النووي حيث أصبح ينظر له كأحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحا" للأمن الدولي ، وانه قد شهد تطورا" لاحقا" في أنماط التهديد التي تواجه العديد من دول العالم في القرن الواحد والعشرين مثلما كانت " **الحرب النووية**" في القرن الماضي على الرغم من عدم وجود مؤشرات حاسمة تشير إلى انه يمثل مشكلة كبرى على غرار ما يمثله سباق التسلح النووي أو الانتشار النووي في الفترات السابقة .

لذا جاء الاستعداد الأمريكي لجعل فكرة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية من جانبها ضد أي عدو محتمل يستند على ما تملكه من وسائل وأدوات تكون جاهزة لتنفيذ إستراتيجيتها النووية الجديدة القائمة على استخدام الأسلحة النووية ،لذا قامت بالإسراع لتحضير جاهزية هذه الأدوات استنادا" لوثيقة مراجعة الوضع النووي

الصادرة عام 2002 عن وزارة الدفاع ، التي تتمثل في : –

1 . الصواريخ والقاذفات والغواصات، وهذه تشمل:
أ. الصواريخ العابرة للقارات ICBMs.
ب. قاذفات القنابل التي تحوي رؤوسا" نووية B52 , B2, B1 .
ج. الغواصات التي تحمل صواريخ نووية SLBMs .
(http://www.globalsecurity.org).

2 . القدرات الهجومية النووية وغير النووية:
حيث تم تطوير أسلحة هجومية نووية وتقليدية مع التركيز على تخفيض الرؤوس النووية وتطوير أسلحة نووية صغيرة تستطيع اختراق المخابئ والتحصينات مع زيادة القدرة التدميرية للرؤوس التقليدية (Bromley,2002).

3 . الأنظمة الدفاعية الصاروخية:
وتعتمد هذه الأنظمة على ثلاث منظومات دفاعية يتم تحقيقها على المراحل التالية :–
أ. القريبة المدى : نشر قاعدة مضادة للصواريخ في ولاية ألاسكا تتكون من 100 صاروخ اعتراضي لمواجهة عدد محدود من الصواريخ عابرة للقارات .
ب. المتوسطة المدى: التوسع في إقامة قواعد أرضية لمواجهة أعداد كبيرة من الصواريخ المعادية.
ج. البعيدة المدى : تطوير أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ تعمل على المستوى التكتيكي مثل الصواريخ الأمريكية " **باترويت** "
(http://www.globalsecurity.org)

4 . البنية النووية التحتية القادرة على الرد السريع :
تشمل تكوين مخزون نشيط وخامل من الرؤوس النووية التي يتم تخفيضها لاستخدامها عند الحاجة إليها حيث أن :
أ. المخزون النشيط يتمثل في تفكيك الرأس النووي فقط مع الإبقاء على مكونات الصاروخ في حالة استعداد للتركيب .
ب. المخزون الخامل يتمثل في إزالة كافة مكونات الرأس النووي والصاروخ.

إن هذه البنية النووية التحتية ذات الرد السريع تتطلب إعادة إجراء تجارب نووية بهدف صيانة وتطوير الرؤوس النووية فيها (Bromley,2002) .
ثم جاءت الخشية الأمريكية في قضية الإرهاب النووي منحى آخر جراء بروز الأزمة النووية الإيرانية المتأتية من إصرار إيران للحصول على قدرات نووية عسكرية تتحدى فيها النفوذ الأمريكي في العالم وتكسر احتكار إسرائيل للسلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط ، حيث ترى

إيران في مساعيها ما تعتبره إضافة نوعية للقوة العربية والإسلامية في وقت تراجع فيه كثيرا" نفوذ العرب والمسلمين في العالم(نوار،2008،22) الأمر الذي زاد من بروز التحدي الإيراني بصورة أكبر للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

الفصل الرابع
تحدي القوى الإقليمية والمحلية الصاعدة
في الشرق الأوسط
للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول : الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط

المطلب الأول : التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط

الفصل الرابع
تحدي القوى الإقليمية والمحلية الصاعدة في الشرق الأوسط للسياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد:

جاءت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في مارس 2003 ، لتشكل نقطة التحول الجذرية في مسار الأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك لأن الواقع الإقليمي قد شهد مرحلة من التغيير البنيوي في صيغة التفاعلات بين أطرافه بعد احتلال العراق في 9 أبريل 2003 ، والتي أحدثت اختلافا" كبيرا" في أدوار دول الإقليم وأوزان القوى الرئيسة فيه تمثلت في انهيار الدولة العراقية ، وصعود إيران كقوة إقليمية مؤثرة ، وبروز الدور الجديد لبعض الحركات السياسية " من غير الدول " كحزب الله اللبناني ، وحركة حماس الفلسطينية ، ودخول هذه الحركات في أطار الحسابات

الإستراتيجية ، مما أدى لبروز أزمات متعاقبة في المنطقة (أبو رمان ، 2007 ، 84) . كما أسفرت عن تغير في طبيعة القضايا المطروحة وتطور في نوعية الصراعات المحتدمة وتبدل محاور النزاع الرئيسة ، وضياع الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي ، مع إضعاف للدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي ، وتبلور تحالفات جديدة بين القوى الدولية والإقليمية خاصة بين تياري الاعتدال والتشدد ، وغلبة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة مما أدخلها في دائرة من الاحتقان والتمزق والارتباك ، وأوصل الحالة إلى حد المواجهة المسلحة بين بعض الأطراف الداخلة في النزاع ، أدت لاستدعاء قوى خارجية حليفة لها لدعم طرف ضد آخر بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحه الأمر الذي زاد من تفجر الأوضاع وبشدة (رفعت ، 2007 ، 10) . إن وصول منطقة الشرق الأوسط إلى هذا الحال الخطير من تفجير الأوضاع فيه وبروز الأزمات يعتبر من مسئولية الإدارة الأمريكية نتيجة أخطاء في الحسابات وسوء في التقدير وقلة دراية بثقافات المنطقة وحساسيات شعوبها ، لان تنامي الاستعداد لدى صانع القرار السياسي الأمريكي في استخدام القوة العسكرية دفاعا" عما تسميه المصالح الحيوية ، جاء ردا" على سلسلة من التغيرات السياسية العالمية والتي ما لبثت أن تمخضت عن " نظام دولي جديد " وصلت فيه الحالة التصارعية إلى مستوى حوادث العنف السياسي والحروب الأهلية بوتيرة أعلى مما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة . خاصة أن مجيء الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة كرس وجودها كلاعب أساسي ومحوري في النظام الإقليمي للمنطقة بعد تبنيه لإستراتيجية الحرب الاستباقية التي تؤمن هيمنة أمريكية ترسي ملامح الحلم الإمبراطوري والرغبة في إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة طبقا" لمفاهيمها وتصوراتها للدور الإسرائيلي المخطط له ، إضافة لدوره كشريك في مسار الصراع في حركة الحرب العالمية ضد " الإرهاب " الذي اتخذته محورا" لسياستها ، وأساسا" لعلاقاتها مع دول العالم .

إذن فإن أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية قد أوصلت العقل الاستراتيجي الأمريكي إلى أن تستقر فيه أطروحات تشير إلى أن الأوضاع السياسية والإقليمية العربية لم يعد من الممكن قبول واقعها الراهن بعد أن غدت بؤرة التهديد الرئيس للأمن القومي الأمريكي ، كما أفرزت عنه أحداث 11 سبتمبر 2001 (ولد أباه ، 2004 ، 126) ، مما دفعها للدخول في عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بينها وبين إيران الأمر الذي عجل من عملية تبديل محاور النزاع في هذه الساحة المهمة وتأثيراتها المباشرة على تفاعلات القضايا الإستراتيجية (رفعت ، 2007 ، 13) فباتت السياسة الخارجية الأمريكية تواجه تحديات أمنية كبيرة شكلت فيها ساحة التنافس الشديد بين العديد من القوى الإقليمية الصاعدة في الشرق الأوسط وهي : إيران ، حزب الله اللبناني ، حركة حماس الفلسطينية وبعض القوى السياسية الدينية في العراق ، كما برزت نجاحات الجهد الإيراني في الاستمرار بسياستها المتعلقة ببناء مشروع نووي طموح تحدث به السياسة الشرق أوسطية

الجديدة ، إذ ركزت على أثارة النزعة القومية والإسلامية المناهـضة لإسـرائيل والغرب في ظل غياب المشروع العربي الواضح والمتكامل بهذا الشأن (كيالي ، 2007 ، 16) .
كما إن حصول التطورات الكبيرة في محاولات بعض القوى الإقليمية في الـشرق الأوسط لتحدي الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة العظمى الوحيدة في العالم التي تفرض هيمنة مطلقة على النظام الدولي ، والتي تعتبر منطقة الشرق الأوسط على درجة عالية من الأهمية الإستراتيجية لها من أجل استمرار هيمنتهـا علـى العالم ، الأمر الذي دفعها لإتباع سياسة خارجية جديدة في هذه المنطقـة خـلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة تقوم على عدة ركائز هي : عدم السماح لتنـامي أي قوة دولية أو إقليمية تنافسها في السيطرة على المنطقة ، وضمان تدفق النفط على الغرب وبأسعار مناسبة ، والحفاظ على استقرار الأنظمة الحليفة السائدة ، وضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي على دول المنطقة في مختلف المجالات (كيـالي ، 2007 ، 14) .
أن تنامي محاولات القوى الإقليمية في منافسة النفوذ الأمريكي على المنطقة أوجد تحديات في غاية الخطورة على المصالح الأمريكية في العالم والشرق الأوسـط ، كان أبرزهـا : -

المبحث الأول :_الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط

اعتبر قادة الثورة الإسلامية الإيرانية بزعامة أية الله الخمينـي انتـصار ثـورتهم وتمكنها من الإطاحة بحكم محمد رضا شاه في فبرايـر 1979 ، هـو انتـصار للشعوب الإسلامية وأنهم يتعهدون بمساعدة هذه الشعوب للخـلاص مـن الحكـام الفاسدين في البلاد الإسلامية خاصة بعد تصفية النظام الإمبراطـوري الإيرانـي والقيادة العسكرية الموالية له ، كما اتبعوا سياسـة معاديـة للولايـات المتحـدة الأمريكية بحكم أنها كانت تدعم نظام الشاه واعتبروها بمثابة الشيطان الأكبر الذي يسعى للسيطرة على العالم الإسلامي لخدمة مصالح إسرائيل ، في حـين تعمـل القيادة الإيرانية على تأكيد فكرة عدائها للولايات المتحـدة وإسـرائيل الـراغبتين بإسقاط النظام الإيراني (البسيوني ، 2007 ، 130) .
إلا أن الموقف الرسمي الإيراني من الولايات المتحدة كان دائمـا" يختلـف عـن الموقف غير الرسمي ، فقد مولت أمريكا إيران بالسلاح في حرب الخليج الأولـى (1980-1988) ، وكذلك فعلت إيران في المواقف التي تحتاجها فيهـا أمريكـا حيث كانت تلبي تلك الحاجة ، مثل توسط إيران خلال أزمة مقتدى الـصدر عـام 2004 ، فإيران تتحدث بخطاب معادي فيما يتعلق بالولايات المتحدة ، بينما تحتفظ لنفسها بحق الاستعانة بها حيثما تحتاج إليها ، وكذلك الولايـات المتحـدة تحـتفظ بالحق ذاته (تركي ، 2006 ، 155) .

من هنا فقد كان مسار التطور في حال المد والجزر التي تتسم به العلاقات الإيرانية الأمريكية ومن وجهة نظر المحللين السياسيين المتتبعين لهذا المسار بأن المشكلة تكمن في الصراع الداخلي بين المؤسسات الأمريكية المختلفة المعنية بصناعة القرار ، والتي فشلت على ما يبدو في توحيد موقفها تجاه إيران . حيث يقول نعوم تشومسكي :

تشير المعلومات المحدودة المتوافرة إلى أن الجيش الأميركي والمخابرات الأميركية يتخذان أيضا" موقفا" معارضا" للتحرك العسكري .

غير أن صانعي السياسة على جاري عادتهم ، قد يتجاهلون مرة أخرى الرأي العالمي الكاسح ، في حين أن رجعيي الدولة في إدارة واشنطن قد حققوا أرقاما" قياسية جديدة في التباهي بصدقيتهم كخارجين دوليين على القانون (تشومسكي2 ، 2007 ، 340) .

ويلفت سيمور هيرش الانتباه إلى أن الإدارة الأمريكية تنظر إلى الصراع في المنطقة بين المعتدلين والمتطرفين ، فيما تنظر الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة على أنه صراع بين المعسكر السني والشيعي (أبو رمان، 2007 ،85) .
كما يلاحظ أن الولايات المتحدة تحاول بخطوات محددة تحت مظلة الغطاء السياسي الذي يتلاءم مع البيئة السياسية العالمية التي صنعتها وفرضت مناخها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط حيث تسعى لقيام إيران بالتخلص من بعض الأوضاع والسياسات التي تراها الولايات المتحدة ضرورية لتحقيق تطبيع العلاقات بينهما والتي تتمثل في عدة نقاط لعل أبرزها : قضية امتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى التي يتراوح مداها بين 1000-1500 كم ، والتي أثارت قلقا" في المنطقة وخارجها خاصة إسرائيل ، وكذلك موضوع نظام الصواريخ المضادة للصواريخ ، وقضية احترام حقوق الإنسان في إيران مع التأكيد الأمريكي على ضرورة إنهاء عداء إيران لإسرائيل(المجدوب3 ، 2001 ، 167 – 168) . إلا أن الإصرار الإيراني على امتلاك القدرات النووية وتشغيلها بذاتها واستئناف أنشطتها النووية والتهديد بأن المساس ببرنامجها النووي هو مساس بكرامتها الوطنية وأمنها الوطني ، مما دفع الولايات المتحدة لوصف هذا الملف بأنه غير مقبول وهي تتعاون مع إسرائيل من أجل تشكيل ركيزة لتبادل المعلومات الدبلوماسية والاستخبارية لمنع هذا المشروع الإيراني حتى لو تطلب ذلك القيام بعمل عسكري في حال أستنفذ العمل الدبلوماسي (Freilich, 2007 , 195) لذا بات الشرق الأوسط بمثابة ساحة تنافس أو تصارع بين عدد من القوى الدولية والإقليمية ، وعلى وجه الخصوص بين الولايات المتحدة ومعها إسرائيل من جهة وإيران وبعض قوى الممانعة في المنطقة العربية من الجهة المقابلة (كيالي ، 2007 ، 14) .

المطلب الأول : التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط

إن بروز التحدي الإيراني على الخارطة السياسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يعد من التحديات الأكثر خطورة التي تواجه الولايات المتحدة من أي وقت مضى ، بما فيها الوضع الأمني المتدهور في العراق ، فهي قادرة – إيران – على زعزعة أمن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وتهديدها نوويا" ، فضلا" عن قدرتها على تهديد إمدادات النفط الخليجي ، وتحريك حلفائها الإقليميين سورية وتنظيم حزب الله اللبناني واستمرارها في دعم تنظيمات مسلحة يعتقد بأن تنظيم القاعدة من بينها (كيالي ، 2007 ، 18) .

إن الإحساس المتولد لدى الإدارة الأمريكية يفيد بأن تزايد النفوذ الإقليمي الإيراني في العراق خصوصا" وفي منطقة الشرق عموما" ناجم عن تداعيات احتلالها للعراق الأمر الذي أربك مخططاتها في المنطقة وجعلها تدرك أهمية إزالة هذا التحدي لغرض تحقيق الانسجام المطلوب في مساراتها التي تتطلب منها جهودا" سياسية ودبلوماسية مكثفة وبإسناد من القوات العسكرية الأمريكية الرابضة في المنطقة . بالإضافة إلى إن التصريحات السابقة للرئيس بوش لا تخفي حقيقة وجود أمكانية لتجاهل قانون حظر الحروب الوقائية في حال تولد القناعة النهائية لإنزال ضربة استباقية تعدها طريقة فعالة لمنع إيران من امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل (خطاب الرئيس بوش ، نيويورك تايمز في2002/1/20) .

كما يدور نقاش جدي له أهمية كبيرة في المجالس السياسية لعدد من الدول المعنية بقضية البرنامج النووي الإيراني قد يحول الأزمة إلى حرب كبيرة بين إيران من جهة والولايات المتحدة ,أو إسرائيل أو كلتيهما ، بالاشتراك مع حلفاء آخرين مثل المملكة المتحدة من جهة أخرى ، ويرجع هذا النقاش إلى مصادر وتقارير تفيد بأن الولايات المتحدة قد أكملت استعداداتها العسكرية لتوجيه ضربة خاطفة إلى إيران تستهدف فيها القوات العسكرية الإيرانية والمراكز البحثية والبنى التحتية التي يرتكز عليها الاقتصاد ، مع تدمير شامل لأسلحة الدمار الإيرانية والطاقة النووية ، أما عن خيارات الرد الإيراني الذي يعتبر أمرا" حتميا" في حال تعرضها لهجوم أمريكي رادع فإنه يتوقع أن يستهدف : الصناعات النفطية في بلدان الخليج مع إثارة الاضطرابات الداخلية فيها ، مع شمول إسرائيل بهذا الرد عبر توجيه الصواريخ بعيدة المدى للمنشآت والأبنية التحتية الإسرائيلية وبمعاونة من حزب الله وحركة حماس ، كما يمكن أن تستهدف إيران مقرات القوات العسكرية الأمريكية في العراق عبر تحريك الإطراف العراقية القريبة منها والمحسوبة عليها ، مع توفر مؤشرات لدى الجانب الإيراني إلى أن واشنطن ستتجنب الاجتياح البري حيث تقتصر ضرباتها على ما يتوفر لديها من القاذفات والصواريخ القادرة على تدمير 10 آلاف هدف خلال ساعات معدودة (Plach,2007,115).

إن المشروع الذي تسعى فيه إيران لانتزاع الدور الإقليمي من الولايات المتحدة الأمريكية يأتي باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في مشكلات المنطقة ، ويقدم مضمونا" جديدا" على مستوى العلاقات

الدولية كونه لا يستند في طموحاته على قوى عظمى بقدر ما ينتزع دوره الإقليمي الذي حقق نجاحات بارزة في تثبيت حضوره في المنطقة في ظل نظام عالمي أحادي القطبية تقوده أدارة المحافظين الجدد الجامحة إلى حل الأزمات بالقوة العسكرية المفرطة دون إعطاء اعتبار لحساسيات المنطقة أو القانون الدولي(اللباد ، 2007 ، 37) .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بعين الاعتبار إلى تزايد النفوذ الإقليمي لإيران من عدة زوايا فهي التي أزاحت حكومة طالبان من أفغانستان وبذلك خلصت الجمهورية الإسلامية في إيران من نظام الحكم الأفغاني الذي كان يزعجها ، كما أسقطت نظام صدام حسين فأراحت إيران من الضغط الذي كان يمثله لها العراق منذ قيام نظام الحكم الإسلامي في أواخر السبعينيات ، لذا فإن سياسة استخدام القوة العسكرية التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش هي التي تتحمل المسئولية المباشرة عن تزايد نفوذ إيران في أفغانستان والعراق وفي عموم المنطقة وبالتالي فإن إيران باتت معضلة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم عدة عوامل أهمها : - (كيالي ، 2007 ، 19)

1 . ازدياد النفوذ الإيراني في تقرير الشأن العراقي مما أعاق الترتيبات الأمريكية في العراق.
2 . السعي لامتلاك الأسلحة النووية ورفض السماح لوكالة الطاقة الذرية بأجراء عمليات المراقبة على المنشآت النووية الإيرانية .
3 . دعم الجماعات الأصولية و(الإرهابية) .
4 . دعم حركات المقاومة الإسلامية للوجود الإسرائيلي في فلسطين ولبنان مما ساهم في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط .

إن عملية التجاذب القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أسفرت عنها أخطاء السياسة الأمريكية والتي ساهمت في تبديل محاور الصراع القائم في المنطقة وزادت من تفاعلات القضايا الإستراتيجية بحدة أكبر من تأثيرات التطورات الذاتية أو بعلاقات القوى داخلها وأن ذلك يعود للدور الإيراني الذي يتحرك في المنطقة وفق حسابات إستراتيجية متناغمة تسعى للحصول على اعتراف دولي بدورها ، كقوة إقليمية فاعلة تمتد مصالحها من الخليج إلى العراق وسوريا ولبنان وحتى فلسطين ، وهذا ما يتعارض مع الإستراتيجية الأمريكية التي أحست بتأثيراته القوية على مجريات الأحداث في العراق ولبنان وفلسطين ويضغط باتجاهات نفوذ ومصالح قوى هامة وحليفة لها في الشرق الأوسط في ظل الإصرار الأمريكي على الانفراد بمقدرات المنطقة في المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية ، أو من خلال هيمنتها على المنطقة ومواردها بما يكفل تحقيق وضمان أمن إسرائيل وحماية الأنظمة السياسية القائمة في الدول الحليفة والصديقة لها ، مما أوصل الصراع بين الجانبين ليتركز حول المصالح السياسية والاقتصادية بعد أن أضحت الاختلافات الطائفية والمذهبية كأدوات ووسائل يسعى كل طرف لاستخدامها من أجل تحقيق أغراضه ، ففي الوقت الذي

تعمل فيه الولايات المتحدة لاستغلال الطموحات الإقليمية الإيرانية في إثارة مخاوف دول المنطقة وبالأخص منها الخليجية ، من أجل الحصول على الدعم العربي لإستراتيجيتها في مواجهة إيران الصاعدة في التدليل عن قوة موقفها وانتشار نفوذها وتأكيد مقدرتها الرادعة المبنية على تجاوز الحدود والامتداد عبر مناطق التواجد الشيعي في المنطقة (رفعت ، 2007 ، 13) .

المطلب الثاني : الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط

أظهرت تجربة السنوات الخمس الماضية أن النتائج المرجوة من الاحتلال الأمريكي للعراق لم تحقق أهدافها المعلنة في أقل تقدير خاصة بالنسبة للولايات المتحدة وحليفتها الرئيسة في المنطقة إسرائيل عدا ما يتعلق بهدف إسقاط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين ، الذي خدم أطرافا" إقليمية في المنطقة بالإضافة لإسرائيل كان أبرزها التوجهات الإيرانية في المنطقة مما ساعدها في التخلص من العدو اللدود الذي كان يقف ضد أطماعها المتعلقة بما يسمى تصدير الثورة ، والذي كان يجعل المنطقة تعيش في أجواء مشحونة جراء حالة الصراع والتنافس والحروب بينهما والتي أثرت بشكل مباشر على تقدم البلدين الاقتصادي والعلمي وجعلتهما يتأخران عن الركب العالمي في هذين المجالين لثمان سنوات هي عمر حرب الخليج الأولى .

غير أن إيران تعد من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والتي لها مقومات أساسية لأداء دور إقليمي بارز ، فهي تمتلك كتلة بشرية ضخمة وموقعا" جغرافيا" استراتيجيا" وامتدادا" تاريخيا" عميقا" وتأثيرا" معنويا" متواصلا" على جوارها الجغرافي . هذه المقومات دفعتها لأن تكون طرفا" في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة ، فطورت مشروعا" استراتيجيا" تجاه المنطقة العربية ظهرت ملامحه في السنوات القليلة الماضية وبالتحديد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الأمر الذي جعلها طرفا" أساسيا" في الصراع والنفوذ على امتداد المنطقة العربية (اللباد، 2007، 34-35).

ثم جاءت تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق التي أحدثت انقلابا" استراتيجيا" في الشرق الأوسط وأثرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين في طريقة إدارة الصراع مما أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت بالجوانب التالية : - (كيالي ، 2007 ، 17)

1 . صعود نفوذ إيران في العراق وفي عموم الشرق الأوسط وتحديها للنفوذ الأمريكي .
2 . انهيار الدولة العراقية ووقوع العراق في دائرة الفوضى والعنف والتدهور الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ، على خلفية الانقسامات الطائفية والمذهبية والاثنية فيه ، وتحول العراق إلى بؤرة لنمو الجماعات المسلحة مع التمييز بين المقاومة التي تستهدف الاحتلال والجماعات التي تغذيها أطراف دولية وإقليمية وتسعى لتدمير البلاد .

3 . بروز النعرات الطائفية وخصوصا" الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق – برزت بشكل واضح في إعقاب تفجير مرقدي الإمامين علـــي الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء عام 2006 – مما زاد من عدم الاستقرار في المنطقة.
4 . تنامي دور الفاعلين المحليين في تقرير الشأن السياسي في بعــض البلــدان العربية وخصوصا" " **حــزب الله** " في لبنان ، و " **حركـــة حمـــاس** " فـــي فلسطين ، و " **القوى السياسية الشيعية** " في العراق وهي قوى محــسوبة على إيران ومدعومة منها.
5 . اضطراب النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق وانكشافه أمـــام المشاريع الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية وإصـــلاح الـــنظم الـــسياسية والشرق الأوسط الكبير .
6 . التأثر السلبي في المصداقية السياسية الأمريكية في المنطقة علـــى صـــعيد الحكومات والمجتمعات بعد تحويـــل مـــشاريعها فـــي نـــشر الديمقراطيـــة والإصلاح السياسي إلى مواجهة إيران والحفاظ على النظام العربي القائم.

أن هذه الجوانب والتطورات وغيرها كان لها الدور الكبير في الانعكاس الـــسلبي على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وزاد مـــن تهديـــد المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل ودفع إيران لتطوير توجهاتها في المنطقة ، فبعد أن كان شعار" تصدير الثورة " هو هدف الثورة الإسلامية عند قيامها فـــي عهـــد الإمام الخميني أو مساعيها في محاولة رسم صورة " **الهلال الشيعي** " ، وصـــولا" إلى بناء مشروع استراتيجي برزت ملامحه الواضحة في عهد الـــرئيس محمـــود أحمدي نجاد ، حيث يشبه المشروع بالهرم متعدد الطبقات ، تستند قاعدتـــه علـــى منطقة الخليج العربي ثم يأتي دور المشرق العربي كطبقة ثانية ، أما الطبقة الثالثة من الهرم فتتمثل في القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها اســـتهداف المـــصالح الغربية في منطقة الخليج ، ثم يتوج الهرم بالطبقة الأخيـــرة وهـــي التكنولوجيـــا النووية التي تستظل بها إيران في تحقيق **مشروعها الاستراتيجي** عوضـــا" عـــن السقف الدولي البعيد عنها (اللباد ، 2007 ، 36) . وتتمثل أهم أهداف المشروع الاستراتيجي الإيراني بما يلي : –

- الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية .
- الحصول على دور أساسي كقوة إقليمية أساسية مهيمنـــة فـــي منطقـــة الخليج العربي ضمن إطار نظام عالمي في طور الظهور.
- أرغام أمريكا وأوروبا على أعطاء إيران ضمانات أمنية للمستقبل.
- الحصول على القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حاليـــا" ، أي أن طهران تريد أن تمتلك الإمكانيات التي تستطيع عبرها تصنيع قنبلـــة نووية في فترة زمنية قصيرة جدا" ، في حال شعرت بتهديد استراتيجي من أي قوة عظمى (قهوجي ، 2007 ، 120-121) .

إن بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج جاء من خلال موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة ، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة ، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء ، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية 1991 ، فالخليج يمثل لإيران واحدا" من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية (شبلي ، 2001 ، 23) .

إن الترتيبات الأمنية والإستراتيجية التي تسعى إيران للدخول فيها بقوة في عملية صياغة النظام الإقليمي الجديد وترتيبات الأمن في المنطقة كطرف أساسي وفاعل جاءت على شكل سلوك غلب عليه الطابع البرجماتي ألذرائعي ومرونة في التعامل مع أوضاع المنطقة ، كما أكد عليه التغيير النسبي في موازين القوى الداخلية ، وفي تركيبات بناء القوة في إيران ومؤسساتها السياسية التي انتهت لصالح رئيس الجمهورية احمدي نجاد ، والتي أعطته الصلاحيات التنفيذية اللازمة التي تجعل منه قادرا" على إدارة الملف النووي الشائك عبر تعدد الأطراف المفاوضة لإيران ، كالاتحاد الأوربي ، والجانب الروسي ، والجانب الصيني فضلا" عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولا نعلم فيما لو كانت المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران في داخل العراق تتعلق بنفس الملف . كما أن انطلاق البرنامج الاقتصادي في ضوء خطة خمسيه متكررة تتوافق مع النزعة المتشددة في بعض الأحيان والمنفتحة في الأحيان الأخرى التي انتهجها نجاد والتي تتطلب توافر سياسة مرنة معتدلة في لغة الخطاب السياسي إزاء دول الخليج والبلدان العربية ، حتى يتمكن المشروع الإيراني من إيجاد منافذ للحركة ليس في المجال الأمني وحده ، وإنما في المجال الاقتصادي أيضا" عبر مشاريع جديدة مع دول الخليج والتي ترمي للاتفاق على سياسة لتسعير وتسويق النفط ، ودخول الاستثمارات الخليجية إلى السوق الإيراني يضاف لها النظرة الإيرانية إلى الخليج التي أصبحت تكتسب أهمية فائقة باعتباره ركيزة دور ومكانة إيران الإقليمية والدولية . وهنا جاء الدخول الإيراني في صراع دبلوماسي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بينها وبين تركيا المدعومة من الغرب ، سعيا" لمد النفوذ إلى تلك الجمهوريات من أجل أداء دورها الدولي الواسع الذي تنشده والذي يسمح لها بتشكيل نظم إقليمية جديدة تواجه بها الأطروحات الأمريكية لما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو الشرق الأوسط الكبير .

المطلب الثالث : الدور الإيراني في الإشكالية الأمنية في الشرق الأوسط

إن التوجه الأمريكي الجديد بِشأن القضية الفلسطينية واهتمامها بعملية السلام في الشرق الأوسط الذي توج بعقد مؤتمر أنابولس في نوفمبر 2007 جاء بعد إهمال طويل أمتد لسنوات ساد خلالها العنف والشلل الدبلوماسي في ظل الادعاء الأمريكي للتحرك بايجابية لإقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالموافقة على التفاوض على قضايا الوضع النهائي للسلام بين الجانبين
، (Middle East Briefing, no. 22, November 2007)
والقيام بمراجعة مشاريع الإصلاح والديمقراطية والشرق أوسطية ، وإجراء ترتيبات إقليمية إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عبر إتباع سياسة خارجية جديدة تسعى أدارة الرئيس بوش لتنفيذها من خلال زيارته إلى المنطقة مطلع عام 2008 والتي شملت الأراضي المحتلة والكويت والبحرين والإمارات والسعودية ومصر ، لم يكن كل ذلك مطلوبا" لذاته بقدر ما كان يتوخى تحقيق مصالح حيوية للولايات المتحدة تتمثل بالاتي: –

1 . تحجيم دور إيران وإبقاؤها داخل حدودها وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط .
2 . تغطية الترتيبات الأمريكية المستقبلية في العراق .
3 . ترتيب أوضاع المنطقة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية لضمان السيطرة على التطورات الحاصلة فيها .

ومن خلال متابعة تصريحات القادة السياسيين الإيرانيين ، يمكن القول أن إيران قد طورت رؤية لمشروع متكامل حول الإشكالية الأمنية التي حدثت جراء التواجد العسكري الكبير للولايات المتحدة في المنطقة بدعوى المحافظة على المصالح الحيوية وحماية أمن إسرائيل والقيام بدور " **الموازن للقوة العسكرية الإيرانية** " ، إلا أن مضمون سياستها تجاه أمن الخليج لم يحقق الاستقرار نظرا" لافتقارها إلى التوجه الواضح لتحقيق ذلك الاستقرار بل إنها استمرت في تكريس هيمنتها على المنطقة من خلال تحقيق آليات ثلاثة : أولها ؛ كان في احتلال العراق وثانيها؛ تفعيل الترتيبات العسكرية الثنائية مع الدول الخليجية وثالثها؛ العزلة الكاملة لإيران (كشك ، 2006 ، 171) .
لذا فإن الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج قد تبلورت مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة وبرزت فيه الإبعاد التالية: –

أ . إن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسئولية الدول الواقعة على شواطئه ، ومن ثم فأن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بد وان يدخل إيران طرفا" أساسيا" فيه .
ب . ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج .
ج . الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي ، واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران ، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية .

د . الاستفادة من وجود أقليات شيعية في دول الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي .

هـ. صبغ دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور، في إطار المواريث الدينية لشعوب ودول المنطقة العربية (شبلي، 2001، 27).

أن التبريرات الإيرانية لمقترحاتها المتعلقة بالمساهمة في إيجاد حل للإشكالية الأمنية جاء بعد بروزها كقوة إقليمية مؤثرة لها حضورها القوي في العراق ، وإصرارها على امتلاك قدرات نووية وصواريخ بعيدة المدى ، فضلا" عن وجود خلل واضح في جيوش الدول الخليجية الستة ، حيث يبلغ عدد قوات تلك الدول مجتمعة 400 ألف جندي ، مقارنة بالقوة الإيرانية التي تبلغ 800 إلف مقاتل ، وعلى الرغم من أن دول الخليج أنفقت 34 مليار دولار على الأمن والتسلح في عام 2005 ، فأن جهودها لا تزال غير متكاملة ، كما أن عدد سكان دول الخليج لا يتجاوز 30 مليون نسمة ثلثهم من الأجانب في حين يبلغ عدد نفوس إيران (68.688) مليون حسب إحصاء عام 2006(كشك،171،2006).

كما وتطرح التصورات الإيرانية المقترحة بشأن إشكالية الأمن في منطقة الخليج بأنه لا بد من الاستناد على الركائز التالية (شبلي، 2001، 33) :-

أولا . الخبرة المكتسبة من حرب الخليج الثانية تجعل من الضروري إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة لضمان استقلال دول الخليج وسيادتها .

ثانيا" . جعل المنطقة خالية من مخزونات الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية .

ثالثا. لا بد من أن يكون وجود القوى الأجنبية في المنطقة أقل ما يمكن ولفترة محدودة.

رابعا. أن مسئولية التحركات الرامية إلى إعداد ترتيبات الأمن تقع على عاتق الدول الخليجية .

خامسا. لا يمكن إقامة نظام أمني بدون تعاون مشترك بين جميع دول المنطقة .

أما فيما يتعلق بالتطورات المتلاحقة في الأزمة الأمريكية – الإيرانية والتي تلقي بضلالها على إشكالية الأمن في الشرق الأوسط، فإن الاستعدادات الإيرانية لأي مواجهة محتملة دفعت بالقيادة في طهران لحشد الدعم الشعبي والإسلامي عبر الخطابات الوطنية والدينية وتعزيز الروابط والتحالفات مع الجماعات الشيعية والإسلامية في دول المنطقة مثل لبنان والعراق وأفغانستان والأراضي المحتلة ودول الخليج العربية، كما تعمل إيران على تحسين علاقتها مع تنظيم القاعدة والحركات التابعة لها في المنطقة، فضلا" عن توثيق العلاقات مع سوريا ورفعها إلى مستوى استراتيجي، مع استغلال وسائل الإعلام العربية لتعزيز الدعم الشعبي إقليميا" عبر أثارة موضوعات حساسة مثل " القضية الفلسطينية ومحرقة اليهود

باعتبارها كذبة أطلقها الساسة الإسرائيليون"، والسياسة الأمريكية في المنطقة، وفي ذات الوقت تقوم إيران بتسريع برامجها للتسليح من أجل إتمام مراحل الجهوزية لخوض حرب استنزاف غير تقليدية طويلة ضد الولايات المتحدة (قهوجي، 2007، 120)، ويستند الموقف الإيراني في التصعيد إلى الأوراق التالية: - (تركي، 2006، 156)

1. أن لدى إيران جيشا" عقائديا" يصل تعداده لأكثر من نصف مليون جندي، ولها قوات الحرس الثوري والمتطوعين البالغ عددهم قرابة عشرة ملايين جندي.
2. أوشكت إيران على إنتاج صاروخ شهاب 4 الذي يستطيع الوصول إلى واشنطن وبإمكانه أن يحمل أقمارا" إلى الفضاء، وشراؤها لأحدث الغواصات الروسية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية، ونجحت في تصنيع فرقاطات بحرية، مع علمها أن نقطة الضعف العسكرية الأمريكية تكمن في سلاح البحرية.
3. إن إيران تسيطر على خليج هرمز الذي يمر خلاله 40% من النفط العالمي، وأن بإمكانها إغلاق المضيق في هذا الخليج تماما: ومنع ضخ نفطها في حال تعرضها لأي اعتداءات.
4. لدى إيران علاقات اقتصادية متينة مع روسيا والصين حيث عقدت صفقات كبيرة مع الصين بلغت 120 مليار دولار وكذلك فعلت مع الهند.
5. لإيران أصدقاء في العديد من الدول في المنطقة وهؤلاء مستعدون للدفاع عنها عند الحاجة مثل لبنان وفلسطين وأفغانستان والعراق وباكستان وأذربيجان، وكلها بلدان فيها العديد من المصالح الأمريكية.
6. الموقف الدولي الراهن وتكبد الولايات المتحدة للخسائر المادية والبشرية في كل من أفغانستان والعراق وتدهور سمعتها الدولية على المستوى الأدبي والأخلاقي جراء احتلال هذين البلدين.

من خلال ما تقدم فإن لإيران موقعا" هاما" وثقلا" استراتيجيا" في أطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الخليج، وهي تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في أطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، وكذلك فإنها لا تخفي الدور الذي تريد أن تلعبه في ملء الفراغ الأمني الذي تراهن عليه بعد مغادرة القوات الأمريكية عن المنطقة، محققة بذلك مكاسب ومصالح نشطت آمالها الواسعة في لعب دور إقليمي بارز ومكانة دولية هامة فتحت لها الباب لأداء الدور النشط في الخليج في المستويين الاقتصادي والأمني، كما إن حالة التفكك التي يعيشها النظام العربي ساهم في دعم رغبة إيران في ذات الاتجاه، فالخليج يمثل لإيران أحد أهم ثوابت سياساتها الخارجية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية.

المبحث الثاني: القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

لم يعد خافيا" على أحد أن الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في طريقة تعاطيها مع منطقة الشرق الأوسط قد أدت لإحداث تطورات سياسية هامة لصالح إيران أفرزت عن نتائج سلبية أثرت بشكل كبير في أيجاد تحديات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة البالغة الحيوية، فقد ساهمت الولايات المتحدة في توسيع رقعة النفوذ الإيراني في العراق بعد تقويض الدولة العراقية وإسقاط نظام الحكم فيها عام 2003، كما أدت السياسة التي تمارسها هذه الإدارة تجاه سوريا دفع هذه الأخيرة لتوثيق علاقاتها مع إيران من أجل تعزيز مواقعها في المطالبة بحقوقها الوطنية في وجه إسرائيل واتقاء الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، ثم دفعت السياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل بالمقاومة الفلسطينية ممثلة بحركة حماس للتعاون مع إيران، مما تسبب ذلك في تنامي الدور الإيراني في المنطقة بعد أن قامت بتهديد الدول العربية الخليجية بهذا الدور الذي وصفته بالمشروع القومي الفارسي أو كما أسماه بعض الزعماء العرب بمشروع الهلال الشيعي في المشرق العربي.

إن السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة تجاه إسرائيل تقوم على إنكار حقوق الشعب الفلسطيني وتدعم إسرائيل بشكل مطلق الأمر الذي أوصل الدول العربية المحسوبة على محور الاعتدال العربي للخوض في نزاعات عربية – عربية دفعت المنطقة للمزيد من الأزمات والانقسامات والتي يأتي في مقدمتها حالة الصراع التي يشهدها لبنان وما يقدمه من تضحيات جسيمة لعدد من رموزه الوطنية والتي تهدد استقراره ووحدته جراء الاعتماد على سياسات فئوية تدعم هذه الفئة أو تلك مما جعله مكشوفا" على الصراعات الطائفية والمذهبية (تقي الدين، 2007، 176).

إن دخول الولايات المتحدة الأمريكية كشريك في الحروب الإقليمية ضد العرب وتدميرها الشامل لأحد أقطاره " العراق 2003 "، ولعاصمة عربية أخرى "بيروت 2006 "، وتشريد عدة شعوب عربية " **فلسطين والعراق** " وتغييب القضية الفلسطينية وانحيازها التام لإسرائيل مع ادعائها بممارسة دور الصديق لشعوب المنطقة، دفع أطرافا" عربية للبروز والسعي للتعامل مع الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية من منطلق الدعوة لإتباع سياسة المقاومة والممانعة والتي لم تكن ظاهرة إلا في بعض الأحزاب والمنظمات العربية في ظل انحسار القدرة الأمريكية وسقوطها في وحل المستنقع العراقي، وفشل سياساتها في المنطقة جراء تنامي الدور الإقليمي الإيراني (مرسي، 2007، 72)، ومن هذه القوى العربية يمكن الوقوف عند أبرزها وهي:-

المطلب الأول: حزب الله في لبنان

نشأ حزب الله في لبنان بعد حصول الانقسام في حركة أمل الشيعية اللبنانية بسبب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 ، التي تسببت بانقسام الحركة إلى جناحين : أحدهما حركة أمل التي ترى أن المرجعية الدينية لا بد أن تكون من

داخل لبنان ، فيما دعا الجناح الآخر إلى اتخاذ الإمام الخميني قائد الثورة الإيرانية لمرجع الأعلى للشيعة في كل إنحاء العالم بما فيها لبنان ، ثم تعزز الانقسام بين الجناحين عقب الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982 من مؤيد للتفاوض مع إسرائيل ممثلٍ بحركة أمل وآخر متمسك بخيار المقاومة فكان انشقاق بعض كوادر وقادة أمل مكونين حزب الله الذي اعتمد المقاومة خيارا" استراتيجيا" له في مواجهة إسرائيل ، وقد أرتبط الحزب بإيران انطلاقا" من ثوابت ومفردات فكرية وعقائدية (الدسوقي ، 2006 ، 94) ، لذا فهو حزب لبناني نشأ في ظل حركة أمل الشيعية وأصبح حزبا" سياسيا" يشارك في الحياة السياسية اللبنانية بعد خروج القوات السورية من لبنان على أثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 في الثاني من سبتمبر 2004 ، وهذا القرار يعد سابقة أممية كونه يعالج قضايا سياسية داخلية في دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة لا تهدد السلم والأمن الدوليين حسب ما يفترض ميثاق الهيئة في القضايا التي يتطلب معالجتها من مجلس الأمن ، كما أن القرار يدعو إلى نزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ومن ضمنها : سلاح المقاومة الإسلامية – الجناح العسكري لحزب الله – وسلاح الفلسطينيين في لبنان(تقي الدين،2007، 165) ، إلا أن حزب الله رفض تسليم سلاحه قبل عودة الأسرى اللبنانيين واستعادة مزارع شبعا اللبنانية مع تأمين حماية للحدود الجنوبية بجيش قوي قادر على أن يكون الرادع ضد أي غزو إسرائيلي آخر وأن الرادع الوحيد هو القدرة على شن حرب عصابات(تشومسكي2 ، 2007 ، 346) .

إن هذا الدور العسكري البارز والمحتمل لحزب الله مكنه بنجاح من الدخول في معارك عديدة مع إسرائيل دفعت باتجاه نشوب الأزمة اللبنانية الإسرائيلية منتصف عام 2006 بعد أن رد الجيش الإسرائيلي بعملية حربية استهدفت أغلب الأراضي اللبنانية : الجنوب اللبناني ومطار بيروت والضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت حيث يقع مقر حزب الله ، كما فرضت البوارج الحربية الإسرائيلية حصارا" بحريا" على لبنان مما دفع بحزب الله لإطلاق الصواريخ عليها وإصابة إحدى هذه البوارج ، كما نجح الحزب إلى حد كبير في تحقيق نوع من توازن الرعب طوال فترة الحرب بين الجانبين التي استمرت (33) يوما" ، حيث أعلن عن وقف العمليات الحربية يوم 14 أغسطس 2006 بموجب القرار المرقم 1701 الصادر عن مجلس الأمن الدولي .

ولحزب الله نشاطات أخرى تتعدى الجانب السياسي والعسكري لتشمل الجوانب الاجتماعية والإعلامية حيث كإقامة المستشفيات العامة ودور الرعاية الاجتماعية والمدارس وغيرها من النشاطات لعموم أبناء الشعب اللبناني ، كما ويمتلك الحزب القسم الأكبر من أسهم محطة المنار الفضائية .

وقد رفع الحزب في مراحل تأسيسه الأولى شعار الثورة الإسلامية في لبنان ، ثم جرى تغيير الشعار لاحقا" إلى المقاومة الإسلامية في لبنان ، كما أن الحزب يتبع عقائديا" إلى مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي وفي السابق إلى الإمام الخميني،

وهذا الإتباع يكون على شكل التزام عقائدي بتقليد المرجع في الأمور الدينيـــــــة (شبكة الموسوعة الحرة، الموقع الالكتروني:
htt://ar.Wikipedia.Arg/wiki)
يعد حزب الله من المنظمات الإسلامية السباقة في خوض التجربـــة الديمقراطيـــة حيث يتم انتخاب قادته تنظيميا" من اللجنة المركزية لعضوية المكتـــب الـــسياسي للحزب ، إضافة لانتخاب مجلس سياسي من مجلس شورى الحزب وتـــتم عمليـــة وضع سياسات الحزب بالإجماع ، وهو يتكون من طائفة المسلمين الـــشيعة ، أي أن عقيدته دينية تجعل من أعضائه ملتزمين بدين الحزب وطائفته ، وهذا التكوين يشابه به أغلب الأحزاب السياسية اللبنانية ، كون المجتمع اللبناني يتميز بتنوعـــه الديني والمذهبي والطائفي ، حيث يتكون من 18 طائفة ومجموعة دينية معتـــرف بها رسميا" ، والشيعة " الجعفرية " يمثلون إحدى هذه الطوائف ، ويشير عدد مـــن المصادر إلى أنهم يمثلون ثلث سكان لبنان ، بالرغم من عـــدم إجـــراء إحـــصاء سكاني رسمي منذ عام 1932 ومن هذه المصادر التي تحدثت عن أعدادهم يمكن ملاحظة الإحصاءات التالية :-

- تقرير " **الحرية الدينية في العالم لعام 2006** ": أشار إلـــى أن نـــسبتهم تبلـــغ 25-35% من إجمالي عدد السكان الذي يبلغ نحو أربعة ملايين نسمة.
- تقرير " **الملل والنحل والأعراق لعام 2005** ": يـــذكر أنهـــم يـــشكلون حوالي 20% من عدد السكان.

ويتمركز الشيعة في مناطق جنوب لبنان ، والبقاع ، وبيروت العاصمة وتحديـــدا" في الضاحية الجنوبية ، ولهم محاكم خاصة تعنى بقضايا الأحوال الشخصية ، ولهم مساجد وحسينيات ومدارس دينية من أبرزها " المعهد الشرعي الإسلامي " الـــذي أنشئ عام 1966 على يد السيد محمد حسين فضل الله ، ليكون هذا المعهد بـــديلا" عن الحوزات العلمية الدينية المتقدمة في العراق وإيران للطلاب الـــراغبين فـــي إكمال دراستهم الدينية من اللبنانيين .
وقد خصص للشيعة بموجب اتفاقية الطائف 27 مقعدا" في مجلس النـــواب البـــالغ عددها 127 أسوة بالسنة حيث منح المسلمون 64 مقعدا"، تتوزع بالإضافة إلى ما خصص للسنة والشيعة، مقعدان للعلويين أما المقاعد الأخرى والبالغة ثمانية مقاعد فأعطيت للدروز (شبكة CNN/الشرق الأوسط ،2007 ، الموقع الالكتروني :
arabic.cnn.com/2007/middle east/4/9/Shiite.lebanon/index.html)

ويصنف حزب الله كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة وكنـــدا واستراليا وإسرائيل ، في حين أن الإعلام الأوربي يصفه كجماعة مسلحة متعلقـــة بالإرهاب، وتتفق أغلب المكونات السياسية والإعلامية العربية على أنه تنظيم لـــه الحق في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

يؤيد حزب الله التحركات العسكرية لحركة حماس التي تصفها الولايات المتحدة وحليفاتها كمنظمة إرهابية ، غير أن حزب الله قد أدان هجمات 11 سبتمبر 2001.

يدخل حزب الله في صراع مستدام مع إسرائيل امتد من حدود اطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل إلى الدفاع عن جنوب لبنان ومواقع الحزب فيه ، وتمكن من تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي الواقعة في الجنوب المتاخمة لإسرائيل في 25 مايو 2000 ، ثم جاءت الحرب بين إسرائيل والحزب صيف عام 2006 والتي لم تتمكن فيها إسرائيل من تدمير سلاح المقاومة وبنيتها التنظيمية مما جعلها تخوض حربا" بائسة من الجو مع نجاح المقاومة في اطلاق الصواريخ على عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة وبوتيرة منتظمة بمعدل أكثر من مئة صاروخ في اليوم أصابت بها أهدافا" مباشرة وحساسة في العمق مما زاد من تداعيات الموقف داخل إسرائيل لتصل إلى حالة التناقض بين المؤسستين العسكرية والسياسية بعد انهيار معنويات الجنود الإسرائيليين وارتباك قياداتهم بالرغم من الدعم الأمريكي الصريح لإسرائيل وتعزيزها بالذخائر مثل " القنابل الذكية " (تقي الدين ، 2007 ، 174) .

إن نجاح حزب الله في الدفاع عن مواقعه في جنوب لبنان بعد اجتياز الجيش الإسرائيلي للحدود اللبنانية بعدة كيلومترات في مسعى لبلوغ نهر الليطاني قد أحدث خسائر كبيرة في القوات الإسرائيلية المهاجمة بعد حدوث مواجهات عنيفة في مناطق عيتا الشعب ومارون الرأس وبنت جبيل ، مما دفع أطرافا" إقليمية أخرى لتقف موقفا" مساندا" لحزب الله الذي تبنى مواقف هذه الإطراف الداعمة له – إيران وسوريا – وأحدث في الصراع تأثيرات أوسع شملت المنطقة ، فكانت الإرادة السورية والإيرانية حاضرة تدفع باتجاه إطالة أمد الحرب التي خطط لها الجانب الإسرائيلي لتحقيق أهداف معينة ولكنها مهمة من الناحية العسكرية تتمثل في الحد من قدرة حزب الله في جنوب لبنان مع السعي لإيجاد ظروف سياسية مناسبة تتولى فيها الحكومة اللبنانية زمام الأمور لتبسط سلطتها على المنطقة بمساندة قوة دولية ، مع الحد من قدرة إيران على ضرب إسرائيل من خلال حزب الله ، وتقليل قدرة حزب الله في مؤازرة حركتي حماس والجهاد الإسلامي بشكل مباشر أو غير مباشر ، لكن إسرائيل فشلت في تخطيطها هذا ،
(Jeffrey, Policy Watch, July 26, 2006) .

إن فشل إسرائيل في تفجير الأوضاع الداخلية اللبنانية بعد انتهاء أزمة يوليو 2006 رغم التحريض الكبير الذي مارسته ، فقد جاء التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر – ميشيل عون – ليساهم في تكوين صمام أمانٍ وتضامن واسع وكبير من قبل قوى لبنانية أخرى ، جعلت من حزب الله يمسك بزمام الأمور بعد تنامي دوره في التأثير على مجريات الصراع في الشرق الأوسط باعتباره قوة إقليمية صاعدة تستند على دور محلي بارز مكنها من الضغط القوي والمباشر على تعطيل انتخابات الرئاسة اللبنانية بعد أن جندت إمكانياتها العسكرية في تدريب

وتسليح عناصر من التيار الحر المسيحي المعارض بزعامة ميشيل عون وكـذلك المعارضة الدرزية للتأثير في الوقت المناسب على تلك الانتخابات حسب ما أورد بذلك سمير جعجع في رده على استفسارات صحفية نقلتها وكالة رويتر (الـرأي في 2007/9/9) .

ثم بدأت حملة سياسية مضادة لحزب الله تتحدث عن الكوارث التي حلت بـالبلاد من جراء الحرب مع إسرائيل في صيف 2006 ، قادت هذه الحملة مجموعة مـن تيار " **14 آذار**" فأشارت إلى سلامة المقاومة بقيادة حـزب الله وسـط الكارثـة الإنسانية التي خلفتها إسرائيل بقتل 1300 مواطن وجرح5000 آخرين،وتدمير مئة وخمسين ألف وحدة سكنية،مع التقليل من أهمية صمود المقاومة في هذه الحرب . إلا أن ذلك لم يمنع من تكوين رأي معارض قوي تقوده الأحـزاب الـشيعية فـي البرلمان اللبناني – حركة أمل وحزب الله – مع ضغوط إقليمية من قبل المحـور السوري الإيراني ، جاءت لتبلور موقف يسعى لإحداث تغيير سياسي واسـع فـي توجهات لبنان ، فما كان من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تتعاون مع فرنـسا والعديد من الدول الغربية في توجه سياسي جديد تتقابل فيه ضد المصالح الدوليـة المعبر عنها في كل من سوريا وإيران وروسيا والصين بتفاوت واضـح لحـدود الارتباطات والمصالح في منطقة الشرق الأوسط (تقي الدين ، 2007 ، 176) .

المطلب الثاني: حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية " حماس "

هي حركة إسلامية أسسها الشيخ أحمد ياسين وبعض عناصـر حركـة الإخـوان المسلمين في الساحة الفلسطينية مثل عبد العزيز الرنتيـسي و محمـود الزهـار وغيرهما ، وكان الإعلان عنها في عام 1987 رغم أنها كانت تعمل على الساحة الفلسطينية تحت مسميات أخرى قبل إعلان الحركة عن نفـسها عـام 1987 ، إذ كانت تعمل تحت اسم " **المرابطون علـى أرض الإسـراء** " و "**حركـة الكفـاح الإسلامي** ".

تعمل هذه الحركة على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلـسطيني وخلاصه من الاحتلال الإسرائيلي، وهي تتصدى للمشروع الإسرائيلي المـدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

نشأت حركة المقاومة الإسلامية نتيجة تفاعل عوامل عدة رافقت الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948 وهزيمة عام 1967 مرورا" بأحـداث بيـروت عـام 1982 وانتقال مقر منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، ومن أبرز هذه العوامل هي :–

أ . التطورات السياسية للقضية الفلسطينية :– لقد أدى تحول قـضية الـشعب الفلسطيني من قضية صراع حضاري بين العرب والمسلمين مـن جهـة واليهود والصهاينة من جهة أخرى ، إلى قضية لاجئين بعد أحـداث نكبـة 1948 ، ومن ثم فقدان ثلثي الأرض الفلسطينية في حرب حزيران 1967 ، فجاءت تطورات الأحداث لتعلن عن انبثاق منظمة التحريـر الفلـسطينية وفصائل المقاومة الشعبية التي مـا لبـث أن تعرضـت هـي وبرامجهـا

لانتكاسات داخلية بفعل ظروف ومداخلات خارجية عملت على إضعاف الثوابت الوطنية ودفعت بها للقبول بالحلول الوسطية على حساب الحقوق الثابتة للشعب والأمة ، وصولا" إلى التمزق الذي عاشته القضية الفلسطينية وشعبها جراء توقيع اتفاقية كامب ديفيد وما تلاها من أحداث دفعت القيادة الفلسطينية لمغادرة الأراضي اللبنانية بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ومحاصرة بيروت عام 1982 ، مما عزز من الاتجاهات الداعية لإجراء تسوية سلمية من داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، فجاء الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود فوق أرض فلسطين والتنازل عن جزء كبير من الأرض ، ثم جاء موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من قضية فلسطين ودعمها اللا محدود لجهود إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع والرادع ، التي نفذت عملية حمام الشط عندما قصفت مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أكتوبر 1985 حيث لقيت هذه الإعمال وغيرها من أعمال القتل والتشريد والأسر والتعذيب للمواطنين والقادة الفلسطينيين تشجيعا" كاملا" من الإدارة الأمريكية .

ب . بروز ظاهرة الصحوة الإسلامية :- شهدت فلسطين كبقية الأقطار العربية نمو وانتشار الصحوة الإسلامية مما أدى لنمو وتطور الحركة الإسلامية في أوساط التجمعات الفلسطينية في الخارج والداخل ، فكان تيار الداخل يرى بأنه يواجه تحديات عديدة تتمثل في تراجع مستوى القضية الفلسطينية إلى مستويات متدنية في سلم أولويات الدول العربية ، وتراجع المشروع الثوري الفلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني وإفرازاته ، الأمر الذي ساعد في نضوج فكرة المقاومة لدى العديد من الأوساط الإسلامية في الساحة الفلسطينية فبدأت ملامح تيار الشيخ أحمد ياسين بالظهور عام 1983 ، وبعد تراكم الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي وسياسته القمعية ضد الشعب الفلسطيني قامت حركة المقاومة الإسلامية " **حماس** " تلازما" مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية في 1987/12/8 بالإعلان عن نفسها فصدر أول بيان لها في الانتفاضة بتاريخ 1987/12/14 مستندة على الانتشار الجماهيري الواسع لها في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ، فكانت الحركة هي الأبرز والأقوى في الأرض المحتلة بعد قيامها بجملة من العمليات العسكرية النوعية ضد الاحتلال الإسرائيلي وإيقاع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوفه خاصة بعد تشكيلها للجناح العسكري كتائب عز الدين القسام عام 1992 (تيم ، 2004، 447) .

جاء بروز وتنامي دور حركة حماس على المستوى المحلي والإقليمي بعد أن حققت الفوز المفاجئ في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في يناير 2006 ، الأمر الذي مكنها من أن تترأس الحكومة الفلسطينية المشكلة من قبل إسماعيل هنية أحد قادتها ، ويعد صعود الحركة متغيرا" كاشفا" لأمراض متراكمة في الحياة السياسية والإيديولوجية والتنظيمية الفلسطينية ، فقبل مشاركة حماس

وشغلها للمكانة السياسية الشعبية التي وصلت إليها كانت سدة الحكم الفلسطيني وإداراته وصناعة القرار السياسي فيه تأتي من خلال منظمة التحرير الفلسطينية في فترات سابقة ثم السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي الذي نجم عن اتفاقات أوسلو . إن هذه الإدارة والسلطة شهدت جملة من المظاهر السلطوية والتفرد والفساد الإداري والمالي وتجاوز الصلاحيات من قبل بعض القيادات فيها التي لها ميول وأهواء وتحالفات سياسية داخلية وخارجية ، مما ساهم بشكل كبير في صعود حركة حماس لسدة الحكم في نظام السلطة الوطنية الفلسطينية (الأزعر ، 2007 ، 142) .

إن فوز حماس في الانتخابات التشريعية لم يكن مفاجئا" في واقع الأمر لا سيما وأن الاتجاه العام في فلسطين كان يفضي إلى فشل وفساد القادة المنحدرين من الحركة القومية أو اليسارية والتي يمثلها في الحالة الفلسطينية قادة فتح الرابضون على رأس منظمة التحرير الفلسطينية / السلطة الوطنية الفلسطينية ، كما أن كثيرا" من الذين صوتوا لحماس قد فعلوا ذلك نتيجة سخطهم على إسرائيل وقيادة السلطة الفلسطينية " فتح " أكثر من الرغبة في الالتزام بالأصولية الإسلامية والممثلة بحركة حماس (تشومسكي2 ، 2007 ، 326) .

أن بروز دور حماس على المستوى الإقليمي يكمن من مد جسور العلاقة مع إيران وسوريا وحزب الله الداعمين للحركة بما يزيد من وتيرة الحالة التصارعية مع إسرائيل خاصة وأن حزب الله ونشاطاته في مواجهة إسرائيل قد زاد بشكل مباشر من قدرة ووضع حركة حماس وعلى العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بشكل عام ، إذ أن أي هزيمة يلحقها حزب الله بالجيش الإسرائيلي سيعطي بها دفعة قوية لحركة حماس ويضعف من الدعوات التي تطالبها بأن تصبح أكثر اعتدالا" وبراغماتية . وعلى صعيد آخر فقد قاطع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية حكومة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية ، إلا أن الموقف الروسي أعطى لها جرعة دوائية هي بأمس الحاجة لها بعد أن استقبلت موسكو وفد حماس وطالبت المجتمع الدولي بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية المشكلة من حماس ، كما كان رأي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ،

> "**بأنه لا يجوز تجاهل من وصل إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية ، كما رحبت روسيا باتفاق مكة لحسم الخلاف الذي وصل حد الصراع المسلح بين محمود عباس وحركة حماس في فبراير 2007 واعتبرته خطوة ايجابية لتسوية الخلافات الفلسطينية** " (الشيخ ، 2007 ، 92) .

المطلب الثالث: القوى السياسية الشيعية في العراق

برزت على الساحة السياسية في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 ، موجة من الأحزاب السياسية والتنظيمات والحركات والتيارات الجديدة والتي توزعت ما بين تيارات إسلامية " سنية وشيعية " وليبرالية وقومية وشيوعية وديمقراطية وتروتسكية وعمالية ثورية واشتراكية ماركسية ومستقلة ، لتضاف إلى مجموعة الأحزاب والحركات المعروفة بتاريخها الطويل في العمل السري أو العلني خلال سنوات وعقود الفترة السابقة من حكم النظام السابق والتي كانت تعارضه في بعض الأحيان أو تتحالف معه في أحيان أخرى حسب مقتضيات العمل السياسي الخاص بها (الجاسور، 2005 ، 138).

إن بروز الفعاليات السياسية الجديدة التي لم تكن مألوفة في القاموس السياسي العراقي والتي انتهجت مصالح مذهبية وعرقية ساعدت على ترسيخ الطائفية السياسية وتراجع فكرة الدولة وما يرتبط بها من أفكار المواطنة والهوية الوطنية ، قربتها الأجواء السياسية المشحونة ودفعتها لتشكيل تقسيمات سياسية حددتها الظروف الآنية المفروضة من قبل سلطة الإدارة المدنية المسئولة عن حكم العراق والتي فرضت إجراء الانتخابات التشريعية في ديسمبر من عام 2005 ، فبرزت تكتلات عرقية " **التحالف الكردستاني** " وائتلافات طائفية مذهبية " **الائتلاف العراقي الموحد ممثلا" عن الشيعة** " و " **جبهة التوافق العراقية ممثلة للسنة** " ، وكان لتلك التكتلات تأثيرات واضحة في الحياة السياسية العراقية الجديدة ، خاصة وأن نجاح القوى السياسية الشيعية بتكوين " **الائتلاف العراقي الموحد** " جاء بعد تحشيد كل الإمكانيات من أجل استقطاب الطائفة الشيعية التي تتمتع بأغلبية نسبية في مستوى عموم الشعب العراقي ، مما مكنه من تحقيق الأغلبية البرلمانية التي أتاحت له السيطرة على البرلمان وبالتالي رئاسة الحكومة وبعض المناصب الحكومية المهمة الأخرى ، وقد ضم هذا الائتلاف القوى السياسية الشيعية التالية : (النصراوي ، 2007 ، 155-156)

- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية
- حزب الدعوة الإسلامية
- التيار الصدري
- حزب الفضيلة الإسلامي
- مجوعات أخرى صغيرة
- شخصيات مستقلة.

ثم جاءت مرحلة جديدة في أثر إعلان نتائج الانتخابات تمثلت بالإصرار الأمريكي على الإبقاء لنظام المحاصصة الطائفية والعرقية من أجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ، مما عزز التشرذم والتشظي وبروز حالات الصراع القومي العربي – الكردي ، الكردي – التركماني ، والمذهبي السني الشيعي ، والديني المسيحي الإسلامي ، ليعلو على الوطنية والتكنوقراطية ، مما جعل السمة الغالبة على حكومة المالكي هي النظام الطائفي المذهبي مع بروز وتنامي دور التيارات الدينية وانحسار واضح للتيار العلماني الأمر الذي أدى للابتعاد عن مظاهر التحول

السياسي للديمقراطية وبروز تداعيات عديدة زادت حالة الاقتراب من الوقوع في أتون الحرب الأهلية التي كادت أن تؤثر على وحدة الشعب العراقي بعد اندلاع أعمال العنف في العاصمة العراقية أثر وقوع تفجيرات مرقدي الإمامين " **علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام** " (جواد ، 2007 ، 158) .

إن بروز دور القوى السياسية الشيعية في العراق على أثر فوز الائتلاف العراقي الموحد بانتخابات المجلس النيابي حيث حصل على 130 مقعدا" من أصل 275 ، جاء ليعيد بعض الخلافات المذهبية القديمة بين السنة والشيعة والتي يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام حيث لم يستطع المسلمون السابقون حلها ، كما أثار هذا الدور الجديد جدلا" فكريا" وسياسيا" ودينيا" على نحو فريد ظهر واضحا" في القلق العربي الرسمي من الصعود الشيعي الذي أرتبط بزيادة مساحة النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة ، فجاءت التصريحات المتزامنة من قادة الأردن ومصر والسعودية ، وهي الدول السنية التي لها دور ريادي في مسيرة السياسة العربية ، وهي من الدول المعتدلة حسب التقسيم الأمريكي للدول العربية ، كما أنها من الأطراف الحليفة والصديقة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، لذا فإن تصريحات قادتها يكون لها وقع خاص وتأثير مباشر على مواقف الأطراف الإقليمية والعربية ، وقد شملت تلك التصريحات الإشارة إلى التحذير من نتائج تكون " **هلال شيعي** " يؤدي لإحداث حروب مذهبية وتوترات بين السنة والشيعة في العراق وبلدان عربية أخرى ، مع التحذير من تقسيم العراق وأن لا يكون ولاء شيعة العراق يميل لإيران أكثر من ولائهم لوطنهم مع التركيز على أن تنامي النفوذ الإيراني يجب أن لا يؤثر سلبا" على عروبة العراق (أبو طالب ، 2007،106) .

إلا أن صعود القوى السياسية الشيعية في العراق والنتائج التي حققتها في العملية السياسية داخل العراق لم تستطع إخفاء التناقضات الرئيسة المتخفية داخل هذه القوى المذهبية ، كما أن وصول العملية السياسية إلى طريق مسدود ولمرات عديدة بفعل التخندق الطائفي واستمرار التدهور الأمني دفع بتلك التناقضات إلى الواجهة من جديد مما حدث جملة من التداعيات في داخل هذه القوى السياسية لعل أبرزها يكمن في : - (النصراوي ، 2006، 157)

1 . ظهور تصدعات في الائتلاف العراقي الموحد دفعت أحد أركانه – حزب الفضيلة الذي يملك 15 مقعدا" في البرلمان – لرفض المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية منذ تأسيسها ، أعقبه قرار الانسحاب من كتلة الائتلاف في 2007/3/7 ليضع حدا" لحالة التوتر والخلاف المستمر الذي كان يميز علاقة هذا الحزب بالحزبين الرئيسين وهما المجلس الأعلى وحزب الدعوة.

2 . لم تمض فترة وجيزة على انسحاب حزب الفضيلة من الائتلاف الحاكم حتى أصدر التيار الصدري والذي يملك 25 مقعدا" في البرلمان قراره بالانسحاب هو الأخر من حكومة الوحدة الوطنية التي له فيها خمس حقائب وزارية ، مما زاد من أوجاع الائتلاف الحاكم خاصة بعد تورط أطراف

شيعية في قتال داخلي سواء عن طريق ميليشيات تلك الإطـراف أو مـن خلال الصراع بين القوات الحكومية والميليشيات ، في كل مـن البـصرة والعمارة والناصرية والنجف والعديد من المدن الجنوبية الأخرى ، إذ كانت سمة القتال تتركز حول الصراع على النفوذ السياسي في الشارع الـشيعي والرغبة في التحكم والسيطرة على أجهزة الدولة وعلى موارد النفط الغنية في المناطق الشيعية .

3 . حصول تصدع في حزب الدعوة الإسلامية أدى عقد مؤتمر الحـزب الأول منذ تأسيسه كمحاولة لتفادي ما يمكن أن يحدث داخل الحزب والعمل علـى استثمار قوة قاعدته الشعبية بين الأوساط الشيعية مع الأخذ بالاعتبار وجود عدد من الفصائل المتنازعة في الحزب ، الأمر الذي ظهر واضحا" بعد أن جرى انتخاب رئيس الوزراء نوري المالكي كأمين عام للحزب على حساب إبراهيم الجعفري منظر الحزب وأبرز قادته ، مما أعطى ذلك مؤشرا" على نجاح السلطة والمال أكثر من نجاح الكفاءة والقيادة .

4 . انعقاد مؤتمر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي قرر تغيـر اسمه إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق وأعاد انتخاب زعيمه عبـد العزيز الحكيم لرئاسته ، إلا أن المؤتمر نقل تبعية المجلس فـي المرجعيـة الدينية من السيد علي خامنئي مرشد الثورة الإسـلامية فـي إيـران إلـى المرجعية الدينية بالنجف الأشرف المتمثلة بالسيد علي السيستاني .

إن بروز التداعيات المذهبية وحصول التناقضات داخل القوى الـسياسية الـشيعية زاد من تشكل المعضلة الأمنية في العراق وجعلها تبرز كتحـدٍ كبيـر للحكومـة العراقية والولايات المتحدة حيث توزعت عواملها بين : -

أ . المستوى الخارجي : حيث تأتي المسئولية الأمريكية في توفير مناخ يساعد على إفرازات الوضع السياسي العراقي ورفض واشنطن الإقرار بالارتباط المباشر بين أخطائها في العراق وبين الوضع الأمني المتفجر .

ب . المستوى الداخلي: وتمثل في ضعف الأداء الأمني للحكومـة وأجهزتهـا المختصة والتحزب الطائفي والسياسي الذي يلقي بتبعاته على جهود حفـظ الأمن.

كما يأتي دور الميليشيات السياسية المسلحة التي أصـبحت طرفـا" فـاعلا" فـي استمرار تداعيات الوضع الأمني وهي من التشابك والتعقيد بسبب تنوع ارتباطات تلك الميليشيات مع أطراف دولية وإقليمية وتناقضات متشعبة جاءت نتيجة كثـرة عدد اللاعبين المساهمين فيها (شكري ، 2006 ، 144-145) ، ممـا اضـطر الحكومة لإعلان خطط أمنية واحدة تلو الأخرى لعل آخرها وأبرزها خطة فرض القانون التي انطلقت مطلع عام 2007 والتي جاءت بنتائج ملموسـة فـي أرض الواقع على مستوى مدينة بغداد العاصمة دفعت بأعداد محدودة مـن المهجـرين داخل العراق للعودة إلى منازلهم ، وعودة أعداد أخرى من المهاجرين إلى الخارج للعودة إلى العراق ، غير أن اندلاع جبهات جديدة في جنوب العراق علـى أثـر

بروز جماعات دينية ترتبط بشخصيات مرجعية تدعي الاتصال بالإمام المهدي المنتظر ، قد زاد من تفاقم الوضع الأمني في ظل تصاعد ملحوظ لنشاطات تنظيم القاعدة في محافظة الموصل ، كل ذلك شكل عبئا" كبيرا" على حكومة المالكي دفعها لإيجاد تحالفات سياسية مع أطراف عراقية أخرى من داخل البرلمان .
كما أن تلك الميليشيات السياسية المسلحة كان لها التأثير الفاعل في مستوى الشارع السياسي العراقي جراء امتلاكها للقوة العسكرية المنظمة التي وظفتها في أحيان كثيرة لتصفية المناوئين لها على مستوى الطائفة ذاتها أو على مستوى بقية الطوائف ، وتبرز في العراق عدة تنظيمات على نطاق العمل السياسي المسلح ترتبط بالقوى السياسية الشيعية يأتي في مقدمتها كل من : -

1 . منظمة بدر

- وهي القوة العسكرية التي تتبع إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق.
- تعود جذور نشأتها إلى عام 1982 حيث أسس المجلس في إيران ، وذلك بعد مغادرة أعداد كبيرة من كوادر الحركة الإسلامية الشيعية من العراق إلى إيران في أعقاب إعدام المفكر الشيعي البارز السيد محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى في ابريل 1980 .
- يقود المنظمة هادي العامري احد العناصر البارزة في المجلس الإسلامي الأعلى .
- احتضنت إيران هذه المنظمة وعملت على دعمها وتدريب عناصرها خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية وكان يطلق عليها اسم " فيلق بدر " حيث ساهم الفيلق في شن عمليات عسكرية ضد القوات العراقية فضلا" عن تنفيذها لعمليات حرب العصابات والاغتيالات السياسية لعناصر حزب البعث الحاكم في العراق آنذاك .
- تقوم إستراتيجية المجلس والمنظمة على العناصر التالية :-
  أ . إتباع المذهب الشيعي " **الاثنى عشري** " .
  ب. تبني مفهوم ولاية الفقيه .
  ج. اتخاذ حكومة طهران نموذجا" وقاعدة لإقامة حكم مشابه لها في العراق .

2 . جيش المهدي

- هو ميليشيا موالية لرجل الدين الشيعي الشاب مقتدى الصدر ابن المرجع الديني السيد محمد صادق الصدر الذي اغتيل على يد مجموعة شيعية في محافظة النجف عام 1999 واتهمت الحكومة العراقية بذلك العمل من قبل أطراف شيعية عديدة .
- تمتد القاعدة الشعبية لجيش المهدي الذي تأسس عام 2003 عقب الاحتلال الأمريكي للعراق من محافظة البصرة جنوبا" إلى مدينة الصدر في شرق بغداد مرورا" بمحافظة ديالى وانتهاءً بمحافظة كركوك .

- يقدر عدد أفراد هذا الجيش بعشرة ألاف مقاتل يفتقرون المستوى التــدريبي الجيد الذي تملكه منظمة بدر .
- برز دور هذا الجيش عام 2004 بعد انخراطه في مواجهات مــسلحة مــع القوات الأمريكية في أعقاب غلق صحيفة " الحوزة الناطقة " التابعة للتيــار الصدري حيث صدر على اثر ذلك أمر اعتقال زعيم التيار مقتدى الــصدر في ابريل 2004 بتهمة تورطه في عملية اغتيال رجل الدين الشيعي عبــد المجيد الخوئي الذي اغتيل في يوم 10أيريل 2003 أي بعد يوم واحد مــن سيطرة القوات الأمريكية على العاصمة العراقية بغداد .
- دخل الجيش في مواجهات عديدة مع قــوات المغــاوير التابعــة للــشرطة العراقية في عدد من المحافظات في جنوب العراق وعلى وجه التحديد فــي الديوانية وكربلاء والنجف والبصرة .

وما دام الحديث يجري عن الميليشيات المسلحة التي أصبحت تشكل طرفا" فاعلا" في تداعيات الوضع الأمني في العراق ، فلا بد من الوقوف عند قوات البيشمركة الكردية ، هذه المليشيا التي تعود فترة تكوينها إلى مراحل متقدمــة مــن نــشاط الحركة الكردية وعلى يد القادة الأكراد الأوائل ومنهم الملا مصطفى البــارزاني ، وقد شهد نشاطها حالة من التباين والشدة والصعود والهبوط في ضوء المعطيــات العملية على الأرض في شمال العراق ، وحسب تطور العلاقة بــين التنظيمــات الكردية والسلطة في البلاد ، فقد أضحت هــذه القــوات فــي فتــرة الــستينيات والسبعينيات من القرن العشرين جهة التمثيل الرسمي بــين الأحــزاب الكرديــة وإسرائيل ، جراء تلقيها الدعم الإسرائيلي المباشر بما مكن الحركة الكرديــة مــن الصمود في وجه ضربات الجــيش العراقــي ، فــضلا" عــن تحقيقهــا لــبعض الانتصارات في ساحة القتال والتي كان من أبرزها معركة هندرين في مــارس – مايو 1966 والتي تمت وفق خطة وقيادة وإشراف إسرائيلي ، بالإضافة للعمليات المسلحة ضد مصافي النفط وسكك الحديد العراقية في كركوك عام 1969 التــي نفذت بتخطيط وإشراف إسرائيلي أيضا" ، كما تلقت دعما" كبيرا" من إيران خلال الفترة 1974–1975 والذي مكنها من الصمود في بعض المواقع ومنــع الجــيش العراقي من القضاء نهائيا" عليها وحماية مواقع الملا مصطفى البارزاني الأخيــرة قبل سقوطها عام 1975 (جواد 2000 ، 78–80) .
إلا أن هذه القوات استطاعت استئناف العمل العسكري ضد السلطة في العراق في مارس 1977 بعد توقيع اتفاقية لتنظيم العلاقات بــين حــزب الاتحــاد الــوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بعد انــشقاق طالباني عام 1975 على أثر انهيار الثورة الكردية جراء توقيع العــراق وإيــران لاتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975 ، التي أعلن بعدها الملا مصطفى البارزاني أن الحرب قد انتهت واستطرد قائلا" " **نحن وحيــدون دون أصــدقاء ولــم يعــد**

الأمريكان يقدمون لنا أية مساعدات وننتظر أياما" سـوداء قاتمـة " (عيـسى ، 1992 ، 238) .
أما عن وضع قوات البيشمركة بعد احتلال العراق عام 2003 فإنها تتبع الحـزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق ، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني رئيس جمهورية العـراق ، حيث يرفض الزعيمان الكرديان تسميتها بالمليشيا ويعتبرانها مكونا" شرعيا" مـن مكونات الجيش العراقي تنحصر مهمتها في حماية أمن المنـاطق الكرديـة فـي شمال العراق ، لذا فإن الأكراد يقاومون بشدة أي محاولة للتقرب من البيـشمركة لتطبيق قرار تفكيك الميليشيات في العراق ، خاصـة بعـد تـصاعد الاتهامـات الموجهة ضد هذه القوات بأنها تمارس التطهير العرقي ضد العرب والتركمان في محافظة كركوك في مسعى لتغيير الواقع الديمغرافي للمحافظة استعدادا" لتطبيـق الفقرة ثانيا" من المادة 140 من الدستور التي تنص على مسئولية السلطة التنفيذية في أنجاز " **التطبيع والإحصاء والاسـتفتاء** " في مدينـة كركـوك لتحديـد إرادة مواطنيها (الدستور العراقي لعام 2005) .

ولا يسع الباحث في ختام هذا الفصل إلا أن يشير إلـى أن مجريـات الأحـداث المتعلقة بتنامي دور القوى الإقليمية في الشرق الأوسط قد شـكل تحـديا" امنيـا" بارزا" من التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة التي تمثل من الصعود الإيراني كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تطويرها مشروعا" استراتيجيا" تجاه المنطقة العربية ظهرت ملامحه الواضحة نحو منطقتي الخليج العربي والمشرق العربي ، في أعقاب الاحتلال الأمريكـي للعـراق عـام 2003 ، مما جعلها تدخل كطرف أساسٍ في معادلات الصراع والنفـوذ علـى امتداد المنطقة العربية التي تعد من أهم المناطق في العالم أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .
إن بناء المشروع الاستراتيجي الإيراني في المنطقة بدأت ملامحـه تتـضح فـي مرحلة تاريخية سابقة ، حيث اعتبرت إيران ، الخليج العربي قاعدة تستند عليهـا في ذلك البناء ، فكان احتلالها للجزر العربية الثلاثـة طنـب الكبـرى و طنـب الصغرى وأبو موسى في عهد الشاه السابق محمد رضا بهلوي عام 1971 مقدمة لذلك المشروع الاستراتيجي ، وفي مرحلة لاحقة جاء التطوير على يد أركان نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، حيث اعتمدت على: -

- رصيدها التاريخي وامتداداتها الطائفية والسياسية في تثبيت حضورها بمنطقـة المشرق العربي وتحقيق تحالفات إستراتيجية مع بعض الأطـراف الإقليميـة المهمة في هذه المنطقة مثل : سوريا وحزب الله اللبنـاني وحركـة حمـاس الفلسطينية ، مع تواجد كثيف وتأثير مهم في مجريات الأحداث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي جراء ما تقدمه من دعم مالي وعـسكري لـبعض القـوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية تمتد بين الانتماءات الدينية(سنية وشيعية)

وتحالفات تاريخية مع القوى الكردية شمال العراق تعود إلى مرحلة ما قبل سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003 .

- أما في منطقة الخليج العربي فإن الإطلالة الجغرافية لها على كامل الخليج ، قد عزز من تثبيت قوتها العسكرية كقوة إقليمية عظمى ، في ظل غياب الدور العربي عن أداء أي دور يساهم في ملء الفراغ الإقليمي الذي تعيشه المنطقة .
- ثم جاء تطوير القدرات العسكرية والنووية الإيرانية ليمثل السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربية ، والذي بات يؤثر أيضا" على قدرات الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة .

إن النجاح الإيراني في بناء مشروعها الاستراتجي تجاه المنطقة العربية دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاعتماد إستراتيجية جديدة لمواجهة هذا المشروع فعمدت لإقامة تحالفات عديدة مع دول المنطقة ، مع تكثيف واسع لتواجد قواتها في مسعى للوصول إلى فرض هيمنة مطلقة على الشرق الأوسط باعتبارها القطب الأوحد في العالم ، وأن مصالحها قد تعرضت للتهديد نتيجة صعود بعض القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، كما عمدت للإيغال في دعمها لإسرائيل وعلى المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية كافة ، وهذا ما يتناوله الفصل التالي المتعلق بالدعم الأمريكي لإسرائيل .

المبحث الثالث : التحالفات الإيرانية مع القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

تخيم على التصريحات الصادرة من أركان الإدارة الأمريكية تجاه إيران نبرة التصعيد والتي تصل إلى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية الأمريكية لضرب المواقع النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل العمق الإيراني، وهي سياسة لم يستبعدها المسئولون الأمريكيون، بل تصدر منهم أحيانا" تأكيدات عن كون ذلك يعد أحد الخيارات المتاحة والممكنة أمام الولايات المتحدة في تعاملها مع إيران (مخيمر، 2007، 138).

فقد حاول صناع القرار الأمريكي استقراء الأحداث من أجل الوصول إلى نتيجة الأزمة النووية مع إيران وذلك من خلال تحليل الثقل النسبي للأسرة الدولية التي تتزعمها الولايات المتحدة في هذه الأزمة الإيرانية، فقد بدا هناك حالة شبه إجماع لدى الكثيرين في العالم بأن إيران تملك ثقلا" أكبر مما تملكه الولايات المتحدة والأسرة الدولية في التعاطي مع هذه الأزمة، وذلك بفعل: التطورات الحاصلة في العراق، وفي الارتفاع الواضح بأسعار الوقود التي زادت من قوة الموقف الإيراني كداعم للحركات الإسلامية التي لها القدرة على تنفيذ عمليات انتقامية ضد الولايات المتحدة وحلفائها (كاتزمان، الموقع الالكتروني، http://www.ecssr.ac.ae/CDA/Featured).

ثم جاءت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلنها الرئيس بوش تجاه العراق في شهر يناير 2006 والتي لم تتضمن جديدا" سوى زيادة عدد القوات الأمريكية العاملة في العراق بمقدار واحد وعشرين إلف جندي، إلا أن الإستراتيجية الأهم – غير المعلنة – كانت تجاه إيران حيث تعتمد على تضييق الخناق عليها من الدول المجاورة مع تنفيذ عمليات ضد الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في العراق كما حدث في مطلع عام 2007 شمال العراق، وقد اتضحت ملامح الموقف الأمريكي تجاه إيران في الإجراءات التالية:

1. تعزيز القوة القتالية البحرية في منطقة الخليج بحاملة الطائرات " **جون ستيبنيس** " لتلتحق بالحاملة " **دوايت آيزنهاور** ".
2. مداهمة مكاتب البعثة الدبلوماسية الإيرانية في العراق واحتجاز بعض أعضائها بتهمة تسهيل عمليات عسكرية وتمرير أسلحة تستخدم ضد القوات الأمريكية في العراق.
3. جعل القوات الحدودية الإيرانية مع باكستان وأفغانستان في حال من عدم الاستقرار، عبر إجراء عمليات تسلل لمجموعات مسلحة من الجانب الباكستاني وقتل واسر عدد من جنود الحرس الثوري الإيراني.
4. تشديد العقوبات الدولية على طهران خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن 1737 الذي تضمن عقوبات على مؤسسات وأشخاص من العاملين في البرنامج النووي الإيراني والصاروخي، وأن عدم امتثال إيران للقرار سيفتح الباب أمام إمكانية تشديد العقوبات(مخيمر، 2007، 138-139).

كما أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين جبهة من دول المنطقة مؤيدة لعزل إيران سياسيا" واقتصاديا"، والحصول على موافقة ضمنية من تلك الدول لتوجيه ضربة عسكرية لها، وهنا جاء التحرك الأمريكي باتجاه دول الخليج ومصر والأردن عبر زيارات متكررة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس، ومنها زيارتها لهذه الدول في نهاية شهر فبراير 2007 (علي، 2007، 124).

وفي ضوء العوامل السابقة جاءت الاستعدادات الإيرانية لأي مواجهة محتملة مع الولايات المتحدة فقامت بتنفيذ عدد من التحالفات الإستراتيجية مع عدد من الأطراف الإقليمية من أجل تعزيز الدعم لها في هذه المواجهة، وقد كان من أهم هذه التحالفات: –

- التحالف الإيراني السوري.
- التحاف الإيراني مع حزب الله في لبنان.
- التحاف الإيراني مع حركة حماس الفلسطينية.

المطلب الأول: التحالف الإيراني السوري

قسمت الولايات المتحدة الأمريكية العالم العربي والإسلامي قبل أحــداث الحــادي عشر من سبتمبر 2001 إلى دول معتدلة وهي: " **مــصر والــسعودية والأردن و تركيا** " ودول إرهابية وهي: " **العراق والسودان وســوريا وإيــران** " (لمعــي، 2001، 240)، وفي ضوء هذا التقسيم فإن سوريا وإيران قد دخلتا ضمن الــدول الإرهابية في حسابات الإدارة الأمريكية التي لم تخف أمكانية التحرك العــسكري ضد الدولتين بعد الانتهاء من ترتيب الأوضاع في العراق، وذلك بداعٍ رئيس هو أن سوريا لا زالت تحتفظ ببعض أشكال الردع من خــلال رعايتهــا لحــزب الله والمجموعات المتشددة وتحالفها مع إيران، وكــذلك مخزونهــا مــن الــصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل ولكنها لا تستطيع ترجمة هذه الممتلكات إلــى أي إنجاز إيجابي، وتزداد الادعاءات الأمريكية بأن الدعم السوري للعناصر المناهضة للنظام في العراق، وقد جاء هذا الموقف الأمريكي الانتهــازي بعــد أن رحبــت الولايات المتحدة بالتدخل السوري في لبنان عام 1976 على غــرار مــا فعلــت إسرائيل من الناحية التكتيكية لأن المهمة السورية آنذاك كانت تقوم علــى إيــذاء الفلسطينيين في لبنان، وهذا أمر مرحب به ولم تعارضه الولايات المتحــدة، كمــا ورحب الرئيس بوش الأب ببقاء السوريين في لبنان عام 1990 لأنه رغب بإدخال سوريا في التحالف المضاد للعراق وقد نجح بذلك، كما اقترح الرئيس كلينتون عام 1994 رفع اسم سوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب إذا قبلــت المقترحــات الأمريكية الإسرائيلية بشأن مرتفعات الجولان التي استولت عليها إســرائيل فــي حرب 1967، متى أرادت سوريا استعادة أراضيها، وبعد رفضها الصفقة، بقيــت ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب (تشومسكي 2، 2007، 200).

وعلى النقيض من ذلك يأتي الموقف الإيراني الذي يأمل الاســتفادة مــن شــيعة العراق لبناء مصالح مشتركة مع الحكومة العراقية الجديدة، كما أنه من الــصعب لدى الولايات المتحدة الأمريكية أن ترى سوريا وهي ترعى " **مسلحي الــسنة** " بما في ذلك الموالين للنظام العراقي السابق على أساس أنها الطريــق لتحقيــق أي انجاز سياسي في العراق، إلا إن إيران وفي عهد الرئيس أحمدي نجاد باتت تزايد على مواقف جميع الأنظمة العربية في رفض إسرائيل، كما يأتي خوف واشــنطن من تحول إيران إلى قوة نووية الأمر الذي يعطيها رادعا" شديد الفاعلية، أو رادعا" مضادا" في منطقة الخليج والشرق الأوسط مقابل القوة الإســرائيلية والأمريكيــة، فضلا" على أن امتلاك إيران للقنبلة النووية سيعزز بدرجة كبيرة مكانــة طهــران كزعيم معادٍ لأمريكا وإسرائيل لدى الرأي العام الإسلامي، وهو ما تــسعى إليــه إيران إلى حد كبير، والشيء اللافت للنظر في التفكير الأمريكي الإسرائيلي يكمن في الدوافع الحقيقية لبيانات الرئيس الإيراني نجاد المتعلقــة بالمحرقــة اليهوديــة وإسرائيل حيث أن ذلك لا بد أن يكون مدروسا" لإبراز دور إيران وعلو مكانتهــا في العالم الإسلامي وخصوصا" حيال الرأي العام السني، لذا جاء الرد الأمريكــي بالعمل الجاد والسعي الحثيث لعزل إيران.

لذا قام التحالف السوري – الإيراني لمواجهة التحديات والقيود المفروضة على الدولتين أو إحداهما، مع البحث عن مصالح وأهداف يسعى الطرفان لتحقيقها والتي تتشكل على عدد من الركائز المتعلقة بالقضايا التالية:-

1. العامل الأمريكي: -

تتأثر علاقات الأطراف الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بمدى علاقاتها البينية وعلاقات كل منها بالقوة الكبرى في العالم، حيث تتوزع الدول حسب تلك العلاقة بين التعاون والصراع، وتختلف درجاتها بين دولة وأخرى، لكنها تنتشر ضمن حيزين رئيسين هما: ملاءمة أو مقاومة السياسات الأمريكية، ووفق هذا التقسيم فأن إيران وسوريا تقفان في حيز مقاومة السياسة الأمريكية، وهما الدولتان الوحيدتان في المجموعة الإقليمية للشرق الأوسط المنتميتان إلى هذا الحيز، مما يجعل اتفاقهما في ملفات وقضايا المنطقة وإدارة سياساتهما الإقليمية والدولية يدخل بشكل مباشر وغير مباشر مع العامل الأمريكي وطريقة تنفيذه لسياسته الخارجية تجاه المنطقة (راشد 2، 2006، 134).

2 . وضع النظام العربي:-

يمثل وضع النظام العربي نقطة ضعف لدى سوريا في مواجهتها المحتملة مع الولايات المتحدة جراء الانقسام الذي يتميز به النظام العربي والذي حدث في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 بعد الانقسام الحاد في الصف العربي والذي سمح بفتح أجواء وأراضي خمس دول عربية لتشارك المجهود الحربي الأمريكي والبريطاني " **الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، السعودية** " في عدوانهما على العراق عام 2003، وهو من الخطورة حيث شكلت تلك الأزمة على قدم المساواة مع أزمة وحرب عام 1948 التي مهدت الطريق لقيام دولة إسرائيل على ارض فلسطين العربية بعد احتلال جزء منها في تلك الحرب (ألرشيدي ، 2003 ، 189) .

إن نقطة الضعف هذه تحرم دمشق من سند الدعم الجماعي العربي سواء في القضايا العربية الكلية مثل : إدارة الصراع مع إسرائيل أو في القضايا الفرعية، مثل : العلاقات السورية – اللبنانية ، التي كاد الموقف العربي فيها أن يلعب دورا" في إفشال عقد مؤتمر القمة في دمشق خلال شهر مارس 2008 حيث رفض عدد من قادة الأقطار العربية المشاركة في القمة احتجاجا" على موقف سوريا من الأزمة اللبنانية الداخلية ومساهمتها في عدم السماح لانتخاب رئيسٍ للجمهورية على الرغم من الفراغ السياسي الذي يعيشه لبنان ، أو حتى في القضايا الداخلية لسوريا المتعلقة بوضع حقوق الإنسان ، الأمر الذي سمح لواشنطن بوضع سوريا في الوقت الحاضر موضع العراق خلال عام 2002 عندما وجهت له تهم تتعلق بمؤازرة الإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل ، والتصدي للهيمنة الأمريكية في المنطقة ، حيث تجلى الموقف الأمريكي في القرار الاممي رقم 1559 الذي طالب

سوريا بسحب قواتها الموجودة في لبنان وهو ما تحقق عام 2005 ، كما وتسعى الولايات المتحدة لإجبار سوريا على الرضوخ لأوامر أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي القاضية بطرد المؤسسات الفلسطينية من سوريا (عاروري ، 2007 ، 23) . بينما يشكل الوضع العربي بالنسبة لإيران فرصة تتيح مجالا" واسعا" لحركتها وتعاملها مع مختلف القضايا والملفات دون قيود أو محاذير، مثل علاقة إيران بحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، وانعكاسات ذلك على مجريات الصراع في مساريه الفلسطيني واللبناني، وحتى القضايا الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وأمن الخليج والملف العراقي ودور إيران فيه الذي لا يشابهه دور لأي طرف آخر بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

3 . الموقف في العراق:-

تلتقي سوريا وإيران في عدائهما لنظام حكم الرئيس السابق صدام حسين لسنوات طويلة حيث احتفظ الملف العراقي بكونه مصدر توافق بين البلدين، لكن المعادلة الإقليمية جرت بما لا يشتهي الطرف الأمريكي بعد أن حرص الطرفان السوري والإيراني بعدم السماح لواشنطن بالاستفادة الكاملة من وجودها في العراق وتقليل فرص تحويل هذا الوجود إلى مصدر ضغط وتهديد فعلي لأي من الدولتين " **سوريا وإيران** " مع الاحتفاظ بكلمة السر للخط الخطر الذي لا ينبغي الوصول إليه والمتعلق باحتمالات المواجهة المسلحة مع واشنطن في العراق أو بسببه (راشد 2، 2006 ، 134) .

المطلب الثاني: التحالف الإيراني مع حزب الله

جاء ارتباط حزب الله مع إيران منذ تأسيس هذا الحزب في لبنان في أعقاب انقسام حركة أمل الشيعية في فبراير 1985، حيث تبنى خيار المقاومة واستعادة ثقافة الاستشهاد في مواجهة إسرائيل عقب اجتياحها الأراضي اللبنانية عام 1982، كما اعتبر هذا الحزب الولي الفقيه في إيران مرجعا" دينيا" وسياسيا" له (الدسوقي، 2006، 94).

وتتجاوز العلاقة بين إيران وحزب الله الجانب العقائدي من خلال مرجعية المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي، إلى الدعم المالي والتسليحي، مع وجود هامش واسع لحزب الله في مواقفه السياسية. وبحكم الدعم الذي يتلقاه حزب الله والذي يوظفه في مواجهة إسرائيل في مسعى" لتحرير ما تبقى من الأرض اللبنانية بالقرب من الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة، كما مكنه ذلك الدعم من كسر نظرية الردع الإسرائيلية حيث تمثل ذلك في حرب يوليو 2006 بعد صمود الحزب البارز ومقارعته للقوة الإسرائيلية التي حاولت تجاوز الحدود الجنوبية للبنان والتي هي معقل حزب الله، تلك الحرب التي تعتبر قد وقعت أصلا بين

الولايات المتحدة وإيران تنفذها إسرائيل ضد حزب الله، إلا أن مقاومة حـزب الله أعادت الثقة بإمكانية مقارعة إسرائيل من خلال مقاومة مسلحة غير نظامية، بالرغم من تعدد أشكال الدعم السياسي والمالي والتسليحي والبشري لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة، كما وان ظاهرة صمود حزب الله قد اخترقت المجتمعات الإسلامية كافة متخطية الحواجز المذهبية وهذه كانت من أهم ما حققه حزب الله في الحرب، الأمر الذي يفسره تحفظ إسرائيل على مشاركة جنود من الدول الإسلامية في القوات الدولية " **يونيفيل** " العاملة في جنوب لبنان (حسين، 2006، 105).

أما عن الدوافع الأمريكية الداعمة لإسرائيل في عدوانها الأخير على لبنان فهو يتجاوز لبنان إلى استهداف إيران مباشرة كونه نابع من هوس واشنطن بما يسمى "**الهلال الشيعي** " الذي يمتد من إيران إلى حزب الله في لبنان مرورا" بحلفاء إيران في العراق وسوريا، فالنظر إلى إيران كان هنا بعقلية الحرب الباردة والذي يجعل من إيران العدو الإقليمي الرئيس مثلما كان الاتحاد السوفيتي في السابق على المستوى العالمي، وأن كل صدام مع القوى التي يدعمها العدو الرئيس إنما هو جزء من المواجهة معه ، لذا لم تعد علاقة إيران الوطيدة بحزب الله سرا" على أحد (تشومسكي 2، 2007، 334).

إن تحالف إيران مع حزب الله في لبنان يتجاوز النواحي السياسية ليصل إلى التحالف المرجعي ويسمح لإيران بإطلالة جغرافية وسياسية وعسكرية على شمال إسرائيل، على الرغم من تقلص قدرات حزب الله بموجب القرار 1701، الداعي لتجريد أسلحة هذا الحزب وكل التنظيمات المسلحة في لبنان، إلا أن إمكانية استهداف العمق الإسرائيلي تأكدت بالفعل أثناء حرب يوليو 2006، لذا فإن إيران بموجب هذا التحالف أصبحت طرفا" أساسا" في التطورات الإقليمية وفي الحراك السياسي في المنطقة من حدودها الغربية مع العراق وحتى جنوب لبنان، وبشكل يفوق الحضور الأمريكي وتحالفاته في المشرق العربي.

إن انفتاح الساحة اللبنانية قد جعل الباب مفتوحا" أمام مختلف أشكال التفاعلات والعلاقات الإقليمية والدولية للتدخل، حيث سمح للتحالف السوري الإيراني أن يأخذ بعدا" آخر جراء الرغبة السورية باستعادة دورها المؤثر ذي النفوذ الظاهر في لبنان، والحضور الإيراني من خلال تنامي دور منظمة لبنانية شيعية هي حزب الله ترتبط معها بعلاقات فكرية وجذور عقائدية مبنية على أسس مرجعية، فكانت حرب يوليو 2006 اختبارا" مباشرا" للتحالف السوري الإيراني فأما الاستمرار أو الانتهاء والتفكك حيث كانت الضغوط من خارج لبنان ومن داخله تهدف لتقويض النفوذ السوري هناك، والى تقليص حجم ودور حزب الله ثم انتقلت تلك الضغوط – خصوصا" من خارج لبنان – إلى محاولة تطوير المسارين لتحقيق هدف آخر هو تفكيك التحالف بين طهران ودمشق، لكن الأحداث أكدت أن الضغط كان سببا" لازدياد قوة التحالف السوري الإيراني على الرغم من النجاح في تقليص النفوذ السوري داخل لبنان إلى حدوده الدنيا (راشد2، 2006، 135).

على صعيد آخر، فإن نتائج صمود حزب الله قد خدمت بشكل أو بآخر السياسات السورية والإيرانية في المنطقة، فقد أعلنت دمشق أن أي تسوية للعلاقات اللبنانية – الإسرائيلية مرتبطة بتسوية للعلاقات السورية- الإسرائيلية ولا بد من العودة إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بوجه عام، فيما دعا الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان بضرورة إشراك سوريا وإيران في أي تسوية لتحقيق السلام على الجبهة اللبنانية – الإسرائيلية (حسين، 2006، 105).

لقد كان المثلث المكون من إيران – سوريا – لبنان يستند على قاعدة هي حزب الله حيث تحيط به طهران ودمشق وبيروت، وفي نفس الوقت فأن الطرفين السوري والإيراني يعتمدان على حزب الله في إدارة كثير من المسائل والقضايا مع أطراف أخرى، وفي إدارته للعلاقات الثنائية بينهما، بعبارة أخرى فإن تعامل سوريا وإيران مع الحرب جاء بمنطق براجماتي كشف أسس التحالف بينهما من زاوية وأبعاد تحالفهما حول لبنان من زاوية أخرى، كما إن نتائج حرب يوليو 2006 أسفرت عن فشل الجهود الإسرائيلية والأمريكية في كسر شوكة التحالف بين إيران وسوريا وحزب الله، مما دفعهما للتحول سريعا" للعمل في مسارين آخرين متوازيين هما: (راشد2، 2006، 137)

الأول : استقطاب سوريا واستدراجها للانسلاخ من التحالف مع إيران ووقف دعمها وتأييدها لحزب الله.

الثاني : الضغط بقوة على حزب الله من خلال تأليب القوى السياسية داخل لبنان عليه لدفعه إلى تقديم تنازلات والتخلي عن ثوابت ترتبط بمصادر قوته في الساحة اللبنانية والمقصود هنا ملف أسلحة الحزب والوضع الاستراتيجي جنوب الليطاني، إضافة لتحريك ملف مزارع شبعا.

خلاصة القول فأن الموقف كان يتضح من خلال التحرك الأمريكي والذي ركز على:-

1. إرسال رسائل وإجراء اتصالات لإقناع سوريا بأن الرهان على حزب الله لم يعد مضمونا" وأن إيران التي تقف وراءه وتدعم مواقف سوريا لن تستمر على هذا النمط إذا حصلت على أثمان مقبولة في ملفها النووي.
2. العمل على جعل إيران – ومن ورائها حزب الله – تدرك أن المواقف السورية ليست مطلقة وأن مساندة دمشق لحزب الله وتحالفها مع إيران ليس أبديا"، إذ قد يؤدي استعادة سوريا لدورٍ إقليميٍ مفقودٍ والى أن تنامي دور أيراني قائم أصلا"، وان الولايات المتحدة تفتح الباب أمام نوع من التفكير المنفرد لكل منهما في مسعى للقضاء على موجبات التحالف، وهذا ما لم يتحقق .

المطلب الثالث: التحالف الإيراني مع المقاومة الفلسطينية "حركة حماس"

منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات بدأت حركة الإخوان المسلمين – جناح الأرض المحتلة في غزة والضفة الغربية بالاستعداد لأداء دور أكبر في تأثيرات الجغرافية – السياسية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والتي لم تصل إلى ما كانت عليه في 4 يونيو 1967 لأن قطاع غزة ظل تحت الاحتلال، لكن تأثيراته عادت تدريجيا" في شكل العلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية، فجاءت الأحداث التي أشعلت الانتفاضة الكبرى في أواخر عام 1987 والتي كان لحركة حماس الدور البارز فيها حيث أعلنت عن نفسها كحركة مقاومة إسلامية في الأرض المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة بأيام، وقد جاء تأسيسها تعبيرا" عن مرحلة جديدة من العمل النضالي الفلسطيني ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي (عبد المجيد، 2007، 114)، ثم قامت حركة حماس بالعديد من العمليات العسكرية عن طريق جناحها العسكري المسمى " **كتائب عز الدين القسام** " التي أثارت جدلا" دوليا" واسعا" انعكس على الداخل الفلسطيني بعد أن أصبح للحركة دورا" أساسيا" في الانتفاضة الثانية – الأقصى التي بدأت شرارتها الأولى في ديسمبر 2000، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية ولاعتباراتها الداعمة لإسرائيل من وضع حركة المقاومة الإسلامية – حماس – على قائمتها للإرهاب معتبرة بأن نشاطها داخل فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي عملا" إرهابيا"، ومن ثم أعطت بهذه القائمة الضوء الأخضر للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للتخلص منها بوسائلها الخاصة التي منها الاغتيال والتصفية الجسدية المباشرة لقادة الحركة وكوادرها، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من أداء دورها الذي تنشط خلاله، فراحت قياداتها السياسية تتوزع ما بين فلسطين والخارج، وبدأت تحظى بدعم وتأييد عدد من دول العالم، تأتي إيران في مقدمة تلك الدول الداعمة لها.

ثم جاء انتقال حركة حماس إلى موقع ممارسة السلطة والحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية أواخر 2006، مما زاد من مساحات التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوربية التي لها اهتمامات مباشرة في الساحة الفلسطينية وللعلاقة التصارعية بين الفلسطينيين وإسرائيل، فصاغت توجهات خارجية كان الدور البارز فيها لكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا في الرؤية المشتركة إلى حماس بوصفها حركة معادية ينبغي حصارها بهدف تهميشها بعد أن تعذر إجبارها على تغيير منهجها في الخطاب السياسي وممارساتها العملية في رفض الاحتلال الإسرائيلي، ترافق معها حدوث أزمات مضافة مع كل من مصر والأردن، والتي جاءت على خلفية " **خلية حماس** " التي اتهمتها السلطات الأردنية بمحاولة إدخال أسلحة داخل حدود المملكة وتعريض أمنها للخطر، واتهام وزارة الداخلية المصرية لأربعة فلسطينيين بينهم شقيقان من حركة حماس بالتورط في تفجيرات " **دهب** " في سيناء في 4 أبريل 2006 (جمعة، 2007، 138)، وما أن تفجرت حرب يوليو 2006 بين إسرائيل وحزب الله تصاعدت الضغوط على حركة حماس من الجانبين الأمريكي والأوربي باعتبارها أحد العناصر الفاعلة في المحور الإيراني – السوري " **معسكر المتشددين**

" لتأخذ شكلا" تصارعيا" واضحا"، كما كثف الأمريكيون والأوربيون الضغوط على حماس وحكومتها من خلال إيقاف برامج المساعدات الاقتصادية والمالية المقدمة للفلسطينيين مع توظيف أدوات الضغط العسكري والحصار السياسي الداخلي والدبلوماسي والإقليمي والدولي بهدف إجبار حماس على الاعتراف بإسرائيل وبنبذ العنف والقبول غير المشروط باتفاقيات السلام المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية(حمزاوي، 2007، 122)، ومع استمرار مقاطعة حكومة حماس السياسي والاقتصادي كان طبيعيا" أن تعمل على إيجاد منافذ لفك عزلتها وتلبية حاجاتها، فكان التوجه نحو الجمهورية الإسلامية الإيرانية طالبة الدعم المادي لتخفيف وطأة الحصار الاقتصادي عليها، ومع تنامي النفوذ الإقليمي الإيراني وبروز أحاديث لبعض الزعماء العرب عن المخاطر المحتملة من " الهلال الشيعي " وتصاعد حدة الخطاب بين واشنطن وطهران على خلفية البرنامج النووي الإيراني، بدت المنطقة وكأنها قد انقسمت بين محورين: محور المتشددين ومحور المعتدلين – حسب التسمية الأمريكية – فكان الاستقطاب السياسي على أشده لترتيب الوضع الإقليمي في المنطقة فأصبحت حماس محسوبة على المحور الإيراني – السوري.

الفصل الخامس

التحديات المتعلقة

بالدعم الأمريكي لإسرائيل

ومشروع

الشرق الأوسط الجديد

المبحث الأول: التحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل

المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل

المطلب الثالث: الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل

المبحث الثاني: مشروع الشرق الأوسط الجديد

المطلب الأول : الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد

المطلب الثاني : ظروف ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد

الفصل الخامس

التحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل

ومشروع الشرق الأوسط الجديد

تمهيد:

تتميز العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية بالثبات والاستمرارية ، من وجهة نظر المراقبين العرب ، كونها تقوم على الالتزام التام بأمن إسرائيل ورفاهيتها ، في حين يرى بعض الباحثين من غير العرب أن هذه العلاقات تشهد ذبذبات متكررة في مساراتها المتشعبة جراء حصول تحولات وحركة يهتم بها الطرفان تؤدي لحجب الرؤية عن الثبات والاستمرارية التي ينظر إليها العرب ، وهي من القوة والرسوخ بحيث تمنع أعضاء حكومتيهما من القفز عليها أو تجاهلها كونها مستقلة عن عواطف أو ميول هؤلاء الأعضاء ، ويعتبر الرئيس الأمريكي جون كنيدي الذي تولى منصبه على رأس الإدارة الأمريكية عام 1961 كواضع لفكرة " **العلاقة الخاصة** " مع إسرائيل ، حيث بدأت في عهده ملامح الدعم الأمريكي لإسرائيل تتضح على شكل سياسة أمريكية ثابتة . فقد دشنت تلك السياسة بتزويد الدولة اليهودية بالأسلحة الأمريكية المتطورة ، بعد أن كانت فرنسا هي مصدر أسلحة إسرائيل الرئيس منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين بموجب اتفاقية

سرية بين فرنسا وإسرائيل بدعم أمريكي ، غير أن إعادة رسم السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط جرى بعد وصول شارل ديغول إلى السلطة في عام 1958 ، فبدأت شحنات الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل تتناقص ابتداء" من حقبة الستينيات الأمر الذي حفز الرئيس كنيدي على الاستجابة للمطالب الإسرائيلية الملحة بالحصول على الأسلحة في إطار الاعتقاد المتنامي في واشنطن بوجود منفعة كامنة للولايات المتحدة في إسرائيل ، لذا توالت الصفقات الأمريكية منذ سبتمبر 1962 على بيع إسرائيل صواريخ هوك قصيرة المدى تبعتها صفقة دبابات في عام 1964 – في عهد الرئيس جونسون – وطائرات سكايهوك عام 1966 ، فشكلت تلك المبيعات بداية الالتزام الأمريكي بضمان التفوق العسكري الإقليمي المطلق لإسرائيل ، وهو الالتزام الذي ظل يشكل حجر الزاوية في العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (الأشقر ، 2004، 29) ، تلك السياسة التي لم تخف انحيازها المطلق لإسرائيل خلال العقد الأخير عبر طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يأتي بعد أن حاولت الولايات المتحدة وبطرق عدة على توفير الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية استراتيجيا" ، فكان اعتمادها في حقبة السبعينيات يتركز على الأدوار التي تؤديها كل من إيران والسعودية ، ثم إتباع سياسة الميل نحو العراق خلال الثمانينيات ، أعقبتها السعي لتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج في التسعينيات على العراق وإيران ، وصولا" إلى احتلال العراق عام 2003 ، وإعادة التفكير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط (المخادمي ، 2005 ، 109) .

سيركز هذا الفصل من الدراسة على برامج الدعم الأمريكي لإسرائيل ومساعي الولايات المتحدة في بناء النظام الشرق أوسطي الجديد في المنطقة كنظام إقليمي يساعد في فرض الوجود الإسرائيلي كحقيقة واقعة وقوة اقتصادية فاعلة في المنطقة ، وذلك من خلال تناول الموضوع في مبحثين منفصلين يتضمن كل منهما عدة مطالب فرعية ، وكما يلي :-

المبحث الأول: الدعم الأمريكي لإسرائيل

ركزت الإستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على احتواء الاتحاد السوفيتي السابق وإيقاف توسعه وإبقاءه داخل الخطوط العسكرية التي بلغها بعد انتهاء الحرب ، ومنعه من التسلل نحو منطقة الشرق الأوسط ، خاصة مع تزايد أهمية النفط ، لذلك جاءت الجهود الأمريكية لتطويق الاتحاد السوفيتي ، فمثل مبدأ ترومان عام 1947 نقطة انطلاق تلك الجهود ، وإنشاء حلف شمال الأطلسي عام 1949 دعما" لنهجها ، وبانضمام كل من اليونان وتركيا إلى هذا الحلف بحيث أصبحا خاضعين لحمايته أحكاما" لحلقاتها ، فأمتد النفوذ العسكري الأمريكي إلى الحدود السوفيتية المتاخمة للشرق الأوسط من جهة الشمال(مجدوب1 ، 2001 ، 337) ، فيما كانت الضغوط السوفيتية تمارس على كل من : -

- تركيا بغية الحصول على قاعدة في البحر الأسود والتسلل نحو المضايق .
- إيران في محاولة لإقامة نظام موال لها في شمالها .
- اليونان من خلال تغذية الحرب الأهلية التي تفجرت فيها .

ثم تبلورت المساعي الأمريكية لمواجهة هذا الخطر من خلال أقامة حلف دفاعي عسكري من دول المنطقة بحث تقدم لها مساعداتها العسكرية وتستخدم قواعدها وتحصل على تسهيلات لقواتها وتنسق معها خططها الدفاعية ، فقامت حكومة أيزنهاور بإنشاء حلف بغداد عام 1954 " المعاهدة المركزية " الذي كان بصيغة ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران ، وذلك من اجل الحصول على دعم الحلف لسياسة الاحتواء للمد السوفيتي تجاه الشرق الأوسط ، وقد تجنبت الولايات المتحدة أشراك إسرائيل في عضوية حلف بغداد بغية المحافظة على علاقاتها بالدول العربية ، كما ابتعدت لسنوات عن تزويدها – إسرائيل – بشكل مباشر بالأسلحة مكتفية بدفع حلفائها من الدول الغربية لتقديم الدعم بما تحتاجه منها ، فقامت فرنسا بمد إسرائيل بطائرات الميراج مع أسلحة حديثة ، وأنشأت لها أيضا" مفاعل ديمونة النووي ، كما عقدت ألمانيا الغربية صفقة أسلحة مع إسرائيل .ومع اندلاع حرب يونيو 1967 تغيرت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حيث أصبحت تعتبر الدولة العبرية رصيدا" استراتيجيا لها في المنطقة وتقوم بدعمها سياسيا" وعسكريا" واقتصاديا" (شاش ، 2001, 293) .

ومع تولى ريتشارد نيكسون مهام الرئاسة الأمريكية 1969 جاءت قضية الصراع العربي– الإسرائيلي بالنسبة له في مرتبة أدنى من اهتمامات إدارته بعد القضايا الجوهرية القائمة آنذاك وهي الحرب في فيتنام والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي والحوار مع الصين الشعبية ، فسعت الإدارة الأمريكية للإبقاء على الأرض العربية محتلة وتجميد الصراع العربي– الإسرائيلي مع الاستمرار في دعم وتقوية إسرائيل بما يجعل من غير الممكن هزيمتها من قبل العرب مجتمعين.

ولغرض إدارة الصراع العربي– الإسرائيلي مع الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة وتقليص الدور السوفيتي اتبعت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الخطوة خطوة من خلال تجزئة الأزمة والتحرك بشكل منفرد مع تركيز الجهود لإيجاد سلام شامل عن طريق المفاوضات بين الطرفين وإعادة العلاقات مع الدول العربية التي قطعتها منذ عدوان 1967، مع تعزيز القوات العسكرية الإسرائيلية والحفاظ على تفوقها على دول المنطقة. حيث قامت الإدارة الأمريكية بطرح مشروع روجرز في عام 1970 لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي عبر تجزئته إلى محورين هما : المحور المصري – الإسرائيلي ، والمحور الأردني – الإسرائيلي . إلا أن الإطراف المعنية بالصراع رفضت هذا المشروع ، مما دفع بروجرز لتقديم مشروع معدل لم يكتب له النجاح أيضا" ، ثم توالت مشاريع السلام التي طرحتها أطراف عربية وأخرى دولية كان من أبرزها المشروع الأردني الذي طرحه جلالة المغفور له الملك حسين بتاريخ

1969/4/10 ، طالب فيه إنهاء جميـــع الأعمـــال العدوانيـــة مقابـــل الاعتـــراف بالاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وفق صيغة " **الأرض مقابل السلام** " (الحمد، 2004 ، 554) ، ومن ناحية أخرى نقلت الولايات المتحدة المعـــدات العـــسكرية عبر جسر جوي إلى إسرائيل خلال أيام حرب أكتوبر 1973 من أجـــل أحـــداث التغيير لصالح إسرائيل ، وتأكيد مقولة عدم إمكانية قهر الدولة الصهيونية ما دامت تتمتع بالدعم الفعال من واشنطن ، مما دفع بعض الـــدول لوضـــع نفـــسها تحـــت الوصاية الأمريكية من أجل الخروج من حالة الحرب المنهكة لمواردها وفق مـــا خططت له الإستراتيجية الأمريكية التي وضعها كيسنجر ، عبر تحقيق سلسلة مـــن التسويات المنفصلة بدأت بتسوية مصرية – إسرائيلية لتفادي الضغوط القومية من الدول العربية فيما لو جرت المفاوضات على المستوى الجماعي ، وهذا ما جـــرى في مؤتمر جنيف في أعقاب حرب أكتوبر 1973 ، ثم جاءت النقلة النوعيـــة فـــي مجرى الصراع العربي – الإسرائيلي متزامنة مع تمكن الليكود مـــن الفـــوز فـــي الانتخابات الإسرائيلية عام 1977 ولأول مرة في تاريخ إسرائيل ، حيـــث أعلـــن السادات مبادرته المذهلة بالذهاب إلى إســـرائيل ، منتهكـــا" المقاطعـــة العربيـــة لإسرائيل منذ قيام هذه الأخيرة ، فأدت هذه المبادرة بعد أن راهن السادات عليهـــا كثيرا" بتقديمه الولاء لواشنطن والتحالف مع إسرائيل ، إلى عقد اتفاقيـــات كامـــب ديفيد في عام 1978 ثم تلتها معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في عام 1979 (الأشقر ، 2004 ، 77) .

أما الدعم الأمريكي لإسرائيل في عهد الرئيس ريغان فإنه اعتمد على صيغة تقديم المساعدات العسكرية المباشرة إلى إسرائيل بغية تمكينهـــا مـــن مواجهـــة النفـــوذ السوفيتي في المنطقة كما أيدت الولايات المتحدة الغزو الإســـرائيلي للبنـــان عـــام 1982 والذي كان يستهدف المقاومة الفلسطينية والنظام السوري.

ومع اقتراب عقد الثمانينيات على الانتهاء رفضت الإدارة الأمريكية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 176/43 الداعي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، على قاعدة قراري مجلس الأمن " 242 ، 338 " والحقـــوق الوطنيـــة المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حق تقرير المـــصير ، كمـــا قامـــت الولايات المتحدة بتأييد التوجهات الإسرائيلية المطالبة بإجراء مفاوضات مباشـــرة مع العرب ، تعتبرها الإطار الأفضل الذي يمكن أن يساعد على دفع عملية السلام في الشرق الأوسط (الأسمر ، 2005 ، 24) .

غير أن انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي واندلاع حرب الخليج الثانية مطلع عام 1991 ، دفع الولايات المتحدة لأن تطرح مشروعها المتجـــدد للـــشرق الأوسط ، خاصة بعد نجاحها في بدء عملية السلام في مدريد في أكتـــوبر 1991 التي شهدت دخول الإطراف العربية في مفاوضات ثنائية مباشرة مـــع إســـرائيل بالنسبة لدول المواجهة ، ثم المباحثات متعددة الأطراف في موسكو ينـــاير 1992 التي شملت أغلب الدول العربية حتى تلك التي لم تكن طرفا" مباشرا" في الصراع العربي – الإسرائيلي مثل دول الخليج العربي (المخادمي ، 2005 ، 46) .

ومع مطلع عام 1993 تولت إدارة الرئيس كلينتون مهامها بإتباع سياسة الاحتــواء المزدوج لكل من العراق وإيران ، غير أن هذه السياسة لم تحقق نجاحــاً مــؤثراً لأنها لم تمثل حلاً للمشكلات المتعلقة بأمن واستقرار الخليج ، أما فيما يتعلق بدعم إسرائيل فقد كان الأداء الفعلي للإدارة الأمريكية في عهد كلينتون يأتي في إطـــار المساندة القوية وتكريس ظروف الاختلال في ميزان العلاقة بين إسرائيل والعرب في ظل غياب واضح لتأثير القوى العربية على صـــانع القـــرار الأمريكـــي إزاء الشرق الأوسط (مجدوب1 ، 2001 ، 387) .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن والخاصـــة بالعلاقات مع دول المنطقة فإن هذه الدول تنقسم إلى ثلاث فئات من حيث درجـــة اعتمادها على الولايات المتحدة هي:-

- الفئة الأولى: تعتمد عليها بشكل مباشر من الناحية العسكرية فـــي الحفـــاظ على أمنها وفقا" لاتفاقات معلنـــة قـــدمت بموجبهـــا تـــسهيلات عـــسكرية وبدرجات متفاوتة في النزاعات المسلحة التي اشـــتركت فيهـــا الولايـــات المتحدة في المنطقة وتحديدا" موقف الدول الخليجيـــة مـــن الحـــرب ضـــد العراق.
- الفئة الثانية: تعتمد عليها بدرجة أقل من الفئة الأولى لكنها تحصل على قدر معين من المساعدات الاقتصادية يختلف من دولة لأخرى، وربمـــا تتمثـــل العلاقة في درجة من درجات الاعتمـــاد العـــسكري، كـــالأردن ومـــصر والمغرب وإسرائيل.
- الفئة الثالثة : وهي تلك الدول التي لا تعتمد على الولايات المتحدة أصـــلا" من الناحيتين الاقتصادية أو العسكرية ، كتركيا التي ترتبط معها بعـــضوية حلف شمال الأطلسي ، وإيران التي لها مواقف معادية للسياسة الأمريكيـــة في المنطقة والعالم (أحمد، 2003، 354) .

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل

توصف العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بأنها علاقات تحالف اســـتراتيجي بـــالرغم من حدوث تغييرات عديدة في نمط هذه العلاقات وذلك بفعل ما برز من تطورات إقليمية في الشرق الأوسط من أهمها : الأزمة الأمريكية مـــع إيـــران وســـوريا ، والتورط الأمريكي في " **المستنقع العراقي** " ، واســـتمرار تـــداعيات الـــصراع العربي – الإسرائيلي . الأمر الذي باتت إسرائيل تمثل فيه العـــبء الثقيـــل علـــى السياسة الأمريكية في المنطقة بعد أن أصبحت السبب الرئيس في ازدياد مشاعر الكراهية والغضب الذي تبديه شعوب الشرق الأوسط تجاه واشنطن نتيجة تفضيلها لأمن إسرائيل على باقي أهداف سياستها الخارجية في المنطقة ممـــا أدى لتبلـــور آراء جديدة داخل الولايات المتحدة بدأت تطالب إدارتها لتقديم المـــصالح القوميـــة كأبرز أولويات السياسة الخارجية في الشرق الأوسط (جاد ، 2007 ، 26) .

إلا أن إعلان الإدارة الأمريكية عن زيادة مساعداتها لإسرائيل والتي تبلغ ثلاثة مليارات دولار سنويا"كانت تتلقاها على شكل مساعدات عسكرية بمبلغ 1.8 مليار دولار والباقي مساعدات اقتصادية، غير أن تسوية جرت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نتنياهو " **1996 – 1999** " والكونجرس الأمريكي والتي نجح بموجبها الجانب الإسرائيلي في تقليص المساعدات غير العسكرية لتصبح بكاملها عسكرية الطابع مع حلول عام 2008، إن الإعلان عن هذه المساعدات جاء في أعقاب الحرب الإسرائيلية التي شنتها على لبنان صيف عام 2006، والتي تكبد فيها الجيش الإسرائيلي خسائر عسكرية فادحة دفعت قادته لتغيير استراتيجيات جيش الاحتلال والتركيز على سلاح البر الذي شكل ثغرة واضحة في بنيان الجيش الإسرائيلي إبان تلك الحرب، كما أن هذه المساعدات العسكرية تأتي بعد الإعلان عن صفقات سلاح أمريكية تنوي التعاقد بها مع بعض الدول الخليجية لتطوير عتاد " جيوشها " بحيث تتجاوز المساعدات حجم مبيعات السلاح إلى دول الخليج مجتمعة مما يعني استمرار السياسة الأمريكية الرامية لبقاء التفوق العسكري الإسرائيلي على جميع القدرات العسكرية العربية، حيث تعاني إسرائيل هواجس اختلال التوازن العسكري مع دول المنطقة في مجال القوات النظامية الجاهزة للانتشار الفوري، والذي تعتقد بأنه جاء بسبب التوسع الحاصل على أعداد القوات المسلحة النظامية لكل من سوريا ومصر والأردن والذي ظهر جليا" في مكننة وحدات المشاة، وتعزيز إمكانات التصدي لقوات الدروع، والتحسن الكمي والكيفي في الدفاعات الجوية، وهي ترى أيضا" أن هذا الاختلال قد زاد من احتمالات شن العرب لهجوم مباغت، كما هو موضح في الجدول رقم 6 ، الذي جرى إعداده على ضوء الإحصاءات الواردة في عدة فصول من الدراسة التي أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب(هيلر، 1984، 476) .

جدول رقم 5

أعداد القوات العسكرية في كل من إسرائيل والأردن ومصر وسوريا

الدولة	الجيش	القوات النظامية	قوات الاحتياط	المجموع
إسرائيل	القوة البرية	130.000	310.000	440.000
	القوة الجوية	30.000	50.000	80.000
	القوة البحرية	10.000	10.000	20.000
	المجموع	170.000	370.000	540.000
الأردن	القوة البرية	70.000	30.000	100.000
	القوة الجوية	10.000	–	10.000
	القوة البحرية	300	–	300
	المجموع	80.300	30.000	110.300
	القوة البرية	280.000	260.000	540.000

مصر	القوة الجوية	25.000	10.000	35.000
	الدفاع الجوي	75.000	15.000	90.000
	القوة البحرية	20.000	15.000	35.000
	المجموع	400.000	300.000	700.00
سوريا	القوة البرية	240.000	460.000	700.000
	القوة الجوية	70.000	37.500	107.500
	القوة البحرية	3.000	2.500	5.500
	المجموع	313.000	500.000	813.000

المصدر : هيلير ، 1984 .

ورغم كل ذلك فإن الميزان الاستراتيجي يميل لصالح إسرائيل التي تواصل توسيع الهوة النوعية بين قدراتها العسكرية وقواها الرادعة وبين تلك التي تملكها جاراتها من الدول العربية ، حيث يشير تقرير أعده مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عام 2005 ، إلا أن إسرائيل اليوم هي القوة العسكرية الأقوى في الشرق الأوسط ، وقواتها التقليدية أكثر تفوقا" بدرجة بعيدة عن قوات الدول العربية المجاورة ، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية ، كما أنها ترتبط مع كل من مصر والأردن بمعاهدات سلام ، ولا يمكن أن تتعرض للتهديد المباشر من سوريا التي فقدت من كان يرعاها في السابق بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وأن قوات العراق تعرضت للتدمير بعد ثلاث حروب كارثية ، كانت أشدها وطأة حرب الاحتلال الأخيرة من قبل القوات الأمريكية ، أما الجانب الفلسطيني فهو لا يملك إلا قوات الشرطة (ميرشهايمر ، 2006 ، 31) ، لكن التقرير جاء استنادا" لمعطيات خاطئة وتقديرات مبالغ فيها لصالح إسرائيل حيث لم تمض أكثر من سنة واحدة عليه حتى شنت إسرائيل عدوانها الشنيع على لبنان مستهدفة مقاتلي حزب الله وذلك في شهر يوليو عام 2006 ، حيث أبلى اللبنانيون البلاء الحسن في الدفاع عن وطنهم واستطاعوا الصمود بوجه كل تلك الآلة العسكرية الضخمة ، تبقى معضلة أخرى يمكن أن تواجه إسرائيل في المدى القريب تتمثل في إيران وقدراتها العسكرية التقليدية الهائلة المعززة ببرنامج نووي طموح ، مع ما يتوفر لها من امتدادات إقليمية جراء تحالفاها مع سوريا وحزب الله اللبناني ، الأمر الذي يتيح لهذه الأطراف فتح جبهات متعددة ضد إسرائيل عبر شبكة صواريخ باليستية قامت إيران بتطويرها ولا يستبعد تزويدها لحلفائها السوريين واللبنانيين ، مع توفر فرصة لها باستخدام صاروخ شهاب -3 الذي يصل مداه إلى العمق الإسرائيلي كونه مصمم للوصول إلى مدى 1800 كم ، خاصة إذا علمنا أن إيران تمتلك ترسانة من الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية التي تشكل تهديدا" حقيقيا" على إسرائيل .

لذا جاء اعتماد إسرائيل على المعونات الأمريكية المقدمة لها بصورة أساسية في المجالات العسكرية والذي يأتي بهدف ضمان تفوقها الاستراتيجي على الدول العربية كافة، فقد مولت الولايات المتحدة برامج إسرائيل المتعلقة بمنظومات

الصواريخ، ومشروع طائرة لأفي، الذي بلغت كلفته نحو مليار دولار أمريكي، كما وتعتبر هذه المعونات تأكيدا" على الطبيعة الخاصة في علاقات الطرفين، حيث يرتبط حجم تدفق المعونات الأمريكية الرسمية بتصاعد أحداث الصراع العربي – الإسرائيلي، فتزداد قيمة المعونات عند تفاقم توتر الأوضاع بالنسبة لإسرائيل أو عند تصعيد اعتداءاتها على الدول العربية، وما إعلان الولايات المتحدة عام 2007 عن زيادة معونتها العسكرية إلى إسرائيل بقيمة 30 مليار دولار وعلى مدى السنوات العشرة القادمة، أي بزيادة مقدارها 25% عن المعونة المخصصة أساسا"، إلا دليل على الدعم الذي تؤديه الولايات المتحدة لإحداث التفوق النوعي الإسرائيلي على حساب الدول العربية، وتعويض عن الخسائر التي تعرضت لها جراء الحرب على لبنان في صيف 2006.

إن تقديم الدعم الأمريكي المتزايد لإسرائيل لا يمكن تفسيره إلا من خلال الأدوار التي يؤديها اللوبي الصهيوني الناشط في الولايات المتحدة والموالي لإسرائيل ، والذي هو عبارة عن ائتلاف فضفاض لمجموعة من الأفراد والمنظمات التي تعمل بصورة بشعة لتوجيه السياسة الأمريكية في اتجاه موال لإسرائيل ، إذ قد يختلف بعض اليهود الأمريكيين مع السياسات الإسرائيلية ، إلا أن أداء دورهم في دعمها يبرز من خلال نشاطات عدد من المنظمات الفاعلة في الولايات المتحدة كلجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية " **ايباك** " ، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى التي يديرها متشددون يدعمون سياسات بعض الأحزاب الإسرائيلية التوسعية كالليكود . كما أن شكل الحكومة الأمريكية يتيح لهؤلاء سبلا" كثيرة للتأثير في السياسة الخارجية والذي يتمثل في ممارسة جماعات المصالح لأعمال الضغط على الممثلين المنتخبين وأعضاء السلطة التنفيذية وتقديم تبرعات لحملاتهم الانتخابية والتصويت لهم في الانتخابات ومحاولة صهر الرأي العام ، كما يتمتعون بقدر كبير من النفوذ الذي لا يتناسب مع قدراتهم ، كما وهناك عدد من الشخصيات التي انضمت للوبي على المستوى الفردي ، كالمبشرين المسيحيين البارزين غاري باور وجيري فولويل ، وهناك أيضا" رالف ريد وبان روبرتسون و ديك آرمي و توم ديلاي ، والأخيران كانا زعيمي الأغلبية السابقين في مجلس النواب ، ويؤمن هؤلاء جميعا" : " **بأن ميلاد إسرائيل من جديد هو تحقق للنبوءة الإنجيلية** " ، أما المحافظون الجدد من غير اليهود فهم داعمون مخلصون للوبي ، أمثال جون بولتون السفير السابق في الأمم المتحدة وروبرت بارتلي رئيس التحرير السابق لصحيفة وول ستريت جورنال ، ووليان بنيت وزير التعليم الأسبق ، وجين كيرباتريك السفيرة السابقة لدى الأمم المتحدة ، والمعلق السياسي النافذ جورج ويل (ميرشهايمر ، 2006 ، 35) .

لقد أدى اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة دوره على أكمل وجه بحيث أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تضع إسرائيل على رأس أولويتها ، هذا الأمر الذي يتجسد أيضا" في صيغة دعم تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل ، حيث

بلغت قيمة المساعدات الأمريكية خلال بعض السنوات المختارة من تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي كما هو موضح في الجدول رقم 7 الآتي: –

جدول رقم 6
قيمة المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل خلال بعض السنوات المختارة

حرب حزيران 1967	**1964**	**37 مليون دولار**
	1965	**61.7 مليون دولار**
	1966	**126.8 مليون دولار**
حرب اجتياح بيروت 1982	**1981**	**2189 مليون دولار**
	1982	**2289 مليون دولار**
	1983	**2498 مليون دولار**
حرب الخليج الثانية 1991	**1990**	**10 مليارات دولار**
حرب احتلال العراق 2003	**2003**	**13.6 مليار دولار مع مساعدة عسكرية طارئة بقيمة 200 مليون دولار**

المصدر: الباحث ، والاستعانة بمراجع تعرضت لها الدراسة .

أما **الدعم النووي الأمريكي لإسرائيل** فقد كان الموقف الأمريكي بالنسبة لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية موقفا" مزدوجا"، ففي عقد الستينيات من القرن العشرين أدعى الرئيس جونسون ومستشاروه أن الولايات المتحدة قد أجرت معاينات على مفاعل ديمونة النووي أثبتت أن إسرائيل لا تنوي إنتاج القنبلة النووية، وذلك حفاظا" على الموقف الأمريكي الداعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية، لكن تصريح الخبير الإسرائيلي مردخاي فانونو إلى صحيفة الصاندي تايمز اللندنية عام 1977 كشف عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية بنحو مئتي رأس نووي، وقد أشارت الدلائل حينذاك إلى أن إسرائيل تلقت معونة خارجية لإنتاج أسلحتها النووية، وأن لمعظم العلماء الإسرائيليين أصدقاء أمريكيين يعملون في مختبرات نووية أمريكية، حيث كانت المختبرات تسمح للإسرائيليين بزيارتها وإجراء الأبحاث العلمية مع زملائهم الأمريكيين. أما الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر فقد كانا مقتنعين بحق إسرائيل في امتلاك هذا النوع من الأسلحة بل أنهما دعما طموحات إسرائيل النووية ولم يمارسا أي ضغط على الدول غير الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومنها : إسرائيل التي ما زالت

ترفض هذه الاتفاقية متذرعة بأنها ستوقع عليها عندما يتحقق السلام مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط، وتتخلى هذه الدول عن الأسلحة غير التقليدية التي تمتلكها. ثم جاء الموقف الأمريكي بالسماح لإسرائيل للقيام بما تشاء في مفاعلها النووي بعد أن أنهت المعاينات على مفاعل ديمونة، حيث مكن إسرائيل من إنتاج الجيل الثاني من الأسلحة النووية والقنابل المشعة، ومع كل ما تملكه إسرائيل من قوة نووية إلا أن قادتها ينكرون امتلاك بلدهم للترسانة النووية(كيرلس،2001، 385 – 387).

المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل

لقد مر المشروع الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط في مراحل بالغة الصعوبة والخطورة بسبب تعرض المنطقة لأزمات وحروب دولية وإقليمية جراء الصراع العربي – الإسرائيلي حيث تصنف إسرائيل منذ نشأتها عام 1948 الذراع الممتدة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حتى في الأوقات التي اتخذت فيها الولايات المتحدة قرارات الالتزام بالحظر الذي فرضته على تصدير الأسلحة للدول المتحاربة عام 1948، إذ نأت بنفسها عن إمداد إسرائيل بالسلاح أو أي مساعدة عسكرية طوال عقد الخمسينيات خوفا" من إثارة عداء الدول العربية فدفعت بريطانيا وفرنسا للعب هذا الدور، فكانت فرنسا المصدر الرئيس للسلاح إلى إسرائيل لفترة امتدت حوالي عقدين من الزمن، غير أن تمويل تلك المشتريات كان يتم عبر المساعدات الاقتصادية المقدمة من واشنطن إلى تل أبيب من مصادر أخرى، مع غياب العلاقات العسكرية المباشرة بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، وهذا ما كان عليه الحال في عهد حكومة الرئيس أيزنهاور (الأشقر، 2004، 26).

ومع عودة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى حالتها الطبيعية في عهد الرئيس جونسون، عاد الدعم الأمريكي إلى وضعه وبرز دور اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من خلال تولي موقع توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو المصالح والأهداف الإسرائيلية فأصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتميز بكونها علاقة خاصة متميزة تكاد تكون فريدة من نوعها بين ما قد يقوم من علاقات بين دول عظمى ودول صغيرة الحجم محدودة السكان والموارد الطبيعية.

وقد اعتبر الرئيس الأمريكي جون كيندي هذه العلاقة " علاقة خاصة " وأعرب الرئيس جونسون عن ارتباطه بإسرائيل ناتج عن نشأته الدينية التوراتية، وذكر الرئيس نيكسون أن موقفه منها يرجع إلى دفاعه عن الحرية وليس إلى الصوت اليهودي، وأكد الرئيس كارتر التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل، وارتفع الرئيس ريجان بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى مرتبة التحالف الاستراتيجي التعاقدي، كما أكد الرئيس بوش لإسرائيل في رسالة تطمينات " وجهها إليها قبل عقد مؤتمر مدريد " عن الالتزامات الأمريكية تجاه الأمن

الإسرائيلي، بما في ذلك تثبيت تفوقهـا النـوعي علـى الـدول العربية، ولم يخف الـرئيس كلينتـون ميولـه لإسـرائيل، إمـا الكونجرس الأمريكي فقد ظل دائما" يساند مواقف إسرائيل، أيـا" كانت هذه المواقف (شاش، 2001، 283).

إن إسرائيل هي الحليفة الكبرى للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والتي تدعمها بالوسائل كافة ، فهي تحصل على أكبر قدر مـن المعونـات الخارجيـة الأمريكيـة " حوالي 3 بليون دولار سنويا" " وتزودها الولايات المتحـدة بأحـدث أسلحتها وتقيم معها منطقة تجارة حرة، وتقدم لها مـا تحتاجـه مـن مـساعدات اقتصادية وعلمية وتقنية، إن إسرائيل لم تكن متلقيا" عاديا" للمساعدات الأمريكيـة، بل متلقيا" له وضعه الخاص وذلك لان تلك المساعدات لم تخضع في كثيـر مـن الأحيان للقوانين الأمريكية المنظمة لشئون المساعدات الخارجية الأمريكية، فمثلا" استخدمت إسرائيل 87% من قيمة المساعدات الأمريكية عام 1992 فـي شـراء الطعام والوقود، وفي سداد بعض الديون قصيرة الأمد، وفي عام 1993 وصـلت هذه النسبة إلى 93% وهذا يتعارض مع القوانين الأمريكية التي تنظم المـساعدات الخارجية (كيرلس، 2001، 381).

هذه العلاقة غير العادية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تم بناؤها علـى أسـاس الخدمات المتبادلة بين الطرفين لأن حاجة الولايات المتحدة لإسرائيل تكمـن فـي تغذية اللعبة الدبلوماسية حيث تقوم باستيعاب الحـروب التـي تـشنها إسـرائيل لأغراض التوسع الإقليمي مقابل التوسع الكوني للولايات المتحدة، وأنه من الخطـأ القول أن إسرائيل تفكر وحدها في القضايا والمشكلات الأساسية التي يعد القيام بها من الأعمال التي يمكن أن تلقي اللوم أو الإدانة الأمريكية، وهذا ما نقلته صـحيفة هآرتس بتاريخ 1973/3/7 تقول فيها :

إن جيش الدفاع الإسرائيلي بكل مستوياته أشبه ما يمكن بكتاب مفتوح أمام الأمريكيين. وأن المشاريع المتعلقة بعملية الليطاني بكل تفاصيلها كانت معروفة للأمريكيين هنا قبل أطلاق الطلقـة الأولى) .

وفي عام 1982 أعلن ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي الأسـبق أن بـلاده كانت على علم مسبق بالاجتياح الإسرائيلي للبنـان، وأن بيغـين أبلـغ الولايـات المتحدة بتفاصيل العملية قبل القيام بها (الموعد، 1991، 163).

ومنذ إنشاء إسرائيل في عام 1948 أصبح الهدف الرئيس للوبي الـصهيوني فـي الولايات المتحدة هو توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لدعم هذه الدولة ومـساندة مواقفها، كما قام بممارسة الضغوط على الكونجرس لتقديم المعونات الاقتـصادية التي تحتاجها إسرائيل ومع مرور الوقت أصبح هذا اللوبي أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة ونجح في أن يجعل العلاقات بينها وبين إسـرائيل علاقـات خاصة فريدة.

ويوضح الجدول رقم 8 قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل للفترة من إنشاء دولة إسرائيل عام 1949 حتى عام 1990 نهاية الحرب الباردة والتي بلغت حوالي 50 مليار دولار وكما يلي : –

جدول رقم 7

المساعدات الأمريكية لإسرائيل 1949–1990 بملايين الدولارات

السنة	المساعدات العسكرية		المساعدات الاقتصادية		المجموع
	القروض	الهبات	القروض	الهبات	
1949	–	–	100.0	–	100.0
1950	–	–	–	–	–
1951	–	–	35.0	0.1	35.1
1952	–	–	–	86.4	86.4
1953	–	–	–	73.6	73.6
1954	–	–	–	74.7	74.7
1955	–	–	30.8	21.9	52.7
1956	–	–	35.2	15.6	50.8
1957	–	–	21ز8	19.1	40.9
1958	–	–	74.1	11.3	85.4
1959	0.4	–	42.0	10.9	53.3
1960	0.5	–	42.3	13.4	56.2
1961	–	–	59.6	18.3	77.9
1962	13.2	–	73.0	7.2	93.4
1963	13.3	–	68.6	6.0	87.9
1964	–	–	32.2	4.8	37.0
1965	12.9	–	47.3	4.9	65.1
1966	90.0	–	35.9	0.9	126.8
1967	7.0	–	15.1	1.6	23.7
1968	25.0	–	75.0	6.5	106.5
1969	85.0	–	74.7	0.6	160.3
1970	30.0	–	50.7	12.9	93.6
1971	545.0	–	86.5	2.8	634.3
1972	300.0	–	124.9	56.0	480.9
1973	307.5	–	80.5	104.8	492.8
1974	982.7	1500.0	72.3	91.3	2646.3
1975	200.0	100.0	96.0	407.0	803.0

1976	850.0	850.0	410.3	544.9	2655.2
1977	500.0	500.0	277.9	509.6	1787.5
1978	500.0	500.0	272.2	550.4	1822.6
1979	270.0	1300.0	358.7	554.2	4913.0
1980	500.0	500.0	591.9	544.1	2146.0
1981	900.0	500.0	217.4	791.0	2408.4
1982	85.0	550.0	24.0	821.5	2245.5
1983	950.0	750.0	–	800.6	2500.6
1984	850.0	850.0	–	926.6	2626.6
1985	–	1400.0	–	1971.7	3371.7
1986	–	1722.6	15.0	1920.9	3658.5
1987	–	1800	–	1235.2	3035.2
1988	–	1800.0	–	1239.9	3039.9
1989	–	1800	–	1239.9	3039.9
1990	–	1792.3	400.0	1235.7	3428.0
المجموع	11212.5	18214.9	3941.0	15943.8	49312.2

المصدر : شاش ، 2001 ، 287 .

أما المساعدات التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد أصبحت تقدر بنحو 3 مليارات دولار سنويا" مع بعض الإضافات الأخرى التي تعتبرها الإدارة الأمريكية مساعدات عاجلة ، يمكن الوقوف عند أبرزها وكما يلي : –

- وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية للسنة المالية التي تبدأ في الأول من أكتوبر 1990 بحيث تحصل إسرائيل على 1.8 مليار وثمانمائة مليون دولار كمساعدات عسكرية و 1.2 مليار ومئتي مليون دولار .
- وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يوم 28 مايو 1991 على مرسوم يقضي بتقديم مساعدات عاجلة لإسرائيل تبلغ قيمتها 650 مليون دولار أقرها الكونجرس .
- أكدت إدارة الرئيس بيل كلينتون في 21 مارس 1993 أنها ستواصل تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية بمعدلاتها البالغة 3 مليار دولار للسنة المالية 1994 وللسنوات المقبلة .
- صادق الكونجرس الأمريكي في 26 أكتوبر 2000 على منح إسرائيل مساعدات مالية تقدر بقيمة 2 مليار و 820 مليون دولار معظمها مخصصة للأغراض العسكرية (منظمة أيباك ، 2007 ، الموقع

الالكتروني: www.aipac.org/Publications/AIPACAnalysesIssueBriefs/Aid_to_Israel_Issue_Brief.pdf .

- تسلمت إسرائيل بين عامي 2001 و 2005 ما يزيد على 1.5 مليار دولار كمساعدات نقدية إضافية و 6.3 مليار دولار ثمن شراء أسلحة من الولايات المتحدة بما فيها صفقة شراء 102 طائرة نوع 16 البالغ ثمنها 4.5 مليار دولار (منور،2007، الموقع الالكتروني: www.alasr.ws/index.cfm).
- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 عن زيادة المعونة العسكرية لتل أبيب إلى 30 مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة بزيادة 25% عن المعونة المخصصة أساسا" .

المطلب الثالث: الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات متنوعة مع جميع دول العالم تقريبا"، إلا أن علاقاتها بإسرائيل هي علاقات خاصة جدا" لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية، فقد اعتمدت إسرائيل منذ بداية نشأتها على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بهدف ضمان أمنها أولا وفي مرحلة لاحقة من هذا التحالف تمكينها من تحقيق تفوقها النوعي على الدول العربية كافة ، بحيث أصبح الحفاظ على أمن إسرائيل أحد هدفين محددين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، كما كان للوبي الصهيوني الناشط في الولايات المتحدة دورا" مؤثرا" في توجيه السياسة الخارجية وتوطيدها في مختلف المجالات بحيث لا تبتعد عن المصالح الإسرائيلية من خلال ما تمارسه الأقلية اليهودية ومنظماتها الفاعلة في الولايات المتحدة تجاه السياسيين الأمريكيين مستخدمة مختلف الأساليب والوسائل بما فيها غير الأخلاقية عبر نشاط ما لا يقل عن ثلاثين منظمة يهودية تؤيد إسرائيل وعلى رأسها منظمة أيباك – اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة – والتي تأسست عام 1959 وجاء نشاطها الواضح في أعقاب موقف الرئيس الأمريكي آيزنهاور عندما أصدر أوامره لإسرائيل بالانسحاب من سيناء بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، الأمر الذي اعتبره الإسرائيليون بمثابة ضربة قوية لهم مما دفعهم للمبادرة بتشكيل اللوبي الصهيوني حيث بدأ يمارس مهامه منذ ذلك الحين.

وتزايد نشاط اللوبي في أعقاب حرب حزيران 1967 وتصميم الإدارة الأمريكية على استخدام نتائج الحرب لفرض هيمنتها على المنطقة، وبعد حرب أكتوبر 1973 وتزايد التحالف الأمريكي – الإسرائيلي دخلت الولايات المتحدة للمرة الأولى وبشكل مباشر لمساعدة إسرائيل عسكريا" بعد ازدياد قوة اللوبي المؤيد لإسرائيل في أمريكا، ثم بدأ نشاط هذا اللوبي يظهر بشكل علني في عهد الرئيس

رونالد ريغان الذي بات مندفعا" في مشاريع حرب النجوم وعسكرة الفضاء، بعد أن ازداد التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل بعد سقوط الشاه في إيران عام 1979، ولغرض تحديد قوة اللوبي المؤيد لإسرائيل لا بد من الوقوف على ما يلي:-

1. إن هذا اللوبي هو جزء لا يتجزأ من الإدارة الأمريكية ومصالحها وجاء تزايد قوته متزامنا" مع بدء تبوء الولايات المتحدة لمكان الاستعمارين الفرنسي والبريطاني في الشرق الأوسط.
2. إن ارتباط اللوبي الصهيوني مرهون بمدى ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة وتماثل مصالح البلدين معا".
3. إن ما يقال عن نفوذ اللوبي الصهيوني في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة والتأثير عليها قد لا يكون مبالغ فيه بالرغم من أن نسبة عدد اليهود لا تزيد عن 3% من عدد سكان الولايات المتحدة وأنهم لا يصوتون بشكل موحد، إلا أن ارتباط اللوبي يكون قويا" في مجالي السلاح والنفط ذات المصلحة الكبرى في تسليح إسرائيل (الموعد، 1999، 164 – 165).

وبالرغم من عوامل قوة اللوبي الصهيوني المشار إليها آنفا"، إلا أن الوقائع السياسية تؤكد أنهم أصبحوا وبشكل تدريجي من أبرز مجموعات المصالح في الولايات المتحدة، وأن أغلب المرشحين لاستلام مناصب عليا في الولايات المتحدة يصغون بعناية إلى الرغبات التي يطرحها اللوبي، ويعملون على تنفيذها عند استلامهم لمسئولياتهم الحكومية، كما أن هذا اللوبي لا يحب أن توجه له الانتقادات من السياسيين الأمريكيين حتى وإن كان النقد في مصلحة إسرائيل أو فيه مسوغات منطقية، ويطالب أيضا" بمعاملة إسرائيل كما لو أنها الولاية الواحدة والخمسون مستندين على مواقف النخب السياسية المنتمية إلى الحزبين الديمقراطي والجمهوري معا" والتي يخشون فيها من قبضة اللوبي حيث يعلم جميع السياسيين أن من يعترض على سياسات وتوجهات اللوبي الصهيوني، لا يملك حظا" كبيرا" في أن يصبح رئيسا" للولايات المتحدة (ميرشايمر، 2007، 21).

كما أن عدم وجود إتفاق تحالف مكتوب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لم يمنع من جعل طبيعة العلاقات بينهما من أن تتخذ شكلا" نموذجيا" لما يطلق عليه " **التحالف الضمني** " وبموجبه تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمن إسرائيل ضمن أهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط التي شملت أيضا" ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة، وفي هذا الإطار تبلورت رؤية واضحة تكرست بمرور الوقت تتعلق بالتعامل مع إسرائيل باعتبارها بوابة للتقرب من الولايات المتحدة وكسب ودها، هذه الرؤية كانت تعد من المسلمات الأساسية طوال العقود الأربعة التي تلت إعلان قيام " **دولة إسرائيل** " ، أي لغاية العقد التاسع من القرن العشرين، فأقدمت العديد من دول العالم المختلفة على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كما حرصت دول أخرى على تطوير تلك العلاقات إلى

مراحل أعلى، فوقعت إسرائيل اتفاقا" للتعاون الاستراتيجي مع تركيا في 23 فبراير 1996، كما وطدت علاقاتها مع إثيوبيا (جاد، 2007، 22).

إن قيمة إسرائيل الاستراتيجية ليست هي المسألة الوحيدة التي تقف وراء الدعم الأمريكي لها وذلك لأن مسانديها يعتقدون استحقاقها الدعم غير المشروط فهي ضعيفة ومحاطة بأعداء ، وأنها دولة ديمقراطية ، وما عانى الشعب اليهودي من جرائم في الماضي لهذا يستحق معاملة خاصة ، كما يعتقدون أن سلوك إسرائيل متفوق أخلاقيا" على سلوك الآخرين، هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة لتزود إسرائيل بدعم دبلوماسي متواصل ، فقد استخدمت الولايات المتحدة منذ عام 1982 حق الاعتراض " **الفيتو** " على 32 من قرارات مجلس الأمن التي تنتقد إسرائيل ، وهو عدد يزيد عن إجمالي عدد مرات استخدامه هذا الحق من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية الآخرين . كما إن واشنطن عمدت لتقديم مساعدات مباشرة اقتصادية وعسكرية جعلت من إسرائيل المتلقي الأضخم للمساعدات في العالم ، منذ الحرب العالمية الثانية وذلك بدعمها لما يربو على 140 مليار دولار ، وأن إسرائيل تتلقى منذ عام 2004 دعما" بنحو 3 مليارات دولار في شكل مساعدات مباشرة (ميرشهايمر ، 2006 ، 28) .

أما عن تطورات العلاقات الإسرائيلية الأمريكية خلال العقد الأخير فقد أدركت إسرائيل أنها لا تستطيع احتلال مركز مرموق في مجتمع دولي قائم على التكتلات الاقتصادية بمفردها، الأمر الذي دفعها إلى التفكير لخلق كتلة اقتصادية تعمل على توظيفها لصالحها وتكسب من خلالها مركز مرموق في إطار المنافسات الدولية فكانت فكرة تكوين كتلة شرق أوسطية تلعب فيها دورا" مركزيا" هي الأنسب لتوفير مزايا عديدة من أهمها: –

1. ضمان الحصول على دور القوة المحورية في هذه الكتلة بفعل تقدمها الاقتصادي وقوتها العسكرية وتطورها التقني.
2. الحصول على مكاسب سياسية من خلال السماح لها بالتفاوض مع القوى الكبرى باسم هذه الكتلة.
3. تغليب الجانب الاقتصادي وتقديم مصالح دول هذا التكتل على الجانب السياسي الذي كان يبعد الوجود الإسرائيلي عن شبكة العلاقات الاقتصادية التي تحمل معها جوانب ايجابية مزعومة لدول المنطقة كافة (عبد الحي، 2004، 617).

في ظل هذه الأجواء عملت دوائر اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف على طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004 ومن تلك الدوائر برز الثنائي الخطير في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ريتشارد بيل مستشار وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، ودوغلاس فايت وكيل وزارة الدفاع السابق، حيث لعبا دورا" كبيرا" في استغلال هجمات الحادي عشر من سبتمبر لخلق أجواء تساعد على شن العدوان على العراق واحتلاله والإطاحة بنظامه وفرض تصورات لما أسمته الشرق الأوسط الكبير الذي يقوم على إعادة صياغة الخارطة الجيوستراتيجية

للوطن العربي تتضمن الانقضاض على بقايا النظام العربي والعمل على طمس مقوماته الثقافية والحضارية عبر تذويبه في نطاق إقليمي جديد يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالا" وشرقا" إلى المغرب العربي غربا" (وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير).

إن جوهر هذا المشروع يقوم على المبادرة بضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وإدخالها في النسيج العربي وبالتالي تتجاوز عقدتي صغر الحجم والعزلة الإقليمية منذ قيامها حيث تركت هاتين العقدتين تأثيرات اقتصادية سلبية كبيرة على إسرائيل وباتت تشكل خطرا" حيويا" على مستقبل كيانها، كما أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من وجود دورة من الأزمات سواء في مستوى الصادرات أو الاستثمارات الخارجية مع تراخي معدلات النمو وتصاعد معدلات التضخم، فأصبح من الضروري لدى القادة الإسرائيليين وحلفائهم في واشنطن السعي لإيجاد الحلول الجذرية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي إقليميا" ودوليا"، وهذا لا يتم إلا عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المبحث الثاني: بناء النظام الشرق أوسطي الجديد

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير لم يأت اعتباطا" من قبل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، وإنما جاء لمرامٍ كثيرة بعيدة المدى منها ما يخدم المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية ، ووجود إسرائيل التي التزمت الولايات المتحدة بضمان أمنها ، وقد عبرت الولايات المتحدة عن الدوافع الكامنة وراء طرحها لهذا المشروع حيث لخصت ذلك بمساعدة الدول المعنية بهذه المبادرة وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بعد نشر الديمقراطية وتحقيق التقدم والاستقرار من خلال القضاء على أسباب التخلف التي تقف في وجه التقدم والتطوير .

إن نظام الشرق الأوسط الجديد كنظام إقليمي هو في طور التكوين والتبلور ، وهو نظام اقتصادي سياسي يؤمّن هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على المنطقة العربية وبسلب العرب مواردهم الاقتصادية وإرادتهم السياسية . فقد جاءت فكرة إنشاء هذا النظام من فبل القادة الصهاينة ، إذ أول من نادى به هو وزير الخارجية الصهيوني أبا أيبان عام 1973 وطوره شمعون بيريز ، عبر مطالبته بإنشاء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يقضي على ما أسماه المطامع القومية الانعزالية التي يؤمن بها بعض الإطراف وتجعل من أمم المنطقة تجمعا" متنافرا" من المستويات الاجتماعية – الاقتصادية ، والمستويات المعيشية المتدنية نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ، لذا فهو يدعو للنظر بجدية لحل هذه المشكلة عبر ربط دول المنطقة بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية تتمثل في :-

الحزام الأول : يتمثل في نزع السلاح حيث يقول بأن الشرق الأوسط ينفق قرابة 60 مليار دولار سنويا" ، ولو جرى تقليص هذا المبلغ إلى النصف لأمكن توفير أموال طائلة لإغراض التنمية دون المساس بالأمن القومي لأية أمة .

الحزام الثاني: ويشمل المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، ويهدف هذا الحزام لتوفير الغذاء وسد حاجات السكان في المنطقة.
الحزام الثالث : وهو الذي يتعلق بالسياحة التي يعتبرها صناعة مهمة قادرة في فترة زمنية وجيزة أن تدر الأرباح وتوفر فرص عمل كبيرة (بيريز، 1994 ، 79-80) .
وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية وبجهود حثيثة من اجل تطبيقه وذلك لان المنطقة العربية وبحكم ما تحويه من إمكانيات بشرية وموارد اقتصادية ، وعناصر مادية متجانسة ومستندة إلى تاريخ حضاري ، وبحكم تنامي الشعور القومي المعبر عن وحدة الانتماء ووحدة التاريخ والجغرافية ، كل ذلك شكل عائقا أمام الولايات المتحدة واعتبرته تحديا" سياسيا" كبيرا"لسياستها وتعمل على مواجهته من أجل فرض هيمنتها على المنطقة ،
إن ما يميز الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب الباردة التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفييتي هو تفاقم حالة التوتر وتصاعد الاضطرابات من جراء استمرار الصراع العربي – الصهيوني الذي كان احد ميادين الحرب الباردة إذ اعتقد البعض انه بعد نهاية تلك الحرب فان الصراع سيجد طريقة إلى الحل ، غير انه عاد للتفاقم بعد إجهاض المحاولات المتعددة لحله.
ويهدف مشروع الشرق الأوسط الكبير لإعادة هيكلية النظام في منطقة الشرق الأوسط وفي جميع مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، إذ أن أقامة مثل هذا النظام فأنه سيخضع للاملاءات الأمريكية ويتخلى عن عرى العلاقات العربية السائدة كما انه يلبي الحاجة الملحة للإدارة في واشنطن التي تضع نصب عينيها مواجهة القوى الصاعدة في أسيا كالصين والهند .
أن الخلفية الذهنية لدى أصحاب مشروع الشرق الأوسط الكبير تركز على أنشاء هذا المشروع ليشمل دول المشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا وإسرائيل ، وإن الإصرار على استعمال هذا المصطلح – الشرق الأوسط – ليس بريئا" وإنما له خلفية ومرامي سيئة يعود الغرض منها إلى سببين هما: –
الأول : طمس معلم العروبة بكل صفاتها وإلغاء كلمة عربي وما تحمله من دلالات التخاطب والتعامل وسلخ الصفات القومية والعربية عن العرب واعتبارهم قبائل وطوائف لا تتعاون فيما بينها ، لذا يجري استخدام " **منطقة الشرق الأوسط** " بدلا" عن " **المنطقة العربية** " و" **بلاد الشرق الأوسط** " بدلا" من " **الوطن العربي** " و " **قضية الشرق الأوسط** " بدلا" من " **القضية الفلسطينية** " ، وتعبير " **شمال أفريقيا** " بدلا" من " **المغرب العربي** " .
الثاني : ضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وجعل هذا الكيان جزءا" عضويا " وأساسيا" من كتلة دول المنطقة العربية (المخادمي ، 2005 ، 41-42) .

المطلب الأول: الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق أوسطية الجديد

إن ولادة هذا المشروع كفكرة جاءت مع ولادة "**إسرائيل** " نفسها إلا إنها لم تكن مطروحة كما هو عليه الحال لأن " إسرائيل " كانت تعرف تماما إنها تعيش في محيط معادي لها ورافض لوجودها ، وان الشرق أوسطية تعني لـ " إسرائيل" تأكيد الانتماء للشرق الأوسط والاندماج مع شعوب المنطقة وهو ما يعني الأمن الحقيقي لها ، رغم ذلك فأن الشرق أوسطية ليست تسمية ذات جذور صهيونية بل هي رؤية غربية صهيونية لإعادة ترتيب المنطقة بهدف السيطرة عليها وعلى نحو يؤمن مصالح الغرب وذلك عندما بدأت المسالة الشرقية تتعمق في الشعور الغربي إزاء الأراضي الواقعة شرق أوروبا والتي لم تستبعد حتى أراضي أوروبا الشرقية التابعة آنذاك للسلطة العثمانية إلى أن تحررت من سيطرتها (محمد ، 1975 ، 18).

ومن الرغبة الأوروبية بالثأر من الشرق وإحكام سيطرتها عليها كضمان لمصالحها وتحجيم أو إضاعة أي فرصة قد تبلور قوة أو موقف في المنطقة من جانب ومن الرغبة الصهيونية في خلق كيان لليهود في فلسطين يلعب الدور ذاته بالنسبة للغرب في المنطقة من جانب آخر ، لذا فقد جاء توافق الرؤى والأهداف بين الصهيونية العالمية والأطماع الغربية في منطقة الشرق الأوسط ليؤكد على ماهية "الشرق الأوسط" (Edward. 1993, 33).

كما إن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد إن أصبحت الوريثة الشرعية لبريطانيا فإنها تلعب دورا كبيرا في تغذية " إسرائيل " حتى بات مفهوم الشرق أوسطية ببعده الفكري مرتبطا بالفكر الاستراتيجي الأمريكي – الصهيوني ، وأصبح من تقاليد و اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية ، وما زيارات المسئولين الأمريكان للمنطقة إلا دليلا قاطعا على ذلك إذ يتعمد هؤلاء المسئولين زيارة الكيان الصهيوني عند رغبتهم بزيارة دول المنطقة .

1 . الشرق أوسطية في الفكر الأمريكي

لم تكن عقدة " الذنب الغربية " تجاه اليهود التي شاعت عقب **الهولوكوست*** [1]ولا **الدوافع التوراتية** التي ينادي بها اليهود والصهاينة بأنهم شعب الله المختار وضرورة وجودهم في أرض الميعاد ، كافية لإقامة " **إسرائيل** " في فلسطين ، إن لم تكن مهمة تأمين المصالح الغربية في المنطقة والحيلولة دون بلورة نظام عربي موحد متجانس يكبح المطامع الخارجية ، هما في أولوية أسباب قيام " إسرائيل " . إذ كان الصهاينة الأوائل على علم ودراية كاملة بذلك ، فتمت المزاوجة بين ذلك كله لتحقيق شعارها " **أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل** " مع تأمين المصالح الغربية بالمنطقة العربية وما حولها فتمخض ذلك عن قيام " إسرائيل " في هذه البقعة العربية الإستراتيجية بتعهد غربي دائم ومطلق لها.(Jewish, 1995, 17)

***الهولوكوست : كلمة يونانية تعني حرق القربان بالكامل ، وتعني باللغة العبرية شواه وتترجم إلى العربية بكلمة المحرقة . وتستخدم هذه الكلمة في العصر الحديث للإشارة إلى إبادة اليهود أو تصفيتهم جسديا" على يد القوات النازية .**

فبعد تزايد الطلب العالمي على النفط وخصوصا من قبل أوروبا واليابان ، واحتمال المنافسة الدولية على هذه المنطقة الحيوية ولضمان استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين جملة من الأهداف تتلخص بما يأتي :-

أولا. منع أي قوة من السيطرة على المنطقة .

ثانيا. احتواء أو تحجيم الدول العربية المناهضة للإمبريالية .

ثالثا. ضمان تدفق النفط لخدمة الإستراتيجية الأمريكية .

لذلك كانت التصورات الأمريكية تسعى لضمان تحقيق ما تقدم عن طريق التدخل لترتيب أوضاع المنطقة وإحلال تعاون إقليمي في المنطقة يكون مبنيا على أساسين هما:-

الأول جغرافي: ويضم دول المشرق العربي إلى جانب " **إسرائيل** " وتركيا.

الثاني اقتصادي : ويعمل على تنشيط التبادلات التجارية والسلعية وفتح الأسواق الإقليمية (حسين ، 1994 ، 19).

كما أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " **ألكسندر هيغ** " إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد التوصل إلى إجماع استراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان ليكون بمثابة ضمانة أساسية للاستقرار الإقليمي حتى يتم الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية(فهمي ، 1993 ، 8).

وقد حاولت الولايات المتحدة فرض مشروعها الشرق أوسطي عبر تناول عدد من القضايا تخلق تداخلا " بين أبعادها العالمية والإقليمية مثل : التسلح ، اللاجئين ، المياه ، التعاون الاقتصادي ، مع تأسيس نموذج للتكامل الاقتصادي والأمني على أسس إستراتيجية تخدم المنطقة اقتصاديا" وتخفي وراءها هدف تفكيك النظام الإقليمي العربي ، بعد الانتهاء من وضع معالجات لأسباب الصراع العربي – الإسرائيلي المتمثلة بالاحتلال للأراضي العربية ، وفك أواصر الانتماء والروابط العربية الإسلامية ، كالثقافية والحضارية والتاريخية واللغوية بين دول هذا النظام (المخادمي ، 2005 ، 47).

2 . الشرق أوسطية في الفكر الصهيوني

تنطلق الرؤية الإسرائيلية في تصوراتها أو سلوكها الإقليمي من ضرورات دورها الإستراتيجي الغربي في المنطقة ، وقد اعتمدت " إسرائيل " ومنذ قيامها على سياسة المراحل الثقافية بداية من الغزو ثم التوسع ، ويقول " **بن غوريون**" إن كل دولة على الأرض تتألف من الشعب والإقليم و " **إسرائيل** " لا تشذ عن هذه القاعدة إلا أنها لم تأت مطابقة لأرضها وشعبها ، وإنها قامت على جزء من أراضي " **إسرائيل** " **فقط** " (رزق ، د.ت، 543) .

ويقول شمعون بيريز :

> " **عندما بدأت القومية بالظهور والترسخ في الشرق الأوسط ، أي في الوقت الذي تم التوقيع فيه على معاهدات سلام نهاية الحرب العالمية الأولى ، عايشت المنطقة نزعتين متوازيتين : الأولى وهي**

حركة الوحدة العربية التي اعتبرت العرقية العربية هوية قومية ، والثانية تميل ميلا" باتجاه الخصوصية ، أي الاعتراف بأن لكل بلد عربي تأريخه وحضارته وفكره الخاص به . وقتها كان الفلسطينيون ينظرون إلى أنفسهم كعرب " (بيريز،1994، 56) .

وعليه ترى الصهيونية أن الانتماء القومي والهوية القومية العربية هي أهم العوامل المؤدية لحالة " **ألا- أمن** " التي تعيشها " إسرائيل " وان تقويض المشروع القومي العربي يعد ضرورة وهدف استراتيجي لوجود " إسرائيل " وأمنها حيث لا يمكن تصور وجود لها كدولة أمنية في ظل وحدة عربية (مائير ، يدعوت أحرنوت في 1965/4/13) .

لذا تبنت " إسرائيل " مخططات تفتيت المنطقة لتقويض المشروع القومي العربي كما روجت لمشاريع عديدة منها " مشروع برجنسكي عام 1979 " الهادف إلى تقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات عرقية ودينية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي كي يسمح لإسرائيل إن تعيش في المنطقة بعد أن تقضي على فكرة القومية العربية .

ثم جاء " مشروع برنارد لويس 1990" الذي يدعو لتشجيع التمرد في المنطقة العربية من اجل حصول الأقليات على الحكم الذاتي" **كالمارونيين في لبنان**" و "**الأكراد في العراق** " و " **الدروز والعلويين في سوريا** " و " **الأقباط في مصر والسودان** " (Loan , 1992 , 30) .

إن المخططات الصهيونية جميعها سواء القديم منها أو الحديث ينطلق في قناعة "إسرائيلية " مفادها لكي تكون " إسرائيل " قوة سياسية في الشرق الأوسط يجب إن تتسع الخلافات بين العرب .وهنا تلاقت المخططات الأمريكية والصهيونية الرامية لإعادة أوضاع المنطقة ورسم خارطة جديدة لها عبر إيجاد صيغ ملائمة لإدخال إسرائيل في المنطقة وأدائها لأدوار مهمة فيها وإلغاء مواصفات الماضي المتعلقة بالجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي التي تنتمي إليه دول المنطقة ، والتشديد على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة ، وهذا ما تجسد في المؤتمرات الاقتصادية التي عرفت بمؤتمرات " **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** " المنعقدة في الدار البيضاء 1994 ، وعمان 1995 ، والقاهرة 1997 . ولا شك في أن " **إسرائيل** " قد حققت أجزاء" كبيرة من تلك المخططات بدعم من الولايات المتحدة ، بعد إبرامها لاتفاقية التطبع الاقتصادي مع تركيا ، وتوقيع معاهدة السلام مع مصر في كامب ديفيد 1979 ، ومع الأردن في وادي عربة 1994 ، والتوصل لإعلانات أوسلو المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني خلال الأعوام 1993-1994-1995 ، ومن ثم النجاح في دفع بعض دول الخليج العربي وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها (المخادمي ، 2005 ، 47) .

المطلب الثاني: ظروف ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد

تقع منطقة " **الشرق الأوسط الكبير** " في ثلاث قارات هي أفريقيا وآسيا وأوروبا، كما تطل على محيطين هما الأطلسي والهندي ، وتشرف على أربعة بحار هي الأبيض المتوسط ، الأحمر ، الأسود وبحر قزوين . ولها حدود مع ثلاثة بلدان تضم أكبر تجمعات سكانية في العالم وتشكل أكبر الأسواق بالإضافة إلى أنها أكبر الاقتصاديات في العالم وهي روسيا الاتحادية والصين والهند (الأشهب، 2005، 10).

أن هذه المنطقة تتحكم بأهم الطرق الحيوية والجوية والبرية والبحرية التي تربط بقاع العالم بعضها البعض ، وهي تمثل أهمية خاصة في الصراعات الدولية وحسمها ، غير أن القضية المهمة وربما الأهم في هذا السياق هو أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية ،لاسيما النفط والغاز حيث تؤكد الإحصاءات المتوفرة من مصادر أمريكية وغيرها دولية إلى أن بلدين من بلدان المنطقة هما المملكة العربية السعودية وفيها " 259 مليار برميل نفط " من الاحتياطي الثابت والعراق وفيه " 112 مليار برميل نفط " وهذا الرقم الأخير لا يكشف عن حجم الاحتياطي العراقي الحقيقي إذ لم يجر الإعلان عنه والذي قد يصل إلى " 432 مليار برميل " وفقا" لتقديرات الإدارة الأمريكية (الأشهب ، 2005 ، 11) .

لذا لم يبد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شئون الشرق الأوسط أثناء فترة الحرب الباردة واضحا" كون تواجدها كان معتدلا" في حين كان نفوذها عظيما" (تاير ، 2004 ، 15) . ومع أنها كانت تمارس الهيمنة من خلال الأنظمة التي كانت تدعمها بمختلف الوسائل فقد دفعت الولايات المتحدة نفسها بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية إلى تعميق هذه الهيمنة واقتحام المنطقة بقوة في مجال الرأسمال العالمي والتطلع إلى نسخ وتغيير ثقافات شعوب هذه المنطقة وتقاليدها الحية الموروثة (الأشهب ، 2005 ، 18) ،ولكون منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توترا" في العالم بسبب الصراع العربي – الإسرائيلي ، فقد طرحت مشاريع سلام مختلفة منذ بداية الصراع في محاولة لحله ، إلا أنه لم يكتب لها النجاح الحقيقي بفعل ظروف ومداخلات عديدة دفعت منطقة الشرق الأوسط للدخول في حالة من الاضطراب الدائم الذي يعد هو الأكبر في العالم ، وخصوصا" أنها قد انسحبت لتشمل الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، حيث الظواهر الجديدة التي لم يكن المجتمع الأمريكي قد أحس بها مثل " الإرهاب " وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأصولية والتطرف والهجرة غير المشروعة وغيرها ، فلجأت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن بتسويق بعض الحجج كي تبرر عدوانها على العراق مثل توجيه التهم للرئيس العراقي بالتواطؤ مع تنظيم القاعدة ، وحيازة أسلحة دمار شامل ، ثم أضيفت لها مبررات تتعلق بأنها ستجعل العراق أنموذجا" يحتذي للديمقراطية في الشرق الأوسط .

يضاف إلى كل ذلك ما كان يحمله صقور البيت الأبيض " **بوش الابن و ديك تشيني و كولن باول و كوندليزا رايس و دونالد رامسفيلد وأبنته إليزابيث**

ومستشاره ريتشارد بيل " وغيرهم ، من الذين أعدوا دراسات وبحوث وتقارير قدمتها مراكز البحوث المرتبطة بالإدارة الأمريكية ، حيث كانت تركز على الطابع السلطوي للنظم العربية الحاكمة إلى جانب مناهج التعليم والسياسات المتبعة في تلك النظم العربية التي يرون أنها قد ساعدت على بروز وتنامي حالة التطرف والإرهاب والتعصب وكراهية الولايات المتحدة والغرب .
في تلك الأجواء كانت ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد بعد أن صمم الرئيس بوش مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي فيما يعرف " **الشرق الأوسط الكبير** " (المخادمي، 2005، 50).

1. الشرق أوسطية والتسوية بعد مؤتمر مدريد

تهدف عملية التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي وحسب مقترحات مؤتمر مدريد إلى إعادة صياغة العلاقات القائمة بين أطراف الصراع وإقامة منظومة إقليمية من العلاقات التعاونية التي تشمل القضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية ، حيث يمثل هذا الجانب أهمية خاصة في إطار عملية التسوية والترويج لها على اعتبر أن المنافع الاقتصادية التي تحصل عليها أطراف التسوية ستجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة وتزيد التعاون في مجالات التجارة وحركة العمل وبالتالي فأن الرخاء الاقتصادي والتكامل الإقليمي سينجم عنه خفض في الإنفاق العسكري مما يسهل بدوره في إرساء السلام الإقليمي (بيريز ،1994 ، 56).
وبعد التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد طرحت العديد من الأفكار والبرامج والتصورات المستقبلية عن آفاق العلاقات والتغييرات الاقتصادية التي يراد بها أن تتحقق في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة واعتبرت هذه البرامج بمثابة مكونات أساسية لنظام إقليمي جديد هو النظام الشرق أوسطي ، الذي يرتكز في أحد جوانبه إلى قاعدة اقتصادية تتمثل بالسوق الشرق أوسطية .
وطبقا" للتصورات الإسرائيلية التي صاغها شمعون بيريز فإن عماد هذه السوق هو تبني دول المنطقة لسياسات اقتصادية انفتاحية مما يعني ذلك انتقال حر لرؤوس الأموال والأيدي العاملة والقيام بمشروعات اقتصادية مشتركة تلعب فيها " **إسرائيل** " **دورا" محوريا** " .
إن الذي يميز دعوة بيريز الشرق أوسطية أنها أكثر شمولية لكونها وظفت المتغيرات الدولية والإقليمية للترويج لمنطقاتها ،بغية تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال إعتمادها على إستراتيجية المراحل في بناء السوق الشرق أوسطية حيث : –
أولا: بناء علاقات لدول النظام الجديد مع سوق دول أوروبا عبر اتفاقيات موثقة وعلاقات وطيدة.

ثانيا: خلق سوق المشرق من ستة أطراف هي مصر وسوريا والأردن ولبنان و إسرائيل والفلسطينيين، وتشكيل سوق المغرب يكون موازيا" لسوق المشرق ويتكون من ثلاث دول هي مراكش وتونس والجزائر.

ثالثا: إيجاد نوع من الرابطة الداخلية بين الأسواق الثلاث (بيريز ،1994 ، 123).

وقد أورد شمعون بيريز في كتابه الموسوم " الشرق الأوسط الجديد " عددا" من القضايا الإقليمية التي تواجه عملية التسوية حيث أعتبرها مشكلات سياسية تخضع للمساومات وتبادل المصالح، ولعل أبرزها:-

أ. المياه

إن المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء تهدف إلى صبغ الشرق الأوسط بالخضرة وإمداده بوفرة من الأغذية تسد حاجات سكانه ، هذه الفكرة جعلت للمياه مكانة مرموقة في حضارات الشرق القديمة ولا تزال تشغل ذلك المكان في السياسات المعاصرة والعلاقات بين الدول في هذه المنطقة، وهناك أربعة أسباب لافتقار المنطقة إلى المياه وهي : الظاهرة الطبيعية والزيادة السريعة في عدد السكان والاستغلال الخاطئ والسياسة التي تفتقر إلى الترشيد المطلوب .

ويعتبر الانفجار السكاني عامل الخطر الأكبر إذ أنه لا يتناسب مع معدلات الزيادة في الإنتاج الغذائي الأمر الذي يزيد من حدة ورقعة الفقر في وقت تتضاءل فيه رقعة المياه سنة" بعد أخرى مما يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية وتراجع مستويات المعيشة . ولعل مشكلة المياه في مصر بشكل خاص تدل على قدر من الخطورة حيث تدخل عوامل الجفاف في إثيوبيا والتبخر الشديد الحاصل على إضعاف قدرة السد العالي في المحافظة على معدلات التدفق المطلوبة لمياه نهر النيل ، يقابل ذلك زيادة سريعة في عدد السكان حيث يقدر نفوس مصر حوالي 70 مليون نسمة ، الأمر الذي يدعو لاتخاذ خطوات سريعة لمواجهة التهديد السكاني الذي يلوح في الأفق .

كما إن سوريا تعاني من مشكلة مشابهة حيث تعتبر الحلقة الأضعف في المثلث الذي يشكل حوض الفرات مع كل من تركيا والعراق بسبب انتشار عملية بناء السدود في تركيا على حساب وحقوق واحتياجات الدول المجاورة وعلى حساب نوعية المياه. وعليه فإن نقص المياه لا يعمل على إثارة النزاع العربي الإسرائيلي فحسب بل هو يؤدي لإذكاء الحروب الأهلية كما هو حاصل في السودان (بيريز ، 1994، 143) رغم أن سبب هذه الحرب لا يعود بالأساس لذلك بل المقصود به هو ضرب النظام الوطني القائم في السودان الذي استطاع أن يحقق مكاسب اقتصادية وعسكرية خلال فترة حكمه .

ووفق السياق سابق الذكر ومن خلال كون موضوع المياه له إرث تاريخي في الفكر الصهيوني وتطلع استراتيجي في سياسة إسرائيل التوسعية فحدود إسرائيل المزعومة هي مع امتداد الأنهار العربية من الفرات إلى النيل ، ومودى ذلك الحاجة الماسة للمياه خاصة بعد الهجرة المتزايدة لليهود والتوسع في بناء

المستوطنات داخل الأراضي العربية المحتلة .. وأن ذلك لــن يتحقــق إلا علــى حساب الموارد المائية العربية ، فالأراضي العربية التي يتوجب علــى إســرائيل الانسحاب منها وفقا" لقاعدة التسويـــــــــــة " **الأرض مقابل السلام** " هي نفــسها التي تستغلها لإدامة وجودها الاستيطاني وهي مياه الضفة الغربية ، مياه الجولان ، نهر الأردن والليطاني .

في الوقت ذاته تتصاعد مشكلة المياه في أغلب الدول العربية المحيطة بإسرائيــل: " **الأراضي الفلسطينية والأردن وسوريا** " فضلا" عن وجود خلافــات وتــوترات مائية بين الدول العربية " **دول المصب** " وبين دول الجــوار الجغرافــي للــوطن العربي "دول المنبع " ، كما هو الحال في الخلاف " **التركي الــسوري العراقــي** " والخلاف المصري الأثيوبي (محمد ، 1993 ، 130).

ونتيجة لذلك تمحور الموقف الإسرائيلي إزاء قضية المياه على عدد من الثوابــت حيث تنظر إلى النقص الحاصل في كمية المياه على أنه قضية إقليميــة وليــست أزمة تواجـــــــه " إسرائيل " وحدها لذلك يجب حل هذه القــضية عــن طريــق التعاون الإقليمي وإقامة مشاريع مائية مشتركة وترشيد نظام الري المعمول به من قبل الدول العربية (بيريز ، 1994 ، 137) .

فتم تأسيس هيئة إقليمية للإشراف على التعاون الإقليمي في مجــال الميــاه، وتــم التعاون لتنفيذ مشروع أنابيب السلام التركية (محمد، 1993، 130).

واقترحت إسرائيل سحب نسبة من مياه نهر النيل إلى قطاع غزة وصحراء النقب وطالبت بفتح قناة لربط البحر الأحمر بالبحر الميت .

وفي كل المشاريع المطروحة تعطي لنفسها دورا" محوريا" في تنفيذها سواء بلعب دور الناقل للموارد المائية أو المالك لتكنولوجيا تحلية المياه البحريـــــــــــــــة (صبحي،1993، 126).

ب. النقل والمواصلات:

إن الانتقال من اقتصاد صراع إلى اقتصاد سلام سوف يعنـــي حــصر المــصادر لتطوير بنية تحتية تلائم هذا العصر الجديد من السلام .

أن بناء الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وتحديد المــسارات الحيويــة وربــط شبكات النقل وتحديث وسائل الاتصالات وتوفير النفط والمــاء وإنتــاج البــضائع والخدمات سوف يفتح حياة جديدة في الشرق الأوسط تماما" مثل الدم الذي يــسري في العروق .

يقول بيريز أن الشرق الأوسط يعتبر حلقة الوصل بين الشرق والغرب والــشمال والجنوب وعليه يجب فتح الحدود وضمان حرية التنقل وأن نــسير علــى خطــى الولايات المتحدة وأوروبا التي وضعت حدا" للبعد القاري وبدأت عهدا" جديدا" من الإنتاج يمكن من خلاله للناس والآراء والمنتجات من الانتقال بحرية من مكان إلى آخر(بيريز، 1994 ، 149).

وتسعى إسرائيل لإنشاء طرق حديثة وإحياء وتشغيل الطرق القديمــة لعــل مــن أبرزها:-

أولا: خط سكة الحديد الذي أنشاءه الاستعمار البريطاني للمنطقة والذي عمل حتى عام 1948 والذي يمتد من الحجاز مرورا" بوادي الأردن ثم إلـــى دمـــشق مرتبطا" بحيفا حيث يمكن بواسطته شحن البضائع من مينـــاء حيفـــا إلـــى الأردن وسوريا .

ثانيا: توجد خطط لبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة وهي:

(1) الطريق الذي يخترق الشرق الأوسط من شمال أفريقيا إلى أوربـــا بمحـــاذاة البحر عبر مصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا .

(2) الطريق من شمال أفريقيا وصولا" إلى العراق والخليج العربي .

(3) الطريق الذي يربط سلسلة من الطرق بين غزة والخليل والقدس وعمان وحيفا والمفرق ودمشق (بيريز ، 1994 ، 165).

ج . السياحة

تشكل السياحة أحد أهم المصادر الطبيعية في الشرق الأوسط حيث كانـــت هـــذه المنطقة تلعب دورا" حيويا" في تاريخ البشرية ولا زالـــت مـــن نـــاحيتي الثقافـــة والأديان .. وتعاني منطقة الشرق الأوسط من مشكلة العنف الـــذي يتـــرك آثـــاره السلبية على السياحة ، فالعنف يفزع السياح والتهديدات بالحرب تعتبر من أخطـــر العراقيل أمام ازدهار السياحة .

إن الحروب الكبيرة ليست وحدها التي تعيق السياحة بل الحروب الصغيرة وإعمال العنف التي تنبع من دوافع دينية أو سياسية لها نفس التأثير ، تبعد الملايـــين مـــن الناس عن الشرق الأوسط سنويا" ، حيث لاحظـــت وزارة الـــسياحة الإســـرائيلية انخفاض أعداد السياح الداخلين إلى إسرائيل بعد اندلاع الحرب الإســـرائيلية ضـــد حزب الله اللبناني صيف عام 2006 ، وهي ترغب بزيادة أعدادهم إلى أربعـــة ملايين سائح بعد توقف الحرب من خلال إنفاق 250 مليون دولار علـــى حملـــة السياحة ، علما" أن أعدادهم خلال عام 2005 قد بلغت 1.9 مليون سائح .

ومن العوامل المساعدة على اجتذاب السياح إلى المنطقة هي فتح الحدود وتـــوفير بنية تحتية لخدمات متطورة في مجال النقل والمواصـــلات والتـــسويق المـــشترك للحملات السياحية حيث أن فتح الحدود يساعد السياح على زيارة عدة بلدان فـــي المنطقة في رحلة واحدة ، وهذا ما تسعى له " **إسرائيل** " .

2 . الشرق أوسطية والنظام الإقليمي العربي

منذ انتهاء الحرب الباردة ، تتعرض النظم الإقليمية لعملية تغييـــر مكثفـــة وذلـــك بهدف استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة ، ذلك لان الـــنظم الإقليمية كانت جزء" من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين آنذاك ، أما الان فان الوضع يأخذ أبعادا" مختلفة تبرز فيها الدوافع الاقتـــصادية والاجتماعيـــة والبيئية بدلا من الدوافع الإيديولوجية والعسكرية .

ولعل النظام الإقليمي العربي ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين يكـــشف عـــن الكثير من الجوانب السلبية التي جاءت بفعل عوامـــل محليـــة وأخـــرى إقليميـــة

بالإضافة للتأثيرات الدولية والتي شكلت تحديات استهدفته في الصميم ومن هذه الجوانب السلبية :-

أولا: التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني .

ثانيا: الانقسام الأساسي الناتج عن دخول القوات الأمريكية والأطلسية إلى الأراضي العربية كقوة احتلال كما في العراق والتواجد في قواعد عسكرية ثابتة من خلال اتفاقيات أمنية مشتركة مع عدد غير قليل من الدول العربية وخصوصا الخليجية منها .

ثالثا: الضعف الاقتصادي وتراجع التعاون الاقتصادي العربي.

رابعا. عجز المنظمة الإقليمية العربية – جامعة الدول العربية – عن أداء دورها المطلوب .

كل ذلك وأسباب أخرى جعلت من تصارع الأفكار حول مصير النظام الإقليمي العربي عوامل ساعدت على ظهور مشروعات تدعو لإعادة بناء النظام العربي من منظور استيعاب دروس الإخفاق ، وأخرى تدعو إلى القفز المباشر على كل الحقائق المادية والمعنوية المرتبطة بالنظام العربي وكأنه لم يكن موجودا" أصلا"، والدخول بقوة إلى منظومة جديدة تحت مسمى الشرق الأوسط ، أو بعبارة أخرى فان المطروح إمام النظام العربي ، إما تطوير ذاته وإعادة تحديد مهامه ، أو محاولة إنهاء وجوده على نحو أو أخر (أبو طالب ، 1994 ، 63) .

من هنا يبرز الخطر الذي يتعرض له الأمن القومي العربي جراء مشروع الشرق أوسطية الجديد، يتمركز بالدرجة الأولى في نقاط مركزية تتلخص بـ:-

أ . تهميش وإضعاف الثوابت القومية : وهذا الأمر يتيح للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأوحد أن ترسم صورة هادئة لملامح المستقبل في طبيعة الترتيبات الإقليمية التي ستفرض على المنطقة العربية من خلال هذا المشروع (السعدون،2000، 126) .

ب . فرض هيمنة إسرائيلية على المنطقة: وذلك من خلال تفكيك النظام الإقليمي العربي واستبداله بالنظام الإقليمي الجديد الشرق أوسطي.(الهزايمة ، 2007 ، 313) .

ج . إشاعة الثقافة السياسية الجديدة القائلة بضرورة التركيز على السلام والتنمية ومن ثم التطبيع على قاعدة أن التنمية الاقتصادية المتوازنة هي الدعامة الرئيسة للسلام الشامل (السعدون ، 2000، 126) . ومن ثم تحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رأس المال الأجنبي المتمثل بالشركات متعددة الجنسيات مع وضع شروط اقتصادية على الأنظمة السياسية العربية تتمثل بخصخصة العديد من القطاعات الحكومية والعمل بحرية الأسواق الداخلية الأمر الذي سيكرس التخلف والتبعية للدول الغربية.

د . تمزيق الهوية العربية من خلال الاختراق الثقافي للعالم العربي ودفعه لتبني سياسات ثقافية أجنبية تؤدي للتأثير على الحياة الفكرية فيه.

هـ- تحقيق الهيمنة الاتصالية على دول النظام الإقليمي العربي من اجل إخضاعها لنظم الاتصال الغربية من حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون ، الأمر الذي يؤدي لإضعاف ولاء الشعوب العربية لدولها وللأنظمة السياسية السائدة فيها ويهيئ الفرص لعمليات الاختراق الأمني واسعة النطاق (كامل ، 2004 ، 150) .

ومن مجمل وقائع التاريخ المعاصر فإن حقيقة أساسية تظهر بوضوح في أهداف الإستراتيجية الغربية التي تحمل لواءها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 تجاه منطقة الشرق الأوسط . هذه الأهداف كانت تركز على منع ظهور المشروع العربي والإسلامي من خلال زرع "إسرائيل" في قلب المنطقة العربية , والسعي لإنشاء تحالفات جديدة تكون بديلا" عن ذلك المشروع النهضوي العربي عبر أبراز " **مفهوم الشرق أوسطية** " كصيغة مناقضة للمصلحة العربية ، والعمل على حماية إسرائيل وجعلها حقيقة واقعة تنتمي إلى المنطقة ولها الشرعية في الوجود والبقاء .

وعلى الرغم من تسبب العلاقات الخاصة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة بوضع الأخيرة في موضع العدو وليس الحليف أو الصديق بالنسبة للدول العربية خاصة على المستوى الشعبي ، الأمر الذي شكل عقبة حقيقية أمام الإستراتيجية الأمريكية المتعثرة في الشرق الأوسط بسبب ما أحدثه التواجد الأمريكي في العراق من نتائج عكسية مضادة لأمريكا بعد الرفض الشعبي والمعادي لها ، والذي برزت ملامحه بشكل واضح بعد انتشار ظاهرة التطرف الديني في المنطقة ، مما دفع الإدارة الأمريكية لتعديل إستراتيجيتها ، فبدأت تنظر إلى الشرق الأوسط وفق رؤية مستقبلية تقوم على بناء منظومة دفاعية موحدة لدول المنطقة تحت مظلة غربية تكون لها قواعد بحرية أو أرضية قريبة من المنطقة ، ويكون الاعتماد على دول المنطقة في الدفاع عن نفسها بعد تزويدها بالأسلحة الحديثة بدلا" عن التواجد العسكري المباشر للقوات الأمريكية في المنطقة ، مع دفع تلك الدول للتعاون معا" والتدريب المشترك فيما بينها ومع الدول الأخرى التي لها مصالح في المنطقة كفرنسا وايطاليا ، مع الاستمرار بالجهود الرامية لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير بالتعاون مع الدول الثمانية الكبار " **فرنسا والمانيا وايطاليا واليابان وروسيا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة** " التي تعهدت بتوسيع نطاق دعمها لدول المنطقة التي تنتهج سياسات إصلاحية اقتصادية تعليمية وسياسية ، مع تشديد الجهود المتعددة الإطراف لإعادة الإعمار في أفغانستان والعراق .

الفصل السادس
الخاتمـــــــــــــــة

جاء التدخل الأمريكي في العراق ليشكل منعطفا" تاريخيا" مهمـــا" فـــي العلاقـــات الدولية والإقليمية في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية ، جراء ما خلقه مـــن تداعيات آنية ومستقبلية أثرت على العلاقات القائمـــة بـــين دول منطقـــة الـــشرق الأوسط ، أو بينها وبين القوى الدولية التي ترتبط مصالحها الاســـتراتيجية بهـــذه المنطقة بشكل مباشر ، حيث تحول العراق إلى ساحة حرب مباشرة بـــين الـــدول التي لها مصالح فيه وبعض الأطراف الإقليمية مما جعـــل مـــن ملامـــح الـــشرق الأوسط تبدو قاتمة بعد تصاعد حدة التوتر الذي صاحب مجيء القوات العـــسكرية كثيرة العدة والعدد ، فأحدث أزمات متعاقبة في المنطقة أسفرت عن حصول تغير في طبيعة القضايا المطروحة وفي ترتيب أولوياتها ، بعد أن غابت الحدود الفاصلة بين التأثيرات الداخلية أو الخارجية ، مع أضعاف للأدوار المحلية وتعظيم الأدوار الإقليمية وتبلور تحالفات متعارضة في توجهاتها الدينية والمذهبية ، مقابل تلاقيهـــا في الاعتبارات المصلحية التي أنتجت تحديات أمنية واجهت الولايـــات المتحـــدة الأمريكية وسياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط ، دفعت الإدارة الأمريكية لإطلاق بعض التسميات على دول المنطقة تمثلت في دول الاعتدال ودول الممانعة .هذه التسميات التي لا تمت بصلة لواقع المنطقة وظروفها ومصالح دولها لا مـــن قريب أو بعيد ، جاءت لاعتبارات أمريكية صرفة فهي تطلق تسمية دول الاعتدال على الدول المؤيدة لسياساتها في المنطقة وتشمل : مصر والأردن ودول الخلـــيج العربي أو ما يطلق عليه 6+2 ، مع إضافة جناح الموالاة في لبنـــان ، والـــسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالرئاسة دون الفصائل الأخرى . أما دول الممانعة فهـــي من وجهة النظر الأمريكية تتكون من إيران وسوريا وحركة حمـــاس ، و جنـــاح المعارضة في لبنان ممثلا" بالرئيس اللبناني أميل لحود المنتهية ولايته وحزب الله. وتحظى دول هذه المجموعة بتأييد شعبي وتعاطف جماهيري يستند على عدد مـــن الحركات والتنظيمات السياسية العربية أسلامية التوجه أو قومية وحتى اليسارية ، كون العلاقات بين أطراف محور الممانعة نمت وتطورت فـــي ظـــل التهديـــدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لكل طرف من هذه الأطراف .

أن السعي الأمريكي لإقامة تحالف مع الدول العربية التي تسميها محور الاعتـــدال إلى جانب إسرائيل جاء من أجل عزل وحصار إيران مع توفر فرصـــة لتوجيـــه ضربة عسكرية لها ، والضغط على سوريا ، وقـــد حاولـــت الولايـــات المتحـــدة الأمريكية جاهدة من استغلال التعليقات التي أبداها عدد من قادة هـــذه المجموعـــة عندما جرى ربط الاحتلال الأمريكي للعراق بتنامي خطر تشكل الهلال الشيعي في قلب المنطقة العربية والذي عبر عنه في مطلع عام 2005 جلالة العاهل الأردنـــي الملك عبد الله الثاني حين حذر بقوله " **بأنه من مصلحة إيران الشخصية أن تكون**

هناك جمهورية إسلامية" شيعية " في العراق ، وإذا حصل ذلك ، فإننا سنفتح على أنفسنا مجموعة جديدة من المشاكل لن تقتصر على حدود العراق " في حين أدلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك بحديث عام 2006 قال فيه بأن: "**معظم الشيعة موالون لإيران لا للدول التي يعيشون فيها** " .

غير أن الأطراف العربية قد أعادت النظر في حقيقة النوايا الأمريكية وبشيء من الحذر والترقب على اعتبار أنه ليس من مصلحة الدول العربية الوقوع في موقف يكونون فيه محاصرين بين محورين لا ينتمون إلى أي منهما فيصبحون خاسرين في الحالتين ، ومهما تكن محصلة الصراع بين الطرفين ، لكن ومع كل ذلك فأن مرد هذه التحذيرات جاءت بعد ظهور تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق التي ارتبطت مع وقوع كارثة تفكك الدولة العراقية ، وما نتج عنه من جعل المجتمع مفككا" في مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والدينية والعرقية ، وأدت الحالة إلى ظهور تحديات هائلة باتت تواجه الشعب والدولة وتدفع باتجاه إحداث تطورات مأساوية لم يشهدها العراق عبر تأريخه القديم ولا الحديث ، تأتي في مقدمة تلك التحديات : _

1. **انعدام الثقة بالجهود الأمريكية في إجراء مصالحة حقيقية بين أطياف الشعب العراقي** بعد السماح لتنامي أدوار الميليشيات المسلحة التابعة لتنظيمات سياسية بعضها حليف للولايات المتحدة كقوات بدر التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى الناشط في الوسط الشيعي الأرستقراطي الذي جاء من إيران ، والبعض الآخر معادٍ لدورها في العراق كجيش المهدي التابع للتيار الصدري الناشط في الوسط الشيعي الشعبي المعدم الذي عانى من جميع الظروف التي مرت بالعراق قبل إسقاط نظام الحكم فيه .
2. **الطعن في شرعية العملية السياسية القائمة في البلاد :** حيث تتوفر قناعات لدى غالبية أبناء العرب السنة في عدم شرعية العمل السياسي في ظل وجود الاحتلال ، الذي نصب بعض السياسيين العائدين للعراق من الخارج ، مما أنتج حكومة تهيمن عليها أغلبية شيعية سمحت لتزايد الدور الإيراني وتنامي نفوذه وسطوته الواضحة على أداء بعض الوزراء والمسئولين ، مع إصدار تشريعات تلبي توجهات ذلك الدور ، كالسماح للمسفرين من أصول إيرانية بالعودة واكتساب الجنسية العراقية التي سحبت منهم في عهد النظام السابق .
3. **ارتفاع سقف المطالب الكردية على حساب غالبية أبناء الشعب العراقي :** جاء ذلك بعد حصول الأكراد على امتيازات كبيرة أقرها الدستور في ظل توازنات سياسية وعرقية سمحت لهم بالهيمنة على عدد من المناصب الحكومية البارزة ، والحصول دون وجه حق على ما نسبته 20% من ميزانية الدولة طوال الأعوام الخمس الماضية ، في حين أن تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق تشير في إحصاءاتها إلى أنهم لا يستحقون أكثر من 14.5% ، مع قيام الميليشيات الكردية بأعمال التطهير

العرقي والتهجير القسري لعدد من المكونات العربية والتركمانية المتواجدة في محافظة كركوك وبعض مناطق محافظتي نينوى و ديالى في مسعى لتكريد تلك المناطق بغية ضمها إلى إقليم كردستان العراق لاحقا" .

4. **استمرار نشاط تنظيم القاعدة في العراق** رغم الضربات الموجعة التي أثرت على عملياته المسلحة والانتحارية ، بعد تلقيه لتلك الضربات من القوات الأمريكية المتعاونة مع الجيش العراقي الحديث الولادة الذي أعيد تكوينه على أسس طائفية وعرقية ، أثارت موجة من الاستياء الشعبي دفعت القائمين علية لإعادة النظر في كثير من خططهم وتوجهاتهم بغية إعادة اللحمة الوطنية بين صفوف أفراد هذا الجيش ، الذي يبقى دوره دون مستوى الطموح جراء تدني تجهيزه وإعداده وتدريبه وتسليحه .

5. **استمرار عمليات التهجير السكاني إلى داخل العراق وخارجه** رغم انحسارها في أوقات متعددة بعد تطبيق خطة فرض القانون في العاصمة العراقية بغداد التي فقدت بريقها جراء تقطيع أوصالها بكتل كونكريتية وجدران فاصلة لبعض المناطق عن الأخرى ، مما زاد من الانقسامات الاثنية والطائفية ، وتقلص تقديم الخدمات إلى المواطنين وبالأخص منهم المهجرين ، مع الضغط على القدرات الاستيعابية للدول المجاورة المضيفة للمهجرين .

6. **تبلور حالة الصراع بين مكونات المجتمع العراقي** التي تعتبر ظاهرة دخيلة لم يألفها أبناء الشعب تمثلت في :-

أ. اندلاع الحرب الطائفية " **الشيعية – السنية**" بعد تفاقم الأوضاع إثر تفجير مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام في مدينة سامراء عام 2006 ، وبالأخص في بعض مناطق بغداد وامتداداتها ديالى وبابل وصلاح الدين والموصل والبصرة وكركوك .

ب. بروز حالة من التوتر والصدام المسلح بين المكونات الشيعية – الشيعية وعلى وجه الخصوص في البصرة والعمارة والناصرية والديوانية و الكوت ، وتبلور تكتلات من عدد من العشائر العربية في مواجهة التنظيمات الحزبية الموالية لإيران .

ج. تنامي دور بعض الجماعات السنية المسلحة في مواجهة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها العاملة في العراق .

د. تنفيذ تنظيم القاعدة لبعض العمليات الانتحارية ضد مراكز تواجد السكان كالأسواق الشعبية ومجالس العزاء التي تقام لضحايا التفجيرات.

كل ذلك دفع الإدارة الأمريكية لتلبية الطلبات التي أبداها الجنرال ديفيد باتريوس قائد القوات الأمريكية في العراق والسفير الأمريكي رايان كروكر في بغداد لتأخير تنفيذ عمليات الانسحاب للقوات الإضافية العاملة في العراق لفترة محددة إلى ما بعد شهر يوليو 2008 ، بسبب اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي المدعومة من القوات الأمريكية والقوات

البريطانية من جهة ، وتنظيمات التيار الصدري وجناحه العسكري جيش المهدي من الجهة أخرى ، وذلك مطلع أبريل 2008 في محافظتي البصرة والنجف، وبعض المدن الرئيسة في محافظة بغداد كمدينة الصدر شرق العاصمة ، ومدينة الشعلة شمالها ، حيث صرح رئيس الوزراء بأن تنظيمات التيار الصدري تؤدي أدوارا" تقلل من قيمة الدولة ومؤسساتها والعاملين فيها ، خاصة في محافظة البصرة مما ساهم في تنامي ظاهرة الإرهاب من قبل ميليشيات جيش المهدي ، ضد المواطنين والضغط على حريتهم ، الأمر الذي زاد من التفاف بعض العشائر العربية حول رئيس الوزراء من أجل القضاء على تلك الأعمال وتخليص مناطق عديدة من سيطرة ذلك التنظيم عليها . كما أن قرار البيت الأبيض بالموافقة على بقاء القوات الإضافية يخدم توجهاتها العامة فيما يتعلق بالعراق ،والتوجهات الأخرى المتعلقة بما تسميه الأعمال الإرهابية في هذا البلد الذي أصبح في فترات عديدة مركزا" لتجمع المناوئين لها .

أما ما يتعلق بظاهرة الإرهاب الدولي ، فإن العالم قد شهد في العقود الأخيرة الماضية قيام دولٍ عديدة بممارسة هذه الظاهرة باعتبارها أداة من أدوات عمليات الصراع السياسي الذي تخوضه ضد دولٍ أو تنظيمات أو جماعات أخرى ، بما تمليه إمكانيات وظروف مستخدميها ضد من تختلف معهم عقائديا" أو أثنيا" أو دينيا" أو سياسيا" ، والولايات المتحدة الأمريكية واحدة من تلك الدول التي مارست الإرهاب ضد بعض أعدائها ، فقد نفذت بعض الأعمال الإرهابية باعتبارها أداة من أدوات سياستها الخارجية ، فعمدت إدارة الرئيس رونالد ريغان منذ استلامه لمهامه في البيت الأبيض عام 1981 للإعلان بأن تركيزها سينصب على محاربة الإرهاب الذي تقوم به الدول ، غير أنها بدأت تتحول لممارسة الحروب ضد الشعوب بحجة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية وغيرها ، فمثلا" شنت عدوانها المسلح على نيكاراغوا ، في الحرب التي أطلق عليها " **حرب الكونترا** * " ، ثم بدأت تمارس الإرهاب من خلال غطاء نموذج إرهاب الدولة وتحت أغطية الشرعية الدولية وذلك منذ أواخر القرن العشرين ، حيث استخدمت أبشع أساليب الضغط على بعض الدول وفرض العقوبات عليها كما حصل ضد العراق والسودان وليبيا وسوريا ، وحتى فرض القوة العسكرية على البعض الآخر .

أما الإرهاب الذي تتحدث عنه الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل على محاربته ، فإنه يرتبط بسياستها الخارجية المتبعة في منطقة الشرق الأوسط المنحازة فيها منذ أكثر من نصف قرن إلى جانب إسرائيل ، ليس فقط على حساب المبادىء التي يفترض أن تقوم عليها ما يسمى " **الأمة الأمريكية**" وهي مبادىء الحرية والديمقراطية وتقرير المصير ، وإنما جاءت لتواجه المجتمع الدولي كله ، فزرعت تلك السياسة مشاعر الكراهية واليأس والإحباط الذي ارتبط بما كانت تمارسه

---

* **كلمة الكونترا Contras هي اختصار لحركة contraarrevolucionrios التي نشط من خلالها المسلحون المعارضون لحكم الجبهة السانينية في نيكاراغوا التي أعقبت الإطاحة بحكم أنستازيوا سي موزا ديباي في يونيو 1979 واستمرت طوال عقد الثمانينات.**

بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل ضد شعوب العالم الإسلامي بشكل عـام والعـالم العربي بشكل خاص ، مما ساهم في ميلاد مقولة "**الإرهاب يولد الإرهــاب** " ، بعد أن خلق ظروفا" اجتماعية قاهرة واحتقانات نفسية وكبت شديد ولد الكراهية التـي دفعت الأمور باتجاه ممارسة العنف ، فالواقع العربي والإسلامي المحتقن جـراء عقود الاستعمار ثم عقود الهيمنة السياسية ، أعقبتها عقـود الـضغط والحـصار الاقتصادي والتهميش ، مع عدم حل المشكلات القائمة إلا من منطلق الانحياز إلى عدوه ، مع ما رافقه من ظروف قطرية ذاتية خاصة بكل قطر ، مما أفـرز هـذه الظاهرة ، التي يسميها الغرب بالتطرف الإسلامي ، حيث أنها ظاهرة عربية كون العالم العربي منطقة متأخرة من الناحية السياسية والاقتـصادية والاجتماعيـة ، فعلى الرغم من أن الدول العربية استعادت استقلالها بعد نصف قرن أو يزيد مـن الاحتلال الاستعماري الأوربي ، إلا أنها أظهرت عجزا" يكاد أن يكون فريدا" فـي بناء مجتمعات عصرية ، لم يتفوق عليها في هذا المجـال سـوى المـستعمرات الأفريقية السابقة ، وتشير أغلب الإحصاءات الدولية إلـى أن : نـصف النـساء العربيات أميات ، وإن مستويات المعيشة في الدول التي تفتقر إلى النفط تنحدر منذ عقود لازدياد معدلات النمو السكاني بالمقارنة مع النمو الاقتـصادي الـضعيف ، حتى بعض الدول النفطية فأنها تعاني من نفس المشاكل ، في ظل ضعف القطـاع الصناعي وغياب الابتكارات العلمية ، فأغلب الدول العربيـة أضـحت خاضـعة لحماية الولايات المتحدة وتنفذ أوامرها والباقي من الدول يحظى بتمويل منها .

إن مجيء الحالة الفعلية لتنامي استخدام العنف والصدام والكره للولايات المتحدة ، ساهمت هي به بعد حصول تجربة أفغانستان التي تعرضت عـام 1979 لغـزو عسكري شامل قام به الاتحاد السوفييتي السابق لحماية النظام العسكري الاشتراكي القائم في كابل ، من ثورة مدعومة من الولايات المتحـدة نفـذتها قبائـل تقليديـة محافظة " **أمراء الحرب** " تسكن الجبال وتكره الإجراءات الجديدة للنظام الأفغـاني آنذاك ، فقامت أمريكا بتشجيع هذه القبائل وتسليحها على أمل إغراء الروس لغزو أفغانستان ، التي تعتبر مقبرة للعديد من الجيوش الغازية فـي الـسابق ، ومـا أن أصبح الروس في أفغانستان ، اندفعت الولايات المتحدة إلى بناء حركـة مقاومـة ضدهم ، أنضم إليها عدد كبير من الإسلاميين العرب للجهاد ضد المحتل الروسي ، فأضاف هؤلاء العرب ثقلا" نوعيا" للمقاومة وكفاءة قتالية عالية كـون أغلـبهم كانوا من المتعلمين والمثقفين وممن يمتلكون خبرات مدنية مفيـدة فـي مجـالات الطب والهندسة وميادين أخرى ،كما توافر لهم دعما" مباشرا" من بعـض الـدول العربية في محاولة لهزيمة الروس ، وهذا ما حصل بفعل تواجد " **الأفغان العرب** " الذين منحتهم أفغانستان فرصة تعرف بعضهم على البعض الآخر ، مما أكسبهم تجربة فريدة في العلوم العسكرية والاستخبارية وغيرها جراء تعاملهم مـع عـدد كبير من الأجهزة المختصة في دول الجوار الأفغاني ، ناهيك عما يحملونـه مـن خبرة مكتسبة في تعاملهم مع تلك الأجهزة في بلدانهم ، فكان برنامجـا" دراسـيا"

شاملا" وكانوا طلابا" نجباء دفعوا الروس للاستسلام والرحيل عن أفغانستان في عام 1989 تاركين وراءهم رفات وبقايا أربعين ألف قتيل .
ثم جاءت مرحلة انطلاق التفكير الاستراتيجي لقائد تنظيم القاعدة السعودي الأصل أسامة بن لادن ، الذي قاتل في أفغانستان ثم أمضى بعض الوقت في السودان في ظل نظام ودي نسبيا" ثم عاد إلى أفغانستان ثانية عام 1996 ، بعد انتصار حركة طالبان في الحرب الأهلية التي دارت رحاها هناك ، ليبني معسكرات للتدريب ، ويبدأ التخطيط لعملية 11 سبتمبر ، التي رسم لها رغم علمه بأن الولايات المتحدة سترد بقسوة على أفغانستان وستعمل على غزوها ، حيث توقع بأن الأفغان سيخوضون حرب عصابات وحشية وطويلة ضدهم كما فعلوا مع الغزو السوفييتي . وكما توقع ابن لادن غزت الولايات المتحدة أفغانستان ردا" على هجمات 11 سبتمبر 2001 ، غير أن التوقعات الأخرى لم يكتب لها النجاح فلم تحدث حرب العصابات ، وسقطت كابل في منتصف نوفمبر 2001 ، ولم يكن هناك أكثر من ألف جندي أمريكي في كل أنحاء أفغانستان ، وهرب أغلب عناصر طالبان وقياداتها نحو الجبال المحاذية لباكستان ، ودمرت معسكرات التدريب التابعة لابن لادن وتفرق مقاتلوه، وجرى تنصيب حكومة جديدة في انتخابات محسومة النتائج .
ثم جاءت حرب احتلال العراق في مارس 2003 لتكون الهدية التي انتظرها ابن لادن بعد أن حرم والإسلاميون معه من إحراز النجاح المطلوب في أفغانستان ، فكانت التطلعات تتجه صوب العراق لتحقيق ما يصبوان له في مقاتلة الأمريكيين على أرض الرافدين ، فأصبحت الفلوجة في عام 2004 عنوانا" أوليا" في تشكل الانطلاقة الواسعة لتنظيم القاعدة في العراق بفرعه المسمى التنظيم والجهاد بقيادة أبي مصعب الزرقاوي ، ثم لتتصاعد باتجاه بغداد و ديالى و الانبار والموصل وسامراء وتكريت وكركوك وغيرها ، كان القتال سجالا" بين الطرفين برزت فيه حالات الكر والفر ، مع مناشدات مستمرة لابن لادن ومساعده أيمن الظواهري للأمريكيين على مغادرة أرض العراق وسحب قواتهم من الشرق الأوسط .
ورغم انحسار عمليات القاعدة في العراق منذ مطلع عام 2008 إلا أنها لم تنته في ظل تنامي الخشية الأمريكية من حصول القاعدة على أسلحة الدمار الشامل التي باتت تؤرقها ، مع وجود مؤشرات على تعاون وتنسيق ايراني مع تنظيم القاعدة ، خاصة أن إيران تملك من القدرات التي تكفي لخلق نوع من التهديد الحقيقي للولايات المتحدة وحليفاتها وبالأخص منها إسرائيل ، تختلف عن تلك القدرات التي كانت لدى العراق الذي أطلقت الولايات المتحدة ضده أبشع أنواع الأكاذيب الواهية لإقناع الشعب الأمريكي عما يشكله نظام الحكم فيه من " **تهديد إرهابي** " بحجة كونه يسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وهي حجج كانت لا تستند إلى اثبات حقيقي لخضوع العراق خلال سنوات طويلة لعمليات التفتيش الدقيق والرقابة الصارمة .
أما بالنسبة لإيران التي تعلن صراحة بأنها تسعى للحصول على قدرات عسكرية نووية لتتحدى بها النفوذ الأمريكي في العالم وكسر احتكار إسرائيل للسلاح النووي

في منطقة الشرق الأوسط ، فإنها تعتقد بأن حاجتها للتكنولوجيا النووية نـابع مـن كونها دولة حديثة لا يمكن أن تعزل نفسها عن الدخول في أحد فروع التكنولوجيـا الحديثة اللازمة لتقدم الأمم ومنها ما يتعلق بالجانب النووي ، وفي مرحلة لاحقـة تكنولوجيا الفضاء ، علما" إن البرنامج النووي يعود إلى مرحلة حكم الشاه السابق الذي كان يخطط كي يكون برنامجه متضمنا" إنشاء 22 مفاعلا" نوويا" لإنتاج 23 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية ، في حين أن خطة محمود احمدي نجاد تطمح لإنتاج ستة آلاف ميغاواط من محطة بوشهر الأولى التي سيتم تشغيلها هذا العـام 2008 ، وهذا الأمر يتفق مع الالتزامات المفروضة على إيران جـراء توقيعهـا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 ، كونها قد التزمـت لفتـرة طويلة ببنود هذه المعاهدة ، غير أنه جرى التعرف على قيامها بممارسة أنـشطة نووية خارج إطار المراقبة الدولية المكلفة بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ممـا أفزع الولايات المتحدة وإسرائيل وجعلهما تطالبان المجتمع الدولي للضغط علـى إيران من أجل التخلي عن برنامجها النووي ذو التوجهات العسكرية ، كما سـجل حدوث مواجهة بين القيادة الإيرانية والمجتمع الـدولي نتيجـة إصـرارها علـى الاستمرار بالبرنامج النووي ، فتعرضت لعقوبات كثيرة من الولايات المتحدة التي تقف بكل قوة ضد تطوير هذا البرنامج الذي دفع إيران لاتباع سياسـة خارجيـة جديدة تسعى من ورائها خلق توازنات جديدة في الشرق الأوسط ، فكـان لأدائهـا هذا الدور أهمية واضحة في إحداث تغييرات سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية في المنطقة ، فانصب تحركها نحو التدخل في الشأن العراقي في محاولة لمنافـسة الولايات المتحدة على هذا البلد ، خاصة أنها تحتفظ بعلاقات متميزة مع التنظيمات السياسية البارزة فيه التي تسيطر على المناصب الحكومية الرفيعة ، كما لها موقع مؤثر في دعم عدد من الميليشيات الضالعة في أعمال العنـف المستـشري فـي الشارع العراقي ، وهي بذلك قد حققت نفوذا" واسعا" وحضورا" قويا" في العـراق بسبب امتداداتها السياسية والطائفية ، وتولي حلفائها مقاليد السلطة في بغداد بغطاء أمريكي .

إن النفوذ الإيراني في العراق يمتد ليلتقي مع تحالفاتها الاستراتيجية الأخرى التـي عقدتها في المنطقة ، حيث التحالف مع سوريا الذي يـأتي علـى رأس أولويـات مشروع إيران الإقليمي الذي يبدأ من طهران متجها" نحو الغرب الجغرافي حيـث العراق ومنها إلى سوريا مرورا" بلبنان وصولا" إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مما يحقق تماسا" مباشرا" مع إسرائيل ، ويضغط على الدول العربيـة الرئيـسة التي لم تحقق الشيء الكثير في مسيرتها للتسوية السلمية في الـصراع العربـي – الإسرائيلي .

كل هذا دفع الإدارة الأمريكية للنظر إلى إيران على أنها تسعى لإيقاع الأذى الكبير بالمصالح الأمريكية في المنطقة ، وأنها قد بدأت بالارتقاء في استراتيجيتها إلـى مرحلة فرض دورها الإقليمي على واشنطن وصولا" إلى تقاسم المصالح والنفـوذ في المنطقة بينهما ، خاصة أن الولايات المتحدة تعلـم أن احتلالهـا لأفغانـستان

والعراق جعل منها جارة لإيران ، وهي تحيط بها من كل الجهات الجغرافية ، غير أن هذه الحقيقة قد تحسب لصالح إيران في حال اندلاع عمليات عسكرية بينها وبين الولايات المتحدة التي ستصبح قواتها في متناول الصواريخ الإيرانية التي ستطال أيضا" القواعد الأمريكية في العراق من الأراضي الإيرانية عبر قواتها بشكل مباشر ، ومن الأراضي العراقية عبر قوات حلفائها من التنظيمات والأحزاب الشيعية بشكل غير مباشر ، كما تتوفر لديها فرصة استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج عبر قواتها المنتشرة على الساحل الإيراني المطل على الخليج العربي ، أما حقول النفط والغاز المنتشرة على ضفتي الخليج العربي فهي من المنشآت المهمة التي تقع ضمن الاهتمامات الأمريكية سواء في مستوى توفير الحماية لها ، أو لكونها إحدى أهم عناصر الموازنة في أسواق النفط العالمية ، إضافة إلى قدرة إيران على استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقا" من مواقع حزب الله في جنوب لبنان ، كما لم يعد خافيا" على واشنطن أن مدى صاروخ شهاب 3 يبلغ 1800 كم الأمر الذي يعني بأنه يصل إلى العمق الإسرائيلي من داخل إيران وأن خطورته تزداد إذا كان محملا" بالأسلحة الكيمياوية التي تبلغ قدرة إيران على إنتاجها حوالي ألف طن سنويا"،مع وجود إمكانية امتلاك إيران للأسلحة البيولوجية.

لذا عمدت الولايات المتحدة على تطوير إستراتيجية جديدة للتعامل مع إيران ، تستند على سياسة تتباين بين التصعيد الذي قد يصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية ، وعدد من الأهداف العسكرية المختارة داخل إيران ، والتهدئة عبر مطالبة حلفائها الغربيين كدول الترويكا الأوربية وروسيا والصين لممارسة الضغط على إيران ومطالبتها بالتخلي عن برنامجها النووي على أمل إيجاد مخرج لحاجات إيران الضرورية من القدرات النووية للأغراض السلمية كإنتاج الطاقة الكهربائية ، أو إجراء البحوث العلمية اللازمة لأغراض طبية أو زراعية ، بالإضافة إلى اسلوب اللقاءات السرية الذي أعلن عنه مؤخرا" .

إن الخلاف الأمريكي – الإيراني يتعدى الملف النووي الإيراني إلى قضايا أخرى من أبرزها : اتهام واشنطن لإيران بأنها تهدد أمن جيرانها وبالأخص دول الخليج العربي ، وترعى الإرهاب الذي تمارسه بعض التنظيمات المتطرفة الناشطة في المنطقة ، وتعارض جهود عملية السلام في الشرق الأوسط ، ولا تعترف بإسرائيل وتتمنى زوالها خاصة أن الرئيس محمود أحمدي نجاد لا يخفي ذلك في تصريحاته التي أعتبر فيها أن محرقة اليهود من قبل النازيين " **الهولوكوست** " هي من بنات أفكار القادة الاسرائيليين ، كما أن إيران متهمة بالتدخل في القضايا الإقليمية في كل من العراق ولبنان وفلسطين ، بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل . لذا اضطلع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لأداء أدوارٍ تصب في مصلحة إسرائيل والذي دفع الرئيس الأمريكي بوش الابن لتبني مشروع الشرق الأوسط الكبير لخدمة مصالح إسرائيل في المنطقة ، مع تركيزه على رؤى تسيطر عليها عوامل وأحداث هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001

، مع التأثر الواضح بتجارب شارون الذي أسماه بوش " **أستاذي**" و" **رجل السلام** " ، الذي جاء إلى السلطة في إسرائيل تعبيرا" عن القرار شبه الجمـاعي للمؤسسة الصهيونية بضرورة التخلص من الفلسطينيين ، فكان هدف شارون يتعدى تـدمير البنية التحتية للفصائل الفلسطينية ليمثل مشروعه تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية أيضا"، من أجل فرض سيطرة قمعية مباشرة على الشعب الفلسطيني وإرغـامهم على الرحيل عن الضفة الغربية وبهذا فهو يحقق هدف " **الترانسفير** " الذي كـان يخطط له دائما" ، مع نجاحه عام 2003 في الإبقاء على عملية السلام جامدة دون تحريك ، وسحب الشرعية من خارطة الطريق بعد أن فرض عليها 14 تعديلا" ، رافق ذلك حملة قتل منظمة ضد زعماء حركة المقاومة الفلسطينية حماس ، فاغتال مؤسس الحركة أحمد ياسين ، وأحد أبرز قادتها عبد العزيـز الرنتيـسي ، فكـان استحالة عودة عملية السلام التي سعى لها بوش الابن عام 2003 عندما اسـتدعى الى واشنطن محمود عباس المعين آنذاك رئيسا" لوزراء السلطة الوطنية الفلسطينية فمثل هذا الفشل في عملية السلام نصر لأصدقاء إسرائيل في الـساحة الأمريكيـة أمثال منظمـة إيبـاك AIPAC و منظمـة ZOA * ، والمحـافظين الجـدد ، والصهاينة المسيحيين ، وحتى أعضاء الكونجرس مـن الحـزبيين الـديمقراطي والجمهوري المنحازين لإسرائيل ، فانصبت جهود هؤلاء نحو تقـديم المعونـات الخارجية لإسرائيل من الولايات المتحدة خاصة في بروز بعض الأحداث المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط ، وتحديدا" تلك التي لها علاقة بموضوع الصراع العربـي – الإسرائيلي . فتلقت إسرائيل عام 2003 مساعدات تقدر قيمتها نحو 13.6 مليار دولار إضافة لمساعدة طارئة بقيمة 200 مليون دولار ، حصلت بموجبها إسرائيل على أجهزة ومعدات الكترونية متطورة سهلت عليها القيام بعملية اغتيالات للقـادة الميدانيين للانتفاضة الفلسطينية آنذاك .

وفي الوقت الذي كان الدعم الأمريكي لإسـرائيل يـشمل النـواحي الاقتـصادية والسياسية والعسكرية والاستخبارية ، فأن الحكومات الإسرائيلية سعت إلى تقليص حجم المساعدات غير العسكرية على حساب نظيرتها العسكرية ، فباتت المعونـة الأمريكية السنوية لتل أبيب تركز على الجانب العسكري ، خاصة بعـد التحـاق إسرائيل بحملة الولايات المتحدة في حربها على ما يسمى بظاهرة الإرهاب ، ثـم جاء الإعلان الأمريكي عام 2007 على زيادة حجم المعونة الأمريكية العـسكرية إلى إسرائيل لتصل إلى 30 مليار دولار من أجل الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي في الأسلحة على دول منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما أطلـق عليـه " **التفـوق النوعي لإسرائيل** " ، بالإضافة إلى أعطاء ضمانات لعـدم تطبيـق القـرار 194 القاضي بحق العودة والتعويض .

ورغم تعالي الآراء والأصوات الأكاديمية والقانونية في الولايات المتحـدة لوقـف هذه المساعدات لأسباب عدة منها : استمرار إسرائيل في إحتلال الأراضي العربية

* **ZOA** : **Zionist Organization of America .**

، ورفضها تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب منها ، وانتهاكها لحقوق الإنسان ، وإقامة الجدار الفاصل ، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين ، والقيام بأعمال إرهابية تولد الحقد والكراهية ضد الولايات المتحدة الداعمة لها ، وتأجيج سباق التسلح في المنطقة وخاصة النووي منها ، إلا إن منطق العلاقة الخاصة الذي يربط الولايات المتحدة بإسرائيل ومصالحها الاستراتيجية معها دفعها لتعميق الالتزام بأمن وسلامة وتفوق إسرائيل ولو على حساب الأمور الأخرى المتعلقة بالعلاقة مع الجانب العربي.

ومن خلال البحث والاستقراء والتقصي للمعلومات الواردة في الدراسة تم التوصل إلى بعض النتائج المتعلقة بالفرضيات ، وكما يلي : -

1. **ثبوت صحة وصدق الفرضية الأولى** المتعلقة بحدوث إخفاقات واضحة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أدت لبروز تحديات أمنية عديدة كان من أبرزها:-

أ. **ظهور التحدي العراقي للمظلة الأمريكية التي تفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط :** حيث نجح هذا التحدي في التصدي للولايات المتحدة وفق افتراضية أن تعرضه للهجوم من عدو أقوى بكثير منه يتعذر الاستمرار الناجح في التصدي له بشكل مباشر ، إلا أن الشعب العراقي قد قرر القتال حتى الموت دفاعا" عن شرفه والقيم التي يؤمن بها ، فكان التصدي للغزاة من عدد كبير من فصائل المقاومة العراقية الشريفة التي تستهدف إخراج قوات الاحتلال ، وفق صيغ من العمل التي يصبح فيها إحراز النصر يبدو نسبيا" في ظل الخيارات المرعبة التي خلقها الاحتلال وفرضها على الشعب ، فما كان منه إلا الصمود والقتال رغم ما تعرض له من أذى شديد وتدمير كامل للبنى الارتكازية لبلادهم وتشريد وتهجير وقتل الملايين منهم .

ب. **حصول توازنات جديدة أدت لبروز دور القوى الإقليمية حلية الصاعدة في الشرق الأوسط :** فقد ساهمت السياسة الخارجية الأمريكية الخاطئة في الشرق الأوسط بعد غزو العراق في أن تجعل من إيران قوة إقليمية كبرى جديدة في المنطقة ، بعد أن أزالت واشنطن بمساعدة الدول المتحالفة معها الحكومتين المنافستين لإيران في الشرق الأوسط هما : حكومة طالبان في أفغانستان ، ونظام صدام حسين في العراق ، فأضحى النفوذ الإيراني في العراق أكبر من نفوذ الولايات المتحدة ، وبات لإيران وجود هام في أفغانستان ، ولم يبق أمام واشنطن لتغيير هذه النتيجة غير المتوقعة على المدى القريب إلا إلحاق هزيمة عسكرية قاسية بإيران من أجل تقليص قواتها المكتسبة ودورها القوي في المنطقة ، وإن هذا يتطلب اتباع سياسة خارجية جديدة توجب التعامل

مع الدول العربية وفق وجهة جديدة ، مما يؤدي لمطالبة الدول العربية بمواقف ضاغطة على إسرائيل الحليفة الأفضل للولايات المتحدة ، من أجل إبداء تنازلات عن توجهاتها العدوانية تجاه دول المنطقة وهذا يعني فتح الملفات المتعلقة باستمرار احتلال الأراضي العربية منذ عام 1967 . هذا الأمر سيعطي دفعا" جديدا" إلى القوى الأخرى الصاعدة في الشرق الأوسط والمتمثلة بحزب الله الذي أصبح يشكل أحد أبرز التهديدات المباشرة للوجود الإسرائيلي بعد النجاحات التي حققها في الصمود والتصدي لإسرائيل في أكثر من مواجهة مباشرة بينهما ، كما ينسحب الأمر على حركة المقاومة الإسلامية حماس التي قامت بتنظيم جهودها ونجحت بعقد تحالفات مهمة مع إيران وسوريا وحزب الله ، مع أفضلية مطلقة في غزة جراء ثقلها الاستراتيجي هناك .

2. **ثبوت صحة الفرضية الثانية** المتعلقة بوجود أطراف دولية وإقليمية فاعلة تدفع نحو استمرار تدهور الأوضاع في العراق وخلق الفوضى الخلاقة فيه ، وذلك بعد إرتكاب الإدارة الأمريكية لأخطاء عديدة تتعلق بسوء التقدير للمعلومات التي توفرت لديها بوجود علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة ، إلا أن هذه الإدارة قد وضعت العراق على رأس أولوياتها لسنوات طويلة جراء تأثير الأطراف الفاعلة في السياسة الأمريكية والمتمثلة في : -

أ. **المحافظين الجدد والقوميين المتطرفين** : الذين سيطروا على السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس بوش الابن ، ولم يخدعوا بالمعلومات الاستخبارية المظللة عن علاقة العراق بتنظيم القاعدة ، بل أنهم لفقوا هذه المعلومات لتبرير الغزو الذي كانوا ينتظرون تنفيذه منذ وقت طويل لأسباب أخرى تتعلق بتوجهات " **منظمة مشروع من أجل قرن أمريكي جديد** " التي طالبت باتباع سياسة تجمع بين القوة العسكرية و " **الوضوح الأخلاقي** " من أجل التحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية بعد إحساسهم بنشوة النجاح الواضح في إسقاط المعسكر الشيوعي 1989-1991 .

ب. **اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ومن ورائه إسرائيل** : لم يكن العراق هدفا" مثاليا" للمحافظين الجدد فحسب ، بل إنه كان يعتبر الخطر الأكبر بالنسبة لإسرائيل ، التي أمطرها صدام حسين بـ 39 صاروخا" بالستينيا" خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 ، إلا أن الروابط المتينة بين المحافظين الجدد الذين هم بالأصل صهاينة ، وحزب الليكود المتطرف في إسرائيل ، مع أداء اللوبي الصهيوني لدوره البارز في الضغط على الإدارة الأمريكية ورموزها من أجل اتخاذ سياسات تتماشى مع التوجهات الإسرائيلية ، لذا كان هدف تدمير نظام صدام حسين يخدم أغراض إسرائيل .

هنا كان القرار الذي دفعت به هذه الأطراف لإحداث الفوضى الخلاقة في العراق بما يخدم الهدف العام في التغيير لكن في مجالات محددة ومراحل زمنية خاصة ، من خلال استغلال عناصر داخل المجتمع العراقي التي تتطلع نحو هذا التغيير المطلوب ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي واختراع رموز يمكنهم التوحد حولها ، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها ، وأن اختيار العراق ليكون هدفا" للحرب الاستباقية التي خططت لها الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة ، جاء بسبب موقعه الجغرافي الذي يعد عصب العلاقات في المنطقة حيث تتصل حدوده مع كل الدول الهامة في الشرق الأوسط : إيران والسعودية وتركيا وسوريا والأردن والكويت ، لذا فإن استمرار تدهور الأوضاع في العراق سيجعل من التواجد الأمريكي على أراضيه أمرا" منطقيا" ، وسيؤكد أن أمريكا هي القوة المهيمنة في المنطقة ، وسوف يوجد عوامل محفزة لتغيير النظام في سوريا ، وسيكتمل هدف فرض الحصار على إيران ، فضلا" عن وجود الاحتياطيات الضخمة من النفط التي يحتويها العراق والتي تسمح بالسيطرة عليها التحكم بجزء كبير من حركة النفط وأسعاره عالميا".

3. **ثبوت صحة الفرضية الثالثة** المتعلقة بنجاح المشروع النووي الإيراني في أن يكون تحديا" أمنيا" بارزا" للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، وذلك بعد تحول الخوف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني من مجرد توقعات أو معلومات قد يكون كثير منها مبالغا" فيه ، إلى حقيقة واقعة بدأت مع حلول شهر أغسطس من عام 2005 ، حيث طردت إيران مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأزالت الأختام التي وضعت على منشآتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم متحدية الولايات المتحدة ضمنيا" ، وبأن تفعل ما تشاء بخصوص هذا الأمر ، في ظل عدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بأي شيء ضد إيران سوى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ، بعد نفاد جميع السبل التي استخدمتها لدفع إيران على التخلي عن برنامجها النووي ، أما عن القدرات العسكرية والنووية الإيرانية فإن الولايات المتحدة تعلم جيدا" بأن هذه القدرات هي السقف الأعلى لمشروع إيران الاستراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وذلك لأنها نجحت حتى الآن في فرض حضورها الإقليمي دون الغطاء النووي ، فكيف سيكون الحال عند تمكنها من إنتاج السلاح النووي خلال فترة قريبة ، وهذا يعني أن الولايات المتحدة أمام خيارين لا ثالث لهما : فهي أما أن تتصرف بما ينسجم وتهديداتها بالهجوم على إيران ، وهذا يعني بأنها تتجه مباشرة نحو المواجهة العسكرية الكارثية في الشرق الأوسط ، مع أحداث أزمة اقتصادية عالمية ، أو لا تقوم بمهاجمة إيران وهناك احتمالات عديدة أكثر تعقيدا" ، لكن

أقل كارثية ، لذا يعد المشروع النووي الإيراني تحديا" أمنيا" بارزا" للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة الزمنية .

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية : -

1. إن التحدي العراقي للمظلة الأمريكية على الشرق الأوسط قد دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق وتغيير نظام الحكم فيه الأمر الذي أفرز تداعيات عديدة كانت نتائجها مأساوية على الشعب العراقي جعلت من تركيز الإدارة الأمريكية على الأدوار التالية :-

أ. تغيير المهمة العسكرية للقوات الأمريكية في العراق من مهمة احتلال هجومية إلى مهمة تنفيذ عمليات مقاومة للعمليات التي تؤديها عناصر المقاومة العراقية .

ب.تكثيف تواجد القوات العسكرية الأمريكية في محافظة بغداد واعتبارها مركز الثقل الرئيس في توفير الأمن والاستقرار .

ج. تهيئة مشروعات أشغال عامة وتوفير الخدمات البلدية الأساسية وضخ الأموال اللازمة لها مع توفير وظائف وفرص عمل للعاطلين من السكان ، على أن يتزامن ذلك مع خفض مستويات العنف .

د. دفع الحكومة العراقية لاتخاذ خطوات عملية لتقليل حدة الانقسام الطائفي والأثني في البلاد تمهيدا" لخلق ظروف أكثر ملاءمة للمصالحة الوطنية والوصول إلى صيغة توافقية لأسلوب وآليات الحكم في البلاد .

2. إن مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لما تسميه ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل جاءت بعد تهديدها من قبل بعض القوى الإسلامية المعادية لها والتي وصلت إلى السلطة في عدد من دول المنطقة ، وما رافقها من حدوث صحوة أسلامية ، دفعت الولايات المتحدة لدراسة هذه الحالة بالاعتماد على المنهج ألاستشرافي ، فكانت الرؤى التي تتعرض للأسباب الموضوعية للصحوة الإسلامية مبنية على عدد من العنوانين الرئيسة التي تركز على : -

أ. **الظروف** : وهذه تتعلق بفشل النماذج السياسية والاقتصادية والبنية الفكرية الموالية للغرب في حكم الدول بالإضافة إلى عدم قدرتها على إيجاد حلول لأزمات المنطقة المستعصية مثل الصراع العربي – الإسرائيلي ، مع تعاظم السلطة الدينية في الإسلام السياسي .

ب.**المسارات** : وتتمثل بميلاد حالة الانبعاث الإسلامي لدى القوى السياسية والتنظيمات والأفراد ، مع توفر التمويل الخارجي للتشدد الديني .

ج. **الأحداث المحفزة** : وتشمل :

- اندلاع الثورة الإيرانية واستمرار نظام حكمها في إيران منذ عام1979.
- مساهمة الحرب الأفغانية منذ الاحتلال السوفييتي لأفغانستان عام 1979 .
- اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 .
- أحداث 11 سبتمبر 2001 وبدء ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب.
- غزو العراق عام 2003 .

3. إن طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القوى الصاعدة في الشرق الأوسط قد أخذ أشكالا" متعددة فهي تنظر للصراع في منطقة الشرق الأوسط على أنه يقوم بين المعتدلين والمتشددين ، وهي تحاول بخطوات محددة تحت مظلة الغطاء السياسي لدفع هذه القوى على التخلص من بعض الأوضاع والسياسات التي تراها أمريكا ضرورية لتحقيق تطبيع في العلاقات بينهما ، والتي تتعلق بالاتي : -

أ. تخلي إيران عن البرنامج النووي الطموح الذي يهدف لإنتاج السلاح النووي .

ب. التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها جميع الدول والقوى السياسية في المنطقة عدا إسرائيل وعدم إنتاج أو استخدام الصواريخ بعيدة المدى التي يتراوح مداها " **1000 – 1500 كم** " ، مع التخلص من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ .

ج. احترام حقوق الإنسان في الدول المعنية كإيران وسوريا ولبنان .

د. ضرورة إنهاء العداء التاريخي لإسرائيل من هذه الأطراف .

4. إن تبرير الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لإسرائيل خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، كان يقوم على أنهما مهددتان من قبل جماعات إرهابية تعود أصولها إلى العالمين العربي والإسلامي ، ومن قبل دول لقبت " **بالمارقة**" تساعد هذه الجماعات وتسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل ، مما يعطيهما حرية التصرف في التعامل مع بعض هذه الجماعات ، خاصة تلك المتواجدة في فلسطين المحتلة ، وفرضت على الولايات المتحدة تعقب هذه الجماعات وعلاقاتها مع إيران وسوريا ، مما بلور تحالفا" لما يسمى الحرب على الإرهاب .

5. إن الولايات المتحدة الأمريكية قد صممت ومن قبل الرئيس بوش شخصيا" ، مهمة إعادة هيكلة الوطن العربي والعالم الإسلامي عبر ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير ، وخيرت العالم بين تأييد خطواتها فيما يسمى بمحاربة الإرهاب ، مع الربط بين " **الإرهابيين** " وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، فتلاقت بذلك المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة

من خلال تسويق صفقة ملائمة لإدخال إسرائيل في منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي ، ويشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية في نظام السوق العالمية .

التوصيات

من خلال ما جاء في الاستنتاجات فإنه يمكن اقتراح التوصيات التالية : -

1. مقاومة الغزو الكاسح الذي يتعرض له العراق الذي تمارسه أطراف عالمية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ، وأطراف إقليمية أخرى كإيران وتركيا ، وعلى المستويات الإعلامية والأيديولوجية والثقافية ، بغية الحفاظ على الذات العربية لدى أبناء الشعب العراقي جراء الاحتلال المفروض عليه ، وذلك من خلال التعاون والتفاعل والتكامل والتنسيق بين البلدان العربية في أطار التكامل الثقافي والحضاري مع الثقافات والحضارات الأخرى ، والسعي لإذكاء الحقائق الأساسية التي لا يمكن إغفالها أو الانتقاص من قدرتها على المقاومة كالانتماء الحضاري ، والانتماء للعروبة والإسلام ، والاعتبارات الوطنية والقومية وتيار الوحدة.
2. التفريق بين المقاومة المشروعة للقوى والفصائل المسلحة التي تستهدف قوات الاحتلال في العراق وفلسطين ولبنان عن العمليات الإرهابية التي تمارسها مجموعات مسلحة تستهدف الأبرياء من أبناء الشعب العربي في البلدان المستهدفة ، والدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها تلك التي تنتجها إسرائيل .
3. فهم حقيقة الحضور الأمريكي في المنطقة ، وأدراك نمط العلاقات العربية مع الأطراف الدولية والإقليمية كالولايات المتحدة وإيران ، ومعرفة سياسات هذه الأطراف في المنطقة والوقوف على طبيعة التحالفات التي عقدتها مع عدد من الأطراف العربية كالدول الخليجية في تحالفها مع الولايات المتحدة ، وسوريا وحزب الله اللبناني في تحالفهما مع إيران ، بغية المحافظة على حرية رسم السياسات الخارجية إزاء القضايا بالغة الحساسية والتي تكون طرفاً فيها لان قيود التحالفات الدفاعية تفرض اتخاذ مواقف غير مقتنعة بها لمجاراة الطرف الأمريكي أو الإيراني .
4. مقاومة المشاريع الاستعمارية التي تسعى لنكران الهوية القومية لتبرير وجود الكيان الصهيوني داخل النظام الإقليمي العربي .

قائمة المراجع

المراجع العربيـــــــــــة:

- **القرآن الكريم**
- أبو ألوفا، أحمد. ظاهرة الإرهاب الدولي، **السياسة الدولية**، العدد 161، يوليو 2005.
- أبو رمان ، محمد . جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق ، **السياسة الدولية** ، العدد 169 ، يوليو 2007 .
- أبو عرقوب ، إبراهيم (2004). ملخص تاريخ القضية الفلسطينية ، في: الحمد2، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- أحمد، يوسف أحمد (2003). المواقف العربية من العدوان علـــى العـــراق "أفكار أولية"، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، **العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومـــستقبل أمـــة** – القـــاهرة، مركـــز البحـــوث والدراسات السياسية.
- الأزعر، محمد خالد. واقع القضية الفلسطينية وآفاقها.. منظـــور إســـتراتيجي، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـــة، العـــدد 129 – ربيـــع 2007.
- **الأسمر**، خلود (2005). **انعكاسات التطـــورات الإقليميـــة والدوليـــة علـــى العلاقات العربية – الإسرائيلية** – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الاشعل، عبد الله. تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، **الـــسياسة الدولية**، العدد 149، يوليو 2002.
- الأشقر، جلبير (2004). **الشرق الملتهب الشرق الأوســـط فـــي المنظـــور الماركسي**– بيروت، دار الساقي، ترجمة سعيد العظم.
- الأشهب، نعيم ومازن الحسيني (2005). **مشروع الشرق الأوســـط الكبيـــر أعلى مراحل التبعية**– عمان، دار الشروق.
- الاصبحي، أحمد محمد (2000). **قراءة في تطور الفكـــر الـــسياسي**، ج3 – بيروت، دار البشير.
- أنيس، إبراهيم وآخرون (1972). **المعجم الوسيط** – القاهرة، دار المعارف.
- البسيوني، سمير زكي، الشباب الإيراني والسياسة الخارجية.. من الثورية إلى البراجماتية، **السياسة الدولية**، العدد 168 أبريل 2007.
- بروان، سيوم (2004). **وهم التحكم القوة السياسية الخارجيـــة فـــي القـــرن الحادي والعشرين** – بيروت، شركة الحوار الثقافي، تعريب: فاضل جكتر.

- بريماكوف، يفجيني (2004). **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق** – الرياض، مكتبة العبيكان، تعريب: عبد الله حسن.
- بكري ، محمود (1991) . جريمة امريكا في الخليج – القاهرة ، العربية للطباعة والنشر .
- بيريز، شمعون (1994). **الشرق الأوسط الجديد** – عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ.
- تاير، أ برادلي (2004). **السلام الأمريكي في الشرق الأوسط** – بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: عماد فوزي شعيبي.
- تشومسكي 1، نعوم (2004). **الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم** – دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي.
- تشومسكي 2، نعوم وجلبير الأشقر (2007). **السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** – بيروت، دار الساقي، ترجمة ربيع وهبة.
- تقي، أحمد السيد، أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006.
- تقي الدين، سليمان. لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطاب الطائفية والمذهبية، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129- ربيع 2007.
- توفيق، سعد حقي(2002). ***النظام الدولي الجديد*** ـ عمان، الأهلية للنشر.
- تيم، فوزي أحمد (2004). القوى السياسية الفلسطينية، في: الحمد2 ، جواد ، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 132، شتاء 2007.
- الجاسور، ناظم عبد الواحد، عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية، **السياسة الدولية**، العدد 159 يناير 2005.
- الجمل، سيار. المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 184، حزيران 1996.
- جواد ، سعد ناجي . جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية – القاهرة، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007.
- الجلبي، عصام (2003). تعقيب ضمن وقائع الندوة التي عقد عقدت في الصين بتاريخ 27–30 أيار 2002، في: **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين** – عمان، منتدى الفكر العربي.

ـ الحارثي، فهد العرابي (2004). **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل** – بيروت، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام.
ـ حرب , أسامة الغزالي . الإرهاب والسياسة الدولية، **السياسة الدولية**، العدد 112، أبريل 1993.
ـ حرب, أسامة الغزالي. هل أستوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، **السياسة الدولية**، العدد 147، يناير 2002.
ـ حسيب، خير الدين. العراق.. إلى أين ؟ ، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، أكتوبر 2007.
ـ حسين، عدنان السيد. مستقبل حزب الله.. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية، **السياسة الدولية**، العدد 166 أكتوبر 2006.
ـ حمودة ، عمرو كمال . النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006.
ـ الحمد1، جواد (2002). **الديمقراطية في الوطن العرب مؤشرات وآفاق** – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
ـ الحمد2، جواد (2004). **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
ـ خطاب الرئيس جورج بوش الابن في 20 سبتمبر 2001.
ـ خطاب الرئيس جورج بوش الابن في 20 /2002/1 .
ـ الخطيب، نادر زايد(2005). **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي** – عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.
ـ ألخوري، كابي، قراءات من حصاد المراكز البحثية، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344 أكتوبر 2007.
ـ دايار، جوين (2008). **الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق** – بيروت، الدار العربية للعوم ناشرون، ترجمة بسام شيحا.
ـ دراج، عمر ونادية محمود مصطفى " محررون " (2003) مصر **والأمة ماذا بعد العدوان على العراق** _ القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
ـ الدسوقي، أبو بكر، حزب الله.. النشأة والدور والمستقبل، **السياسة الدولية**، العدد 166 أكتوبر 2006.
ـ دياب، أحمد. السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، **السياسة الدولية**، العدد 163 يناير 2006.
ـ راشد 1، سامح. العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006.
ـ راشد 2، سامح. إيران وسوريا.. التحالف حول لبنان، **السياسة الدولية**، العدد 166 أكتوبر 2006.

- رفعت، عصام صادق، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، **السياسة الدولية**، العدد 85 يوليو 1986.
- رفعت، سعيد. نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.
- الرشيدي، أحمد حسن (2003).النظام العربي وجامعة الدول العربية في ظل الأزمة الأمريكية العراقية، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، **العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة** – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ساد جاد بور، كريم. توجيهات لمقاربة إيران، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، أكتوبر 2007.
- سعيد، محمد السيد. الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، **السياسة الدولية**، العدد 168 أبريل 2007.
- السعدون، حميد حمد (2001). **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي** – عمان، دار الطليعة.
- سعد الله، صلاح (2006). **المسألة الكردية في العراق** – القاهرة، مكتبة مدبولي.
- سعيد، محمد قدري(2002). الحروب الأمريكية في القرن العشرين، في: ***الإمبراطورية الأمريكية***، ج3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- السعيد، فؤاد (2003). الأبعاد الثقافية للعدوان على العراق وآثارها على المجتمع المصري، في: دراج، عمر ونادية محمد مصطفى (محررون)، **مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق** – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة.
- سليم1، محمد السيد (1998). ***تحليل السياسة الخارجية*** – القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- سليم2، محمد السيد (2004). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** – القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- سيرل، مارسيل (1992). **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد** – الكويت، دار سعاد الصباح، ترجمة، حسن نافعة.
- شاش، طاهر(2001). العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: ***الإمبراطورية الأمريكية***، ج1 ـ القاهرة، مكتبة الشروق.
- شبلي، سعد شاكر (2001). **إيران و أمن الخليج**– بغداد ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، دراسة غير منشورة .
- شحاتة، رضا (2002). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة، في: **الإمبراطورية الأمريكية**، ج 3 _ القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

- الشوربجي، منار(2003). صنع قرار الحرب ضد العراق: الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، **العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة** – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- شكري ، معتز . المعضلة الأمنية في العراق، **السياسة الدولية**، العدد 165 يوليو 2006.
- الشيخ، نورهان. السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.
- عاروري، نصير. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129– ربيع 2007.
- عبد السلام، محمد، الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006.
- عبد المجيد ، وحيد . مصر وقطاع غزة. معضلة علاقة خاصة جدا"، **السياسة الدولية**، العدد 170 أكتوبر 2007.
- عبد الحي، وليد (2004). إسرائيل والمصالح الغربية في الشرق الأوسط، في: الحمد2، جواد ، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- عرفات، إبراهيم. روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة، **السياسة الدولية**، العدد 170 أكتوبر 2007.
- العزام ، عبد المجيد (1998). **عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية** – عمان ، وزارة الثقافة .
- علي، أحمد إبراهيم (2004).**النظام *العالمي الجديد وحرب الخليج*** – بيروت، دار صادر.
- علي، مغاوري شلبي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، **السياسة الدولية**، العدد 168 أبريل 2007.
- العناني، خليل. اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، **السياسة الدولية** العدد 164 أبريل 2006.
- العناني، خليل. مأساة العراق.. عدوى التفكك في الحوار العربي، **السياسة الدولية**، العدد 168 أبريل 2007.
- عيسى، حامد محمود (1992). **ـ فؤاد الكردية في الشرق الأوسط** – القاهرة، مكتبة مدبولي.
- غالي، بطرس بطرس. الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، **السياسة الدولية**، العدد 127، يناير 1997.

- غانم، إبراهيم البيومي. الرؤية العربية لتركيا الجديدة، **السياسة الدولية**، العدد 169 يوليو 2007.
- الغنام، محمد. الإرهاب في الديمقراطية الغربية، **السياسة الدولية**، العدد 107، يناير 1992.
- فوكوياما، فرانسيس (1992). **نهاية التاريخ** _ بيروت، دار العلوم العربية، ترجمة حسن الشيخ.
- فؤاد، محمد نبيل(2003). البعد العسكري للأمن القومي المصري في ظل التهديدات الأمريكية والتحالف الأمريكي – الإسرائيلي، في: دراج، عمر ونادية محمود مصطفى (محررون)، **مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق** _ القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- الفهداوي، خالد سليمان (2006). **القضية الكردية والحل المنشود التاريخ – الواقع – المستقبل** – دمشق، الأوائل للنشر.
- فهمي، وليد حسن. الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب.. الجدل السياسي والقانوني، **السياسة الدولية**، العدد 166، أكتوبر 2006.

- قاسملو، عبد الرحمن (د.ت). **كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية** – بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر.
- قبيسي، هادي (2008). **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية** – بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- قنديل رياض، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية – الإيرانية، **السياسة الدولية**، العدد 168 أبريل 2007.
- قنديل ، حنان . الصين والعرب : الواقع.. المشكلات .. والفرص، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.
- كمالي، عجمي أحمد (1986).**الشرق الأوسط والصراع الدولي** _ بيروت، دار النهضة العربية.
- كمال، محمد (2003). الولايات المتحدة ومسألة تغيير النظم في العالم العربي، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) **العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة** – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- كشك ، اشرف محمد. أمن الخليج في السياسة الأمريكية، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006.
- كيالي، ماجد . التجاذب الإيراني – الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 130 – صيف 2007.
- ألكيالي، عبد الوهاب وكامل الزهيري (1974). **الموسوعة السياسية** _ بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ـــ كيرلس، كريمة (2001). الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات مــن نــوع خاص جدا"، في: **الإمبراطورية الأمريكية**، ج3 – القاهرة، مكتبة الشروق.
ـــ اللباد 1 ، مصطفى. قراءة في مشروع إيران الاســتراتيجي تجــاه المنطقــة العربية، **شؤون عربيـــة**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العــدد 129 – ربيع 2007.
ـــ اللباد 2، مصطفى. العامل الكردي في السياسة التركية، **الـسياسة الدوليـــة**، العدد 169 يوليو 2007.
ـــ لمعي، القس إكرام (2001). أمريكا و 11 ســبتمبر، فـــي: **الإمبراطوريـــة الأمريكية**، ج3 – القاهرة، دار الشروق الدولية.
ـــ مجدوب 1، طه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القــرن العشرين" في: ***الإمبراطورية الأمريكية***، ج1 ـــ القاهرة، مكتبة الشروق.
ـــ مجدوب 2، طه (2001). *الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي فـــي الخلـــيج والشرق الأوسط، في:* **الإمبراطوريـــة الأمريكيـــة**، ج2 ـــ القــاهرة، مكتبــة الشروق.
ـــ مجدوب 3، طه (2001). *الهيمنة الأمريكية في القارة الآســيوية: الــصين – الشرق الأوسط – إيران،* في: **الإمبراطورية الأمريكية**، ج3 ـــ القاهرة، مكتبة الشروق.
ـــ محمد، خديجة عرفة. الصين وأمن الطاقة رؤية مستقبلية، **السياسة الدوليـــة**، العدد 164 أبريل 2006.
ـــ محمود1، أحمد إبراهيم (2002). **العراق وأسلحة الــدمار الــشامل: أبعــاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم**– القاهرة، مركــز الدراســات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
ـــ محمود2، أحمد إبراهيم، أمريكا والإرهاب: عــالم جديــد.. الــشكل الرئيــسي للصراع في الساحة الدولية، **السياسة الدولية**، العدد 147 يناير 2002.
ـــ محمود3، أحمد إبراهيم، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، **السياسة الدوليـــة**، العدد 168 أبريل 2007.
ـــ محمود 4 ، أحمد إبراهيم (2003). عملية التفتيش الــدولي فـــي العــراق : الأبعاد والدلالات ، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى، **العدوان علـــى العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة** – القاهرة، مركــز الدراســات الــسياسية والاستراتيجية بالأهرام.
ـــ المخادمي، عبد القادر رزيق (2005). **مشروع الــشرق الأوســط الكبيــر الحقائق والأهداف والتداعيات** – بيروت، الدار العربية للعلوم.
ـــ مخيمر، أسامة، المواجهة الأمريكية – الإيرانية.. تصعيد أم تهدئة ؟ ، **السياسة الدولية**، العدد 168 أبريل 2007.

- مرقس، سمير(2003). الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة: الموقف من الشرق الأوسط والعراق " في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) **العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة** – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- مرسي، مصطفى عبد العزيز.ألمأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.
- المشاقبة1، أمين (2006). **التربية الوطنية في الأردن**– عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر.
- المشاقبة2، أمين (2006). **المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي** ، دراسة غير منشورة .
- مصطفى ، باسل صلاح . الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006.
- مصطفى، نادية محمود (2003). نزع أسلحة العراق"، بالقوة.. آخر حلقات المسلسل، في: **العدوان على العراق خريطة أزمة.. مستقبل أمة**، نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) _ القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- مظلوم، جمال. التعاون الصيني – الروسي في إطار منظمة شنغهاي، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006.
- المعلم، عادل (2002). هل أمريكا علمانية أم متدينة، في: **الإمبراطورية الأمريكية**، ج3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- الموعد، حمد (1991). **إسرائيل والمتغيرات الدولية** – دمشق، دار كنعان.
- موسى، عمرو. الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129، ربيع 2007.
- ميريشايمر1، جون و وستيفن والت. اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية ، **المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 327 مايو 2006.
- ميريشايمر2، جون. ج وستيفن م. والت (2007). **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية** – بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة: أنطوان باسيل.
- النصراوي، صلاح. العراق .. تحولات سياسية وتوازنات هشة، **السياسة الدولية**، العدد 169 يوليو 2007.
- نوار، إبراهيم. الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية، **السياسة الدولية**، العدد 171 يناير 2008.

- نور الدين 1، محمد. تركيا والعالم العربي.. علاقــات محــسوبة، **الــسياسة الدولية**، العدد 169 يوليو 2007.
- نور الدين 2، محمد. د.ور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والــضوابط، **شؤون عربية**، العدد 129 ربيع 2007.
- الهزايمة، محمد عوض (2007). **الفكر السياسي العربي المعاصر دراســة في الجانب التنظيمي** – عمان، دار الحامد للنشر.
- هنتنغتون، صومائيل (1999). **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** – مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف.
- هيرش، سيمور(2005). **القيادة الأمريكية العمياء الطريق من 11 أيلول إلــى سجن أبو غريــب** _ بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: مركــز التعريــب والترجمة.
- هيلر، مارك وآخرون (1984). **التوازن العسكري في الــشرق الأوســط** – عمان، دار الجليل للنشر، أعداد مركز الدراسات الاســتراتيجية بجامعــة تــل أبيب، ترجمة نبيه الجزائري.
- هيكل، محمد حسنين (2006) **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط 6 – القاهرة، دار الشروق.

- وثيقة ميثاق الأمم المتحدة 1945.
- وثيقة ميثاق الجامعة العربية
- وثيقة الدستور العراقي المؤقت عام 1958.
- وثيقة الدستور العراقي عام 2005.
- وثيقة معاهدة سيفر عام 1920.
- وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004.
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 لعام 2006.
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1838 لعام 2007.
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1804 لعام 2008.
- وثيقة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/42 لعام 1987.
- وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.
- وثيقة مراجعة الوضع النووي الأمريكية عام 2002.
- وثيقة قواعد العمليات النووية المشتركة الأمريكية عام 2005.
- وثيقة مذكرات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الصادرة في 2007/8/6.
- ولد أباه، السيد (2004). **عالم مــا بعــد 11 ســبتمبر الإشــكالات الفكريــة الإستراتيجية** –بيروت، الدار العربية للعلوم.

المراجع الأجنبية:

1. Aron, plowman (1970). **"Soviet Russia and Middle East".** London, Haphi press.
2. Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "The Future Security Environment in the Middle East : Conflict , Stability , and Political Change" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE .
3. Bromley,Mark(2002)**." Planning to be surprised: The US Nuclear Posture Review and its Implications for Arms Control".**
4. Danyal, Yourgen, "Ensuring Energy Security", **Foreign Affaires**, vol.85, Mar-Apr, 2006.
5. Edward. P. Dierjian, The Multilateral Talk in the Arab Israel peace process Washington, Institute For Near East policy Depart-ment of state Dispatch, October 11-1993. See also: Report pelletrean, The Multilateral Dimension of the peace process. Center for Contemporary Arab-studies Georgetown University D.C. April 7-1994.
6. Elliott , Florence and Michael Summer skill(1961) ." **A Dictionnary of politics" (U.S.A. : Penguin Books) .**
7. Freilich, Chuck, " Speaking a bout the Unspeakable: U.S – Israeli Dialogue on Iran s Nuclear Program ", **Policy Focus**; no.77, Washington Institute for Near East Policy, (December 2007).
8. Grand Larousse Encyclopedique,(1964).Paris: Libraiarie Larousse , Tome Dixieme .
9. Gould, Julius (e.d) (1964) . " **A Dictionary of the social Sciences"– London: Tavistock Publications Limited** .
10. International Crisis Group [ICG], " The Israel – Palestinian Conflict: Annapdis and after, " Middle East Briefing, no.22 (20 November 2007).
11. Jeffrey White, the Potential of Escalation in the Hizb Allah Israel Conflict, Policy Watch, no. 1132. July 26- 2006.
12. Jewish Settlement, Take High Ground in Battle For peace, Christian Séance Monitor, February 8-1995

13. Kiesling, John Brady (2006). **"Diplomacy Lessons Realism for – an Unloved Super Power"** Washington, Potomac Books, Inc, D.C.
14. Lenzowski, G, (1982). **"The middle East in world Affairs** "New- York. Connell University pres.
15. Loan Guarautees, to Israel, Hearing of the Foreign operations on the House Appropriation Commtte, Friday, February 21-1992.
See also: Peter Rassel, A peace Divide at Israel, The New-York Times, Sunday, March 15-1992.
16. Ray Takeyh, "Time for Détente with Iran ", **Foreign Affaires**, vol.86, Mar-Apr, 2007.
17. Roy C. Macridis,"How Foreign Policy is Made" **Foreign Policy in Word Politics'**. Roy C. Macridis (Princeton, N.J: Prentic-Hall.1958).
18. Scott D. Sagan, "How to keep the Bomb from Iran**",** **Foreign Affairs**, vol.85, Sep-Oct. 2006.
19. U.S. Army Operational Concept for Terrorism Counteraction. TRADOC Pamphlet No. 525.37.1984.
20. William Little et al, (1967) . **The Shorter Oxford English Dictionary** – London : Oxford University Press **.**

مواقع على الشبكة العنكبوتية العالمية ــ الانترنت

ــ أحمد، سيد أحمد (2007). المشكلة الكردية وتوازنات المـصالح الإقليميـة، الموقع الالكتروني:
www.alkhaleej-ae/articles/show

ــ رياض، محمد (2001). وراء الحديث عـن (النظـام العـالمي الجديـد) ومشروع عالم (أحادي القطب) مجلة النبأ العدد 54 شـباط 2001، الموقـع الالكتروني:
www.annabaa.org/nba54/aw/ama.htm

ــ شبكة CNNالإخبارية (2007). الموقع الالكتروني:
http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/4/9/shilte.lebanon/index.

ـ شبكة الموسوعة الحرة، الموقع الالكتروني:
http://ar.wikipedio.Arg/wiki

ـ ألعبيدي، سعد (2001). الحرب النفسية في النظام العالمي الجديد واتجاهات التحصين في المنطقة العربية والإعلامية، مجلة النبأ، العـــدد 55 آذار 2001، الموقع الالكتروني:
www.annabaa.org/nba55/harbnafsia- htm

ـ غلوم، إبراهيم (د.ت). مصطلح الثقافة وســط انحيـــاز الخطـــاب، الموقـــع الالكتروني:
http://www.balagh.com/thaqafa/thaqafa.htm

ـ القرضاوي ، يوسف (2007). تحديات فـــي الفكـــر الإســـلامي ، الموقـــع الالكتروني :
http://www.alsahafa.Info/index.php?type=3&id=2147508464

ـ كاتزمان، كينيت (2007). ثقل الولايات المتحـــدة علـــى إيـــران، الموقـــع الالكتروني:
http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/Display/Topice/0,1670,486, 00.html.

ـ لبد، عماد سعيد (2004). المعونات الأمريكية " إسرائيل – مصر – السلطة الوطنية", مجلة رؤية العدد 278 آذار 2004، الموقع الالكتروني:
www.mogawama.org

ـ منور، هشام (2007). طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكيـــة لإســـرائيل وماهيتها، الموقع الالكتروني:
www.alasr.ws/index.cfm

ـ هويدي، أمين، الموقع الالكتروني:
http://www.balagh.com/islam/cp03dre5e.htm

ـ مذهب العمليات النووية المشتركة (2005) . الموقع الالكتروني :
Doctrine for Joint Nuclear Operations:

www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/jp3_12fc2_15mar2005.htm

ـ الشرق الأوسط في مذكرات بيل كلينتون (2007). الموقع الالكتروني :
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m.mutabaat-s-a2htm

– وكالة الأنباء العراقية (2008). إحتلال العراق الأكبر كلفة في تاريخ أمريكا . والعدد الحقيقي للضحايا العراقيين قد يبقى مجهولا" ، الموقع الالكتروني :
www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=26198

جدول زمني
بالأحداث السياسية الواردة في الدراسة

1281	توقيع اتفاقية تسليم المجرمين ومواجهة الجرائم بين الملك الفرعوني تحتمس الثالث و حاتوسيل أمير الحوثيين.
1514	معركة جالديران بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية التي قسمت منطقة كردستان بينهما.
1555	معاهدة أماسيا بين الدول العثمانية والدولة الصفوية بشأن القضية الكردية.
1639	معاهدة زهاو بين الدول العثمانية والدولة الصفوية بشأن القضية الكردية .
1823	معاهدة أرضروم الأولى.

1847	معاهدة أرضروم الثانية.
1911	اتفاقية طهران بشأن القضية الكردية.
1913	اتفاقية الأستانة وبروتوكولها بشأن القضية الكردية.
1914	اندلاع الحرب العالمية الأولى.
1916	معاهدة سايكس بيكو
1917	الثورة البلشفية في روسيا
28 يونيو 1919	معاهدة فرساي في فرنسا على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى.
25 أبريل 1920	فرض نظام الانتداب البريطاني على العراق بموجب قرار مجلس الحلفاء الأعلى.
10 أغسطس 1920	معاهدة سيفر المنبثقة عن مؤتمر الصلح في باريس.
1923	اتفاقية لوزان بين الدول الأوربية التي عالجت قضية الأكراد بالاتفاق مع مصطفى كمال أتاتورك.
1934	اغتيال الملك اليوغسلافي ألكسندر ووزير الخارجية الفرنسي لويس بارتو.
16 نوفمبر 1937	اتفاقية عصبة الأمم المتحدة للحد من ظاهرة الإرهاب.
1939	تأسيس حزب هيوا في كردستان العراق.
1944	الملا مصطفى البارزاني يقود العمليات المسلحة ضد القوات الحكومية في شمال العراق.
1945	تأسيس حزب رزكاري في كرستان العراق.
6 أغسطس 1945	إلقاء الولايات المتحدة للقنبلة النووية الأولى على مدينة هيروشيما اليابانية في الحرب العالمية الثانية.
9 أغسطس 1945	إلقاء الولايات المتحدة للقنبلة النووية الثانية على مدينة ناغازاكي اليابانية في الحرب العالمية الثانية.
1946	تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في كرددستان العراق.
1946	تفجير فندق داود في القدس من قبل عصابة مناحيم بيغين.
12 مارس 1947	إعلان مبدأ الرئيس الأمريكي ترومان.
1948	مذبحة دير ياسين التي نفذها مناحيم بيغين وعصابته.
1948	إعلان قيام دولة إسرائيل.
1949	توقيع اتفاقية جنيف التي اعتبرت المرتزقة مجرمين دوليين.
1949	إنشاء حلف شمال الأطلسي.
1954	إنشاء حلف بغداد – المعاهدة المركزية.

1956	العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر.
1956	مذبحة كفر قاسم على يد الإرهابي أرئييل شارون.
1958	وصول شارل ديغول إلى السلطة في فرنسا .
1958	إعلان الوحدة بين مصر وسوريا.
14 يوليو 1958	إعلان الجمهورية وإسقاط النظام الملكي في العراق.
1959	بداية جهود الأمم المتحدة الرامية لنزع أسلحة الدمار الشامل.
1959	تأسيس منظمة أيباك " اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة " .
1961	تولي الرئيس جون كيندي مهامه كرئيس للولايات المتحدة.
1961	اندلاع ثورة الفلاحين الأكراد في شمال العراق ضد قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته الحكومة.
ديسمبر 1961	إعلان الأمم المتحدة المبادىء المشتركة لتحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل.
سبتمبر 1962	توالي الصفقات العسكرية الأمريكية مع إسرائيل .
1963	عقد معاهدة حظر التجارب النووية في الجو وتحت الماء من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1966	عقد معاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1966	أنشاء المعهد الشرعي الإسلامي في لبنان على يد رجل الدين الشيعي محمد حسين فضل الله.
مارس – مايو 1966	تحقيق قوات البيشمركة الكردية للانتصار في معركة هندرين ضد القوات الحكومية العراقية، وفق خطة وقيادة وأشراف إسرائيلي.
1967	عقد معاهدة منع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
5 يونيو 1967	نكسة حزيران التي شنت فيها إسرائيل الحرب على دول المواجهة العربية مصر وسوريا والأردن واحتلال سيناء والجولان وما تبقى من القدس.
1968	عقد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تلزم الدول النووية بعدم نقل هذه الأسلحة إلى الدول الأخرى.
1969	تولي الرئيس ريتشارد نيكسون مهامه في البيت الأبيض.
1969	تعديل أسم لجنة نزع السلاح إلى مؤتمر نزع السلاح ضم في عضويته 31 دولة وأتخذ من جنيف مقرا" له.

10 أبريل 1969	طرح الملك حسين مشروعه الذي طالب فيه إنهاء جميع ألأعمال العدوانية بين الطرفين العربي والإسرائيلي مقابل الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل دول المنطقة " الأرض مقابل السلام " .
21 أغسطس 1969	إحراق المسجد الأقصى من قبل سائح يهودي.
1970	الإدارة الأمريكية تطرح مشروع روجرز لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي .
1970	عقد معاهدة حظر إيداع الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل في قاع البحر من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1972	عقد معاهدة منع إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الجرثومية والسامة من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
7 مارس 1973	صحيفة هآرتس الإسرائيلية تنقل خبر معرفة الأمريكيين تفاصيل عملية الليطاني قبل انطلاقها .
6 أكتوبر 1973	إندلاع حرب أكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية ضد إسرائيل.
6 مارس 1975	توقيع إتفاقية الجزائر بين صدام حسين ممثلا" للقيادة العراقية والشاه محمد رضا بهلوي ممثلا" عن إيران.
1977	فوز حزب الليكود بالانتخابات الاسرائيلية لأول مرة في تاريخ إسرائيل .
1977	عقد معاهدة منع استخدام الأساليب الفنية لتغيير البيئة من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1977	تصريح الخبير الإسرائيلي مردخاي فانونو إلى صحيفة الصاندي تايمز كشف فيه امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.
نوفمبر 1978	أنشاء حزب العمال الكردستاني التركي الحديث بزعامة عبد الله أوجلان.
فبراير 1979	نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي.
1979	وصول أسامة بن لادن إلى أفغانستان لأول مرة.
1979	إعلان مشروع برجنسكي الهادف الى تقسيم منطقة الشرق الأوسط الى دويلات عرقية ودينية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي .
1979	توقيع معاهدة السلام الاسرائيلية – المصرية في كامب ديفيد .
يناير 1980	إعلان مبدأ الرئيس الامريكي جيمي كارتر .

أبريل 1980	أعدام رجل الدين الشيعي والمفكر البارز محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى من قبل نظام الحكم في العراق.
22 سبتمبر 1980	إندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.
1982	مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان من قبل القوات الاسرائيلية.
1981	مهاجمة مفاعل تموز النووي العراقي من قبل الطائرات الاسرائيلية في غارة على بغداد.
1982	الإعلان في طهران عن تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.
1982	أبرام اتفاقية السماح لجيشي العراق وتركيا بعبور الحدود الدولية بينهما لمطاردة العناصر الكردية المسلحة.
1982	الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية ودخوله العاصمة بيروت على أثر مطاردته للقوات الفلسطينية المتواجدة في لبنان.
1982	أعلن ألكسندر هيغ وزير الخارجية الامريكي الأسبق معرفة بلاده بالاجتياح الإسرائيلي للبنان.
6 أكتوبر 1982	اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات.
1984	اغتيال رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي .
فبراير 1985	تأسيس حزب الله في لبنان بعد انقسام حركة أمل الشيعية .
أكتوبر 1985	الطائرات الاسرائيلية تشن غارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في معسكر سلوى بتونس .
7 أكتوبر 1987	إصدار الأمم المتحدة لقرارها الرقم 159/42 المتعلق بظاهرة الإرهاب .
8 ديسمبر 1987	الانتفاضة الفلسطينية الكبرى .
14ديسمبر 1987	الإعلان عن تأسيس حركة حماس الفلسطينية بالتزامن مع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى .
8 أغسطس 1988	إعلان وقف إطلاق النار في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران .
1989	الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر الى المرتزقة كمجرمين يهددون السلام الإقليمي للدول الأفريقية .
1989	إجبار القوات السوفيتية على الانسحاب من أفغانستان .
1990	إعلان مشروع برنارد لويس الذي يدعو لتشجيع التمرد في المنطقة العربية من أجل حصول الأقليات على الحكم الذاتي .
2 أغسطس 1990	اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية .

29 نوفمبر 1990	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678 ضد العراق .
16 يناير 1991	اندلاع حرب الخليج الثانية .
28 فبراير 1991	انتهاء الأعمال الحربية في معركة الخليج الثانية .
6 مارس 1991	خطاب الرئيس بوش الابن أمام مجلسي الكونغرس الأمريكي.
17 يونيو 1991	صدور قراري مجلس الأمن الدولي 699 – 700 بشأن أسلحة العراق المحظورة .
11 أكتوبر 1991	صدور قرار مجلس الأمن الدولي 715 الذي أقر خطة الرقابة الدائمة لمنع العراق من إنتاج أسلحة الدمار الشامل.
أكتوبر 1991	بدء أعمال مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل .
1992	إجراء الانتخابات التشريعية في كردستان العراق بعد انسحاب المؤسسات الحكومية والقوات المسلحة من الإقليم.
يناير 1992	عقد المباحثات المتعددة الأطراف في موسكو بين الجانبين العربي والإسرائيلي استكمالا لما جرى في مدريد 1991 .
يناير 1993	تولي الرئيس بيل كلينتون مهامه في البيت الأبيض .
يناير 1993	إتباع إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لسياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران .
1994	توقيع اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية في وادي عربة.
9 ديسمبر 1994	اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي .
1995	لجوء حسين كامل المشرف على التصنيع العسكري العراقي إلى الأردن .
1996–1999	تولي بنيامين نتنياهو مهامه رئيسا" لوزراء إسرائيل .
23 فبراير 1996	توقيع اتفاقية التعاون والتدريب العسكري بين تركيا وإسرائيل .
1996	تصاعد حدة القتال بين الحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في شمال العراق.
27 مارس 1996	صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1051 الذي حدد آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية .
26 يناير 1998	توجيه خطاب مجموعة المحافظين الجدد إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بشأن استخدام القوة ضد العراق .
1998	صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤكد التزامها بالقضاء على الإرهاب .
1998	التوقيع في القاهرة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
1998	تفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا .

ديسمبر 1998	انهيار عمليات التفتيش الدولية في العراق .
16-20 ديسمبر 1998	شن هجومات صاروخية وجوية في عملية ثعلب الصحراء من قبل القوات الأمريكية والبريطانية ضد العراق .
1999	اغتيال المرجع الديني الشيعي البارز محمد محمد صادق الصدر والد السيد مقتدى الصدر في محافظة النجف .
سبتمبر 1999	إعلان حزب العمال الكردستاني التركي وقف أطلاق النار من جانبه ضد القوات التركية .
25 فبراير 1999	إلقاء القبض على الزعيم الكردي التركي عبد الله أوجلان في كينيا .
30 يونيو 1999	تقديم تقرير مركز عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل الى الكونغرس الامريكي .
ديسمبر 1999	صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1284 الذي شكل لجنة الانموفيك التي تتعامل مع العراق .
25 مايو 2000	تحرير حزب الله اللبناني لبعض الأراضي في الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي .
ديسمبر 2000	انتفاضة الأقصى للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة.
11سبتمبر 2001	قيام تنظيم القاعدة باختطاف أربع طائرات مدنية أمريكية دمرت أثنتين منها برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك وهاجمت الثالثة مقر وزارة الدفاع " البنتاغون " وسقطت الرابعة في ولاية بنسلفانيا .
20 سبتمبر 2001	خطاب الرئيس بوش الابن أمام الكونغرس الذي أطلق فيه شعار الحرب العالمية على الإرهاب .
2002	إطلاق احد العسكريين الصينيين تهديدات عن استعداد بلاده لاستخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم أمريكي ضدها في إطار نزاع حول تايوان .
20 يناير 2002	خطاب الرئيس الامريكي جورج بوش الابن الذي لم يخف فيه حقيقة وجود إمكانية لتوجيه ضربة إستباقية ضد إيران لمنعها من امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل .
2002	بدء الحرب الأمريكية على أفغانستان .
2002	وزارة الدفاع الأمريكية تصدر وثيقة مراجعة الوضع النووي.
خريف 2002	فوز حزب العدالة والتنمية التركي بالانتخابات التشريعية وتشكيله الحكومة منفردا" بالسلطة .

20 سبتمبر 2002	إعلان إستراتيجية الأمن القومي الامريكي الجديدة في خطاب للرئيس بوش الابن
نوفمبر 2002	صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1441 الذي اعتبر الفرصة الأخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة العراق ذات التدمير الشامل .
2003	تصاعد التوتر المسلح على الحدود الهندية الباكستانية .
2003	الإعلان في بغداد عن تأسيس جيش المهدي كجناح عسكري للتيار الصدري في العراق بزعامة السيد مقتدى الصدر .
5 فبراير 2003	عرض تقرير كولن باول وزير الخارجية الامريكي أمام مجلس الأمن الذي تضمن بعض الأكاذيب عن النشاطات العراقية في مجال أخفاء أسلحته عن فرق التفتيش الدولية .
مارس 2003	رفض البرلمان التركي السماح لقوات التحالف الأمريكية والبريطانية باستخدام الأراضي التركية لشن العدوان على العراق .
19 مارس 2003	بدء القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها بشن هجومها على العراق .
12 ديسمبر 2003	تبني الجمعية الأوروبية لإستراتيجية مناهضة انتشار أسلحة الدمار الشامل .
9 أبريل 2003	سيطرة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها على العاصمة العراقية بغداد وإسقاط نظام الحكم فيها .
فبراير 2004	الولايات المتحدة تطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير .
أبريل 2004	صدور مذكرة اعتقال بحق رجل الدين الشيعي السيد مقتدى الصدر بتهمة الاشتراك في اغتيال رجل الدين الشيعي عبد المجيد الخوئي يوم 10 أبريل 2003 .
4 أبريل 2004	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540 الذي يطلب من جميع الدول وضع تشريعات من أجل ضمان أمن المواد النووية وتشديد السيطرة على تصديرها وتحريم التجارة النووية .
2 سبتمبر 2004	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 الذي أعتبر سابقة أولى في المجلس كونه يعالج مشكلة داخلية هي المشكلة اللبنانية .
2005	إطلاق الرئيس الفرنسي جاك شيراك تهديدات عن إمكانية استخدام بلاده للأسلحة النووية ضد دول تستخدم وسائل إرهابية ضد فرنسا .

مارس 2005	وزارة الدفاع الأمريكية تصدر وثيقة قواعد العمليات النووية المشتركة .
30 يناير 2005	إجراء انتخابات الجمعية الوطنية العراقية .
24 سبتمبر 2005	صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإدانة إيران لانتهاكها الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968 .
15 أكتوبر 2005	إجراء عملية الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد .
15 ديسمبر 2005	إجراء انتخابات مجلس النواب العراقي الجديد عقب ألاحتلال الأمريكي .
6-8مارس 2006	صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن الدولي .
4 أبريل 2006	تفجيرات دهب في سيناء المصرية واتهام الداخلية المصرية لأربعة فلسطينيين ينتمون لحركة حماس بتنفيذها.
يوليو 2006	الحرب الاسرائيلية ضد قوات حزب الله اللبناني .
31 يوليو 2006	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1696 الذي أعاد التأكيد على الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، كما طالب إيران تعليق الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة النووية .
14 أغسطس 2006	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الذي أعلن وقف اطلاق النار في الحرب الاسرائيلية ضد حزب الله اللبناني .
23 ديسمبر 2006	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 بموجب المادة 41 من الفصل السابع حيث حدد الخطوات الواجب اتخاذها من قبل إيران .
ديسمبر 2006	فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية .
يناير 2007	انطلاق خطة فرض القانون المعدة من الحكومة العراقية للسيطرة على الوضع الأمني المتدهور في بغداد .
يناير 2007	قيام الولايات المتحدة بإلقاء القبض على عدد من الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في سفارة بلادهم في بغداد.
فبراير 2007	زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية الى مصر والأردن .
7 مارس 2007	انسحاب حزب الفضيلة الإسلامي العراقي من كتلة الائتلاف العراقي الموحد الحاصل على أكبر مقاعد في البرلمان العراقي .

24 مارس 2007	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 طالب إيران اتخاذ الإجراءات التي حددها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودون تأخير بما يؤدي لحل المسألة النووية المتعلقة بإيران .
29 مايو 2007	انطلاق المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن العراق في بغداد .
نوفمبر 2007	عقد اجتماعات مؤتمر أنابولس بالولايات المتحدة الأمريكية لأطراف الصراع العربي – الإسرائيلي .
7 ديسمبر 2007	صدور تقرير الاستخبارات الأمريكية حول الملف النووي الإيراني .
يناير 2008	زيارة الرئيس الامريكي جورج بوش الابن الى منطقة الشرق الأوسط شملت الأراضي المحتلة والكويت والبحرين والأمارات والسعودية ومصر .
4 فبراير 2008	إعلان إيران قيامها بإطلاق أول صاروخ الى الفضاء .
3 مارس 2008	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1803 الذي شدد العقوبات التجارية والاقتصادية المفروضة على إيران بموجب قرارين سابقين .